

سلطنة عُمان
وزارة التراث القومي والثقافة

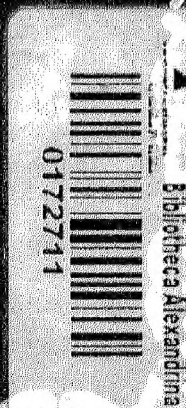
شرح
كتاب النسيب
وشفاء العليل

عائبة الصارمية
مراجعة د. يوسف الطهيري

الجزء السابع عشر

عاني

١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م



0172711

Bibliotheca Alexandrina

كتاب
شرح النيل وشفاء العليل
الجزء السابع عشر
(ث ان)

اهداءات ١٩٩٨

وزارة التراث القومي والثقافة

سلطنة عمان

سلطنة عُمان
وزارة التراث القومي والثقافة

شرح
كتاب النسيب
وشفاء العليل

تأليف العلامة
محمد بن يوسف اطفهيش

الجزء السابع عشر

(ثان)

١٤٠٩ هـ / ١٩٨٩ م



فصل

من فعل ذنباً كبيراً ثم طاعة بلا قصد توبة منه أو ابتلى ، وإن من
قبل عبد بظلم فهل يكفره بذلك أو لا حتى يقصده بالتوبة منه ؟
قولان ،

فصل

(من فعل ذنباً كبيراً ثم طاعة) نفلا من صدقة أو صلاة أو صوم
أو حج أو قراءة أو اعانة أو اغائة أو غير ذلك (بلا قصد توبة منه) وتكفير
له بتلك الطاعة اذا لم يصبر بقصد أن لا يتوب منه أو أن يعود اليه
(أو ابتلى وإن من قبل عبد بظلم فهل يكفره) أى ذلك الذنب وضعفه
صاحب الأصل (بذلك) الفعل الذى هو طاعة ان نوى أن يتوب أو غفل
أو نسى ولم يعتقد أن يعود ولا أن لا يتوب (أولا) تكفره تلك الطاعة
(حتى يقصده بالتوبة منه) بأن ينوى أن يفعل الطاعة لتكفر عنه ذلك الذنب
أو أن يصبر على ما ابتلى به ليكفر عنه الذنب ؟ (قولان) .

وان فعله ولم يصبر عليه ولم يتب ودان بفرض التوبة من الذنوب فهل يكفيه
عن التوبة منه أو لا حتى يقصده بالتوبة ؟ خلاف أيضاً ، .

(وان فعله ولم يصبر عليه ولم يتب) منه بل غفل أو نسي (ودان
بفرض التوبة من الذنوب) وتاب منها اجمالاً أو استغفر منها اجمالاً
(فهل يكفيه) هذا التوب أو الاستغفار جملة المدلول عليهما في الكل ،
وصاحب الأصل يقول : انه يكفيه ان دان ، ويجوز حمل كلام المصنف عليه
(عن التوبة) أو الاستغفار (منه) مخصوصاً مقصوداً اليه لدخوله في
العموم (أو لا) يجزيه ذلك (حتى يقصده بالتوبة) أو الاستغفار منه
خصوصاً فيعدّ مصرّاً حتى يقصده بالتوبة ؟ (خلاف أيضاً) .

ولم يذكر صاحب الأصل أنه استغفر جملة أو تاب جملة بل اقتصر على
انه دان بفرض التوبة ، وفي التاج : اختلف أهل صغار فيمن يعمل
الحسنات والسيئات ، فقليل : تحصي عليه فاذا مات نظر أيهما أكثر
فيجازى به ، وقيل : اذا عمل حسنة ثم سيئة محت السيئة الحسنة ، ثم
سأل بعضهم هاشمياً عن ذلك ، فقال له : كفوا عن هذا فقد وقع بصغار
وكتبوا اليانا ولم نجبههم ، وعن هذا ومثله تقع الفرقة ، وسئل الفضل عن
مصرّ مات : هل تثبت له حسناته حال اصراره ؟ قال : سألت عن ذلك
سعيد بن محرز ، فقال : نظرت أنا وأبو عبد الله فيمن يعمل الحسنات
ثم يكفر ثم يتوب فافترقنا واجتمعنا على أن لا يضيع له ذلك عند الله ،
فقليل للفضل : فما عمله من حسنات حال اصراره ؟ فقال : ﴿ انما يتقبل
الله من المتقين ﴾ (١) والله أعلم .

(١) سورة المائدة : ٢٧ .

• • • • •

قال ابن محبوب : اذا تاب رد الله اليه صالح عمله • قال أبو المؤثر : انما يتولى على الخواتم فمن ختم عمله بخير وتوبة توليناه ولا يضره ما سبق من كثرة الذنوب ، ومن ختمه بالنكث والاصرار وانتحال الباطل دبنا خلغنائه ولا ينتفع بماضى حسناته لأن الحسنات يذهبن السيئات وبالعكس •

وعنه عليه السلام : « اتبع السيئة الحسنة تمحها » والمتبادر انه اتبعها بقصد المحو لكن لا يتعين بل يحتمل أن يريد أن الانسان لا يخلو من السيئات فليكثر الحسنات لعلها تصادفها ، والاول أظهر ، وكذا يدل على الغفران بالحسنات بلا قصد المحو بها كل حديث وزد فيه من فعل كذا رفع له كذا وكذا درجة وحط عنه كذا أو كذا سيئة ، وصح قومنا أن الكبيرة لا يمحوها الا الاستغفار منها أو قصدها بالحسنة مع التخلص ما لزم عليها من حق ، وقال عليه السلام لمعاذ : « ان أحدثت ذنباً فأحدث عنده توبة ان سراً فسرّاً ، وان علانية فعلائية » (١) ، والصحيح أنه يقطع بأن التوبة النصوح تكفر الذنب قطعاً كاسلام الكافر ، وظاهر ابن عبد البر الاجماع على ذلك ، والأرجح ان التكفير واقع ظناً •

والاعمال الصالحة لا تكفر الكبائر على الأصح ، وقال ابن عبد البر : اجماعاً بل لابد لها من التوبة ، ويدل لها حديث : « الصلوات الخمس - الى قوله - مكفرات لما بينهن ما اجتنب الكبائر » وقال بعض : انها تكفر الصغائر ان لم يصّر عليها ولو لم يجتنب الكبائر ، ويرده الحديث ، وقوله تعالى : ﴿ ان تجتنبوا كبائر ﴾ الآية ورواية : « ما من امرء

(١) رواه أبو داود •

• • • • •

مسلم يحضر صلاة مكتوبة يحسن وضوءها وخشوعها وركوعها الا كانت كفارة لما قبلها من الذنوب ما لم يأت كبيرة « (١) ، وذلك أيضاً ردّ على ابن حزم في قوله : ان الأعمال الصالحة تكفر الكبائر ، نعم بعض الأحاديث يصرح بأنه تقابل يوم القيامة ذنوبه كلها بحسناته فيحكم بالأغلب ، وظاهر قوله : « تمحها » المحو من الصحيفة وكذا في قوله : « يذهبن السيئات » واختاره بعض .

والصحيح أن ذلك عبارة عن ترك المؤاخذه بها واعترض بأنه تجوز يحتاج لدليل ، والحد كفارة لذات الذنب لا لترك التوبة منه لأنه ذنب آخر ، ويحمل عليه قول بعض أن أقامته ليس كفارة بل لا بد معها من التوبة ، واختلفوا إذا زادت حسناته على سيئاته ، فقليل : يثاب بما زاد فقط ، وقيل : بكلها ، وأما الصغيرة فتمحى ويثاب معها بحسناته كلها ، والمغفرة والتكفير متقاربان لأن المغفرة ستر الذنب ووقاية شره ، والتكفير الستر أيضاً ، وقيل : هو محو أثر الذنب حتى كأنه لم يفعل ، والمغفرة ذلك مع إكرام العبد والتفضل عليه ، وقيل : مغفرته قلبه حسنة وتكفيره محوه فقط ، وقيل : المغفرة وقاية شر الذنب فلا مؤاخذه ولا عقوبة والتكفير قد يقع بعد العقوبة ، وأن المصائب الدنيوية مكفرات وهى عقوبات ، وكذا العفو والرحمة يقعان مع العقوبة وعدمها .

وقيل : المكفر من العمل ما يمحو به الذنب فلا ثواب له غير ذلك ثواب الكبائر والعمل الذى يغفر به ما فيه ثواب ومغفرة كالذكر ،

(١) رواه أبو داود .

ومن أذنب عالماً بذنبه أو شاهد فاعله أو خطر بباله أن فاعل ذلك مذنب

فلا يسعه الشك في فرض التوبة منه

وقال كثير من الصحابة وغيرهم : لا ثواب في المصائب الدنيوية غير تكفير الذنوب ، وفسروا المكفر بالوضوء المسبغ في المكاره ، ونقل الأقدام الى الصلاة فهذا ونحوه يكفر الذنب من حيث أنه مشقة ، وإيلام للنفس ، ويرفع الدرجات من حيث أنه تعاطى عبادة ، وقيل : لابد أيضاً في غفران الصغيرة من التوبة منها وصححه ابن حجر ، وقال بعض المعتزلة : لا تجب ، وقال بعض المتأخرين : لابد من التوبة أو بعض المكفرات ، وجاء أن إحدى خطوتى الماشى الى المسجد ترفع له درجة والأخرى تحط عنه خطيئة .

(ومن أذنب عالماً بذنبه أو شاهد فاعله) أى فاعل الذنب أى شاهد فعله الذنب عالماً بأنه ذنب (أو خطر بباله أن فاعل ذلك مذنب) أو سمع ذلك (فلا يسعه الشك) فوجب عليه السؤال فقد هلك قبل السؤال ، جعلوا ذلك نظير خطورة صفة الله في قلبه ، وليس كذلك ، فالصحيح أنه لا عصيان في الشك فيما خطر هل هو ذنب حتى يقارف (في فرض التوبة منه) لأن عليه من أول البلوغ أن يعلم أن الكف عن الذنوب واجب على العقلاء صغیرها وكبیرها ، إلا أنه قيل : له جهل فرض التوبة عن الصغيرة هكذا أو التى فعلها من مشاهد أو خطر بباله أن فاعلها مذنب ، فقيل : عصى ، وقيل : كفر ، والصغيرة تكفر باجتنب الكبائر .

ومثل في « التاج » للصغيرة بالدفع لا بعنف والركضة والكذبة والنظرة الأولى والهم بالمعصية والرضى بها والأمر بها ما لم تفعل ، قيل : وأخذ

وانما تصح من الشرك باظهار جملة التوحيد عند من علم بشركه ، وقيل :
 باكثرها ، وجوز بقوله ثبت منه او رجعت او تركته ان لم يدن به ،
 وتجب استنابة متولى

حية او حطبة او خلال او نباتة من مال الغير ولبس ثوبه وركوب دابته
 واستعمال خادمه يسيراً واستعمال معار بغير ما استعير له ، ووطء في حرثه
 وقعود على سريريه او حصيزه ، وكتابة من دواته وبقلمه وقطعة قرطاس
 له وسقى بدلوه وزجر على دابته وشرب من انائه بلا اذن ، قال ابن محبوب :
 وكالغمرة واللمزة والنظرة وما دين بالتوبة منه قبل ، ودخول الحمام
 بلا ازار ولم ينظر اليه أحد والعراء في خلوة .

(وانما تصح) التوبة (من الشرك باظهار جملة التوحيد) وهى
 لا اله الا الله محمد رسول الله ، وما جاء به حق من عند الله ، وهو المعمول
 به المتداول عند أصحابنا (عند من علم بشركه) وتصح عند الله اذا نطق
 بها ولو لم يسمعها منه من علم بشركه وسواء فى ذلك المشرك والمرتد اذا
 تاباً ، (وقيل :) : يصح (بـ) اظهار (اكثرها) وهو لا اله الا الله
 محمد رسول الله ، ولو لم يقل : وما جاء به حق ، لانه اذا كان رسول الله
 لزم أن كل ما جاء به حق من عند الله (وجوز) أن يجزيه اظهارها
 (بقوله : ثبت منه) ، أى من الشرك ، (او رجعت) منه (او تركته)
 او خرجت منه (ان لم يدن به) بل أشرك بشيء جهلاً أو زلةً ، وأما ان
 كان متديناً بالشرك أو ارتد إليه والعياذ بالله فلا يجزيه هذا ، بل ينطق
 بها كلها أو باكثرها .

(وتجب استنابة متولى) مثل أن يتبرا منه ، فان لم يتب تبرأ منه
 بعد ذلك ، وقيل : يبرأ منه ثم يستنيبه وهذه الاستنابة فرض كفاية ويجب

لا غيره ، ولزم نهيه وهو اعم منها ، وتجزى عنه بلا عكس ،

نهيه أيضاً اذا رآه يفعل المعصية ، وان كان ذنبه بشهادة الشهود فالقولان ، وقيل : لا يبرأ منه حتى يحضر ويتكلم عن نفسه أو يقرّ ، وقيل : هذا في نحو الامام والحاكم (لا غيره) أما غيره وهو الموقوف فيه والمتبرأ منه ولو عن شرك ففي استتابته ثواب لأنها دعاء الى الله تعالى لكنها غير واجبة فان تاب الموقوف فيه ، فقيل : يترك في البراءة ، وقيل : يرد الى الوقوف وبسطت ذلك في « مختصر القواعد والحاشية » .

(ولزم نهيه) ، اى نهى غير المتولى (و) النهى (هو اعم منها) ، اى من الاستتابة لأنها طلب التوبة من المعصية والنهى الزجر عن المعصية أو عن المكروه سواء قيل له : تبّ عما فعلت ، أو قيل له : لا تفعل ، وكل استتابة نهى وليس كل نهى استتابة ، وقد يقال بعدم العموم لأنهما يكونان في المحرم وفي المكروه وفيما لا ينبغى ، ولما كانت الاستتابة أبداً نهياً قال (وتجزى) ، اى الاستتابة (عنه) ، اى عن النهى (بلا عكس) فاذا قال له : لا تفعل أو لا تعد لم يجز عن أن يقول له : تب ، لأن ذلك يقال في المعصية والمكروه وليس نصاً في الاستتابة فلم يكف عنها ، وقد يقال : وكذلك اذا قال : لا تعد لم يلزم أنه نهاه عن كبيرة ، لأن النهى يكون عما لا ينبغى أيضاً .

قال ابو خزر - رحمه الله - : ثلاث جمل لا يستغنى بعضها عن بعض : لا اله الا الله ؛ ومحمد رسول الله ، وما جاء به حق من عند الله ، كل جملة غير الأخرى ، ويدخلن في قوله : وما جاء به حق ولا يدخل فيهما ، ويدخل قوله : « ليس كمثله شيء » في قوله : « لا اله الا الله » ويدخل « لا اله الا الله » في قوله « ليس كمثله شيء » ، والمعنى في ذلك ما نفاه أحدهما نفاه

وعصى تاركهما حيث لزمنا ، ولا يعصى قيل : مضيع لهما عن صغير ومن رأى
متولى يعصى فتأب بنفسه أو بغيره ، أو حكى توبته أمينان سقطت عنه استنابته ،

الآخر ، ويدخل النهى فى الاستنابة ، ولا تدخل الاستنابة فى النهى ، ومعنى ذلك اذا فعل المتولى كبيرة فاستنابته فقد أجزأك ذلك ، وأما اذا نهيته فلا يجزيك عن استنابته ، حكاه فى « السؤالات » .

(وعصى تاركهما) ، أى تارك النهى والاستنابة (حيث لزمنا) عصيان نفاق ، وقيل : صغيرة ، وسواء فى القولين كانت المعصية شركاً أو نفاقاً أو صغيرة ، وقيل : ان كانت شركاً أو نفاقاً فترك النهى أو الاستنابة نفاق ، وان كانت صغيرة فصغيرة ، ووجه القول بأن تركهما عن الصغيرة نفاق ان تركهما اصرار لانه ابقاء للعاصى على عصيانه ، وأما حيث لا يلزم النهى أو الاستنابة فلا عصيان ، كما اذا لا يطيق أن ينهى أو يستتيب ، قيل : أو كان لا يقبل عنه النهى أو الاستنابة .

(ولا يعصى ، قيل : مضيع لهما عن صغير) لانه معفو عنه باجتناوب الكبائر وهو مشكل لأن الصغيرة منهى عنها ، ولأن هذا يقتضى أنه ان علم أنه كبيرة عصى بتركه فبهي عن الصغيرة .

(ومن رأى متولى يعصى) أو صح عنه العصيان بالشهود أو باقرار (فتأب بنفسه) بلا استنابة (أو بغيره) ، أى باستنابة مستتبيه (أو حكى توبته أمينان سقطت عنه استنابته) لأنها فرض كفاية ، وقد

وجوز واحد ، ولا يلزمه اعادة استنابة له ان اصر ، ولو قبل
استنابته هو أو غيره ، وان أتى متولى كبيراً ففيل : يستتاب ،
ويترك في ولايته ان تاب ويستغفر له ،

تاب بنفسه أو باستنابة مستتيب ، (وجوز) أمين (واحد) في أن
تكفى حكايته التوبة عن الاستنابة ، وهو قول من قال : يتولى بأمين واحد
ويعصى مؤخر استنابة متولاه بعد الامكان ، اما بالمشى اليه أو برسول
أو بكتاب أو ارسال اليه ليحجى فيستتبه ان لم يمكنه أن يكون رسوله
يحكى عنه الاستنابة .

(ولا يلزمه اعادة استنابة له ان اصر) بأن قال : لا اتوب ، أو قال :
انى عاقد نيتى على معاودة الذنب (ولو قبل استنابته هو أو غيره) أراد
باعدة الاستنابة مطلق ايقاعها ليصدق الكلام على صورة اصراره قبل أن
يستتاب فذلك مجاز مرسل علاقته الاطلاق أو التقييد أو هما .

وفي « السؤالات » : وسئل : هل يكون الاصرار بالحديث أو بالاشتغال
بغير التوبة ؟ قال : لا ، حتى يقول : لا اتوب ، قال : والاصرار الإقامة
على الذنب والاعتقاد للعودة اليه .

(وان أتى متولى كبيراً) أو أتى صغيراً أو اصر عليه بمداومته
(ففيل) : يبقى على ولايته و (يستتاب ويترك في ولايته ان تاب
ويستغفر له) قبل الاستنابة وبعدها وفي حالها ، وانما لم اخصه بما بعد
التوبة لما ذكرنا أنه يبقى على ولايته .

وان لم يفعل فلا يعد تضييعاً لولايته ، وان اصرّ برىء منه ، وقيل : يبرأ منه في حين فعله الكبيرة ثم يستتاب ، فان تاب جددت له الولاية والاستغفار ، وهلك من لم يجدد له الولاية والاستغفار ، وان لم يمكن له ايصال لاستتابته عذر ولكن لا ينتظر براءته ، وان وصله بعد وضيع فهو مثله ، * *

(وان لم يفعل) ما ذكرنا من الاستغفار له بعد توبته او قبلها (فلا يعد) عدم فعله (تضييعاً لولايته) لانه لم يزل عنها لانه ابقاه فيها واستتابه وتاب ، (وان اصر) بأن قال : لا أتوب بعد ما استتابه (برىء منه ، وقيل : يبرأ منه في حين فعله الكبيرة ثم يستتاب ، فان تاب جددت له الولاية والاستغفار) وجوباً .

(وهلك من لم يجدد له الولاية والاستغفار) لأن الولاية السابقة قد زالت ببراءته بفعل الكبيرة ثم رجع اليها بتوبته ، فمن اخرها عنه بعد وجوبها فقد هلك (وان لم يمكن له ايصال لاستتابته) برسول او كتاب او باحضاره او بالمشى اليه او رفع الصوت لبعده او عدوً او مانع ما (عذر ، ولكن لا ينتظر براءته) حتى يستتبه ولو على القول الأول ، بل يبرأ منه ويعتقد أنه اذا لقيه او امكنه ايصال الاستتابة بوجه فانه يستتبه (وان وصله بعد) او امكنه وصوله ولو بكتاب او رسول ، (وضيع) استتابته (فهو مثله) فان كان العصيان كبيراً فتضييع الاستتابة نفاق او صغيراً فتضييعها صغير .

ولا يشرك استتابة من شرك أو نهياً عنه أو دعاء للتوحيد ، ولو أماماً ،
وينافق بتضييعه وان لمرتد ، ولا يعذر ناس استتابة متولى أو نهياً
حيث لزمه أو ذنباً شاهدة منه أو براءة من لزمته براءته أو أنه
تولاه بعد أن شاهد منه الذنب فلم يستتبه ،

(ولا يشرك) مضيع (استتابة من شرك) حادث من متولاه جهلاً أو
زلة أو ارتداداً (أو نهياً عنه أو دعاء) لتولاه (للتوحيد) ، أى إلى
التوحيد بعد أن خرج عنه لجهل أو زلة أو وردة ، وهذا يكفى عنه قوله :
استتابة من شرك ، لكن ذكره ليعلمك أن الاستتابة من الشرك تجزى ،
والدعاء إلى التوحيد يجزى لأن معناه واحد ولو كان الدعاء إليه في غير
المسألة شاملاً لدعاء من لم يكن موحداً قبل (ولو) كان المضيع (أماماً)
فانه ان ضيع دعاء المشركين إلى التوحيد ونهيه عن الشرك أو من رجع
إلى الشرك تولاه قبل أو لا فانه لا يشرك .

(و) لكن (ينافق بتضييعه) للاستتابة من الشرك أو نهى المشركين
عن الشرك ، (وان لمرتد) ، أى لا يشرك ولو ضيع استتابة المرتد ، قال
الشيخ أبو الربيع سليمان بن يخلف : (ولا يعذر) في النسيان (ناس)
استتابة متولى (حيث لزمه لمدة بعد ذنبه يمكن أن يستتبه فيها فلم يفعل
حتى نسي) أو نهياً حيث لزمه أو ذنباً شاهدة منه أن براءة من لزمته براءته أو (نسي)
أنه تولاه بعد أن شاهد منه الذنب فلم يستتبه (لأنه ظن أنه في غير
الولاية لا يعذر في ترك استتابه ، وان تاب بدون استتابة ، بل باستتابة

وقيل : يعذر ، وتجب وان على مكروه ينهى عنه فاعله ، وان غير
 ذنب ، ويؤدب بهجر وفراق ان لم ينته ،

غيره أو بدون استتابة أو استتابه هو فتولاه لتوبته فتذكر ذنبه فتبرأ منه
 ونسى أنه قد تاب وأنه رده في الولاية فلا يعذر ، (وقيل : يعذر) وهو
 قول من يعذر في النسيان ، وتقدم الكلام فيه .

وفي « السؤالات » : ان فعل المتولى كبيرة فبرئ منه من تولاه ثم
 استتابه فتاب فردده الى الولاية فجاء من تبرأ منه على ذلك الفعل فليس
 عليه شيء ، الا ان رماه بالشرك أو بالزنى .

(وتجب) الاستتابة ، أى تتأكد لأن فاعل المكروه لا يعصى فكيف
 يعصى تارك نهيه (وان على مكروه) أى من فعل أو ترك مكروه تكرهه
 نفوس المسلمين مما كره في العلم ، كالصلاة فوق المسجد ، وأكل لحم الذئب
 في قول كراهته ، أو مما كره في سيرتهم - رحمهم الله - ، ولا ينبغي ومرجعه
 أيضاً الى العلم كراهة أن يتجرّد الرجل من فوق سرتة الى صدره وكسيرتهم
 في مشى ولباس (ينهى عنه فاعله وان غير ذنب) أى والحال أنه غير ذنب
 ولا سيما ما كره كراهة شديدة .

(ويؤدّب بهجر) في حضوره بالاعراض عنه بالبدن وترك جوابه ،
 وترك اللقاء الكلام اليه (وفراق ان لم ينته) عن ذلك المكروه بعد الاستتابة
 لأن من حقوق المسلم النصيحة للدين والدنيا وتقويمه ؛ وكذا من تعلق به

وعصى مضيع نهياً عن مؤد لفساد مال أو نفس أو فرج •

الانسان كالرعية للامام وكالعبيد والعيال ، وان ضيّع ذلك فقد قصر في حقوقهم ، وان ضيّع ذلك في حق غير المتولى وحق من لم يتعلّق به فلا عليه ، (وعصى مضيع نهياً عن مؤدّ لفساد) ، أى الى فساد (مال أو نفس) أو عرض (أو فرج) ، والله اعلم •

فصل

من شأن العبد أن يهفو ، ومن الرب أن يعفو ويتجاوز ،
ولا يؤاخذة وقد يستتر عنه ذنباً مرة ويؤاخذة أخرى وأخرى ،
وقد يؤاخذة فيهما أو في احدهما ويغفر له ذنباً ويؤاخذة بآخر ،

فصل

(من شأن العبد أن يهفو) أى يزل بالذنب ، (ومن) شأن (الرب
أن يعفو) عنه ، وفسر العفو بقوله : (ويتجاوز) ، أى لا يحبس في ذلك
الذنب ويقبضه فيه ، (ولا يؤاخذة) ، أى لا يعاقبه ، قال الشيخ أحمد :
العفو معناه التجاوز وترك المؤاخذة ، (وقد يستتر عنه) الذنب ، أى عليه
أوله أو عداه بـ « عن » لمعنى التجاوز (ذنباً مرة ويؤاخذة) بذنب آخر
فيها مرة (أخرى و) يستتر ذنوبه (أخرى) أى في الآخرة ، (وقد يؤاخذة)
بذنوبه أو ذنبه (فيهما) ، أى في الدنيا والآخرة (أو في احدهما)
ويؤاخذة في الآخرة ، (ويغفر له ذنباً) فيهما (ويؤاخذة بـ) ذنب
(آخر) فيهما .

ومنع هذا ويرد عليه فعلا ، ويقبل منه آخر ، وإن قبل منه فعلا زالت

مؤاخذته ،

(ومنع هذا) في الآخرة ، ويناسب هذا رد قوله : ويغفر له ذنباً ويؤاخذ به بآخر إلى الآخرة ، أى ومنع بعضهم أن يغفر له ذنباً في الآخرة ويعاقبه فيها بالآخر ، والاضهار بلا مؤاخذة في تلك المسائل كلها كالمؤاخذة ، ووجه ذلك القول بالمنع أنه ولو تاب من ذنب أو عمل ما يحويه لا يمحي له لأنه شقى عند الله فيوإلى القيامة بذنوبه كلها ، وقد جوزى في الدنيا بما عمل من صالح ، ووجه القول بالجواز أن الله حكم عدل ، والميزان موضوع لذلك ، وكذا تفاوت الدرجات وكما تنقص سيئات السعيد ولذاته من درجاته كذلك تنقص حسنات الشقى من درجاته ، وذلك ستة عشر قسماً :

الاول أن يعفو فيهما ، والثانى أن يؤاخذ فيهما ، والثالث أن يعفو في الدنيا فقط ، والرابع أن يعفو في الآخرة فقط ، فاضرب في الأربعة اثنين كون ذلك بالكل من الذنوب ، وكونه بالبعض فذلك ثمانية اضرب فيها اثنين كون ذلك مع الاظهار أو مع الاخفاء فذلك ستة عشر .

(ويرد عليه فعلاً) للطاعة أو تركاً للمعصية في الدنيا وفي الآخرة أو في احدهما فلا يجازيه به ، (ويقبل منه آخر) أو تركاً آخر بأن يجازيه فيهما ، أو في احدهما ، وكذا أفعاله وتركه كلها يردها فيهما أو في احدهما ، وقيل إذا قبل منه فعلاً أو تركاً في الآخرة قبل أفعاله وتركه كلها فيها ، (وإن قبل منه فعلاً) أو تركاً في الآخرة (زالت مؤاخذته) لا يؤاخذ

وآخر وله الحمد والشكر ، ومعنى القبول وجوب الثواب بمقتضى حكمته

بالنار ولو آخذه بغيرها تمحيصاً له (و) ترك فرض أو فعل معصية (آخر) فيها ، والمصنف يدخل الشرك في الفعل لأنه من كسبه (وله الحمد والشكر) الحقيقيتان لا لغيره .

(ومعنى القبول وجوب) ، أى ثبوت (الثواب بمقتضى حكمته) ، و ﴿ إنما يتقبل الله من المتقين ﴾ (١) ، فلا يقبل في الآخرة فعل أو ترك من مات مصرّاً ، إذ لا يكون الواحد كافراً مسلماً عند الله تعالى ، وقبول الدعاء بمعنى اجابته لأمر دنيوى أو أخروى غير مفيد للآخرة يكون للكافر والمسلم أن يدعوا الكافر أن يرزقه الله مالاً أو أن يسهل له أمر الصوم ، فيرزقه المال أو ييسر له الصوم ، لكن لا ينفعه لأنه غير موف .

وكذا أن يدعوا له في جميع الطاعات فيجاء فيها في الدنيا لا واحدة يدخل بها النار أو في الكل ويدخلها بمعصية كزنى ، ويقال : الله كثير العفو والمغفرة وأوسعهما ، ولا يقال : الله قليل ولا كثير ، إذ ليست القلة والكثرة من صفات الله جل وعلا .

وفي خبر مسند أن رجلاً يؤمر به إلى النار فإذا بلغ ثلث الطريق التفت ، وإذا بلغ نصف الطريق التفت ، وإذا بلغ ثلثى الطريق التفت ، فيقول الله تعالى : ردوه ثم يسأله وهو عالم به ويقول : لم التفت ؟ فيقول : يارب لما بلغت ثلث الطريق تذكرت قولك : ﴿ وربك الغفور ذو

(١) سورة المائدة : ٢٧ .

• • • • •

الرحمة ﴿١﴾ قلت لعلك تغفر لى ، ولما بلغت نصف الطريق تذكرت قولك : ﴿٢﴾ ومن يغفر الذنوب الا الله ﴿٣﴾ فقلت لعلك تغفر لى ، ولما بلغت ثلثى الطريق تذكرت قولك : ﴿٤﴾ قل يا عبادى الذين أسرفوا على أنفسهم لا تقنطوا من رحمة الله ﴿٥﴾ (٢) فازددت طمعا ، فيقول الله تعالى : « اذهب فقد غفرت لك » .

وقيل ان رجلا كان يقول : الهى أبطأت ، فهتف به هاتف : لم تبطىء وانما أبطأ من مات ولم يتب .

والعفو من سماء الله تعالى ورد به النص مبالغه من العافى ، والعفو له معنيان : الأول الفضل ، ومنه قوله تعالى : ﴿١﴾ ويسألونك ماذا ينفقون قل العفو ﴿٢﴾ (٤) ، يعنى ما فضل من أموالهم ، ومنه اعفاء اللحية ، وعفا مال فلان اذا كثر ، فالعفو على هذا الاشتقاق الذى يعطى الكثير ويهب الفضل الجزيل .

والثانى : المحو والازالة ، يقال : عفت الريح الاثار اذا ازلتها ، فالعفو فى وصفه تعالى على هذا ازالة آثار الاجرام بجميل المغفرة ، فالله سبحانه وتعالى يعفو عن العباد اجرامهم فيزيل أحكامها ، ويروى أن بعض العلماء قال فى آخر مجلسه : اللهم اغفر لأقسانا قلباً وأجمدنا عيناً وأقربنا بالمعصية

(١) سورة الكهف : ٥٨

(٢) سورة آل عمران : ١٣٥ .

(٣) سورة الزمر : ٥٣ .

(٤) سورة البقرة : ٢١٩ .

• • • • •

عهداً ، وكان في بلده مخنث معروف وقف على حلقتة فقال : أعد هذا الدعاء ثانياً ، فأنا أقساكم قلباً ، وأجمدكم عيناً ، وأقربكم بالمعاصي عهداً فادع الله لي أن يتوب علي ، فقال الله لي في المنام : سرّني حيث أوقعت الصلح بيني وبين عبدي قد غفرت له ولك ولأهل مجلسك .

وروى كعب بن عجرة أن رسول الله ﷺ خرج على أصحابه يوماً فقال : « ما تقول في رجل قتل في سبيل الله » ؟ قالوا : الله ورسوله أعلم ، فقال : « ذلك في الجنة - قال : فما تقولون في رجل مات » ؟ فقام رجلان ذوا عدل فقالا : لا نعلم فيه إلاّ خيراً فقالوا : الله ورسوله أعلم ، قال : « ذلك في الجنة - قال : فما تقولون في رجل مات » ؟ فقام رجلان ذوا عدل فقالا : لا نعلم فيه خيراً ، فقالوا : ذلك في النار فقال : « بئسما قلتم عبداً مذنب ورب غفور » (١) ، والله أعلم .

(١) رواه ابن حبان .

باب

وجب على المكلف تصويب الحق وتخطئة الباطل اقراراً وتصديقاً
بقلبه فأوله الجملة ، لأن أول الواجبات : معرفة وحدانية الله تعالى

باب

في تصويب الحق وتخطئة الباطل

(وجب على المكلف تصويب الحق وتخطئة الباطل) مما هو مذهب
أو دين (اقراراً) بلسانه (وتصديقاً بقلبه) ، وذلك في جملة الحق وجملة
الباطل هكذا اجمالاً ، ثم فيما قامت به الحجة تفصيلاً إلا أن المقلد إنما
يجب عليه ذلك في الجملة وفيما هو دين بخلاف المجتهد ففي ذلك وفيما
رآه برأيه مذهباً ، ثم انه يدخل في تصويب الحق هكذا خصوص مذهب كائن
عند الله حقاً ، وفي تخطئة الباطل هكذا خصوص مذهب كان عند الله خطئاً ،
وإذا كان تصويب الحق واجباً ، (فأوله) ، أى أول الحق وجوباً
(الجملة) لا اله الا الله محمد رسول الله ﷺ وما جاء به حق ، (لأن أول
الواجبات معرفة وحدانية الله تعالى) في ذاته بمعنى أنه لا يوصف بالتجزى

• • • • • رسالة محمد ﷺ وتحقيق ما جاء به من عند الله

كما لا يوصف بالكلية ، وفي الألوهية بمعنى أنه لا اله معه ، وفي العبادة وفي أفعاله وأقواله وصفاته بمعنى أنه لا يشاركه غيره في معنى فعله وقوله وصفته ولو اتفق اللفظ .

(رسالة محمد ﷺ وتحقيق ما جاء به من عند الله) ، أى اعتقاد كونه حقاً ، والاقرار بذلك كله ، وتقديم الكلام على أنه هل يغنى الاقرار برسالة سيدنا محمد ﷺ عن الاقرار بحقية ما جاء به ؟ لأنه اذا كان رسولا فكل ما جاء به حق ، وفي « السؤالات » : فان قال ما أول العلم ؟ فقل التوحيد ، وسبيل المعرفة هو التعلم ، وقيل : أول العلم الصمت ثم الاستماع ثم الحفظ ثم العمل ثم النشر ، قال ﷺ : « العلم خليل المؤمن ، والعقل دليله ، والحلم وزيره ، والعمل قيمته ، والدين والده ، والبر أخوه ، والصبر أمير جنوده » (١) ، قال : فان قال : ما أول السؤال ؟ فقل : سؤال عن التوحيد والبحث عن التوحيد ، وان قال : ما نجح السؤال ؟ فقبل : لطفه .

قال ابن السبكي والمحلى : أول الواجبات معرفة الله تعالى لأنها مبنى سائر الواجبات ، اذ لا يصح بدونها واجب ولا مندوب ، وقال الأستاذ أبو اسحاق الاسفراينى : النظر المؤدى اليها لأنه مقدمها ، وقال القاضى أبو بكر الباقلانى : أول النظر لتوقف النظر على أول أجزائه ، وابن فورك

(١) رواه أبو داود .

• • • • •

وامام الحرمين : المقصد الى النظر لتوقف النظر على قصده ا ه •

ومعنى معرفة الله معرفة وجوده وما يجب له وما يمتنع عليه لا ادراكه والاحاطة به : لا تدركه الابصار ﴿١﴾ ولا يحيطون به علماء ﴿٢﴾ ، وما لا يتم الواجب الا به فواجب ، والاتيان بالامور امثالا والانكفاف عن المنهى عنه انزجارا لا يمكن الا بعد معرفة الامر والناهي ، والذي في « المواقف » ان القاضى قائل بان اول الواجبات المقصد الى النظر كابن فورك ، وامام الحرمين ، وقال الرازى : ان اريد اول الواجبات المقصودة بالقصد الاول ، فهو المعرفة عند من يجعلها مقدورة ، والنظر عند من يجعلها غير مقدورة ، وان اريد اول الواجبات كيف كانت ، فهو القصد ، وما ذكره المصنف من ان اول الواجبات معرفة الله هو مذهبنا ، ومذهب جمهورية الاشعرية ، وتقدم الكلام في ان الجمهور منا على ان التوحيد بالاعتقاد والاقرار لا باحدهما فقط •

قال ابن السبكي والمحلى : والايمان تصديق القلب بما علم مجيء الرسول به من عند الله ضرورة ، وهو الادعاء والقبول له والتكليف بذلك ، وان كان من الكيفيات النفسانية دون الافعال الاختيارية بالتكليف باسبابه كالقاء الذهن وصرف النظر وتوجيه الحواس ورفع الموانع ، ولا يعتبر التصديق المذكور في الخروج به عن عهدة التكليف بالايمان الا مع التلطف بالشهادتين من القادر عليه الذى جعله الشارع علامة لنا على التصديق الخفى

(١) سورة الانعام : ١٠٣ •

(٢) سورة طه : ١١٠ •

• • • • •

عنا حتى يكون الذى أسرَّ الشريك مؤمناً فيما بيننا مشركاً عند الله ، قال :
وهل التلطف المذكور شرط للايمان أو شطر منه ؟ فيه تردد للعلماء أهـ •

والتكليف مبتدأ خبره بالتكليف وذلك جواب عما ينال التصديق الذى
هو أحد قسمى العلم من الكيفيات النفسانية دون الأفعال الاختيارية ، فكيف
يكلف تحصيله ؟ وتقرير الجواب أن تحصيل تلك الكيفية اختياراً يكون باختيار
مباشرة الأسباب المذكورة والتكليف به تكليف بذلك ، فالتكليف بالايمان
تكليف بأسبابه ، وإن قلت : هو تكليف لأنه اذعان وقبول وهما فعلاان ،
قلت : صرح السعد بأنهما كيفيتان لا فعلاان ، وعلى أن الافراط شرط ،
ونسب لجمهور المحققين •

فالمراد أنه شرط لاجراء أحكام المؤمنين فى الدنيا على القادر على
الاقرار من توارث ومناكحة وغيرهما ، ولزم القائلون بهذا القائلين بالثانى
أن من صدق بقلبه فمات قبل اتساع وقت الاقرار يكون مشركاً ، وهو مخالف
للاجماع على ما نقله الرازى وغيره ، ويجاب بأن هذا الالتزام إنما يتم
على من أطلق الشرطية دون من قيدها بالقادر وتظهر ثمرة الخلاف فيمن
صدق بقلبه ولم يتلفظ بالشهادتين مع تمكنه من الاقرار بهما أو مع عدم
مطالبته به فإنه مؤمن عند الله على الأول دون الثانى ، وإن كان مشركاً
عندنا هذا كلام زكرياء الشافعى •

وفى « السؤالات » : ان قال يصح التوحيد بالنطق دون الضمير ،
أو بالضمير دون النطق ، فقد كفر ، وقيل : انه مشرك عند الشيخ عيسى بن

• • • • • • • • • •

الشيخ يوسف ، والشيخ أبي زكرياء يحيى بن أبي بكر أجابا بذلك ، وإذا اجتمع أعمال الشرك أو أقواله مع أعمال التوحيد وأقواله فذاك ارتداد ، فلو صدق بجميع ما جاء به ﷺ وأقرّ وعمل ، ومع ذلك شد الزنار وسجد للصنم اختياراً لكان مشركاً ، لأن الشرع جعل ذلك شركاً وانكاراً .

قال الشنواني : التلّظ بكلمتي الشهادة مع القدرة عليه شرط ، فمن أخلّ به فهو مشرك ، فان من المشركين من يعرف الحق يقيناً وأنكره عناداً ، قال الله تعالى : ﴿ وَجحدوا بها واستيقنتها أنفسهم ظلماً وعلواً ﴾ (١) واستدل على أن التلّظ غير شطر بل شرط خارج بقوله تعالى : ﴿ أولئك كتب في قلوبهم الايمان ﴾ (٢) وقوله ﷺ : « اللهم ثبت قلبي على دينك » (٣) .

والنطق باللسان عمل ، والأعمال جزء من حقيقة الايمان داخلية في قوامه ، ونسب للمعتزلة وهو مذهبنا لأنه لا ينتفع بالايمان دون العمل ، وقيل : الأعمال أجزاء عرفية للايمان ولا يلزم من عدمها عدمه كشعر وظفر لا يلزم من عدمهما عدم الانسان ، وهما جزآن منه ، ونسب للسلف ، وفي الحديث : « الايمان بضع وسبعون شعبة أعلاها قول : لا اله الا الله ، وأدناها : إمطة الأذى عن الطريق » .

(١) سورة النمل : ١٤ .

(٢) سورة المجادلة : ٢٢ .

(٣) رواه مسلم .

كسائر الفرائض ، وتلزم بحلول أوقاتها ،

وقيل : الأعمال آثار خارجة عن الايمان مبيّنة له ، ويطلق عليها لفظ الايمان مجازاً ، والفرق بينه وبين الذى قبله لفظى وهو اطلاق لفظ عليها مجازاً فيه ، وحقيقة فى الذى قبله ، وقيل : الأعمال خارجة عنه بالكليّة وهو قول من يقول : لا يضر مع الايمان معصية ، كما لا تنفع مع الشرك طاعة ، ثم اشتراط الاقرار صادق بما لو كان لأحد نطق من غير لسانه فيكفى اقراره بتلك الجارحة التى خلق فيها النطق ، وزعم بعض أن المنقول عن الشافعى أنه لا يكفى ، وأما الكتابة أو الإشارة فلا تكفى من القادر على النطق .

ونسب الشنوائى الى أبى حنيفة القول بأن الايمان التصديق والاقرار ، والى أبى الفضل عبد الله بن عبدان ، فمن أقر ولم يصدق مشرك عند الله مؤمن عندنا ، ومن صدق ولم يقر على عكس ذلك (كسائر الفرائض) الفورية كالإيمان بالملائكة والأنبياء والرسل وكتب الله والبعث والحساب والعقاب والنار والقضاء والقدر ، وولاية الجملة وبراءة الجملة ، ومعرفة الملل وأحكامها ، وغير ذلك مما يقال أنه فوريّ ، وقيل : لا فور فى ذلك بل حتى تقوم الحجة ، والكاف لمجرد التنظير ، وهو من تنظير الشيء بما دونه ، لأن المشتركين فى أمر كل واحد منهما تنظير الآخر الا على نظير الأسفل ، والأسفل نظير الأعلى فى ذلك ، ويجوز أن تكون الكاف تمثيلاً لقوله تصويب الحق .

(وتلزم) الفرائض المؤقتة غير الفورية (بحلول أوقاتها) لكن لا كفر حتى يخرج الوقت أو يبقى ما لا يدرك أو يخطئ الحق أو يفارق ما لا يحصل كاصباحه مفطراً فتجب نية الصوم فى الليلة الأولى ، ولا يكفر

وبقيام الحجة بها ومعرفة تصويب فاعلها على ما أمر بها وتخطئة مجوره

أو مجورها ،

بتركها حتى يصبح ولم ينو (و) تلزم أيضاً (بقيام الحجة بها) فيما هو موسع غير مؤقت كاشياء يسع جهلها ما لم يقارف كالربا والزنى ، فاذا علم بحرمتها لزمه اعتقادها ، والا فلا ، لكن ان فعل أو صوب كفر ولم يعذر بجهل وفيما هو موسع لكنه مؤقت كمعرفة وجوب صوم رمضان لمن بلغ أو أسلم أو الصلاة المكتوبة لمن بلغ أو أسلم قبل وقتها لا تلزمه معرفة وجوب ذلك ، الا ان علم فانه يلزمه اعتقاد وجوبه ، ولو قبل الوقت ، وان قارف بتحريم أو اباحة أو تخطئة كفر ولم يعذر بجهل .

(ومعرفة) تصويبها و (تصويب فاعلها) في فعلها (على ما أمر بها) بالبناء للمفعول ، وما المصدرية ، أى على طريق أمر الله إياه بأداء تلك الفرائض ، أو ما اسم وعاد اليها الضمير في « بها » باعتبار معناها وهى على هذا الوجه واقعة على الفرائض وعلى متعلق بتصويب على هذا الوجه ، وأما على الوجه الأول فيتعلق به أو بقوله فاعلها ، والمراد أنه يجب تصويبها وتصويب فاعلها وتجب معرفة أن التصويبين واجبان أو المعنى على الكيفية التى أمر بها .

(و) معرفة (تخطئة مجوره) أى مجور فاعلها (أو مجورها) والمراد أنه يجب أن يعرف أن مجوره أو مجورها مخطىء ، وأن يعرف ان تخطئته واجبة ولو كان ممن يجوره أو يجورها من المخالفين .

وتصويب ديننا ، ولا يسع الشك فيه

(و) يجب معرفة (تصويب ديننا) والمراد أنه يجب أن يصوبه وأن يعلم أن تصويبه فرض على من هو من المخالفين (ولا يسع) من هو من أهل ديننا ، ولا من هو من المخالفين (الشك فيه) ، أى فى ديننا أنه صواب ، فيجزم أن من كان على ديننا هو من أهله ، وعلى من هو من أهل الجنة هكذا اجمالاً ، وأما أن يعين أحداً من أهل ديننا أو نفسه وهو من أهله أو متعدداً فلا يجوز إلا أن يقول ان شاء الله لامكان أن يختص به غيره ، أو أن يكون فى حينه لم يف به ، وأما أن يقول من هو من أهله أنا مؤمن أو فلان مؤمن مشيراً الى من هو من أهله فيجوز بحسب ما يظهر له فليس فى ذلك زيادة على الولاية ، وهى واجبة ، وأما أن يعنى بقوله : أنا أو هو مؤمن أنه سعيد عند الله فلا ، إلا أن يقول : ان شاء الله .

قال ابن السبكي والمحلى : والأصح ان المرء يقول : أنا مؤمن ، ويقول : ان شاء الله كما يروى عن ابن مسعود رضى الله عنه خوفاً من سوء الخاتمة المجهولة ، وهو الموت على الكفر والعياذ بالله تعالى ، لا شكاً فى الحال فى الايمان فانه فى الايمان فانه فى الحال متحقق له عاقد نيته أن يستمر عليه ما دام حياً ، ومنع أبو حنيفة وغيره أن يقول ذلك لايهامه الشك فى الحال فى الايمان ا هـ .

والاول مذهب أبى الحسن الأشعري فانه يعتبر ايمان الموافاة ، وأما غيره فان أراد بالنظر الى الخاتمة فمسلم ، وان أراد بالنظر الى الحال فلا ، وكما يقال : ان شاء الله خوفاً من سوء الخاتمة يقال أيضاً للتبرك بذكر الله سبحانه وتعالى ، ودفع تزكية النفس ، وما ذكر من ايهام الشك قد يرد بان ايهامه لا يقتضى منع ذلك ، وانما يقتضى انه خلاف الاولى وهو

• • • • •

كذلك اذ الاولى الجزم كما صرح به السعد ، وأما اذا قاله شكاً في ايمانه فهو كافر قطعاً ، قال السعد : لا خلاف بين الفريقين في المعنى ، لأنه ان أريد بالايمان مجرد حصول المعنى في الحال فهو في مشيئة الله تعالى ، ولا قطع بحصوله في الحال ، فمن قطع بالحصول اراد الأول ، ومن علّق اراد الثاني .

قال في « الدليل والبرهان » : مسألة : وأما المسألة التي جرت بين عبد الله بن مسعود وعبد الله بن عباس رحمهما الله : هل يجوز أن يقول الرجل أنا مسلم عند الله حقاً أم لا يجوز له ذلك ؟ قال ابن عباس : لا يقول ذلك . وقال ابن مسعود : بل يقول ذلك فكتب إليه ابن عباس ان زعمت انه مسلم عند الله حقاً ، فأنت اذاً داخل في الجنة وبساتينها وقصورها فردّ له ابن مسعود ان لم تقل ذلك فأنت شاك في دينك .

وقلت : ما معنى قول ابن مسعود ، وهل يجوز للرجل أن يقول أنا مسلم عند الله حقاً ولم ينزل فيه خبر ، فاعلم أن هذه الرواية ما وقفنا عليها في كتاب ابن بركة العماني الا ان طرأ له من الدواوين ما لم نقف عليه ، والذي صحّ عندنا وثبت عكس هذا عن ابن مسعود في كتاب « الايمان » لأبي عبيد القاسم بن سلام أمين الحديث أنه قال رجل يوماً من الأيام بين يدي ابن مسعود : أنا مؤمن ، فقال ابن مسعود : فأنت اذاً في الجنة ، فقال له الرجل : ان شاء الله ، فقال له ابن مسعود : أفلا أكدت في الاولى كما أكدت في الثانية .

وأهل الدعوة اثبتوا التسمية بالعاقبة والمآل ، وقال غيرهم بالحين والحال ، وكلا الأمرين سائغ في لسان العرب في حقنا ومذهبنا ، ظاهر في

• • • • •

حق الباري سبحانه ، واسم الفاعل صالح للأزمة في لغة العرب ، تقول : رجل حاجّ لمن أراد السفر للحج واشتغل في حوائجه ولو كان في وطنه ، وحاج لمن سافر للحج ، وحاج لمن كان في مناسك الحج ، وحاج لمن فرغ منه ، وحاج لمن مات وقد حج ، وحاج لمن في الرحم اذا قضى الله أن يحج فتقول : مسلم لمن أخذ في شرائع الاسلام ولو لم يكن الا الشهادة ، وتقول لمن في الاسلام بالقول والعمل ، ولمن مات أو جن وقد كان مسلماً في حياته أو صحوه ولمن لم يخلق ، كما قال الله تعالى : ﴿ هو سمّاكم المسلمين من قبل وفي هذا ﴾ (١) .

ويحكم على المصبي انه مسلم ان كان أبوه مسلماً ، وذلك بحر الالفاظ ، واما بحر المعاني فمن خاتمته الجنة فهو مسلم مؤمن ولو كان مشركاً في حاله ، ومن عاقبته النار فكافر ولو كان موفياً في حاله ، ولو قبل أن يخلقا ، قال ﷺ : « لا تقوم الساعة الا على كافر » (٢) ، وترى العرب اشارة السبق في مهر فيسمونه سابقاً ، ولو علمنا بخاتمة المشرك الذي قضى له بالموت على الوفاء لسميناه مسلماً ، وبالعكس ، وزعمت فرقة أنه لا يسمى أحد باسم حتى يفعل ما يسمى به لقوله تعالى : ﴿ ومن أحسن قولاً ممن دعا الى الله ﴾ (٣) الآية ، ﴿ وما كان لمؤمن ولا مؤمنة ﴾ (٤) .

(١) سورة البقرة : ١٤٣ .

(٢) رواه البيهقي .

(٣) سورة فصلت : ٣٣ .

(٤) سورة الاحزاب : ٣٦ .

• • • • •

الآية ، فإنه ان خصّ الاسم خرج غيره من هذه التسمية ، فالخطاب خاص لمن علم الله أنه مؤمن ، وان كان للجميع دخل المسلم والكافر .

والجواب أن المراد مؤمن وكافر بحسب ما يظهر لكم ، واذا قيل : أمؤمن أنت ؟ فالمعنى هل ادعيت الايمان ؟ والجواب : أنا مؤمن ، وقوله : فانت في شك من دينك ، معناه : ان سئلت مثلاً عن الحركة وقد تحركت ، قلت : تحركت عند الله ، فلو شك في حركته مع أنه عالم بتحركه لكان منكراً لما ثبت ، قال ابن حجر : منع جماعة منهم أبو حنيفة وأصحابه : أنا مؤمن ان شاء الله تعالى ، وإنما يقول : أنا مؤمن حقاً ، وأجازه آخرون ، قال السبكي : وهم أكثر السلف من الصحابة والتابعين ومن بعدهم ، والشافعية والمالكية والحنابلة ، ومن المتكلمين الأشعرية والكلابية ، وهو قول سفيان الثوري ، وفي شرح مسلم عن أكثر أصحابنا المتكلمين : لا يقال أنا مؤمن مقتصرأ عليه ، بل يضم اليه ان شاء الله ، وعن الأوزاعي وغيره : التخيير ، وهو حسن صحيح ، اذ من أطلقه نظر الى أنه جازم في حال ، ومن قال : ان شاء الله ، اما للتبرك أو للجهل بالخاتمة ، والكافر في التقييد بان شاء الله كالمسلم .

قال ابن حجر : وليس الخلاف فيمن يأتي بـ ان شاء الله في ثبوت الايمان له حالاً لأنه كافر ، بل فيمن هو جازم به حالاً اذ بقاؤه عليه الى الموت غير معلوم له ، ووجه جوازه أنه ليس القصد بالاستثناء فيه

• • • • •

الا التبرك اتباعاً لقوله تعالى : ﴿ وَلَا تَقُولَنَّ لِشَيْءٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَلِكَ غَدًا إِلَّا أَن يَشَاءَ اللَّهُ ﴾ (١) ، فانه يعمّ طلب الاستثناء في قطعى الحصول ، وقد صرح به فيه في : ﴿ لَتَدْخُلَنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ أَن شَاءَ اللَّهُ ﴾ (٢) ، مع أن خبره تعالى قطعى الصدق تعليماً وتأديباً لعباده في صرف الأمور كلها الى مشيئته ، ووجه ربطه بالمشيئة أن المعتبر في النجاة هو الموت على الايمان ، وهو غير معلوم ، وهو أمر مستقبل فصحّ ربطه بها لا تعليقا ، بل تبركاً واتباعاً وخوفاً من سوء الخاتمة .

وأما توجيه منعه فان تركه أبعد عن التهمة بعد الجزم في الحال الذى هو كفر وبتقدير انه قصد غير التعليق فربما اعتادت نفسه التردد في الايمان لكثرة استشعار النفس بواسطة الاستثناء بتردها في ثبوت الايمان واستمراره ، فجوابه أنه لا تهمة مع القرائن القطعية بانتفائها ، وأيضا اشعار النفس بما مرّ انما هو بالنظر للتعليق ، وليس الكلام فيه اذ الفرض انما قصد التبرك لما مرّ على أنه لو فرض أنه أطلق فلم يقصد تعليقا ولا تبركا ، فالذى يظهر أنه لا اثم عليه أيضا لأن الفرض أنه جازم بالايمان في الحال ، وايهام لفظه تدفعه قرائن احواله ، قال الأجهورى من المالكية :

من قال أنا مؤمن يمنع من	مقالة ان شاء ربى يا فطن
وذا مالك وبعض تابعيه	يوجب أن يقول هذا يا نبيه
ومثل ماللك للحنفى	والشافعى جوز هذا فاعرف

(١) سورة الكهف : ٢٣ .

(٢) سورة النج : ٢٩ .

• • • • •

وامنعجه اجماعاً اذا اراد به الشك في ايمانه يا منته
كعدم المنع اذا به يراد تبرك بذكر خالق العباد
فالخلف حيث لم يرد شكاً ولا تبركاً فكن بهذا محتفلاً

قال الغزالي : مسألة ما وجه قول السلف أنا مؤمن ان شاء الله ؟
والاستثناء شك ، والشك في الايمان كفر ، وقد كانوا كلهم يمتنعون عن جزم
الجواب بالايمان ويحترزون منه ، فقال سفيان الثوري : من قال أنا مؤمن
عند الله فهو من الكذابين ، ومن قال : أنا مؤمن حقاً فهو بدعة ، فكيف
يكون كاذباً وهو يعلم أنه مؤمن في نفسه ، ومن كان مؤمناً في نفسه كان
مؤمناً عند الله تعالى ، كما ان من كان طويلاً أو شيخاً في نفسه وعلم ذلك
كان عند الله كذلك ، وكذا من كان مسروراً أو حزيناً أو سميعاً أو بصيراً ،
ولو قيل للانسان : هل أنت حيوان لم يحسن أن يقول : أنا حيوان ان شاء
الله ، ولما قال سفيان ذلك قيل له : فماذا نقول ؟ قال : قال تعالى :
﴿ قُولُوا آمَنَّا بِاللّٰهِ وَمَا اَنْزَلَ عَلَيْنَا ﴾ (١) .

وأى فرق بين أن يقولوا : آمناً ، وبين أن يقولوا : أنا مؤمن ؟ وقيل
للحسن : أمؤمن أنت ؟ فقال : ان شاء الله ؛ ف قيل له : تستثنى يا أبا سعيد
في الايمان ؟ فقال : أخاف أن أقول نعم فيقول الله كذبت يا حسن ، فتحق
على الكلمة ، وقال ابراهيم : اذا قيل لك أمؤمن أنت ؟ فقل : « لا اله
الا الله » ، وقال مرة : قل : لا أشك في الايمان وسؤالك اياي بدعة ، وقيل

(١) سورة البقرة : ١٣٦ .

• • • • •

لعلكمة : أمؤمن أنت ؟ فقال : أرجو ان شاء الله ، وقال الثورى : نحن مؤمنون بالله وملائكته ورسله وما ندرى ما نحن عند الله فما معنى هذا الاستثناء .

فالجواب : ان هذا الاستثناء صحيح وفيه أربعة أوجه :

الأول : ان يقول ان شاء الله خوفاً من تزكية النفس وترذيلها لنفسه وتضعيفاً عن اخباره عنها بانها مؤمنة ، قال الله تعالى : ﴿ فلا تزكوا أنفسكم ﴾ (١) ، ﴿ ألم تر الى الذين يزكون أنفسهم ﴾ (٢) ، ﴿ أنظر كيف يفترون على الله الكذب ﴾ (٣) ، وقيل لحكيم : ما الصدق القبيح ؟ قال : ثناء المرء عن نفسه ، والايمن من أعلى صفات الحمد ، والجزم به تزكية مطلقة ، ويقال : أنت طبيب أو فقيه أو مفسر ؟ فيقول : نعم ان شاء الله ، ولو سئل عن وصف ذم لم يحسن استثناءه .

الثانى أن يقول : ان شاء الله تأدياً بما أمر الله تعالى به من الاستثناء فى الأحوال كما مرّ ، وكقوله ﷺ : « السلام عليكم دار قوم مؤمنين ، وأنا ان شاء الله بكم لا حقون » (٤) ، ولا يشك فى اللحق ، وصار هذا الاستثناء فى العرف عبارة عن اظهار الرغبة فى شىء يقال لك يقدم اليك كذا أو يموت فلان أو لا يموت فتقول : ان شاء الله .

(١) سورة النجم : ٣٢ .

(٢) سورة النساء : ٤٩ .

(٣) سورة النساء : ٥٠ .

(٤) رواه مسلم وأبو داود .

• • • • •

الثالث : أن يقول أنا مؤمن حقاً إن شاء الله شاكراً في كمال إيمانه ، وليس هذا كفراً ، لأن النفاق يزيل كمال الإيمان ولا يتحقق أنه برىء منه ، وقد خافه عمرو لأنه يكمل بكمال الطاعات ولعلها لم تكمل ، قال بعض : أقرب الناس عن النفاق من يرى أنه برىء منه ، وقيل للحسن : أن قوماً يقولون أنا لا نخاف النفاق ، فقال : والله لأن أكون أعلم أنى برىء من النفاق أحبّ إلى من تلأع الأرض ذهباً .

وقال رجل : أخاف أن أكون منافقاً ، فقال له حذيفة : لو كنت منافقاً ما خفت النفاق ، أن المنافق قد آمن النفاق ، وقال ابن أبي مليكة : أدركت ثلاثين ومائة ، وفي رواية : خمسين ومائة ، من أصحاب النبي ﷺ كلهم يخافون النفاق ، وروى أن رسول الله ﷺ قال : « من ظنّ أنه ليس في جماعته خير منه فقد نافق » (١) ، قيل : لا نفاق اليوم ، فقال الحسن : يا أخى لو هلك المنافقون لاستوحشت في الطريق ، وقال هو وغيره : لو نبت للمنافقين أذناب لم نقدر أن نطأ على الأرض .

الرابع : أن يقول : أنا مؤمن إن شاء الله خوفاً من الخاتمة ، فلو سئل الصائم فجزم بالصوم ثم أفطر قبل الغروب تبين خلاف قوله ، لأن الصحة موقوفة إلى الغروب ، وعن بعض السلف : إنما يوزن من الأعمال خواتمها ، وكان أبو الدرداء يحلف بالله ما أحد يأمّن أن يسلب إيمانه إلا سلبه ؛ قيل : من الذنوب ذنوب عاقبتها سوء الخاتمة ، وقال بعض العارفين : لو عرضت

(١) رواه ابن حبان .

وكفر متقول فيه ما لم يأذنه الله أو شك فيه أو جاهله ، ومن
تكلم فيه بما ينقصه به بلا تأول أشرك ،

على الشهادة عند باب الدار أى الموت شهيداً والموت على التوحيد عند
باب الحجرة ، لاخترت الموت على باب الحجرة ، لأنى لا أدرى ما يعرض
لقلبي من التغيير عن التوحيد الى باب الدار .

وقال بعض : لو عرفت أحداً بالتوحيد خمسين سنة ثم حال بينى وبينه
سارية ومات لم أحكم أنه مات على التوحيد ، وفى الحديث « من قال :
أنا مؤمن ، فهو كافر ، ومن قال : أنا عالم ، فهو جاهل » (١) ، فمن
علم أن الصوم الحقيقى أو العمل الحقيقى هو المقبول استثنى فى جميع
أعمال برّه لأن القبول غيب ، فالشك فى القبول ، وقال أبو يعقوب يوسف
ابن سهلون : يقال فى المتولى هو مسلم عند الله عندى ؟ أو هو مسلم عندى
عند الله بتأخير عندى وتقديمه ، وقال أبو عبد الله بن بكر : لابد من تقديم
عندى ، واستظهر أبو يعقوب بأن معنى عند الله يعلم أنه عندى مستحق لذلك .

(وكفر) كفر نفاق (متقول فيه) ، أى من قال بكذب فيه (ما لم
يأذن به الله) بأن حرّف ما فيه ، أو زاد ما ليس فيه ، لأن ديننا هو دين الله ،
وكذا النقص أن نقص منه (أو شكّ فيه أو جاهله) إلا ما القول به أو تركه
أو اعتقاده شرك ، فإن كفره به كفر شرك كما قال : (ومن تكلم فيه بما
ينقصه به بلا تأول أشرك) ، فمن ديننا مثلاً نفى الاستواء على المعقول ،

(١) رواه أبو داود .

وعن بعض سلفنا : ويجب على المرء فرز دينه كفرز طريق دارة ،

فمن أثبتته بلا تأويل أشرك ، أو بتأويل نافق ، ومنه ولاية أئمتنا ، فمن برىء منهم لكونهم مسلمين أشرك ، ومن برىء منهم لتأويله بأنهم في زعمه الباطل على غير حق نافق ، وقس على ذلك ، لكن مما دنا به ما ينافق ناقضه ولا يشرك ، ومن ذلك لو برىء من أئمتنا هكذا ولم يعلل بكونهم مسلمين فإنه ينافق .

قال في « السؤالات » : الرادّ على الله مواجهة مشرك ، والرادّ على النبي ﷺ مواجهة مشرك ؛ والرادّ على القرآن مواجهة مشرك ، والرادّ على الله بتحريف يقتل ولا يسبى ، والرادّ على النبي ﷺ بتحريف يقتل ولا يسبى ، والرادّ على القرآن بتحريف يقتل ولا يسبى ، والرادّ هو الناقض ، وكل من ردّ شيئاً فقد نقضه ، ومن نقضه فقد ردّه ، قال : قوله رحمه الله : لا يسع جهل الناقضين ، قال الشيخ عيسى بن يوسف المديوني - رحمه الله - : ذلك مع أول البلوغ ، وقال أبو الربيع سليمان بن يخلف - رضى الله عنه - : ذلك إذا خطر له أو ذكر علناً ، والنقض يكون كبيرة شرك ويكون كبيرة نفاق ، ولا يكون صغيرة ويكون تقريباً واستحلالاً ويكون اضطراراً ويكون توسعاً ، والجهل فيه قولان ، والناقضون هم المخالفون أو من نقض ما دنا به ولو موافقاً .

(وعن بعض سلفنا) - هو الشيخ أبو عيسى بن مجبر الوسياني - : (يجب على المرء فرز دينه) عن دين غيره (كفرز طريق دارة) عن غيره ، ففي « السؤالات » : قال الشيخ أبو زكرياء فصيل : لا تصح معرفة مذهب المرء الا بمعرفة مذهب غيره من أهل الخلاف ، وقال : لا تصح معرفة الأشياء الا بمعرفة اضدادها ، وقال الشيخ أبو عيسى بن مجبر الوسياني : لا يعرف الرجل مذهبه حتى يفرزه من غيره كما يفرز الرجل

فالشاك في كونه صواباً ودين مخالفين خطأ منافق ولو منا ، ولا يشم رائحة الجنة ولو صلى حتى يخرج عظم جبهته ، أو صام الدهر ، وتصدق بلا غاية ،

بيته في ليلة سوداء ذات ريح ومطر من البيوت ، فذلك تصح معرفته له ، فافهم رحمك الله .

وقال الشيخ أبو خزر رحمة الله عليه : لا يسع جهل الأئمة ولا يسع جهل الناقضين لما في أيدينا مما ندين به من دين ربنا عز وجل ، فافهم ذلك ، وقيل : إذا صدق بالمذهب وتولى العامل به وبرىء من المخالف له وعمل بموافقة المذهب ولم يرع روغان الثعلب ولم يقصر في الدين ولم يغل فيه واتبع ولم يبتدع الا يكون عليه فرز ما بين المذاهب وأهلها ، روى ذلك عن الشيخ جنتون بن يمریان رحمة الله عليه .

(فالشاك في كونه صواباً و) كون (دين مخالفين خطأ منافق ولو) كان (منّا) ولا سيما ان كان من مخالفيننا ، والحاصل ان الشاك في كون ديننا صواباً منافق مخالف كان أو موافقاً ، والشاك في كون دين مخالفيننا خطأ منافق ، موافقاً كان أو مخالفاً ، ولو من أهل ذلك الدين ، (ولا يشم رائحة الجنة ، ولو صلى حتى يخرج عظم جبهته أو صام الدهر) عمره كله (وتصدق بلا غاية) ، أى كثيراً لا يحصى ، والجنة يوجد ريحها مسيرة خمسة مائة عام .

لما حانت وفاة أبى زيد عبد الرحمن بن المعلى - رحمه الله - جمع تلاميذه وأخوانه فقال : أوصيكم بتقوى الله ، وملازمة ما أنتم عليه ، وأن لا تبدلوا ولا تغيروا فانكم والله على طريق الهدى ، وأن أهل هذا الطريق

ولا يلزم النطق في غير الجملة ان لم يقع تقول بكذب . . .

لفلحون واسمعوا ما أحدثكم ، انى رأيت البارحة كان القيامة قد قامت فانتشر الناس من قبورهم ، وانتشرت من قبرى ، فرأيت جمعا كثيرا بيض الوجوه ، بيض الثياب ، حسنهم باهر ، وجمالهم ظاهر ، وأحوالهم صالحة ، قد انتشروا من مقبرة تجديت ، قلت : من هؤلاء ؟ قالوا : العزابة الوهيبة ، فوهب الله لى جناحين فطرت بهما حتى اتصلت بهم فكنت أحدهم ، وبشرت بالخير ، ثم نظرت الى ناحية اخرى فرأيت ناسا كالجدوع المحروقة ، فقلت : من هؤلاء ؟ قالوا : الأعراب وينو تنكسنت ، وقد رأيت فى الجمع الأول رجالا أعرفهم بأعينهم من جبابة سيستن ، فقلت : بم فارقتم اهل الشقاوة ؟ قالوا : بملازمة اهل الدعوة ، فاذا كان أولئك كذلك فما ظنك بالمجاهدين وأهل الفضل والدين ؟ وعلامة صدق ما قلت لكم اذا غسلتمونى وكفتمونى ، يوافق طراز الكفن عاتقى الأيمن فتريدون تحويله فتحولونه ثلاث مرات ، وكل ذلك يأتى على عاتقى الأيمن فتتركونه ، ثم اذا حملتمونى تتبعكم عشر حمامات بيض ، فاذا صهفتم للصلاة صفت الحمامات خلفكم ، فاذا همتم ان تقدموا اماما تقبل جماعة من وادى اريخ زائرين فيقدّم واحد منهم وهو ولى من اولياء الله ، فكان ذلك كله ، والذي تقدّم هو أبو عبد الله بن الخير ، ولعل الجبابة من الذين لا يتقلدون التباعات .

(ولا يلزم النطق في غير الجملة) ، بل يجزئه ان يعتقد فى قلبه ان الصواب صواب ، وأن الخطأ خطأ ، نطق بلسانه أو لم ينطق ، وسواء الاجمال والتفصيل فى ذلك الا كلمة الشهادة فيعتقدها وينطق بها ، وقيل : يجزئه ان يعتقد بها بلا نطق كما مرّ مزارا (ان لم يقع تقول) اكتساب قول (يكذب) على الله تعالى ، فان وقع لزمه اعتقاد الحق والنطق به واعتقاد بطلان

وكتخطئة ديانتنا ، وتصويب ديانة غيرنا ، ولزم الراجع عن ذلك
تصويب ما خطأ كعكسه ، وولاية من تبرأ منه كعكسها ، ويدعوه
لذلك الامام ولو لدفاع أو شراء ،

الخطأ والنطق ببطلانه ، وذلك أنه لما نطق بالكذب لزمه النطق بخلافه
ليبلغ حقه حيث بلغ باطله ان سمعه انسان والا فقد سمعه الملاك ، وقد
يسمعه الجن ، فتوبة السر بالسر ، والجهر بالجهر ، وهكذا في كل معصية ،
وكلامه شامل لكل معصية لأن ديننا هو تحريم كل ما حرّم الله وإيجاب
كل ما أوجب الله .

(و) ذلك القول (كتخطئة ديانتنا وتصويب ديانة غيرنا) بلسانه ،
وكذا ان كتب ذلك وقرأ الناس كتابته فانه يلزمه ابلاغ تصويبه الصواب
وتخطئته الخطأ بلسانه أو كتابته الى كل من بلغه ذلك ، (ولزم الراجع
عن ذلك) المذكور الذى هو تخطئة ديننا وتصويب دين غيرنا (تصويب
ما خطأ) من صواب (كعكسه) ، وهو تخطئة ما صوّب من خطأ
(وولاية من تبرأ) هو (منه كعكسها) ، وهو براءة من تولاه ، وذلك
انه تبرأ من أهل الصواب لصوابهم ، وتولى أهل الخطأ لخطأهم ، فلزمه
أن يعكس ذلك ويلزمه النطق فى ذلك لأن الولاية والبراءة بالنطق مع
اللسان أيضاً ، وعندى أنه يجزى أن يفعل بقلبه فى الولاية والبراءة ما يفعل
بلسانه ، وهذا فى كل ولاية أو براءة ، ولا يلزمه النطق الا حيث يوصل
الخير حيث أوصل الشر .

(ويدعوه لذلك) ، أى الى تصويب ما خطأ أو تخطئة ما صوب وولاية
من تبرأ منه وبراءة من تولاه (الامام ولو) كانت امامته (لدفاع أو شراء) أو

وما لم يتقول على الله بما لم يأذن به من فعله ، وإن كفر به يلزم
من شاهدة منه النهى عنه والرجوع منه ، لا الأمر بتصويب ما
ترك كعكسه ، والفاعل معرفة ذلك أنه خطأ ،

سلطان أو وال أو حاكم أو قاض أو نحوهم وكل من دعاهم ولو من العامة
أو من المخالفين أو المشركين فقد أصاب في نفس دعائه لأنه دعاء الى الحق
وإن لم يذعن ضربه أو سجنه (وما لم يتقول) فيه (على الله بما لم يأذن به) ،
أى بما لم يأمر به الله (من فعله) - بفتح الميم والفاء والعين واللام - ومن
هو فاعل يتقول .

(وإن كفر به) أن هذه وصلية ، وجعل الكفر به غاية نظراً الى قوله
لا الأمر بتصويب ، ولو فعل وتقول لزمه النهى والأمر بتصويب ما ترك ،
وجملة قوله : (يلزم من شاهدة منه النهى عنه) خبر المبتدأ ، وهو ما في
قوله وما لم يتقول ، والمعنى أن ما لم يكذب به فاعله على الله بأنه ليس
فيه نص عن الله مما هو معصية مما يكفر فاعله أو لا يكفر يلزم من شاهده
منه أن ينهى عنه ، (والرجوع) ، أى وطلب الرجوع (منه) ، أى يأمر
مشاهده فاعله أن يرجع عنه والنهى يكفى عنه ، وإنما أراد بطلب الرجوع
الزجر عنه ، وذلك نفس النهى يكفى ، ولكن جمعهما تأكيداً ، ولكن أن
كان متولى له فإنه يلزمه مع نهيه استتابته (لا الأمر بتصويب ما ترك
كعكسه) وهو تخطئة ما فعل .

(و) لزم (الفاعل معرفة ذلك) المذكور من تصويب الخطأ وتخطئة
الصواب ، وأبدل من ذلك قوله : (أنه خطأ) بدل اشتمال ، أى لزمه أن

وتركه بلا وجوب نطق ، وهذا ان قامت عليه الحجة بتخطئة ذلك
وبتصويب تركه والا لم يلزمه معرفة ذلك والمبتدع ان اظهر بدعته لزمه
تركها واظهار تخطئتها والرجوع عنها للصواب ، ومعرفة كونه
صوابا ، ولا يلزمه ان كان عالما اظهار تخطئة ما أفتى به .

يعرف تصويبه الخطأ وتخطئة الصواب خطأ ، (وتركه) معطوف على
معرفة (بلا وجوب نطق) ، بل يكفي اعتقاد القلب والكف* ، ولا يلزم
النطق بخصال التوحيد كالأقوال العشرة ، بل يجب الاعتقاد فقط (وهذا) ،
أى هذا المذكور من لزوم معرفة أن ذلك خطأ انما يثبت (ان قامت
عليه الحجة بتخطئة ذلك وتصويب تركه) فان علمه من القرآن أو من
السنة أو من الاجماع أو سمعه من ثقة ، وقيل : ثقتين (والا) تقم عليه
الحجة بان لم يعلمه مما ذكر أو لم يسمعه أصلاً (لم يلزمه معرفة ذلك)
المذكور من تخطئة أو تصويب كما مر ان مقارفة الذنب لا توجب عليه ان
يعلم أنه ذنب ، فهو من حيث أنه لم يلزمه عمله معذور في عدم علمه ذنباً
كأنه لم يفعله ، لكنه كفر بفعله ان كان كبيراً أو أصر مع أنه لم يعلم أنه
ذنب لأنه قارفه بفعل ، وكذا المقارفة بتصويبه وهو خطأ ، أو تخطئته وهو
صواب ، أو تخطئة الفاعل أو تصويبه (والمبتدع ان اظهر بدعته) مخالفاً
أو موافقاً (لزمه تركها واظهار تخطئتها والرجوع عنها للصواب ، ومعرفة
كونه) ، أى الصواب (صواباً) وكون ما رجع عنه خطأ ، وان لم يظهرها
لزمه تركها ومعرفة أنها خطأ ، والرجوع الى الصواب ومعرفة أنه صواب .

(ولا يلزمه ان كان عالماً اظهار تخطئة ما أفتى به) في افراد المسائل

إذا ترك بدعته والتزم ديانتنا ، فرجوعه عنها رجوع عن فتواه ، وكذا
 ان كان قاضياً أو شاهداً ، ولزمه ان لم يكن كذلك اظهار تخطئة
 فتواه وحكمه وشهادته بالقصد والرجوع في ذلك *

ووقائعها من البدع باجتهاده ان كان مجتهداً ، أو براءة غيره ان لم يكن
 مجتهداً ، أو كان مجتهداً حيث يجوز له الافتاء برأى غيره ، بل يلزمه
 اظهار بطلان ذلك الاعتقاد ، والرأى اجمالاً ، فلا ينافى قصة ابن عباد
 (اذ ترك بدعته والتزم ديانتنا فرجوعه) ، أى لأن رجوعه (عنها) ،
 أى عن بدعته (رجوع عن فتواه ، وكذا ان كان قاضياً أو شاهداً) وقضى
 ببذعة أو شهد بها أو كتبها ، وعندى يلزمه أن يبطلها ويشهد على ابطالها
 الا ان كانت في خاص لا مسألة مطردة ، (ولزمه ان لم يكن كذلك) مبتدعاً
 متديناً ، بل جاهلاً أو مشتهياً (اظهار تخطئة فتواه وحكمه وشهادته) في
 أفراد المسائل ووقائعها التى دخل فيها (بالقصد والرجوع في ذلك) *

قال في « السؤالات » : وان رجع مخالف يدين بخصال الكفر الى
 مذهب المسلمين ، فان كان ممن ينسب اليه المذاهب فانه ينتفى ولا يقبل
 منه غير ذلك وان كان من عامة الناس ، فان تولى من تولاه المسلمون وتبرأ
 منه المسلمون فقد أجزاه ، وكل ما فعله المخالف بخير ديانة فقد لزمه ولو
 رجع الى مذهب المسلمين ، وروى فيها أبو محمد رخصة أن لا يلزمه حين
 رجع الى مذهب المسلمين ، وسئل عن امام المخالفين اذا قاده ديانتهم ثم
 رجع الى مذهب المسلمين هل يترك على ولايته ، أى امامته ؟ قال : نعم
 يترك على امامته ، وقال بعضهم : تجدد له الامامة ، ومن كان على دين
 عيسى عليه السلام وهو امام ثم رجع الى مذهب المسلمين فانه تجدد
 له ، وقال بعضهم : يترك الى امامته *

• • • • •

واختلفوا فيمن ارتد زلة عن دينه ثم رجع سريعاً الى دينه فانه يغسل ثيابه وجسده ، وعليه اعادة ما مضى من صلاته وحجّه وصيامه ، وقال بعضهم : الا الحج ، قال أبو محمد : ذلك اذا كانت المعانى التى يلزمه بها الحج حين رجع وفيها رخصة .

وفى « السؤالات » أيضاً : علينا التمسك بديننا وعلينا أن نعلم أن كل ما يفتى به أئمتنا من المسائل التى لا يسع جهلها حق ، مثل أبى عبيدة والربيع ووائل وغيرهم - رحمهم الله - ، وعلينا أن نعلم أن ديننا عدل وحق وصواب وخلافه جورٌ ومنكر وظلم ، والدليل عليه الكتاب والسنة والاجماع والعبرة ، قال : وسئل عن رجل من أهل الدعوة حلف على دينه أنه حق عند الله هل يحنث ؟ قال : لا .

ومن العلماء من قال : حنث الا ان كان قد علمه بشواهد ودلائله ، وكذلك من حلف على دينه أنه حق عند الله ، قال : لم يحنث لأنه حلف على علمه ، ومن العلماء من قال : حنث لأنه انما حلف على الخطأ ، وسئل عن موافق حلف على دين المخالفين أنه حق ، قال : قد حنث ، وعن مخالف على ديننا أنه حق ، قال : لم يحنث وان حلف مخالف على دين مخالف أنه حق حنث أيضاً ، وسئل عن رجل قال : يعلم الله أنى لم أفعل هذا الشيء وقد علم الله أنه فعله ، أو قال : يعلم الله أنى قد فعلت هذا الشيء وقد علم الله أنه لم يفعله ، قال : قد لزمته الكفارة وعصى ربه ، وذلك العصيان كبيرة ، وقيل : صغيرة ، وقيل : غير ذلك .

قال الشيخ أبو عمرو عن أبى زكريا يحيى ابن أبى بكر رحمه الله غير ذلك شرك لأنه أجرى علم الله على خلاف ما علم الله ، قال أبو رحمة :

• • • • • • • • • •

حكاه أبو زكريا يحيى بن أبى بكر عن أبى العباس مشافهة ، وان نفى علم الله عن الشيء الموجود فهو مشرك ، وان قال : يعلم الله أنه يكون هذا أو لا يكون هذا ، ان أراد الحتم فى ذلك فقد كفر ، وان لم يرد الحتم فهو بمنزلة اليمين : وتقدم الكلام فى قيام الحجة •

وفى « السؤالات » : والفرائض لا يصح عملها الا بعلمها ، وبعضها حجة لبعض ، فان قال : ما الحجة فى العلم ؟ فقل : الاستبانة ، والحجة فى العمل العلم والنية ، والحجة فى الجهل المعرفة ، والحجة فى الطاعة الأمر ، والحجة فى المعصية النهى ، والحجة التى تقطع الظهور ، والحجة التى لا تقطع الكتمان ، والحجة الظاهرة النطق باللسان ، والحجة الباطنة الضمير بالقلب ، والحجة المتقدمة حجة آدم عليه السلام ، والحجة المستأنفة حجة محمد ﷺ ، والحجة فى التكليف العقل الصحيح ، والحجة التى تعصم العباد من الضلال والكفر الايمان ، والحجة التى يعتصم بها العباد من الضلال والكفر الكتاب والسنة ، والحجة التى يثبت بها فرض الدين على العباد الكتب والرسل ، والحجة فى صواب المصيب وخطأ المخطئ الاصل المجتمع عليه من الكتاب والسنة ، والحجة فيما يسع ان يعلمه من الكتاب والسنة ، أو مما أجمع عليه المسلمون ما دانوا به •

وتقدم الكلام عن تأليف زرقان والحجة فيما لا يسع الا لزام ، والحجة فى ثواب الميثب احسان سبق ، والحجة فى عقاب المعاقب اساءة سبقت ، وحجة الله على عبادة الكتب والرسل ، وقيل : الخلق كله حجة ، قال : فان قال : ما أول الحجة ؟ فقل : ان شاء الله الخلق ، الا أن يريد أول

• • • • •

من قامت عليه الحجة ، قيل : اسرافيل ، فان قال : ما معنى الحجة في اللغة ؟ فقل : ما يقع به للناظر حقيقة الشيء المنظور فيه من قولهم : حج يحج اذا قصد ، قال : والحجة على وجهين : ما كان حجة للمكلف ، وما كان حجة على المكلف ، فان قال : ما حد الحجة ؟ القيام بدين الله والدعاء اليه ، وقيل : القائمون به ، والداعون اليه قال : فان قال : ما افضل الحجة وأعلاها وأعظمها ؟ فقل : الكتب والرسل وأوسطها أمينان ودناها أمين واحد ، قال : والحجة التي نزل بلاؤها واقعة الكتب والرسل كالميتة والدم ولحم الخنزير ، والحجة التي لم ينزل بلاؤها واقعة في الدار الآخرة حال قيام الساعة ، وفي الدليل والبرهان عن عمرو بن قنبر رضي الله عنه : انما يقيم الحجة في دين الله العالم الغاية الذي لا يوجد على قوله مزيد ، وقيل : العالم بجميع فنون الحجة ، والله أعلم •

فصل

ان الخطأ موافق في فتواه لزمه اظهار الرجوع عنه الى من اُفتى له
بالخطأ ، وان بوهم ، ان خاف ان يعمل بقوله ويعتمد عليه ، والا فليتب
منه فقط ، * * * * *

فصل

(ان الخطأ موافق) أو مخالف (في فتواه) أو في قضائه أو حكمه ،
أو وعظه أو تفسيره آية أو حديثاً أو كلاماً من العلوم ولو غير الفقه (لزمه
اظهار الرجوع عنه الى كل من اُفتى له بالخطأ) أو قضى له أو عليه ، أو
حكم كذلك ، أو وعظه أو فسّره له ، وإلى من حضر فسمع من لسانه أو كتب
كتاباً الى أحد ، وكذا ما عمل من ذلك بإشارة برأس أو غيره ، ونزع
ما قضى به ، أو حكمه ممن ليس له ان اطاق (وان بوهم) أو غلط (ان
خاف ان يعمل بقوله ويعتمد عليه والا فليتب منه فقط) ويتصور عدم العمل
بقوله وعدم الاعتماد عليه بان يكون هؤلاء لا يعملون بقوله ، أو بان يعلموا
ان ما اُفتى به خطأ ، وقد يقال : الأمر كذلك اذا علم أنهم نسوه لكن فيه

ولزم مظهراً ذنباً اظهر التوبة منه ، وان غاب المفتى له طالبه ،
وان برسول أو كتاب ان أمكنه ،

نظر اذ قد يتذكرون ، وكذا ان جنوا ، لكن قد يصحون فيحضر ذلك في قلوبهم ، فالأحوط أن يظهر اليهم ولو نسوا ، ولو كان في اظهاره تكفير لهم ، وأن يظهر لهم اذا صحوا ولو لم يتذكروا ، ولا شيء عليه من الاظهار ما داموا ناسين أو مجانين ، والمواضح اظهار التخطئة لذلك ، ولو كان لا يخاف العمل به لن علم له أو افتاه ، وان أفتى المجتهد أو قضى أو حكم أو وعظ أو فسّر باجتهاده في ذلك ثم تاب فلا ضمان عليه في مال أو نفس .

(ولزم مظهراً ذنباً اظهر التوبة منه) ولو عمله عند مشرك لا يعتد أنه ذنب ، أو عند من ديانته أنه غير ذنب ، ولو لم يكن عنده حين أذنب أحد من الناس ، لأن الملائكة الحاضرين لذنبه قد يكونون حاضرين أيضاً في حال توبته ولأن الحفظة معه على كل حال ، ولأن الجن قد يحضرون فعله وتوبته ، وذلك ليوصل التوبة حيث أوصل الذنب ، ويظهرها كما أظهره ليكون قد عمل في زوال انتشاره وذهابه وخفائه ، ولتشهد له الأرض بالتوبة كما شهدت بذنبه .

(وان غاب المفتى له) أو المقضى له أو عليه ، أو الموعوظ ، أو المحكوم له أو عليه ، أو المفسر له ، أو سمع من لسانه أو كتابته أو اشارته (طالبه) بفتح اللام والباء أى اجتهد في طلبه (وان برسول) ثقة ، وأجيز من يصدق أنه أدى الرسالة كما هي (أو كتاب) يرسله مع ثقة أو مصدق كذلك (ان أمكنه) ذلك اطلب بنفسه أو رسول أو

والا تاب من فتواه وأشهد عليه ، ويجزيه ذلك عند ربه ، وان احتضر ولم يجد من يشهد عليه تاب عنه بقصد ، وأظهره بقوله ، وأشهد على الحق أنه حق كعكسه ، فان لم يعرف في ذلك من الباطل تاب من تقدمه على القول بلا علم ولو وافق ،

كتاب كما مرّ عن أبي هريرة أنه أفتى لامرأة بأنه لا توبة لها إذ سألته عن أنها زنت وقتلت ولدها من زنى ، هل لها توبة ؟ فخطأه رسول الله ﷺ ، فجعل ينادى في أسواق المدينة ، من يدلنى على امرأة سألتى عن كذا وكذا حتى ظفربها (والا) بأن تعذر (تاب من فتواه) وحكمه وقضائه ووعظه وتفسيره (وأشهد عليه) أى على رجوعه ثقتين أو من يحكم بشهادته ، وأجيز ثقة واحد (ويجزيه ذلك عند ربه) ، وكذا ان أفتى بلا قصد لأحد فانه يشهد على رجوعه .

(وان احتضر ولم يجد من يشهد عليه تاب عنه بقصد) اليه خصوصاً (وأظهره بقوله ، وأشهد على الحق) ، أى أتى بصورة الاشهاد والا فلا حاضره (أنه حق كعكسه) وهو أن يشهد على الباطل أنه باطل ، يعنى أنه يشهد أن كذا حق وعكسه باطل ، يقصد الى ما فعله ، ولا يخلو من الملائكة ، ولا من الجن ، ولا سيما ان مع كل أحد قرينا (فان لم يعرف الحق في ذلك من الباطل تاب من تقدمه على القول) ومثله الفعل (بلا علم) ولا يظهر للناس أنه تقدم بلا علم الا ان علموا أنه تقدم بلا علم فليظهر على التوبة من تقدمه بلا علم (ولو وافق) لأن القول أو الفعل بلا علم حرام ، وان فعل رجل متولى كبيرة قدام ثلاثة نفر ولم يعرفوا ما بلغ به ذلك فتولاه أحدهم لفعله وتبرا منه الآخر لفعله ، ووقف فيه الآخر لفعله

ومن ولد على الفطرة وتربى على الشريعة لم يضق عليه اظهار تصويبها
بعد علمه به ، لأن حكمه حكم المصوب منا ، وكذا من لم يعلم منه
خلاف ، ولا توالد على غير المذهب وأقر بالدعوة ، . . .

هلكوا جميعاً عند الشيخ هارون بن أبى عمران موسى بن سدرين ، وقيل :
أخطأ من تبرأ منه ولم يهلك ، وحكى الشيخ أبو عمرو عن كتاب
أنه لا يعصى من تقدم بلا علم وأصاب في القول ولم ينسب التحليل
أو التحريم الى الله بلا علم ، مثل أن يقول : علمت أن هذا البظبي حلال ،
أو هذا الخنزير حرام ، أو لم يقل علمت .

(ومن ولد على الفطرة) ، أى على الاسلام بأن كان أبوه مسلماً ،
وسمى الاسلام فطرة لأن الله تعالى يفطر عليه المولود ، أى ينشئه عليه
(وتربى على الشريعة) ولو كان أبوه مخالفاً اذ تربى عليها عند
الموافقين (لم يضق عليه) اذ بلغ (اظهار تصويبها بعد علمه به) ،
أى بالتصويب ، أى بعد اعتقاده التصويب من الطفولية والمراهقة
(لأن حكمه حكم المصوب منا) معشر البالغين من أهل الدعوة ، فنحكم
عليه بأنه من أهل الدعوة ، وقد قال بعض العلماء : يجزى التوحيد
على البلوغ ، ولا يلزم التجديد له عند البلوغ .

(وكذا من لم يعلم منه خلاف) من البالغين (ولا توالد) ،
أى ولادة فالخماسى لموافقة المجرى (على غير المذهب وأقر بالدعوة) ،
أى بديانتنا ، أو حمل على المذهب بلا أقرار لأنه نشأ في أهل المذهب ،
وإذا لم يكن شيء من ذلك لزمه أن يظهر أنه من أصحابنا اذ لزم أن يحب
المسلمين ويحب أن يحبوه ، وسميت ديانتنا دعوة لأنها الحجة القائمة على

فليس علينا من البحث على غير ما ظهر منه شيء ، ولا عليه اظهار التصويب
والتخطئة ، وما من توالد على الخلاف أو تدين به فلا يخلصه منه ان اراد
تركه الا التخطئة والتصويب ويدعى الى ذلك ، وكذا حكم من توالد
على تدين بها ، أو بلد أو عسكر ظهر فيه الخلاف أو الشرك . .

العباد التي يدعو اليها رسول الله ﷺ ، وقال : « دعوتى لا تنقطع » (١) ،
بمعنى انا ندعو المشركين اليها ولا نقاتلهم بلا دعاء اليها ، وندعو الناس
مطلقاً اليها ، لكن نبدأ للمشرك بكلمة الاخلاص ، فاذا أقر بها علمناه
ما سواها من ديانتنا ، وان أبى معها بعد كلمة الاخلاص لم يكن مشركاً بل
منافقاً ، وكذا ندعو المخالف وان أبى ابقيناه في براءته (فليس علينا من
البحث على غير ما ظهر منه شيء ولا عليه اظهار التصويب) للدعوة
(والتخطئة) لديانة المخالفين .

(وأما من توالد على الخلاف) بأن ولده رجل مخالف ، أو من ولده
رجل موافق ، وتربى عند المخالفين (أو) بلغ و (تدين به فلا يخلصه
منه ان اراد تركه الا التخطئة) له (والتصويب) لدعوتنا (ويدعى الى
ذلك وكذا حكم من توالد) من الأطفال (على ملة) من ملل الشرك يعنى
أن أباه مشرك وربى عنده ، والا فكل مولود يولد على الفطرة (أو تدين
بها أو) حكم أهل (بلد أو) حكم (عسكر ظهر فيه للخلاف أو الشرك)
ويدعو الى ذلك فلا بد من التخطئة والتصويب الا أن النطق بكلمة الاخلاص

(١) رواه أبو داود .

Downloaded from <http://ajphaphapublications.sagepub.com/> at 11:25 11 February 2015

- 30 -

- 00 -

باب

يجب فرز دين الله من الاديان ، * * * *

باب

في فرز دين الله من الاديان

(يجب فرز دين الله من الاديان) ، اى دين الاسلام الذى هو دين اهل الدعوة من سائر اديان المشركين ، وكذا مما يدين به المخالفون مما يخالف ما ندين به ، الا انه لا يقال : دين المخالفين ولا ملة المخالفين ، ولا دين الشافعى ولا ملته ، ولا ين المالكية ولا ملتها ، وهكذا ؛ لأن ذلك يوهم الخروج من ملة التوحيد وهم داخلون فيها ، كما يقال دين المشركين ، ويقابل به دين المسلمين ، فان دين المخالفين يطلق عليه دين التوحيد ، وقد يطلق عليه دين الاسلام بمعنى دين التوحيد والتصديقين بالله ورسوله وما جاء به ، وقد قال فى « السؤالات » أو غيرها : لا يقال ملة الشافعى ولا ملة أبى حنيفة ، ومعنى فرز دين الله أن يعلم أنه دين الله وأنه حق مخالف لما سواه من الباطل هكذا جملة ، الا ما يجب علمه على الفور بعينه فانه يعلمه .

وان على متدين به بالعلم بانه صواب وحق ، وان النجاة فيه والثواب عليه ، وان خلافه خطأ وباطل ، وان الهلاك فيه والعقاب عليه ، *

وكذا ان قامت الحجة بشيء ، وقد اختلفوا في جهل الناقض ، ففي « السؤالات » : والوجوه التي يكون علينا [بها] معرفة الناقض سبعة ، سواء اخذنا او لم نأخذ ، وقال أبو محمد عبد الله بن سجميمان : قال بعضهم : ليس علينا شيء الا مع مشاهدة الناقض ، والناقض من قال : القرآن غير مخلوق وان الله يرى يوم القيامة ، قالوا : ومن قال يخرج أهل الكبائر من النار الذين ماتوا عليها ولم يتوبوا منها ، ومن قال : ليس علينا ولاية الأشخاص الذين رأيت لهم الوفاء بدين الله ، ومن قال : أسماء الله مخلوقة ، ومن قال : طبع العباد على أفعالهم ، ومن قال لم يخلق الله أفعال العباد ، وقيل : لا ، ولو شاهد ما لم يقارف ما لا يجوز من ذلك ، (وان على متدين به) وقوله : (بالعلم) متعلق بفرز (بانه صواب وحق ، وان النجاة فيه والثواب عليه ، وان خلافه خطأ وباطل ، وان الهلاك فيه والعقاب عليه) *

اعلم أن الخطأ والصواب يستعملان في مسائل الاجتهاد ، والحق والباطل في مسائل الديانات ، حتى اذا سئلنا عن مذهبنا في الفروع ومذهب المخالفين وجب علينا أن نقول : مذهبنا صواب يحتمل الخطأ ، ومذهب مخالفينا خطأ يحتمل الصواب ، لأنك لو قطعت القول بأن مذهبنا صواب فقط ما صح قولنا المجتهد يخطئ ويصيب ، واذا سئلنا عن ديانتنا وديانة المخالفين يجب أن نقول : الحق ما نحن عليه والباطل ما عليه مخالفونا لأن الحق عند الله واحد .

ومن لم يتدين به لزمه أن يكون عليه ، وأن يتدين به ، ويصوبه ويخطيء
خلافه ، وكفر أن جهل ذلك أو شك فيه ،

(ومن لم يتدين به لزمه أن يكون عليه وأن يتدين به) تفسير للكون
عليه (ويصوبه ويخطيء خلافه وكفر) نفاقاً (أن جهل ذلك أو شك فيه)
وسواء في ذلك الكل والبعض فمن تجرد عنه كله لزمه أن يلتبس به كله ،
ومن تجرد عن بعضه لزمه أن يلتبس بذلك البعض أيضاً ، وفي « السؤالات » :
فإن قال : ما فرز دينك ؟ فقل : الناس عندي ثلاثة منازل : مؤمن موف ،
ومنافق مقرّ خائن فيما أقرّ به ، ومشرك جاحد ، قال الله تعالى :
﴿ ليعذبك الله المنافقين والمنافقات والمشركين والمشركات ويتوب الله على
المؤمنين والمؤمنات ﴾ (١) ، قال في المنافقين : ﴿ وإذا قاموا إلى الصلاة
قاموا كسالى يراءون الناس ولا يذكرون الله إلا قليلاً ﴾ (٢) ، وقال في
المؤمنين : ﴿ الذين يقيمون الصلاة ﴾ (٣) ، و ﴿ في صلاتهم
خاشعون ﴾ (٤) ، و ﴿ على صلاتهم دائمون ﴾ (٥) ، ﴿ والذاكرين
الله كثيراً والذاكرات ﴾ (٦) ، وقال في المشركين : ﴿ إذا ذكر الله وحده

-
- (١) سورة الاحزاب : ٧٢ .
 - (٢) سورة النساء : ١٤٢ .
 - (٣) سورة المائدة : ٥٥ .
 - (٤) سورة المؤمنون : ٢ .
 - (٥) سورة المعارج : ٢٣ .
 - (٦) سورة الاحزاب : ٣٥ .

والكون على الدين انما يكون بتصديقه والعمل به والتدين به ،
وان بلا عمل بما اقر به المتدين ، ويصل لفرزه

اشمازت قلوب الذين لا يؤمنون بالآخرة ﴿١﴾ ، وقال : ﴿٢﴾ وزادهم
نفوراً ﴿٣﴾ (٢) .

ومن قال لرجل : أنت خلاف لخلاف الذى هو خلاف لخلاف الجميل ،
فذلك مدح منه ، والذى هو خلاف لخلاف الجميل هو المسلم ، فمن خالف
من خالف المسلم فهو مسلم ، وخلاف الجميل القبيح ، وان قال : أنت خلاف
لخلاف الذى هو خلاف لخلاف القبيح فقد ذمته ، والذى هو خلاف لخلاف
القبيح هو الكافر ، فمن خالف من خالف الكافر فهو كافر ، وخلاف القبيح
الجميل .

والكون على الدين انما يكون بتصديقه والعمل به والتدين به ،
وان بلا عمل بما اقر به المتدين (، فاذا دان بما دان به اهل الدعوة
سمى اباضياً وهبياً ولو لم يعمل بما يتضمنه ذلك التدين ، فيقال : هو
على دينهم ، وكذا من دان بما دان به المخالفون ، قيل : انه منهم ولو لم
يعمل ، وكذا المشركون على مللهم اذا دان أحد منهم بما دان به اليهود
مثلاً ، قيل : يهودى أو مشرك ، ولو خالفهم فى العمل ، وقوله : المتدين ،
من وضع الظاهر موضع المضمير ، (ويصل لفرزه) استحساناً بالتفصيل
لا وجوباً اذ لا قائل بوجوب معرفة مسائل الديانة التى يقطع فيها العذر ،
ولا يجوز فيها الخلاف حتى يأخذ فلا ينافى ما مر أول الباب من قوله :

(١) سورة الزم : ٤٥ .

(٢) سورة الفرقان : ٣٠ .

بـعلمه باسمه ، وصفته ومن ينسب اليه من أئـمته ، . . .

يجب فرز دين الله ، فالواجب تخصيص ديننا أجـمـالاً بأن نعتقد أننا لسنا
مـشـركين ولا من المخالفين ، وأما بالتفصيل فلا يجب .

فمعنى قوله : وصفته ، أن يعلم أن عندنا ما لو نقضه ناقض لهلك
ومعرفة الأئمة إستحسان لا وجوب على الصحيح ، وكذا لا يجب معرفته
باسم الاباضية الوهبية (بعلمه باسمه) وهو قولك : دين الاباضية الوهبية
وهو دين الله غير أن من خالفه لا نسميه مشركاً اذا وحد وأول فانه يقال
للمخالفين : أهل التوحيد وأهل القبلة وأهل الجملة ، ولا يقال أهل
للتوحيد ، وكذا من ليس متولى كما في « السؤالات » .

(وصفته) وهو اشتماله على قولنا : لا اله الا الله محمد رسول الله ،
وما جاء به حق من عند الله ، أو يقال : ما جاء به عدل أو صواب ، ووجوب
ولاية الأشخاص وتنزيه الله جل وعلا عن أن يراه مخلوق ، وخلود الفاسق
في النار ، وأن الاستواء بمعنى الغلبة والملك ، وأن القرآن مخلوق ، وأن
أفعال العباد مخلوقة لله وغير ذلك .

(ومن ينسب اليه من أئـمته) كجابر وأبى عبيدة والربيع ، والأئمة
أربعة من العرب : أبو بكر وعمر وعبد الله بن يحيى وأبو الخطاب ، وزاد
الشيخ محمد بن عبد الله بن محمد الخامس وهو الجلندي بن مسعود ،
وخمسة من الفرس : عبد الرحمن بن رستم ، وابنه عبد الوهاب ، وأفلح
ابن عبد الوهاب ، ومحمد بن أفلح ، ويوسف بن محمد ، وكعبد الله بن
اباض ، وذلك لانه يصل الى علم دينه بهم ، وقد قيل بوجوب معرفة الأئمة

وولايتهم وبراعة من خالفهم وتخطئته والاقتداء بهم والكون على مناهجهم
وسلوك طريقهم قولاً وفعلاً ، وهو دين الوهبية ، أمانتنا الله تعالى على
الاستقامة عليه ، ويستنبئونك أحق هو ؟ قل أى ورى أنه لحق ، *

العشرة ، وقيل : لا تجب حتى يسمع بمن سمع (وولايتهم وبراعة من خالفهم)
فيما هو مأخوذ ديانة (وتخطئته والاقتداء بهم والكون على مناهجهم
وسلوك طريقهم قولاً وفعلاً وهو دين الوهبية) نسبة الى عبد الله بن
وهب الراسبي لا الى عبد الوهاب ، لأن الأول أنسب لتقدمه ، ولأن النسب
اليه على القياس ، وأما الثانى فقياس النسب اليه وهابى ، ولعل المراد
بالأول ، ولكن لفظ الاباضية الوهبية حقيقة عرفية لمن على ما نحن عليه
فتخرج النكارة والفرثية لأنهم لم يدينوا بما دنا (أمانتنا الله تعالى على
الاستقامة عليه) آمين آمين آمين ، يا رب العالمين ، والحق عند الله تعالى ،
كما أن الوعيد الذى أوعده رسول الله ﷺ للكفرة أو النبوة التى يذكرها
أو القرآن حق مذكور بالتأكيد فى قول الله تعالى : (ﷻ ويستنبئونك أحق)
هو قل أى ورى أنه لحق ﷻ (١) ، وفى « السؤالات » : وعمن ينسب
اليه مذاهب الخلاف هل يبرأ منهم ؟ قال : نعم أبو محمد ، وذلك
لاشتهارهم فى الشر . *

وكذلك من ينسب اليه مذهب الاباضية وهو عبد الله بن اباض المرى
- رحمه الله - فى المشرق ، وسلمة بن سعيد فى المغرب - رحمه الله - ، سألت
عن ذلك الشيخ أبا عمرو عثمان بن خليفة - رحمه الله - عليه فقال : يتولون

(١) سورة يونس : ٥٣ .

III

ويصح لمخالف الرجوع اليه ببراءة من دينه واشهاد بأنه رجع من الخلاف ،

ومن ذلك ما روى أن تلاميذ أبي عبيدة سألوه آية تدل على صحة ديننا ، فدعا الله فانشق السقف ثم السماوات حتى رأوا العرش ، روى أن أبا عبيدة كان يعلم العلم في غار وهو في الكتمان ، فقال له حملة العلم عنه يوماً : يا شيخنا نريد منك أن تعلمنا بعض الكرامات تطمئن بها قلوبنا على هذا المذهب ، فتوضأ الشيخ وصلى ركعتين واجتهد في الدعاء حتى انفتح سقف الغار وانفتح السماء الأولى ثم الثانية ثم الثالثة ثم الرابعة ثم الخامسة ثم السادسة ثم السابعة فبان لهم العرش بقدرته الله وبكرامة مذهب الاباضية ، ولما رأى أبو بلال الخروج عن الظلمة اجتمع هو وأصحابه في بيت بنى تميم فدعوا الله ورغبوا الله أن يجعل لهم علامة أن رضى خروجهم فانشق سقف البيت حتى نظروا الى السماء ، والبيت مشهور في بنى تميم سأل عنه قررة بن عمران فأرواه إياه .

(ويصح لمخالف الرجوع اليه ببراءة من دينه) ، أى مما دان به وخالف دين المسلمين وببرائته من أهل دينه (واشهاد) للأمناء (بأنه رجع من الخلاف)

يدل على مبلغ معرفته بأصحابنا ، وهو في نهاية الجهل بهم أو كان الباطل له في ذلك ما في نفسه من الأبراس الباطنة التي وزرته لا يصدع بالحق ولا يصدق به ، والا لما كان أغفاه من تكذيب الذين يتحرجون في أقل شيء لا يخرج عن حد الصنيرة فكيف بالكذب ، فإنه عندهم من الكبائر ، وليسوا ممن يجوزون الكذب لفائدة مذهبهم حتى يحملهم ذلك على الاختلاق ، وإنما هم يتحرجون الصدق ولو رأوا فيه الهلكة .

والخطأ لدين الوفاق والصواب ، هكذا قيل ، وإن بلا فرز أئمة وقصد
مذهبهم ودينهم ، والكون على ما هم عليه والبراءة مما برئوا وما قلنا من
وجوب فرز الدين ، إنما هو بعلمه من الكتاب أو السنة أو الاجماع أو قيام
الحجة به بعدول من اهله ، ويصح ، قيل لأحد بذلك ، وإن لم يعرف
جميع حججه ودلائله ، ويتلقاه بالقبول أيضاً من عدو له إن قالوا : .

والخطأ لدين (الى دين (الوفاق والصواب ، هكذا قيل ، وإن بلا فرز أئمة (أئمة دين الصواب الذى رجع اليه ، (وقصد (عطف على براءة أو اشهاد (مذهبهم) لأنه أرجح وأحق ولو لم يكن يقطع العذر به ولأن بقاءه على مذهب في الفروع يوهم بقاءه على ما دان به أهل مذهب فيساء الظن به فيجب عليه ترك ذلك لئلا يساء الظن به ، وأيضاً اذا بقى على مذهب المخالفين كان بقاءه عليه من مساوىء الاخلاق فيجب عليه التبرؤ منها (ودينهم والكون على ما هم عليه والبراءة مما برئوا) ، أى التنزه عما تنزهوا عنه من براءة أئمة المسلمين وولاية المخالفين ، (وما قلناه من وجوب فرز الدين إنما هو بعلمه من الكتاب أو السنة أو الاجماع أو قيام الحجة به) « الباء » للتعدية (بعدول) « الباء » للالة (من اهله) عدلين فصاعداً ، وقيل : عدل فصاعداً ، ومرّ خلاف في ذلك ، (ويصح) الدين .

(قيل) . أى قالوا وليس تمريضاً (لأحد بذلك وإن لم يعرف جميع حججه ودلائله ، ويتلقاه بالقبول أيضاً من عدوله إن قالوا :) فى أمر من

انه دين الله وانه حق ، وقد اعترف به بعض المتبحرين في العلم لبعض ائمتنا ،
وقال هذا دين الله عند مباحثته له ، والفضل ما شهدت به الاعداء ،

الأمور (انه دين الله وانه حق) ادراك لحججه ودلائله ، فقولهم انه حق
بالحجة كانه له ادراك فلم يتكرر مع ما تقدم ، وقيل : لا يصح له الا
بادراك ذلك ، أعنى معرفة ذلك ولو تقليداً (وقد اعترف به بعض المتبحرين
في العلم) من المخالفين (لبعض ائمتنا ، وقال : هذا دين الله عند مباحثته له)
بعد الفراغ من الحجج ، وكان الناس يعرضون عليه مذاهبهم ، وأنشد
ابن هشام في شرح قصيدة كعب لغيره بيتاً هكذا :

ومليحة شهدت لها ضراتها (والفضل ما شهدت به الاعداء)

ا ه انشاد ابن هشام ، والبيت من الكامل .

قال عبد السلام اللالوتي : جاز على في سوف اينارجوم ، فقالت :
كنت بلمطة يوماً فسب بعضهم الوهبية وكان معهم مؤدب ، فقال : لا تلعن
القوم فاني كنت بمكة فلما قضينا مناسكنا أخذ الناس يعرضون أديانهم على
الامام الكبير ، فقام رجل منهم يقال أبيب بن زلغين فعرض عليه دينه
فرفع اليه الامام رأسه فقال : هكذا دين الله القويم ، وجاء به عليه السلام والحمد
لله رب العالمين ، قيل : ان زياد النجاري لما نشأ في العلم وتبحر فيه
وجد الناس مختلفين في أقوالهم وآرائهم فيه ، قال : ان الله ديناً تعبد به
عباده لا يعذر جاهله ولا الشاك فيه وخرج طالباً لعلم ما هم عليه من
الدين أو حق أو باطل ، وكلما لقي عالماً أو منسوباً سألته عن اعتقاده

• • • • •

ومذهبه ما هو ، فاذا أخبره عنه قال له : الحق غيره ، حتى لقي أبا عبيدة - رحمه الله - وسأله عن مسائل شتى من العقائد وغيرها ، وكلما سأله عن واحدة منها يجيبه أبو عبيدة ، ويقول زياد : هذا دين الله والفضل ما شهدت به الأعداء .

ويروى أن خلف بن زياد البحراني نشأ في البحرين ، ثم خرج منها يلتمس الحق فكان كلما لقي أحداً من قومنا طلب منه أن يعرفه مذهبه ، فاذا عرفه قال له : الحق في غير هذا حتى بلغ البصرة ، فلقى بها أبا عبيدة مسلم بن أبي كريمة ، فسأله عن مذهبه ، فنسبه له ، فقال : هذا هو الحق ، فكان عليه حتى مات رحمه الله .

قال أبو محمد عطية الله ابن يوسف الملوشائي : رأيت رسول الله ﷺ في المنام فقال لي : اختاركم الله على سائر الأديان ، أي اختار الله دينكم على سائر الأديان ، أو اختاركم الله على أهل سائر الأديان يعنى الأصول والفروع ، فقلت له : ربح البيع يا رسول الله لا نقيل ولا نستقيل .

ورأى بعض الشيوخ رسول الله ﷺ قاعداً في مجلس عظيم وأهل المجلس يسألونه عليه السلام وفي مقدمة المجلس أبو محمد عبد الله بن محمد المجدلي ، وأبو يوسف الامليلى ، وأبو يوسف الأرجاني ، ومقام رسول الله ﷺ مشرف عليهم في هيئة حسنة ، وتحت ثلاث درجات ، فجزت وسط المجلس وهممتي الوصول الى رسول الله ﷺ فأمكنني أهل المجلس ولم اشتغل بهم فجزت حتى وصلت الدرجة الأولى والثانية ، فأمكنني فسالت رسول الله ﷺ عن

* * * * *

هذا الدين فقال : أنتم خير الأديان ، أى دينكم خير الأديان ، أو أنتم خير أهل الأديان ، وروى أن رجلاً من بهراسن أوّرد غنمه بتباكلك موضع على جربة فادلى دلوه ، فتعلق به رجل وسيم جميل أبيض نقى الثياب فانصرف بعد أن طلع ، فتبعه الغنم فنادى اليهرسانى : اردد على غنمى يا رجل فأشار اليها فرجعت فسأله لما تفرس فيه الخير والصلاح : ما خير المذاهب ؟ قال : الوهبة ثم تعمم وتلحى ، فقال : هذا لباس المسلمين ، ثم تعمم ولم يتلح فقال : هذا لباس الشياطين ، ثم تعمم وترك وسط رأسه ، ولم يتلح فقال : هذا لباس الزنادقة ، ثم ذهب ولم ير له أثراً فظنوه الخضر عليه السلام .

وقال أبو عبيدة عبد الحميد الجنتاوى أو أبو خليل لأهل الجبل : والله ما تركتكم الا على الواضحة النيرة تقود الضلال ، وما بينى وبين رسول الله ﷺ الا ثلاثة ، والضلال بضم الضاد غير مشالة وتشديد اللام جمع ضال ، أى تقود الى الطريق من ضل عنها ، قال أبو زكريا يحيى بن أبى بكر رحمه الله : بلغنا أن رسول الله ﷺ لما نزلت هذه الآية ﴿ يا أيها الذين آمنوا من يرتدد منكم عن دينه ففسوف يأتى الله بقوم يحبهم ويحبونه ﴾ (١) : الآية ، أشار الى سلمان الفارسى ، وكان بين يديه جالساً فقال : « ولعلهم يكونون من قوم هذا » (٢) ، وفى رواية : « هذا وذووه » .

(١) سورة البقرة : ٢١٧ .

(٢) رواه النسائى .

• • • • •
 وذكر في الكتاب أن رسول الله ﷺ قال : « ان الله كنزاً ليس من ذهب ، ولا من فضة ولكن في ظهور أبناء فارس » ، ومشى عمر بن الخطاب ذات يوم مع المغيرة بن شعبه وكان المغيرة أعور ، وقال له عمر رضى الله عنه : هل أبصرت بعينك هذه شيئاً يا مغيرة ؟ فقال له المغيرة : نعم يا أمير المؤمنين ، فقال له عمر : ثم أعورت ؟ فقال له المغيرة : نعم ، فقال له عمر : ليعورن الاسلام كما عورت ثم ليعمى حتى لا يدرى من له ولا من عليه ، فاذا اتى عليه مائة وستون سنة رد الله عليه سمعه وبصره بوفد كوفد الملوك طيبة ارواحهم صالحة أعمالهم ، فسأله المغيرة من أى ماء يا أمير المؤمنين ، أمن ماء الحجاز أم من ماء العراق ، أم من ماء الشام ؟ فولى عنه عمر رضى الله عنه وتركه ، ثم ان الفرس وليت على رأس مائة وستين بتاهرت ، وذكر بعض أصحابنا أن ولايتهم على رأس اثنين وستين ومائة •

وروى زيد بن اسلم أن النبی ﷺ رأى رؤيا فقصها على أصحابه فقال : « رأيت غنماً سودا خالطها غنم بيض فأولتها أن العجم يدخلون الاسلام ويشاركونكم في نسائكم وأموالكم » فتوجّبوا من ذلك وقالوا : العجم يا رسول الله ؟ فقال : « أى والذى نفس بيده ، لو أن الدين متعلق بالثريا لتناولته رجال من العجم ، وأسعدهم به فارس » وروى : « لنالته الفرس » وروى : « رجال من أبناء فارس » ، وذكر بعض المفسرين في قوله تعالى : ﴿ سَتَدْعُونَ إِلَى قَوْمٍ كَثِيرٍ مِمَّنْ هُمْ أَثِمُونَ ﴾ الآية .. أن بعضهم قال : هم بنو حنيفة ، وبعضهم قال : الفرس ، وروى أن عائشة أم المؤمنين رضى الله عنها دخل عليها ذات يوم رجل من البربر وهى جالسة ومعها نفر من أصحاب رسول الله ﷺ من المهاجرين والأنصار ، فقامت عائشة عن وسادتها فطرحتها

• • • • •

للبربري دونهم ، فانسـل القوم غضابا ، فاستفتى البربري عائشة ثم خرج ، فأرسلت اليهم عائشة فالتقطتهم من دورهم فجاءوا كلهم ، فقالت لهم عائشة رضى الله عنها : أراكم قمتم عنى غضاباً ولم ذلك ؟ قال بعض : غضبنا عليك من أجل رجل جاءك من البربر كنا نزدريه وننقص قومه فأثرتنا علينا وعلى نفسك ، قالت عائشة رضى الله عنها : أثرتنا عليكم وعلى نفسى بما قال فيهم رسول الله ﷺ ، قالوا : وما الذى قال فيهم رسول الله ﷺ ؟ قالت : اتعرفون فلانا البربري ؟ قالوا : نعم .

قالت عائشة رضى الله عنها : كنت أنا ورسول الله ﷺ جلوساً اذ دخل علينا ذلك البربري مصفر الوجه غائر العينين فنظر اليه رسول الله ﷺ فقال : « ما دهاك أمرضت مرضة ، فارقتنى بالأمس ظاهر الدم صحيح اللون ، وجئتني الساعة كأنما نشرت من قبر !! » فقال البربري : يا رسول الله بت بهم شديد ، قال رسول الله ﷺ : « ما الذى همك » ؟ قال : تردد بصرى على بالأمس خفت ذلك أنه نزلت فى آية من عند الله ، قال له النبى ﷺ : « انما تردد بصرى عليك من أجل جبريل عليه السلام ، جاعنى فقال لى : يا محمد أوصيك بتقوى الله وبالبربر ، قلت لجبريل : وأى البربر ؟ قال : قوم هذا ، وأشار اليك ، ونظرت اليك ، قال النبى ﷺ : وما شأنهم ؟ قال : يحيون دين الله بعد اذ يموت ، ويجددونه بعد اذ يبلى .

قال جبريل : يا محمد دين الله خلق من خلقه ، نشأ بالحجاز ، واصله بالمدينة ، خلقه ضعفيه ثم ينميه وينشئه حتى يعلو ويعظم ويثمر كما تثمر

- Y. -

— ୧୧ —

• • • والمضعيف أن يقلدهم تقليداً جازماً وان لم يحققه بالدلائل ،

أمثالكم ﴿ (١) ، والذي نفس ابن مسعود بيده لو أدركتهم لكنت لهم أطوع من أمائهم ، وأقرب لهم من دثارهم ، يعنى ثيابهم •

وبلغنا عن عائشة رضى الله عنها ، أنها أبصرت صبياً له ذؤابتان ذا جمال وهيئة ، فقالت : من أى قبيل هذا من السبى ؟ قالوا : من البربر ، قالت عائشة رضى الله عنها : البربر يقرون الضيف ويضربون بالسيف ويلجمون الملوك بلجام الخيل •

(والمضعيف أن يقلدهم تقليداً جازماً) ، أى تقليداً خالصاً لا شئ معه من الاستدلال ، ويجوز أن يكون جازماً حالاً من ضمير يقلد ، أى يقلدهم فى الدين جازماً به لا شاكاً ، وهذا أولى •

(وان لم يحققه بالدلائل) هذا تأكيد ، لأن التقليد اتباع بلا دليل ، ولعله ذكره لأنه قد يذكر الدليل للمضعيف فلا يدركه ولا يحققه ، وانما أجاز التقليد فى دين اهل الدعوة لأننا على يقين من أنه حق والأولى مع ذلك أن يجتهد المضعيف فى الفهم لعله يدرك إلا ان خاف من اجتهاده فى الفهم أن يزل فلا ، واختلفوا فى توحيد المقلد وديانته ، هل يجرئه اذا كان يطبق الادراك ؟ وأما ما لم يتبين أنه حق ولا أنه من اثر المسلمين فلا تقليد فيه •

قال الشيخ عبد العزيز صاحب « النيل » عن أبى سعيد : لا يجوز التقليد فى الدين عند مخالفة المقلد أو المقلد شيئاً من الأصول فى قول أو

(١) سورة محمد : ٣٨ •

• • • • •

فعل ، ولا لمستفت ولا لمحكوم عليه بمخالفة ذلك اذا علم أصل ما أفتى له به ، أو حكم عليه ، ولو جهل مخالفته للحق ، وذلك غير جائز في الدين بعلم ولا بجهل برأى ولا بدين على معنى الإقامة عليه بالرأى ، غير نائب عنه ولا نازع ولا دائن بسؤال ليرجع الى الاصابة ، وقيل : لا يجوز في الفتيا ، ولا اعتقاده فيه ، وقيل : يجوز فيه للعلماء فيما لهم فيه أن يختلفوا ان وافق العالم معنى ما له ان يقول به ، ولم يخالف الدين •

قال أبو المؤثر : انما تتبع الفقهاء ويسألون عن الحيض والصلاة والطلاق ونحوها ، ويقلدهم الناس فيما لا يعلمونه لأن الحوادث منها ما فيه الحجة من الأصول ، فمن خالفها هلك ، ومنها ما لا حجة فيه منها فهذا رأيهم فيه مقبول كما يقلد الحاكم الشاهدين ويقبل منهما ما شهدا به ويحكم ولو كذبا عند الله ، وهما حجة له عند الله ان كانا عدلين عنده لأنه خوطب بعدالتهما ، فلو ترك شهادتهما لظنها زوراً أو وافق لكان حكمه جوراً لأنه ليس له أن يردها من عدلين عنده بظنه فيحكم به ، فالحق قبولها وترك الظن ، وكذا اذا حكم وهو ممن يثبت حكمه كان حجة على المتحاكمين عنده حتى يعلماه ، أو أحدهما باطلا •

وقد ذم الله تعالى التقليد في قوله : ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُم تَعَالَوْا إِلَى مَا أَنزَلَ اللَّهُ (١) - إلى - لا يهتدون ﴾ ، ﴿ وَيَوْمَ يَعِضُ الظَّالِمُ عَلَى يَدَيْهِ - إلى - خذولاً ﴾ (٢) ، ﴿ أَذْ تَبَرَأَ الَّذِينَ اتَّبَعُوا مِنَ الَّذِينَ اتَّبَعُوا - إلى -

(١) سورة النساء : ٦١ •

(٢) سورة الفرقان : ٢٧ •

• • • • •

من النار ﴿١﴾ ، وهو في القرآن كثير ، ومن السنة ما روى أن مشجوجاً أجنب وقد اندملت شجته ، فاستفتى له فامر بالاغتسال ولم يعذروه ، فأغتسل وكرت عليه ومات ، فأخبر ﷺ فقال : « قتلوه قاتلهم الله » (٢) فلم يعذر المستفتى ولا المفتى ، ولعله لم يتأهل للفتوى ، أو لم يتفكر هل يضره البرد ، أو كيف صفة جرحه ، وإذا رفع صحابى خيراً عنه بايجاب فعل لزم من بلغه العمل به الى اتيان ما ينسخه فيرجوا الله ، وكذا الحاكم يعمل بما ترجح عنده ، فاذا ترجح عنده غيره رجع اليه .

[قال] ابن بركة : كل مسألة لا يخلو الصواب فيها من أحد قولين اذا فسد أحدهما بالدليل صح أن الحق في الآخر : ﴿٣﴾ فماذا بعد الحق الضلال ﴿٤﴾ (٢) ، فاذا اختلفت الأمة في حكم على قولين ، فأخطأ بعضهم وأصاب آخرون ، لم يخرج الحق من أيديهم ، لأن المصيب منهم كالأمة ، وحكم بقوله في الآفاق ، فاذا طلب ذلك الحكم منها وقام الدليل على خطأ البعض كان المصيب كاجمعها ، ومن تعبد بأمر فأخذ ببعض الآراء فيه ودان الله به لاعتقاده صواباً فأخطأ سلم لاعتقاده ايجاب الله عليه قبوله ، وإن أخطأ وجه الاستدلال ودان بما دان به بحيث لم يوجب عليه من ذلك الوجه ولم يتعبد بتلك الحجة ، وإنما تعبد من وجه آخر وبأدلة أخرى هلك ، ولم يعذر ، وكذا كل ما تعبد أن يدين له به فأطاعه فيما

(١) سورة البقرة : ١٦٦ .

(٢) رواه مسلم .

(٣) سورة يونس : ٣٢ .

ورخص له أن يأخذه من كل من صدقه ممن جاز الأخذ عنه في كل
 ما لا يلزم الا بقيام الحجة ،

أمره به فهو فيه سالم إذ لم يكلف عباده الا بما نصب لهم عليه فيه دليلاً ،
 وأوجد لهم الى معرفته سبيلاً ، فان أخطأوه كان من قبلهم .

(ورخص له أن يأخذه من كل من صدقه ممن جاز الأخذ عنه) ، فمن
 الناس من تصدقه بمعنى لا تربيته بالكذب ، ولكن لا يجوز الأخذ عنه
 لنقص عقله ، أو لأنه لا يضبط المسألة ، و « من » للبيان ، فمن صدقه هو
 من جاز الأخذ عنه لأنه لا ريبة فيه (في كل ما لا يلزم الا بقيام الحجة)
 كالربا والزنى والصلاة ما لم يقارف أو يخرج وقتها على ما مر ، وقد مر
 ما يكون حجة ، واختار أبو سعيد أن الواحد حجة فيما أفتى به ونسبه
 للأكثر ، قال : فانه فيما أفتى به في مقام الاثنين والإربعين ، والأربعة ومائة
 والالف ، وفي مقام أهل الأرض ان كان الحق معه في الدين ، ولم يكن لأحد
 عليه فيه ، ولولا ذلك ما قامت حجة الله بالرسول الواحد الى الكافة ، وكان
 محمد ﷺ ناسخاً للشرائع .

وفي « التاج » : يسع جهل المحرمات ما لم يقارفها المكلف بعد العلم
 بتحريمها أو يصبر معتقداً لها مع الجهل بتحريمها أو يدع على الله فيها
 كذباً ولم يدن بباطل ، ومن ركب حراماً وفقد معبراً له فقد سلم ، وتقوم
 عليه الحجة ، وان بتعبير صبي أو معتوه أو مشرك ، فاذا وجد علمه عنده
 لزمه في حينه ، والتوبة منه بعينه فيما مضى والرجوع عنه ، ولا يكون عليه
 حجة في مستقبل أن يعلم تحريمه به ولزمه الانتهاء عنه فيه وقامت عليه
 في الترك بالتعبير ، فلما ركب جاهلاً به وفقد المعبر له بتحريمه أجزته

التوبة من جميع المعاصي في الجملة مع اعتقاد السؤال عما يلزمه فيها عما ركبته بعينه ، فإذا عبر له وإن ممن ذكر لزمته الحجة به في مرتكبه ولم تقم عليه بعلم ما وسعه جهله في الأصل ما لم تقم عليه من المسلمين لأن حجة الانكار والانتهاء غير حجة العلم ، واعتقاده عليه فيما يستقبله أن لا يرتكب ذلك بعينه ، فإن ركبته تاب منه ولا تجزئه منه في الجملة كما وسعته منها عند عدم ذلك ، قال : وتقوم فيما يسع جهله من الدين وفي علم ما يسع جهله بالدين بالعلم الآمين فيه المشهور وعليه الأكثر لا بالضعف ، وإن كثروا ، إلا أن عبر ضعيف عن عالم بعبارة كافية عن التفسير ، فقيل : يكون بذلك حجة ، وقيل : لا يقبل قوله ولو كان ثقة أن لم يؤمن على نقل العلم والدين والحفظ ، وقيل : لا يلزم قبول قوله إلا من أبصر حقيقته حتى يكون له نظر يفرق به ويمتعه عن الزيادة والنقصان ، فهذا كالعالم ، وما فرض فيه عمل البدن والانتهاء عن المحرم والتقوى على الله باللسان مما يسع جهله ما لم يضيع لازماً أو يرتكب محرماً أو تقم عليه الحجة مع علمه أو يتول ركبته أو نحو ذلك مما مر ، فلا يلزم في هذا سؤال ولا خروج .

وقال جابر : يسع الناس جهل ما دانوا بتحريمه ما لم يركبوه أو يتولوا ركبته أو يتبرأوا ممن تبرأ منه أو يقفوا فيه ، والمجمع عليه عندنا أن ما عدا التوحيد والوعد والوعيد وما تولد من ذلك ولحق به فلا تقوم فيه إلا بالسمع ، ولا العلم به إلا به ، ولا يقطع عذر الجاهل فيه وله إلا بعد قيامها عليه به ، قال : فإن قيل لحق حكم الاستحلال بحكم ما لا يسع جهله بعد السماع من الغالم أن الحرام المستحل بالديانة حرام ، وأن المحرم

• • • • •

بها حرام من الدين ، فلم تقم عليه فيه الا بالسمع ، وان المستحل حراماً فيه هالك مع انه ليس مما اجمع عليه فيه ان الجاهل له هالك ما لم يعلم ذلك فلم يلحق لا بالسمع بعد العلم ، ولم يلحق أيضاً بالاجماع في الدين والتوحيد والوعد والوعيد لاحقات بصفة الله ، ولا يجوز جهله ولا صفته مع الخطور بالبال أو السماع مع فهم المعنى ، قيل له ان كان الخروج المأمور به فيما قامت به الحجة عليه من طريق حكم الاستحلال من المحدثين بالديانة ، فان قامت عليه وقد كذبوا بزعمهم أنها لا تقوم الا بالعقل فالبارة أولى وأجوز أن تقوم بها •

وكذبوا ان زعموا أنهم ليسوا بحجة ، ويخرج في طلبها ، وهذا تناقض ظاهر من كونه محجوجاً وطالباً للحجة ، وقد هلك بها مع أنه لا يجوز في العقل أن يلزم أحداً في الدين طلب قيامها على نفسه ، وانما عليه طلب علم ما يسلم به منها ويخرج من السلامة بها اليها ، وهذا من الضلال المتأول عن الضعفاء وانما الحجة عليه العالم كما مر ، فاذا قامت عليه لزمه أن يصدقها ويخرج من سعة لضيق ، فاذا قبلها خرج منه اليها ، فان شك فيها بعد قيامها عليه هلك ودخل في الضيق ﴿ وما جعل عليكم في الدين من حرج ﴾ (١) ، ﴿ لا يكلف الله نفساً الا وسعها ﴾ (٢) ، قال : قيل من ألزم الناس أو يخرجوا في طلب ما يسعهم جهله فهو كمن كلفهم الخروج الى الحج بغير استطاعة ، وانما ألزمهم الله علم ما ألزمهم علمه من دينه

(١) سورة الحج : ٧٨ •

(٢) سورة البقرة : ٢٨٦ •

ويلزمه فيما لا يسعه جهله عند البلوغ أن يعلمه عنده ، وإن لم يأخذه
عن أحد ، ولا يخفى ما فيه من الشدة ، * * *

الواجب عليهم أدائه ، ولا يجوز في العقول غير هذا ، ولو كان ذلك كذلك
لم تجز ، ولا في أحد ، ولا يجب له اسم الايمان حتى يعلم أنه علم جميع
الدين من الأصول الثلاث ، وهو من المحال ، والقول به زور وضلال ،
بل الاجماع على أن الاقرار بالجملة منفس على المسلم وموجب له الولاية
ما لم يأت منه ناقض لذلك ، وانما يلزم طلب العلم فيما لزم التعمد به ، اهـ .

(ويلزمه فيما لا يسعه جهله عند البلوغ أن يعلمه عنده) أى عند البلوغ ،
(وإن لم يأخذه عن أحد) ككلمة الشهادة وغيرها من أنواع التوحيد كالايمان
بالبعث وما يذكر معه وكولاية الجملة وبراعة الجملة وما يذكر معهما ،
(ولا يخفى ما فيه من الشدة) ومع ما فيه من الشدة هو المشهور الذى
عليه أكثر أصحابنا ، وانما ارتكبه فيمن كان مع الناس ، وأما من فى جزيرة
لا يرى أحداً يعلمه فانهم قنعوا منه بكونه على الايمان بالله وبرسوله قامت
عليه حجة غير قائمة عليه حجة من بعده فيما نسخ من شريعته .

وقيل : ان الانسان مطلقاً يتم ايمانه فيما بينه وبين الله تعالى وفيما
بينه وبين الخلائق ، اذا قال : « لا اله الا الله محمد رسول الله وما جاء
به حق » ، ولو لم يعرف البعث وما معه ، وولاية الجملة وما معها ما لم
ينكر أو يقارف ما يحرم ، ووجه قول التشديد أن التعلم ممكن ، وقد يسر
الله عليه آياته وجعل له الدلائل .

• • • • •

وفي « الأثر » للمصنف في بعض كتبه : لا يسع كل بالغ عاقل أن يجهل معرفة الله أنه واحد ليس كمثله شيء ، والاقرار به وبرسوله محمد ﷺ وبكل ما جاء به عن الله عز وجل ، أي القرآن وسائر الوحي واجتهاده أن كان يجتهد هكذا أجمالاً أنه حق ، ولا يسع جهل الشرك بالله فما دونه من خصال التوحيد ولا جهل معرفة السؤال المتصل بمعرفة الله ، ولا يعذر من فرط فيه ولا جهل الفرائض عند أوقاتها ، وإذا حضرت وهو يتعلم ولم يفهم حتى فات وقتها أبدلها وسلم ، قيل : أن مات على ذلك واختير أن يصلبها بما فهم وإن بتسبيح أو بتكبير أو بهما قبل خروج الوقت ، ولا يسع جهل تحريم الخمر والدم ولحم الخنزير والميتة ، ولا جهل التقصير ، ويسع جهل الجمع ولا جهل الجنة والنار ، وقيل : يسع ما لم يعلم بهما ولا يوم القيامة والبعث والحساب والعقاب إذا ذكر ذلك ، ومن اعتقد أن غير الجن والانس لا يبعث ، ففيه خلاف ، وإن قامت الحجة عليه بنحو قوله تعالى : ﴿ وما من دابة - إلى - يحشرون ﴾ (١) وشك كفر .

وعن ابن عباس : يحشر كل شيء إلا الذباب ، ومن شك في آية لم يشرك حتى تقوم الحجة عليه ، أنها من القرآن ، فحينئذ يقتل أن لم يتب ، ومن عاين دائماً بتحليل ما حرّم الله أو بالعكس لم يسعه جهل كفره ، وفي وجوب علمه بأن هذا المطيع يثاب أو العاصي يعاقب ، خلاف ، قيل : سالم حتى

(١) سورة هود : ٦ .

• • • • •

تقوم عليه الحجة ، وقيل : اذا حسن في عقله لزمه ، ومن عاين مرتكباً وان صغيراً مستحلاً له مما يسع جهل علمه لا ركوبه مسلم ان لم يعلم حرمة ، ما لم يتوله ، حتى تقوم عليه بتضليله فيردها ، وقيل : لا يسعه جهل تضليله مطلقاً .

[قال] ابن بركة : من عاين مرتكباً حراماً ولو محلاً له ولا يعلم حرمة ، فقيل : يسعه جهل تضليله ما لم يتوله ، وقيل : يسعه الوقوف فيه ان ركب محرماً له ، ومن صلى بثوب يشف لم يسعه جهل قساد صلاته به ولو ليلاً ، ولزمه البذل لا الكفارة ، وعن ابن محبوب : كل ما لم يكن في الكتاب بيانه ولا في السنة ولا في الاجماع فواسع جهله ، وقال أصحابنا : يسع جهل كفر المحرم دون المستحل ، بذلك جاءت الآثار ، الا بشيراً يقول : ان المستحل يسع جهل معرفة كفره لمن علم ما لم يتوله ، واختاره ابن بركة لانه لا يحكم بصواب أو خطأ فيما رآه ولم يعلمه ما هو .

وان رأى مرتكباً لفعل لا يعلم ما هو وهو معصية ، وقال أحدهما : حلال ، والآخر : حرام ، برىء ممن حرمه وان علمه فمتهما ، قال : وعلى الناس فيما يسع جهله اذا سمعوا به وعرفوا معناه ان يعتقدوا تعلمه ، وأثموا ان اعتقدوا ترك تعلمه ، وان تعمدوا ترك فعل ما لا يسع تركه قبل مجيء وقته أثموا ، وان علموه لزمهم اعتقاد فعله ، وان اعتقدوا تركه هلكوا ، قال : على المكلف ان يعلم ما لا يسع جهله من أمور التوحيد بما مر ، وان بلا معبر .

وان علم غيره من الفرائض ولم يدر كيف يؤديه ، فقيل : يؤديه على ما يحسن في عقله ويعتقد السؤال عنه ، وان لم يعرف وقته فليدن بالسؤال

وكل ما يلزمه من الدين لا يسعه فيه الا الصواب عند الله وموافقة ما عنده
وكذا ما يجد علمه عند العلماء لا يسعه خلافه ومقارفته ولا الاقتداء بأحد ،

عنه وأدائه ولا يهلك ، وذلك ترخيص ، وان استطاع الخروج في طلب علم
ذلك لم يعذر ان لم يخرج الا لعذر كعدو وعطش ، وان لم يحسن في عقله
أن عليه عمل بدين ، وافر بالوحدانية لله تعالى بخاطر بباله وبالوعد والوعيد
ونحوهما لزمه أن يدين بالتماس علم ما يلزمه في الدين ، فاذا دان به ولم
يجد معبراً له ولو فاجراً سلم ، وان لم يؤد لله فرضاً ولا ترك محرماً ، وهذا
ترخيص ، وقال : تقوم الحجة ولو بفاجر فيما لا يسع ، قال : ومن ركب
حراماً وفقد معبراً له به سلم وتقوم عليه الحجة بتعبير صبي أو معتوه أو
مشرک ، فاذا وجد علمه عنده لزمه اعتقاده في حينه والتوبة منه بعينه فيما
مضى ، ولا يكون حجة في المستقبل ، لكن لزمه الانتهاء عنه ، ولما ركبه
جاهلاً ولا معبراً له أجزته توبته من الذنوب هكذا .

(وكل ما يلزمه من الدين لا يسعه فيه الا الصواب عند الله وموافقة
ما عنده) فلا يعذر ان اجتهد فيه وأخطأ أو أفتى له فيه أحد بخطأ واتبعه ،
والحق عند الله هو ما عليه اصحابنا من الديانات ، فمن أتى به فقد أصاب
ما عند الله ووافق ما عند الله .

(وكذا ما يجد علمه عند العلماء لا يسعه خلافه ومقارفته) ، أي
ومقارفة خلافة أو مقارفته نفسه بخلاف ما هو من نفى أو اثبات ، ولا يكلف
فيه الا ما عندهم ولو كان خطأ عند الله في الفروع ، (ولا الاقتداء بأحد)

وان كثروا ، ولا يجب عليه تخطئة الخطأ وفاعله ولا البراءة منه في

كل ما يسع جهله ما لم يأخذه من الأمانة .

غير العلماء الا ان حفظوا عنهم او عمن حفظ عنهم ، وهكذا ، (وان
كثروا ، ولا يجب عليه تخطئة الخطأ وفاعله ولا البراءة منه في كل ما يسع
جهله ما لم يأخذه من الأمانة) أنه خطأ أو أنه كبير ويجزى أمينان ،
وقيل : واحد ، وقيل : غير ذلك مما مر في النجاة ، والله اعلم .

فصل

• • • • •

فصل

في التقليد

وهو قبول القول بلا دليل ولا حجة ، وعرفه ابن السبكي بأنه أخذ القول من غير معرفة دليله ، وأراد بأخذه اعتقاده ، وأما أخذ الفعل والتقارير فليس بتقليد ، قاله المحلى ، وقال السعد : أخذهما تقليداً أيضاً ، فحمل القول في عبارة ابن الحاجب كالعضد على ما شمل الفعل والتقارير لأن القول شاع استعماله في الرأي والاعتقاد المدلول عليه باللفظ تارة وبالفعل أخرى ، وبالتقارير المقترن بما يدل على الرضى تارة ، والأولى حمل كلام ابن السبكي على ذلك أيضاً ، إلا أن التقليد إنما يحسن في فعل النبي ﷺ وأما أخذ القول مع معرفة دليله فهو اجتهاد وافق اجتهاد القائل لأن معرفة الدليل إنما تكون للمجتهد لتوقفها على معرفة سلامته عن المعارض بناء على وجوب البحث عنه ، وهي متوقفة على استقراء الأدلة كلها ، ولا يقدر على ذلك إلا المجتهد ، قيل : ومن منع تجزؤ الاجتهاد ، قال :

• • • • •

أخذ القول مع معرفة دليله تقليد لا يشمل الحد السابق ، وسماه بعضهم تقليداً ، كما يخرج من ذلك الحكم تقليد المجتهد مجتهداً آخر ، وإن كان ممنوعاً ، ومرّ عن الشيخ أحمد - رحمه الله - جوازه ، ومرّ كلام في ذلك ، ومعنى تجزؤ الاجتهاد أن يطبق الاجتهاد في فن من الفقه دون الفن الآخر منه .

والظاهر تسمية أخذ القول مع معرفة دليله تقييداً وأنه واسطة بين التقليد والاجتهاد لعدم صدق حد التقليد وحد الاجتهاد عليه ، وإطلاق التقليد على موافقة المجتهد للآخر مسامحة ولو تعمّد الموافقة لأن اجتهاده هو الذى أداه الى ما هو موافق ، وما تقدم من البناء على وجوب البحث الخ معترض بأنه مبنى على مرجوح ، والأولى التوجيه بأن معرفة الدليل من الجهة التى باعتبارها يفيد الحكم لا تكون الا للمجتهد ، ويلزم التقليد غير المجتهد عامياً أو غيره فكلاهما يقلد المجتهد لقوله تعالى : ﴿ فاسألوا أهل الذكر ان كنتم لا تعلمون ﴾ (١) .

قال أبو يعقوب يوسف بن خلفون : اذا خالف المقلد الأثر فسق ، وسواء فى ذلك العقائد والعقليات ، ويبحث فيه بأنه قد يستقل غير المجتهد بمعرفة البرهان العقلى مع عدم وصوله الى رتبة الاجتهاد فى الفروع ولا سبيل الى الزام من يستقل بمعرفة البرهان على العقائد بالتقليد ، بل لا يجوز له التقليد ، بل قيل ان التقليد فى العقائد لم يقل أحد بوجوبه ، بل قيل بجوازه وامتناعه ، وقيل : يلزم غير المجتهد تقليد المجتهد ان تبين مستنده ليسلم من لزوم اتباعه فى الخطأ الجائر على المجتهد ، ومنع الاسفراينى

(١) سورة النحل : ٤٣ .

فكما يجب الأخذ بالراجح من الأدلة ، يجب الأخذ بالراجح من الأقوال ، والراجح قول الفاضل ، ويعرف بالتسامع وغيره ، وقيل : يجوز لعنقد المحتهد فاضلاً أو مساوياً تقلده بخلاف معتقده مفضولاً جمعاً بين

• • • • •

دليلي القولين الأولين بحمل دليل الأول على معتقده فاضلاً أو مساوياً ،
ودليل الثاني على معتقده مفضولاً وهو المختار ، ويتفرع عليه وعلى الأول
أنه لا يجب البحث عن الأرجح من المجتهدين لعدم تعيينه بل المدار على
اعتقاده فاضلاً أو مساوياً ، بخلاف صاحب القول الثاني ، فإنه يوجب
البحث عنه ، وإذا اعتقد العامي رجحان واحد تعين أن يقلده ، وإن كان
مرجوحاً في الواقع عملاً باعتقاده المبني عليه والراجح علماً فوق الراجح
ورعاً في الأصح لزيادة العلم تأثيراً في الاجتهاد ، بخلاف زيادة الورع وقيل :
بالعكس ، لأن لزيادة الورع تأثيراً في التثبت في الاجتهاد وغيره ، بخلاف
زيادة العلم ، ويحتمل تساوى القولين لأن لكل مرجحاً .

يجوز تقليد الميت لبقاء قوله كما قال الشافعي : المذاهب لا تموت
بموت أربابها خلافاً للفخر في منعه لأنه لا بقاء لقول الميت بدليل انعقاد
الاجماع بعد موت المخالف ، وتصنيف الكتب في المذاهب بعد موت أربابها
لاستفادة طريق الاجتهاد من تصرفهم في الحوادث ، وكيفية بناء بعضها على
بعض ، ولعرفة المتفق عليه من المختلف فيه ، وعورض بحجية الاجماع
بعد موت المجتمعين ، وقد يقال منعه له إنما هو من حيث كونه عن الميت ،
والا فيعمل به غيره من حيث نقل الثقة له عن الميت المجتهد ، وليس هذا
من تقليد الميت عنده ، وإنما هو عمل بالظن ، وبهذا يصير الخلاف بينه
وبين غيره لفظياً ، فإنهم يقولون : للميت قول ، ولم يمت فليقلد ، وهو
يقول - لا قول للميت ، ولكن الحكاية عند تغلب الظن أن هذا حكم الله ،
وقيل : يجوز تقليد الميت بشرط فقد الحي للحاجة .

وقال الصفي الهندي : يجوز تقليده فيما نقل عنه المجتهد في مذهبه
وهو المسمى بمجتهد المذهب لأنه لمعرفة مداركه يميز بين ما استمر عليه

• • • • •

وما لم يستمر عليه ، فلا ينقل لمن يقلده الا ما استمر عليه بخلاف غيره ،
والصحيح جواز تقليد الميت مطلقاً كالحي ، قال الشيخ يوسف بن ابراهيم .
روى عبد الوارث بن سفيان ، ويعيش بن سعيد قالا : أخبرنا قاسم بن أصغر ،
قال : أخبرنا بكر بن حماد ، قال : أخبرنا بشر بن حجر ، قال : أخبرنا
جرير بن عبد الله الواسطي عطاء ، يعنى ابن السائب ، عن أبى البختري
عن على قال : اياكم والاستئنان بالرجال فان الرجل يعمل عمل أهل الجنة
ثم ينقلب لعلم الله فيه فيعمل بعمل أهل النار فيموت وهو من أهل النار ،
وان الرجل ليعمل بعمل أهل النار فينقلب لعلم الله فيه فيعمل بعمل أهل
الجنة فيموت وهو من أهل الجنة ، فان كنتم ولا بد فاعلين فبالأموات
لا بالأحياء .

قال الشيخ يحيى بن صالح شيخ المصنف رحمهما الله ، أى بالأموات
الصالحين ، أى بأثارهم الموافقة للكتاب والسنة ، وقال ابن مسعود :
ألا لا يقلدن أحدكم دينه رجلاً ان آمن آمن ، وان كفر كفر ، فانه
لا أسوة في الشر .

واختلفوا في التقليد في أصول الدين وهى مسائل الاعتقاد كحدوث
العالم ، ووجود البارئ وما يجب له أو يمتنع من الصفات وغير ذلك ،
فقال كثيرون ، ورجحه الفخر والأمدى : يجب النظر ، ولا يجوز التقليد
لأن المطلوب فيه اليقين ، قال الله تعالى لنبيه ﷺ : ﴿ فاعلم أنه لا اله
الا الله ﴾ (١) ، وقد علم ذلك وامثله ، وقال تعالى : ﴿ واتبعوه
لعلكم تهتدون ﴾ (٢) ، ويقاس غير الوحدانية عليها ، وقال تعالى :

(١) سورة محمد : ١٩ .

(٢) سورة الاعراف : ١٥٨ .

.....

﴿ قل انظروا ماذا في السماوات والارض ﴾ (١) وقال تعالى : ﴿ فانظر الى آثار رحمة الله كيف يحيى الأرض بعد موتها ﴾ (٢) ، والأمر للوجوب ، ولما نزل قوله تعالى : ﴿ ان في خلق السماوات والأرض ﴾ ، الآية ، قال ﷺ : « ويل لمن لاكها - أى مضغها بين لحيته - ولم يتفكر فيها » أو عد بترك التفكير فهو واجب ، وهذا الدليل ظنى لاحتمال كون الأمر لغير الوجوب ، والخبر خبر آحاد ، لكن الظن كاف في الوجوب الشرعى ، وهو متواتر ، والمتواتر يفيد القطع ، وأيضا معرفة الله تعالى واجبة ، ولا تتم الا بالنظر .

ويبحث بأن ايجاب النظر على كل مكلف فى بدء أمره حتى يعتقد بالبرهان انما يمكن بايجاب الله تعالى ولو أوجبه على العارف لزم تحصيل الحاصل أو على غيره لزم تكليف الغافل ، ويجاب باختيار الثانى ومنع لزوم تكليف الغافل لأن شرط التكليف تصوره لا التصديق به ، فالغافل من لم يفهم الخطاب أو لم يقل له : أنت مكلف لا من يعلم أنه مكلف ، وقال العنبرى وغيره : يجوز التقليد فى ذلك ولا يجب النظر اكْتفاء بالعقد الجازم لأنه ﷺ كان يكتفى فى الايمان من الأعراب ولسيوا أهلا للنظر بالتلفظ بكلمتى الشهادة النبوية عن العقد الجازم ، ويقاس غير الايمان عليه ، وهو الذى عليه أصحابنا الا من أطاق .

(١) تقدم ذكرهما .

(٢) سورة الروم : ٥٠ .

واوجب الشيخ أحمد على المقلد أن لا يقلد في الديانات أعنى أنه يقول بإيمانه ويوجب عليه أن لا يقتصر على ذلك بل يتعلم حتى يدرك بالحجة ، وقيل : النظر في ذلك حرام لأنه مضنة الوقوع في الشبه والضلال لاختلاف الأذهان والأنظار ، بخلاف التقليد ، فيجب أن يجزم المكلف عقده بما يأتى به الشرع من العقائد ، وليس كما قال السعد : الخلاف إنما هو في غير معرفة الله ، وأما فيها فالنظر واجب اجماعا بل الخلاف فيها ، وفي غيرها من العقائد كالجائز والمستحيل في حق الأنبياء والبعث وإثابة المطيع وعقاب العاصي ، وأجيب عما ذكر آنفا من كون النظر مظنة الوقوع في الشبه والضلال بأن النظر الذى هو مظنة ذلك هو النظر التفصيلي الجارى على طريق المتكلمين لا الاجمالى الذى هو على طريق العامة وهو المعتبر وليس مظنة لذلك ، فالأعراب أهل للنظر على طريق العامة ، كما قال الأصمعى لأعرابى : بم عرفت ربك ؟ فقال : البعرة تدل على البعير ، وأثر الأقدام على المسير ، فسماء ذات أبراج وأرض ذات فجاج وبحور ذات أمواج ألا تدل على اللطيف الخبير ؟ وأما النظر بطريق المتكلمين ففرض كفاية في حق المتأهلين ، وأما من يخشى عليه من الخوض فيه فلا يجوز له ، وعليه يحمل نهى الشافعى وغيره عن الاشتغال بعلم الكلام ، وهو العلم بالعقائد الدينية عن الأدلة اليقينية ، قيل : وعلى كل حال فعقائد المقلد صحيحة ولو أثم بترك النظر على القول الأول ، وعن أبى الحسن الأشعري : لا يصح إيمان المقلد وشنع أقوام عليه بأنه يلزمه تكفير العوام وهم غالب المؤمنين ، قال القشيري ، ذلك مكذوب عليه ، وقيل : أراد النظر على طريق العامة وهو قدر لابد منه .

وقال السعد : ليس الخلاف فيمن يسكن دار الاسلام من الأمصار

جاز تقليد. عالم أمين فيما أفتى به مما جاز فيه اختلاف الأقوال ،
وان بمتروك أو لمخالف ما لم يجمع على عصيان قائله أو مفتيه أو عالم
به ، أو يخرج من جميع الأقوال

والقرى والصحارى فانهم يتفكرون في خلق السماوات والأرض ، بل فيمن
نشأ بشاهق جبل وأخبره مخبر بوجوب الايمان فآمن بلا تفكر ،
فالحاصل أن العوام ليسوا مقلدين بل ناظرون نظراً شرعياً كما تقدم في
كلام الأعرابي ، فلا يلزم تكفيرهم ، والتحقيق أن قلد مع شك أو وهم
فلا ايمان لأنه لا ايمان مع أدنى تردد فيه ، وإن جزم فمؤمن ، وزعم
أبو هاشم أنه لا بد من النظر فيكفر ، فمن آمن بالتقليد كافر أو مؤمن
عاص بترك النظر ، ونسب للجمهور من الأمة أو مؤمن غير عاص ،
وكفاه العقد الجازم واقامة الأدلة رداً للشبه فرض كفاية أقوال ثلاثة ،
والله أعلم .

(جاز تقليد عالم أمين) لا جاهل ولا عالم فاسق أو موقوف فيه ،
وقيه : يجوز التقليد بالتصديق (فيما) متعلق بتقليد لا بأمين لأن تعليقه
بأمين يوهم أنه إذا كان آميناً فيما أفتى به جاز تقليده ولو فاسقاً
أو موقوفاً فيه اللهم إلا أن يريد القول بجواز التقليد بالتصديق
(أفتى به مما جاز فيه اختلاف الأقوال) يعنى الفروع غير الديانات ،
وأما الديانات فلا يجوز فيها التقليد ، ومرة الخلاف في ذلك أنفاً
(وان بمتروك) ، أى محجوز عليه من أقوال العلماء (أو) كان قولاً
(لمخالف ما لم يجمع على عصيان قائله أو مفتيه أو عالم به) ، أى ما لم
يجمع أصحابنا ، أما إذا أجمعوا فلا لأنه إذا أجمع أصحابنا ، قيل :
قامت الحجة أو لزمت الحجة (أو يخرج) ما أفتى به (من جميع الأقوال)
أقوال العلماء بأن افتاه بجهل أو كلام لغير المجتهد عمداً أو غلطاً أو خطأ ،

ويقلد في قول وعمل وفتيا وحكم ، وفي قوله ايضاً : هذا قولنا أو قول
غيرنا أو ماخوذ به أو متروك أو حجر على الفتيا به أو العمل ، وجاز
تعليمها لطالبها

ولا يعذر المقلد ذلك لأنه معذور ما لم يقارف ، ومعنى قوله : بجواز
التقليد في الافتاء بالقول المتروك أنه لا يكفر المقلد وأنه أجزاء إلا أنه
يجوز له تعمد الأخذ بالمتروك ، ولا للمفتي الافتاء به ، لكن ان وقع
ذلك لم يكفر .

(ويقلد) العالم الأمين (في قول وعمل وفتيا وحكم) ليس
المراد بالتقليد في العمل أن تراه يعمل شيئاً فتعمله أو يتركه فتتركه ،
بل أراد أن يقلده فيما مرجعه الى الفعل بأن يقول لك افعل كذا أو لا تفعل
كذا ، بل أراد أنه يقلده فيما يقوله مما مرجعه الى أن يقوله المقلد
المذكور أو يفعله أو يفتي به العالم أو يحكم به فيقول المقلد أنه جائز ،
وانما قلت ذلك لامكان أن يفعل أو يترك من وجه لا يتفطن له ، وذلك
في غير النبي ﷺ ، (وفي قوله : ايضاً هذا قولنا أو قول غيرنا أو ماخوذ
به أو متروك أو حجر على الفتيا به أو العمل) به .

(وجاز تعليمها) ، أى تعليم الأقوال التى يجوز الاختلاف فيها ،
وهى أقوال الفروع ولو متروكاً أو محجوراً أو قول مخالف (لطالبها)
أو لطالب العلم ودرسها وكتبها وتفسيرها ، ليعلم الصحيح من غيره
ويعلم الحجة والدليل ، وليأخذ المضطر بها اذا اضطر ،
وليحذر من المتروك والمحجور ، وقول المخالف اذا بان خطاه ،
ويذكرها بالحجر والترك والخلاف ، ويكتبها كذلك كما قال :

بشرط الاخبار بالمتروك والمحجور عليه ، ويقول المخالف لا تعليمها
وافتاؤها للحكم بها أو العمل ، ولزم به العصيان وبتعليمها على أنها
صواب أو غير متروكة ، ولا يجوز أيضا تعليم أقوال أهل الخلاف
لقضاتهم ولعامل بها ،

(بشرط الاخبار بالمتروك والمحجور عليه ويقول المخالف) في نطقه
إذا نطق بهن ، وفي كتابتهن إذا كتبهن ، وكيفى أن يقول هو
قول المخالفين أو المخالف ولو لم يذكر قائله أو لم يقل للنكار أو للمالكية
أو الشافعية أو غيرهم ، (لا تعليمها) ، أى القول المتروك والمحجور ،
وقول المخالف لا يعلمها أو يكتبها للحكم بها أو العمل بها (وافتاؤها
للحكم بها أو العمل) بها ، (ولزم به) أى بتعليمها وافتاؤها للحكم
بها أو للعمل بها ، وكذا كتبها ، والتعلم في ذلك كله كالتعليم (العصيان
وبتعليمها على أنها صواب) إذا كانت غير صواب (أو غير متروكة)
أو غير محجورة إذا كانت متروكة أو محجورة صرح بأنها صواب أو غير
متروكة أو فهم منه ذلك .

(ولا يجوز أيضا تعليم أقوال أهل الخلاف لقضاتهم) أو مفتيهم
(و) لا (لعامل بها) ولا كتابة تأليفهم إلا أن لم يكن فيها خطأ ،
أو بسقط الخطأ ، أو كانت موافقة لمذهبنا هذا كله سد للذريعة عن
الجهلاء ، ومن لا يميز ومن يخاف عليه تعظيمهم ، وأما ما كان صوابا
فلا مانع منه في الفروع مطلقا ، ولا صواب في الأصول إلا معنا .

• • • • •

وتقدم انه لا يقلد غير النبي ﷺ في فعل أو ترك ، وهو الصحيح وقيل : فعله أو تركه أمانة الحكم أن كان ورعا عدلا عالما ، أو يحفظ عن العلماء ويضبط وكان ثقة ورعا ، وما النبي ﷺ ففعله الذي علمت صفته من وجوب أو ندب أو اباحة فأمته مثله في ذلك على الأصح عبادة كالصلاة وغيرها كالبيع ، وقيل : مثله في العبادة ، وقيل : لا مطلقا ، وتعلم صفة فعله ﷺ بنص عليها كقوله : هذا واجب ولم يقل واجب على ، ويتسوية بمعلوم الصفة كقوله ﷺ : هذا الفعل مساو لكذا في حكمه المعلوم وبوقوعه بيانا أو امثالا لدال على وجوب أو ندب أو اباحة فيكون حكمه حكم المبين أو الممثل .

فصورة البيان أن لا تعلم كيفية فعله ، وقد علم وجوبه أو ندبه ، مثل أن نعلم وجوب الطواف ولا نعلم كيفيته ، فنراه ﷺ يطوف سبعا مبتدئا من الحجر جاعلا البيت يساره في شروعه ، وصورة الامتثال أن يفعل ما أمره به الله تعالى ، ونعلم من فعله وجوب الامتثال ، وذلك معنى واحد ، ولا فرق ، الا أنه تارة فعل لنعلم كيف نفعل ، وتارة فعل أداء ، ويخص الوجوب عنه غير أمارته كالإذان للصلاة ، وقد ثبت بالاستقراء أنه لا يؤذن لغير فرض كالعيد والاستسقاء ، وكون الفعل ممنوعا منه لو لم يجب كالحمد والختان لأن كلا منهما إيلام ، وإن عارض الأمانة معارض فلا وجوب بها ، ومثل له المحلى بسجود السهو وسجود التلاوة في الصلاة .

ويخص الندب من غيره مجرد قصد القرية بأن يدل دليل على قصدها بذلك الفعل مجردا عن قيد الوجوب ، وذلك كثير كتطوعات الصلاة والصوم والصدقة والقراءة ، وإن جهلت صفة من وجوب أو ندب أو اباحة فالوجوب في حقه ﷺ وحققنا لأنه الأحوط ، وقيل : للندب

• • • • •

في حقنا ، وقيل : وحقه أيضا ، لأنه المتحقق بعد الطلب ، لأن قصد القرية يرجح الفعل ، والوجوب قدر زائدا لم يثبت فتعين النذب ، قاله الشماخي رحمه الله .

وقيل : للاباحة ، لأن الأصل عدم الطلب ، وقيل : بالوقف فيهما أن ظهر قصد القرية ، والا فلا بابحة ، وتتصور القرية في المباح بأن يقصد بفعله بيان الجواز للأمة كما يتصور بقصد التقوى على طاعة ، أو التحرز عن معصية ، ولكنه عليه السلام لا تدعوه نفسه إلى المعصية ، وقد غلب قرينه من الجن فأسلم ، ويثاب على ذلك القصد لا على نفس الفعل ، وقد يقال على الفعل أيضا لأنه تحرك في نية طاعة ، ويؤخذ العلم عن ثقة ، وأما عن غير الثقة فلا ، إلا لمن يميز ، واجيز بالتصديق كما قرأ أبو يعقوب علوم الاسلام كلها العربية بأنواعها والحديث لا الفروع والديانات والنجوم في قرطبة من الاندلس عن المخالف ، وكما قرأ أبو عمار في تونس تمييزاً منهما وتصديقاً - رحمهما الله .

وفي « التاج » : لا يجوز لأحد بفتيا قومنا ولا غير العدول منا ، وجاز من ثقة إذا رفع من غيره وأمن على رفعه وضبطه ، ولا يؤخذ العلم - قيل - عن صالح غير فقيه ولو متولى أن كان لا يضبط ما يسمعه من دقيق العلم وخفيه ، لأنه إذا شهد اثنان من أهل هذه الصفة على متولى أنه فعل ما يوجب البراءة لم تقبل حتى يفسرا ما شهدا به ، وتقبل من عالين بلا تفسير ، ومن ابتلى بالسؤال عن الحلال والحرام ويحفظ من الكتب ويعرفها لفقهاءنا أجاب على ما يعرف حقيقته لا على ما لم يعرفها ، ولا أنها لهم ، وإنما تقبل فتيا عدل عالم بالسير صالح

• • • • •

فيقه ، ولا يصدق ثقة من قومنا فيما نسب الديننا أو الى النبي ﷺ أو الى الصحابة ان لم تعرف صحته .

وما قيل عن أبى سعيد أنه لا يجوز الأخذ بما في « الأثر » ولو صح أنه من أهل البصر ، فمعناه ان كان باطلا ، أى أو أراد أنه لا يجوز للمجتهد والا فالحق واجب قبوله ، ولا يقلده فيما أنفذه من حكم بعلمه كشهادة أو براءة حتى يعلم ، ولا فيما هفا فيه أو زل وسمعه منه أو حكى عنه ، وان قصد عالم الى عدل على علم منه بالحق فأخطأ بغيره ، فلا تباعة عليه الا ان علم ، ولا عذر لقابله منه .

وكل ما في الكتب فهو أثر يؤخذ بالحق ويترك الباطل ، وقد قطع الله العذر بالكتاب كالوحي وقد انقطعت حجة بلقيس وقومها بكتاب ورد عليهم في منقار طائر أو عنقه فكان حجة ، واستحل سليمان عليه السلام بها غنيمة عرشها ، وكذلك احتج رسول الله ﷺ على أهل القرى والأمصار والأقطار بالكتب على أيدي الرجال الرجال الواحد للمصر ، وكذا من بعده من الأئمة والولاة والقضاة ، وسئل بعضهم عن أخذ بالرخص عند الضرورة : أيهلك به أم لا ؟ فقال : لا ، وهو واسع له اذا أخذ بقول ، والله يحب الأخذ برخصه كما يحب أن يؤخذ بعزائمه .

قلت : وهذا فيما فيه العزم والترخيص من الله كقول : الهين اثنين ، للمقهور من لسانه فقط ، وافتطار المسافر وهلك المعرض عما رخص الله فيه ولم يعزم فيه كاكل المضطر بالجوع الميتة ، وفي مثل هذا عندي ، قال ابن

• • • • •

عمر : من ترك رخصة غنى عنها جاء غداً على ظهره مثل جبل أحد ، ويحتمل أن يكون حبه الأخذ بالرخص أيضاً في الأخذ بترخيص العالم لأبيه في حق المقلد كالقرآن والسنة في أن العمل به من الشرع ، هذا ما ظهر لى ويتحرى الراجح ويعمل به ، وله العمل بأقوال العلماء الا اذا حكم الحاكم بقول فلا يخالف حكمه ، واذا زلّ لسان العالم لا بقصده عذر هو ولم يضمن ، وقيل : يضمن ، ولم يعذر من اتبعه في ذلك ولو لم يعلمه باطلاً وان تحرّى الصواب فخالف القرآن والسنة هلك وهلك من اتبعه ، ولو لم يعلم ، وان وافق قولاً سلم متبعه وأثم هو لتقدمه بلا علم ، وقيل : لا يآثم ، وان أفتى بها وخالف الاجماع لم يعذر ، لأن الاجماع مأخوذ منهما ، ومن قوى على ترجيح الأقوال فليرجح ، ومن لم يقدر ووجد من يرجح له فليتبعه ، وان لم يجده تحرّى الأحسن وعمل به ، وذلك في الفروع ، واذا علم بأن الأحسن غيره عمل به لما بعد .

وخطأ العالم الجائر له الفتيا بالرأى مرفوع ويؤجر على الصواب ، وقيل : يضمن ، قال أبو سعيد : ان قال برأيه فيما لا يجوز فيه الرأى مما جاء حكمه في أحد الأصول فأخطأ الصواب هلك وضمن ، وان قال به فيما جاز فيه أجر ان اصاب وعذر ان أخطأ ، ولا فرق بينه وبين من اصاب الحق كمن تحرّى القبلة وصلّى وأخطأ فهو كمن تحرّاه فأصاب ، والأكثر أن لا بدل عليه ، وقيل : يجوز الأخذ بما يوجد في الكتب مطلقاً ، وقيل : ان عرف أن القول عدل في المسألة ، وقيل : اذا وجدت في ثلاثة مواضع ، وجاز - قيل - الأخذ بأرخصها مطلقاً ، وقيل : من لم يعرف الأعدل من الأقوال أخذ بما شاء منها ، وقيل : عليه معرفة الأعدل والا هلك ، وقيل :

• • • • • • • • • •

الآخذ بقول مسلم سالم ، ولا ضمان ، أى فى الحكم على من عرف بالجهل ، ولا يؤمن على العلم أن أفتى فأخطأ لأنه ليس عند الناس من الدالين على الحق ، قيل : ولا توبة عليه أن وافق الحق ، أى لا توبة فى نفس الحق ، وأما من تقدمه بجهل فتلزمه ، والمفتى ضامن لأنه معروف دليلاً ، وقيل : لا ضمان عليه ولا على الجاهل لأنهما لم يباشرا الائتلاف ولو تكلمما بما هو متلف ، ولعل هذا فى الحكم •

قال أبو المؤثر : ندب لمفت أن يتحرّج ولا يضيق ما وسع الله عليه ولا يعكس ، وقيل : الأثر كله معمول به إلا ما صح باطله ، وقيل : لا يعمل إلا بما عرف عدله ، وإذا كان الضعيف مسئولاً وكان حافظاً لا يميز الأعدل وعلم أن سائله يأخذ بفتواه فليقل : سمعنا كذا ، ورأينا فى « الأثر » كذا ، ولا يائثم أن وافق باطلاً ، ويثاب أن وافق الحق ، وعلى السائل أن لا يقبل باطلاً •

قلت : وإنما جاز أن يقول : وجدت فى الأثر ، لأن المعهود أن يذكر أثر أصحابنا كما جرت به العادة فى الكتب ، يقولون : وفى « الأثر » ، وقيل : لا يؤخذ بقول القائل وجدت فى الأثر إلا أن يقول : فى أثر أصحابنا ، وإذا سالك سائل فى التعارف والحكم مما فيه وجهان فعليك أن تخبره بهما لتريه الفرج والضيق فيطلب السلامة ، فإن أراد الآخذ لنفسه بالتعارف ويدع الحكم إذا أباح له التعارف الترك وحجره الحكم عليه ، فإن كان عدلاً وصواباً أخذ بأعدلها عنده أن أبصر والا فعند العلماء ، ومن أخذ بأدنى الأقوال قصداً للتخفيف لا لتترك الأعدل جاز له ، ويائثم أن قصد تركه لأن تركه على بصيرة أخذ بالجواز ، وإن استوى عنده الآراء ولا يبصر أعدلها خيّر فيها على قصد العدل لا إهماله ، والآراء المصححة عندهم كلها عدل إلا ما صدر عن سهو أو غلط •

• • • • •

قال أبو سعيد : ولا يتخير الحاكم ما شاء من الأقوال الا ان تساوت في العدل عنده ، وكان ممن يبصر العدل ، والا فعليه أن يرجح ، ويلزم الراجح حتى يتبين له الأرجح ، ولا يحكم لأحد بقول ولغيره بآخر اتباعاً لهواه ، وهو يرى أن الأول أو غيرهما أصوب ، وان كان الكل عنده عدلاً وكان مبصراً له جاز له ذلك وحكم بما شاء وكيف شاء ، وان لم يكن مبصراً شاور من بمصره ، وان لم يكن شاور غيره ، ولو بمراسلة ، ولا يضيّع لازماً (١) ، وان لم يكن ذلك ، ولا يميّز فما حكم به منها وسعه ان وافق ، وقيل : لابد ان يقصد الى الأصوب عنده ولا يهمل ذلك ولا يعذر ان عمل باطلاً ، وقيل : يأخذ بقول الأعلام ان عدم ذلك ، وان لم يعرفه فبقول متولاه منهم ، وان استووا فبقول أفضلهم ، ومن ابتلى بمسألة يريد أن يعمل بها وان لغيره فكالحاكم والمفتي والكل سواء ، وقيل لأبي عبيدة : أهل عمان يفتون بالراى ، فقال : ما سلموا من الدماء والفروج .

وقيل لأبي سعيد : عندك أن القائل بالراى فيما سواهما يرجى له ان يصيب الحق ؟ فقال : كذا لا أحسب على تأويل أبى عبيدة لما يروى : كادت العلماء أن تحيط بالعلم لولا الدماء والفروج لدقة امرهما عندهم ، وانما يحكم بما في القرآن ، وان لم يوجد الحكم فيه ففي السنة ان بلغه الحكم فيها ، وان اختلفت الرواية فبالأشبه ، وان لم يبلغه حكم فيها فبقول الصحابة ، وان لم يكن فقول التابعين ، والا فقول العلماء ، وان اختلفوا رجح قول صحابى على آخر ، وتابعى على آخر ، أو عالم على آخر ، وكذا في

(١) في نسخة : ولا يضيّق لآربا .

- 99 -

• • • • •

[قال] أبو سعيد : من تشجع بعلم كمن تورع به ، ومن قال : الحلال عليه حرام فافتاه مفت بطلاق زوجته ، وقد مرت له تطليقتان وأخذ بفتياه ورأى أن لا رجعة له وتزوجت ، ثم سألته غيره فافتاه بعدمه وأنهى زوجته فرجع على المفتى الأول بالصدّاق أو بإخراجها من الزوج ، فحاوله فأبى إلا بضمان الصدّاق ، ضمنه له أيضاً ، كذا قال ابن محبوب ، وإن قال المفتى : لست بفقير ولا تأخذ برأى ، لم يضمن وعذر ، وإن قال له الفقيه غيرى ، فإن شئت أن تأخذ برأى فرأى كذا وكذا ضمن أيضاً إلا أن قال : لا تأخذ به .

وإن أفتى مقبول الفتيا ففى ضمانه قولان ، وعليه التوبة أن لم يجر له الرأى ، وقيل : لا يضمن حتى يقول هذا قول المسلمين ، وإنما يضمن غير المجتهد أن خرج عن أقوال الموافقين والمخالفين ، أو أفتى بمجمع على خلافه وتخطئته أو بمحرّم فى الأصول ، وإن لم يكن فى النازلة حكم واحد فافتى بغير ما قال فيها أهل الرأى سلم لأنه من أهله ، وألا ضمن ، وتلعن الملائكة مفتياً بما يعلم ، وأضعف الناس علماً أعجلهم بالفتيا ، وعن أبى سعيد : ليس العالم من حمل الناس على ورعه ، ولكن هو من أفتاهم بما يسعهم من الحق ، قيل : لقد أحسن فى ذلك ، ولا شئ على من قصد الصواب وغلط فى فتياه ، ولا على من بلغها بلا تغيير أن لم يعلمها غلطاً ، ومن بعث بسؤال الى ثقة من غير ثقة ، وأتاه بخطه وعرف أنه خط الثقة المسئول ، واطمأن أن رسوله لا يبدل ولا يقصد غيره كفاه ، وإن قال : سن كذا ، وكان منسوخاً لم يأنثم أن لم يعلمه منسوخاً ، ولم يقصد الفتيا بباطل .

وإن قال : وجدت فى « الأثر » أو فى كتاب كذا عندى ، أو سمعت فيها

• • • • •

كذا عندى ، فلا يعمل به لأنه ليس ذلك فتيا ، ولا رفع لقوله عندى ، بل ذلك ظن ونهى عن استفتاء معالج الأخبثين ، ومشغول بدين عليه أو بدنياه مصيبة أو نحو ذلك لأنه يؤدي إلى الزلل ، والمسائل تصاد بنور القلب إذا اجتمع ، ولا يجاب سائل متعنت أو محتج على المسلمين أو معين للظالمين وطالب منزلة أو نحو ذلك ، لما روى : لا تطرحوا الدر في أفواه الكلاب ، وقيل : من أعطى الحكمة غير أهلها خاصمته إلى ربها ، وظلمها من منعها من أهلها ، ولن علم من أحد جهلاً بدينه أن يعلمه ولو لم يسأله ، وإن سأله وجب عليه أن يعلمه ولو لم يعلمه جاهلاً ، إلا من كان متعنتاً ، وإذا تكررت الواقعة للمجتهد وتجدد له ما يقتضى الرجوع عما ظنه فيها أو لا احتمالاً ولم يكن ذاكراً للدليل الأول ، لا أن كان ذاكراً للدليل ، إذ لو أخذ بالأول من غير نظر حيث لم يذكر الدليل ، كان أخذاً لشيء من غير دليل يدل عليه ، والدليل الأول لعدم تذكره ، لا ثقة ببقاء الظن منه ، بخلاف ما إذا كان ذاكراً للدليل ، فلا يجب تجديد النظر في واحدة من الصورتين إذ لا حاجة إليه .

قال بعض الشافعية : إن تجدد له ما يقتضى الرجوع احتمالاً فهل يلزمه تجديد الاجتهاد إذا وقعت الحادثة مرة أخرى ؟ أم يعتمد اجتهاده الأول ؟ وجهان ؛ زاد النووي منهم : أصحاب لزوم الاجتهاد ، وهذا إن لم يكن ذاكراً للدليل الأول ولم يجدد له ما يوجب الرجوع ، فإن ذكر لم يلزمه قطعاً ، وإن تجدد ما يوجب الرجوع لزمه قطعاً ، وكذلك العامي يستفتى العالم في حادثة ولو كان العالم مقلداً لميت ثم تقع له تلك الحادثة هل يعيد السؤال لمن أفتاه ؟ فقيل : لا تجب عليه إعادة السؤال ، وقيل : تجب إذ لو أخذ بجواب الأول بلا إعادة لكان أخذاً لشيء من غير دليل ،

†

- ۱۰۲ -

• • • • •

ويسمى مجتهد الفتوى باعتبار اجتهاده في الترجيح ، وقيل : لا يجوز الافتاء الا للمجتهد المطلق ، وقيل : يجوز لغيره عند عدمه للحاجة ، والصحيح أنه يجوز للمقلد ولو لم يقدر على الاستنباط عن امامه والترجيح لأنه ناقل لما يفتى به عن امامه ، وان لم يصرح بنقله عنه وهو الصحيح ، ويجوز خلو الزمان عقلاً وشرعاً عن مجتهد خلافاً للحائلة مطلقاً ، ولا ين دقيق العيد في منعه الخلو ما لم يشرف الزمان على الزوال ، كطلوع الشمس ، وخروج الدابة ، فان أشرف جاز ، وعلى الجواز فالمختار أنه لم يثبت وقوعه ، وقيل : يقع •

واستدل لعدم الوقوع بقوله ﷺ : « لا تزال طائفة من امتي ظاهرين على الحق حتى يأتى أمر الله » (١) ، أى حتى تقرب الساعة جداً لأنها لا تقوم على مسلم ، وفي رواية : « حتى تأتى الساعة » ، وهم أهل العلم كما قال البخارى لا ابتداء الحديث في بعض الطرق بقوله : « من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين » ، وفي رواية : « طائفة بأرض المغرب » ، وهم أصحابنا - رحمهم الله - ، وهم قليلون بالنسبة ، وهم أظهر في هذا لأنهم أهل مذهب واحد مخالف لمذهب سواهم ، وسواهم أكثر ، وأما أن يقال : طائفة من المالكية ، فبعيد لأن المتبادر طائفة تخالف غيرها ، ويدل للوقوع أيضاً قوله ﷺ : « ان الله لا يقبض العلم انتزاعاً ينتزعه من العباد ، ولكن يقبض العلم بقبض العلماء » (٢) ، الحديث •

(١) رواه البخارى ومسلم •

(٢) رواه البخارى ومسلم وابو داود والترمذى •

- 3.1 -

• • • • •

به فقط ، وقيل : لا يجب التزام مذهب واحد ، بل له الأخذ بها
تارة وبالأخر أخرى •

والأصح أنه يمتنع تتبع الأسهل من الأقوال لأن تتبع ذلك يحل رباط
التكليف ، لأنه إنما تبع حينئذ ما تشتهيئه نفسه ، وحكى ابن السبكي الجواز
عن أبي اسحاق المروزي ، وحكى الحناتى عنه أنه يفسق بذلك ، وروى
عن ابن أبي هريرة أنه لا يفسق ، ويجوز أن يقول الله تعالى لنبي أو عالم
على لسان نبي : أحكم بما شئت في الوقائع من غير دليل ، فانه موافق
لحكمى ، بأن يلهمه آياه اذ لا مانع من ذلك القول ، وهو مدرك شرعى ،
ويسمى التفويض لدلالته عليه ، وهو جائز غير واقع ، وقيل : واقع ،
ونسب للجمهور •

وقال ابن السمعاني : يجوز للنبي دون العالم لأن رتبته لا تبلغ ذلك ،
والمختار أنه غير واقع ولو جاز ، وجزم بوقوعه موسى بن عمران من
المعتزلة لقوله ﷺ : « لولا أن أشق على أمتى لأمرتهم بالسواك عند كل
صلاة » (١) ، أى لأوجبته عليهم ، ولقوله ﷺ للأقرع بن حابس في سؤاله
عن فرض الحج كل عام : « لو قلت نعم لوجب » •

وأجيب باحتمال أن يكون مخيراً في إيجابه ذلك وعدمه ، أو قال :
ذلك بوحى بأن أوحى إليه أن يقول : لولا أن أشق الخ ، وأن يقول : لو
قلت الخ ، ويجوز تعليق الأمر باختيار المأمور نحو : أفعل كذا إن شئت ،
فيكون التخيير قرينة على أن الطلب غير جازم ، ولقوله ﷺ : « صلوا

(١) رواه مسلم وأبو داود والبيهقى •

• • • • •

قبل المغرب ركعتين» (١) ، قال في الثالثة : لمن شاء ، ولعل هذا منسوخ ، وقيل : لا يجوز ذلك ، ولا ينقض الحكم في الاجتهاديات حاكمه ولا غيره الا ان خالف نصاً أو ظاهراً جلياً ولو قياساً ، أو خالف اجتهاد نفسه أو خالف نصاً امامه الذي يقلده ولم يقلد غيره .

قال المحلى : ان نصاً امامه في حقه التزامه تقليده كالدليل في حق المجتهد ، وان قلد غيره لرجحانه جاز ، ولو جاز نقض الحكم لجاز نقض النقص ، وهلم ؛ فتفوت مصلحة نصب الحاكم من فصل الخصومات ، ولو تزوج بغير ولى باجتهاد منه يصححه ثم يغيّر اجتهاده الى بطلانه ، فالاصح تحريمها عليه لظنه الآن البطلان ، وقيل : لا تحرم اذا حكم حاكم بالصحة ، والحق في المثال التحريم لصحة حديث بطلان النكاح بلا ولى ، وكذا المقلد يتغيّر اجتهاد امامه فحكمه كحكمه .

ومن تغيّر اجتهاده بعد الافتاء اعلم المستفتى بتغيره ليكف عن العمل ان لم يكن عمل ، ولا ينقض معموله ان عمل لأن الاجتهاد لا ينقض بالاجتهاد لئلا يتسلسل النقص ، ولا يضمن المجتهد المتلف بافتائه ان تغيّر اجتهاده ، قيل : مثل أن يفتيه بنجاسة ما تجمد بوقوع نجس فيه ، ثم تبين له باجتهاده ، قيل : مثل أن يفتيه بنجاسة ما تجمد بوقوع نجس فيه ، ثم تبين له باجتهاده ثانياً أنه لا ينجس الا ما أمكن السريان فيه منه ، الا ان تغيّر اجتهاده لقاطع كالنص ، فانه يضمنه لتقصيره ، ولا تقبل رواية مجنون لانه لا يحترز عن الخلل ، وسواء طبق جنونه وأثر في زمان افاقته ، وان

(١) رواه احمد وابو داود .

• • • • •

صحّ صحوه قبلت ولو عاد ، ولا رواية مشرك ولو علم منه التديث والتحرز
عن الكذب لأنه لا وثوق به في الجملة ، فكيف تقبل روايته في أمر الشرع ؟
ولا رواية صبي مميز على الأصح لأنه يمكن أن يعلم أنه غير مكلف ، أو
يظن ذلك فلا يتحرز عن الكذب ، وقيل : تقبل أن علم منه التحرز عنه .

وان تحمل الصبي وأدّى بعد البلوغ قبل عند الجمهور لانتفاء عدم
الضبط ، ولعلمه بالتكليف ، وقيل : لا يقبل لأن الصغر مظنة عدم الضبط ،
فيستمر محفوظه على عدم الضبط ولو بعد البلوغ ، وان تحمل المشرك
وأدى بعد اسلامه أو الفاسق وأدى بعد توبته قبل على الصحيح ، ولا تقبل
من مبتدع عندنا وعند قوم من مخالفينا لأن بدعته مفسدة له ، ولو بتأويل ،
وقيل : تقبل ان لم يشرك بدعته وكان يحرم الكذب لأمنه من الكذب ،
سواء دعا الناس الى بدعته أم لا ، وقال مالك : يقبل الا فيما يقرر به
بدعته لأنه لا يؤمن ان يكذب على وفقها ولا تقبل ممن يجوز الكذب أو
يحرّمه ، وكانت بدعته شركاً ، مثل المجسمة عند الأكثر لعظم بدعته ،
وأجازة الفخر وأتباعه ان كان لا يكذب ، واختار أهل الحديث قول مالك ،
ومنه النوى وابن الصلاح .

ويقبل من ليس فقيهاً خلافاً للحنفية فيما يخالف القياس لأن مخالفته
ترجّح احتمال الكذب ، ويقبل المتساهل في غير الحديث عن النبي ﷺ ،
وكذا الحديث عنه ﷺ ، وقيل : يريد المتساهل مطلقاً لأن التساهل في غيره
يجر الى التساهل فيه ، ويقبل المكثّر من الرواية ، وهو من زادت روايته
على ألف ، ان ندرت مخالطته للمحدثين ، لكن اذا أمكن تحصيل ذلك
القدر الكثير الذي رواه من الحديث في ذلك الزمان الذي خالط فيه المحدثين ،
فان لم يمكن فلا يقبل في شيء مما رواه لظهور كذبه في بعض لا نعلم عينه .

• • • • •

وشرط الراوى : العدالة وهى هيئة راسخة فى النفس تمنع من اقتراف
الكبائر وصغائر الخسة ، قيل : كسرقة لقمة وتطفيف ثمرة .

قلت : هما كبيرتان ، ومن الرذائل كالبول فى الطريق حيث لا ترى
عورته ، ولا يضر أحداً ، والأكل فى السوق لغير سوقى ، فلا يقبل مجهول
الحال فى الباطن لانتفاء تحقق العدالة ، بل يعرض عن روايته كأنه لم
يقبل شيئاً ، ولا ينتظر بها معرفة حاله ، وقال أبو حنيفة وابن فورك وسليم
الرازى : يكتفى بظن العدالة ، وقال امام الحرمين : يوقف عن القبول والرد
الى أن يظهر حاله احتياطياً ، واعترض بالمجمع عليه من أن اليقين لا يرفع
بالشك .

واجيب : بأن الحل لم يثبت يقيناً بل انما اثبتته من أثبتته ظناً لعدم
ورود التحريم ، وان جهل باطنه وظاهره أيضاً بأن انتفت مخالطته ،
فلا يقبل لانتفاء تحقق العدالة وظنّها ، وكذا مجهول العين ، مثل أن يقول
الراوى : قال رجل ، الا ان وصفه العدل بالعدالة ، مثل أن يقول العدل :
اخبرنى ثقة أو عدل ان كان الواصف لا يكتفى بمستور الحال ، وادعى
الصيرفى والخطيب البغدادى أنه لا يقبل لعل فيه جارحاً لم يطلع عليه
الواصف ، وان قال العدل : اخبرنى من لا أتهمه فذلك وصف بالعدالة فقيه
القولان لعدم بيانهم من هو كما مرّ آنفاً ، وقال الذهبى : ليس وصفاً بها
لأن لفظه نفى الاتهام فقط ، ويعترض بأن ذكر ذلك فى حكم من دين الله
يتبادر منه الوصف بأنه ثقة لا تجرى عليه التهمة ، وان كان قوله : لا أتهمه :
دون قوله : أنه ثقة .

ولا يقبل من فعل كبيرة ولو جهلاً ، أو ظنّ الاباحة عندنا وعند قوم من

وجاز لمن عرف ديننا أن يحلف على أنه صواب ومن عند الله ، ولا يحنث
ولو عرفه بتقليد ، وقيل : يحنث به مطلقاً ، وقيل : لا إن قلّد أماناً ،
وحنث مبتدع إن حلف على دينه بذلك ،

غيرنا ، واختار المحلى قبول من فعلها جهلاً ، وقيل : يقبل في المظنون
كشرب النبيذ لا في المقطوع كشرب الخمر اذعان لله ، والله أعلم .

(وجاز لمن عرف ديننا) وكان موافقاً لنا (أن يحلف على أنه
صواب ، و) على أنه (من عند الله ، ولا يحنث ولو عرفه بتقليد) وبدون
أن تذكر له الأدلة ، أو بأن تذكر له ويحفظها تقليداً أو يعتقدها بدون أن
يتحققها ويتصورها ، ولو أخذه يتقليد للعامة بالشهرة والتصديق ، وذلك
بناء على القول بأن الحنث إنما هو لمخالفة الواقع ، وحيث ما وافق الواقع
لم يحنث ، ولو لم يقصد فكذلك الحالف على أن ديننا صواب ومن الله لم
يعلم ذلك بتحقيق إذا أخذه تقليداً ، وما لم يحقق فغير مقصود تحقيقاً .

(وقيل : يحنث) المقلد (به) ، أى بالحلف ، (مطلقاً) إن قلّد
غير الأمان أو قلّد الأمان لأنه كماله على غيب إذ حكم بغير حجة ،
واحترز عما إذا عرفه بدلائله وشواهدة فلا يحنث ، (وقيل) : يحنث إن
قلّد غير الأمان وعرفه بهم (لا إن قلّد) في معرفته (أماناً) ، ولا إن
أخذه بدلائله وشواهدة .

(وحنث مبتدع) من أهل الوفاق أو الخلاف لكن بابتداعه يخرج من
الوفاق (إن حلف على دينه بذلك) المذكور من ثبوت الصواب ، والثبوت من

وقيل : لا ، وحنث ان حلف على ديننا انه خطأ عند الله كموافق ان حلف
على دين اهل الخلاف أنه صواب وحق وكمخالف ان حلف بتصويب
دين غيره .

عند الله لمخالفته الواقع عند الله ، (وقيل : لا) يحنث لأنه حلف على
ما عنده ، ولو حلف على ديننا أنه صواب ومن عند الله لم يحنث لموافقه ،
وقيل : ان لم يعتقد ذلك حنث لمخالفة يمينه عقده ، وان اعتقده بأدله
وادرکه لم يحنث .

(وحنث ان حلف على ديننا انه خطأ عند الله ، كموافق ان حلف
على دين اهل الخلاف أنه صواب وحق ، وكمخالف ان حلف بتصويب
دين غيره) ممن خالفنا ، ومرّ ذلك في كلام عن « السؤالات » ، والله أعلم .

باب

يحكم على الدار وهى موضع أو بلد أو حوزة ظهر فيها حكم وسيرة
أما من ذوى عدل أو جور بالحكم الظاهر فيها من سلطان قهرهم عليه
وعلى سيرته أو من

باب

فى الحكم فى الدار والسيرة فيها

(يحكم على) أهل (الدار وهى) فى العرف الخاص (موضع أو بلد
أو حوزة ظهر) فيه أو فى البلد أو (فيها) ، أى الحوزة ، (حكم وسيرة
أما من ذوى عدل أو جور) سواء كان العدل من أصحابنا أو من غيرهم ،
وكذا الجور (بالحكم) متعلق بـ « يحكم » ، أى يحكم على أهلها بالحكم
(الظاهر فيها) أو فيه (من سلطان) ، أراد ما يشمل الملك والأمير والخليفة
وغيرهم (قهرهم عليه) ، أى على الحكم الظاهر فيها (وعلى سيرته ، أو من

جماعة أو عامة ان ساروا فيها سيرة واجروا فيها أحكاماً ، فالمبتدئ بذلك
 نبينا محمد ﷺ بعث بمكة فكان بها برهة من الزمان لا يحل ولا يحرم

جماعة أو عامة ان ساروا فيها سيرة ، وأجروا فيها أحكاماً فالمبتدئ بذلك (
 المذكور من الحكم والسيرة .

(نبينا محمد ﷺ بعث بمكة فكان بها برهة) ، أى قطعة (من الزمان
 لا يحل) شيئاً (ولا يحرم) شيئاً جهراً ، بل سراً أو بملاطفة وملاينة ،
 وقد نزلت عليه سور في مكة ودعا اليها والى أحكامها وحلالها وحرامها
 رؤساء المشركين وعامتهم ، بعثه الله على أربعين عاماً ، وأقام بعد البعث
 المدة المذكورة من الزمان وهى عشر سنين ، وقيل : بعثه الله وله أربعون
 عاماً وأربعون يوماً ، وقيل : وعشرة ، وقيل : وشهرين ، يوم الاثنين
 لسبع عشرة مضت من رمضان ، وقيل : لسبع ، وقيل : لأربع وعشرين ،
 وقال ابن عبد البر : يوم الاثنين لثمان من ربيع الأول سنة احدى وأربعين
 من الفيل ، وقيل : فى أول ربيع ويدل ليوم الاثنين ما رواه مسلم عن أبى
 قتادة أنه ﷺ سئل عن يوم الاثنين فقال : « فيه ولدتُ وفيه أنزل على
 الوحى » .

واحتج القائلون بأنه فى رمضان بقوله تعالى : ﴿ شهر رمضان الذى
 أنزل فيه القرآن ﴾ (١) ، قالوا : أول ما أكرمه الله تعالى بنبوته أنزل

(١) سورة البقرة : ١٨٨ .

* * * * *

عليه القرآن ، والمشهور انه أنزل الى سماء الدنيا بمرلة ، وهو المراد بالآية على المشهور ، وقيل : 'بعث في رجب ' .

وفي « السؤالات » : فان قال : هل كان رسول الله ﷺ متعبداً بشريعة من كان قبله ؟ قال بعض : كان عليه السلام متعبداً بذلك ما لم ينسخ ، وقيل : لم يكن متعبداً بشيء من الشرائع الا شريعة ابراهيم عليه السلام ، قال الله تعالى : ﴿ ثُمَّ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ أَنْ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا ﴾ (١) .

واختلف الناس في شرع من قبلنا على خمسة أوجه : فمنهم من قال : ليس بشرع لنا ، وقال بعض : هو شرع لنا الا ما ثبت نسخه ، وقيل : شرع ابراهيم وحده لا غيره ، وروى الشيخ أبو عمرو عن الشيخ يخلفتن بن أيوب : أن ليس شرع ابراهيم يلزمنا الا في مناسك الحج وحدها ، ومنهم من قال : شريعة موسى شرع لنا الا ما نصخت منه شريعة عيسى ، وقيل : شريعة موسى شرع لنا دون غيرها .

وقال آخرون : تعبدنا بشريعة نوح لقوله عز وجل : ﴿ ﴾ وان من شيعته لابراهيم ﴿ ﴾ (٢) ، أي من دينه ، أي دين نوح ، وقيل : من ذريته ، وقال آخرون : لم نتعبد بشيء من تلك الشرائع الا ما لا يجوز نسخه كالنوحيد ومحاسن الأخلاق واليه يتوجه قوله تعالى : ﴿ ﴾ فبهدهم اقتده ﴿ ﴾ (٣) ، وبهذا القول يقول بعض اصحابنا ، وأجمعت الأمة على

(١) سورة النحل : ١٢٢ .

(٢) سورة الصافات : ٨٣ .

(٣) سورة الانعام : ٩٠ .

• • • • •

ان ليس على المجتهد ان يرجع الى ما فى الكتب المتقدمة والسنن الماضية ،
وكل ما كان شرعاً لنا فهو شرع للرسول الا ما خصه الدليل ، وكل ما كان
شرعاً للرسول فهو شرع لنا الا ما خصه الدليل ، ا هـ .

وقال ابن السبكي والمحلى : قيل : تعبد ﷺ قبل النبوة بشرع ،
وقيل : لا ، فعلى الاول فقول : بشرع نوح ، وقيل : ابراهيم ، وقيل :
موسى ، وقيل : عيسى ، وقيل : ما ثبت أنه شرع من غير تعيين نبى ، ومرجع
ذلك التاريخ ، والمختار كما قال : كثير الوقف تأصيلاً عن النفى والاثبات
وتفريعاً على الاثبات عن تعيين قول من أقواله ، والمختار بعد النبوة المنع
من تعبد بشرع من قبله لأن له شرعاً يخصه ، وقيل : تعبد بما لم ينسخ
من شرع من قبله استصحاباً لتعبد به قبل النبوة ، ا هـ .

ومعنى قوله : من غير تعيين لنبى أنه ثبت أنه شرع لمن كان قبله
هكذا ، أو أنه شرع هكذا ولم يثبت أنه شرع لفلان من الانبياء ، وعبرة
بعضهم كما حكاها البنّان بكل ما شرع لنبى ، وقال ابن قاسم : هل المراد
أنه تعبد بشرع معين عنده ، لكن لم يتعين ، أو أى شرع ثبت أنه كان
متعبداً به ، وعلى هذا فلو ثبت عنده شرعان مثلاً واختلفا حكماً فهل
يتخير أم كيف الحال ؟ فيه نظر ، ومذهب الشافعية : أن شرع من قبلنا
ليس شرعاً لنا ، وان ورد فى شرعنا ما يقرره ، وقالت المالكية : شرع من
قبلنا شرع لنا ما لم يرد فى شرعنا ما يخالفه ، وتقدم كلام فى ذلك .

الى أن نقل للمدينة فكانت دار هجرة واسلام ، ومكة دار شرك ، ولم يعذر
الله مقيماً بها بعده الا من ذكر بقوله تعالى : ﴿ الا المستضعفين ﴾ ،

وعلى كلّ فهو ﷺ على الكتمان (الى أن نقل للمدينة) ، أى نقله
الله اليها ، أى أمره بالانتقال ، وحل له الانتقال (فكانت دار هجرة واسلام)
واستمر الاسلام والحمد لله رب العالمين كثيراً وزال وجوب الهجرة عمن
يسلم في دار الشرك الا ان كان لا يتوصل الى دينه ولو سرّاً (و) كانت
(مكة دار شرك) ثم زال الشرك منها والحمد لله رب العالمين ، والشكر
لله كثيراً .

(ولم يعذر الله) تعالى (مقيماً بها بعده) ، أى بعد نقله ﷺ
(الا من ذكر بقوله تعالى : ﴿ الا المستضعفين ﴾) من الرجال والنساء
والولدان لا يستطيعون حيلة ولا يهتدون سبيلاً ﴿ (١) ، أى لا يجدون
تحولاً لمرض أو ضعف أو عدم زاد أو راحلة ونحو ذلك ، ولا يعرفون
الطريق الى المدينة ولا يجدون دليلاً اليها ، وذكر الولدان مبالغة اذ لم
يكلفوا بالهجرة ، لكنهم على صدد وجوب الهجرة لأنها تجب عليهم اذا
بلغوا ، ولأن من قام بولد وجب عليه أن يهاجر به ، والاستثناء منقطع
لأن المستضعفين لا يشملهم قوله تعالى : ﴿ ظالمى أنفسهم ﴾ ، ولا قوله :
﴿ ماويهم جهنم ﴾ .

وكان العباس - رضى الله عنه - اسلم قديماً وكنم اسلامه وخرج مع

(١) سورة النساء : ٩٨ -

فالأقامة فيها بعده اول نفاق ظهر بأمته وأجرى بالمدينة أحكام الاسلام ،
فأنزل الله عليه الفرائض والحدود والأحكام ، فسار فيها سيرة اتبعها المسلمون
بعده ، وكانت مأوى لهم الى أن فتح مكة ، فانقطعت الهجرة ، وقالوا :
لا هجرة بعد

المشركين يوم بدر فقال النبي ﷺ : « من لقي العباس فلا يقتله فانه خرج
مستكرهاً ففادى نفسه ورجع الى مكة » ، وقيل : انه أسلم يوم بدر فاستقبل
النبي ﷺ يوم الفتح بالأبواء ، وكان معه يوم فتح مكة ، وبه ختمت
الهجرة ، وقيل : أسلم يوم فتح خيبر ، وقيل : كان يكتم اسلامه وأظهره
يوم فتح مكة ، وكان اسلامه قبل بدر ، وكان يكتب بأخبار المشركين الى
النبي ﷺ ، وكان يحب القدوم الى رسول الله ﷺ ، فكتب اليه ﷺ :
« ان مقامك بمكة خير لك » .

(فالأقامة فيها) ، أى فى مكة (بعده) ، أى بعد خروجه ﷺ
(اول نفاق ظهر بأمته) ﷺ وأراد بالنفاق الكبائر التى دون الشرك
(وأجرى بالمدينة أحكام الاسلام) جهراً (فأنزل الله عليه الفرائض والحدود
والأحكام) أى أكثر الفرائض والا فقد أنزل فى مكة بعض الفرائض (فسار
فيها سيرة اتبعها المسلمون بعده) ، أى بعد موته ﷺ (وكانت مأوى لهم
الى أن فتح مكة فانقطعت الهجرة) ، أى فانقطع وجوب الهجرة من مكة ،
ومن كل بلد فيه شرك ، الا من لم يصل الى دينه ولو سرراً .

(وقالوا) عن النبي ﷺ : (لا هجرة) وأجبة أو لا وجوب هجرة (بعد

الفتح ، يؤثر ذلك عنه ﷺ ،

(الفتح) ، اى فتح مكة ، (يؤثر ذلك عنه ﷺ) ، اى يروى ذلك متواتراً ، أو روثه جماعة عن جماعة وهكذا ، بحيث لم يمكن تواطؤهم على الكذب عن محسوس ، ولا دعاهم الى ذلك تصحيح دعوى لهم ، وعددهم خمسة ، لأن الأربعة يحتاجون الى التزكية ، وقال الباقلانى والشافعى : تكفى أربعة ، وقال الاصطخرى : عشرة لأن ما دونها آحاد ، وقيل : اثنا عشر لأنهم جعلوا نقباء يخبرون بحال الكنعانيين الذى لا يرهب ، وقيل : عشرون ، لقوله تعالى : ﴿ ان يكن منكم عشرون ﴾ (١) . الآية ، وذلك لأنه يتوقف بعث عشرين لما يتبين على اخبارهم بصبرهم فما ذلك الا لأنه اقل ما يفيد العلم .

وقيل : أربعون ، لقوله تعالى : ﴿ يا ايها النبىء حسبك الله ﴾ (٢) . الآية ، ومعه حينئذ أربعون ، فاخبار الله بأنهم يكفون نبيهم ﷺ يستدعى اخبارهم عن أنفسهم بذلك ليطمئن قلبه فيفيد خبرهم العلم له ، وقيل : سبعون ، لقوله تعالى : ﴿ واختار موسى ﴾ . الآية ، فهم يخبرون قومهم بما يسمعون فيفيد خبرهم العلم ، وقيل : عدد اهل بدر ثلاثمائة وثلاثة عشر ، وقيل : وأربعة عشر ، وقيل : وخمسة عشر ، وقيل : وستة عشر ، وقيل : وثمانية عشر ، وقيل : وتسعة عشر ، قال ﷺ : « وما يدريك لعل الله اطلع على اهل بدر فقال : اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم » (٣) ، وهذا لاقتضائه زيادة احترامهم يقتضى التفتيش

(١) سورة الانفال : ٦٥ .

(٢) سورة الانفال : ٦٤ .

(٣) رواه مسلم .

فمن أوجبها بعده كفر ، وتجب ولاية مظهر طاعة امام عدل في دار
ظهر فيها التوحيد ، وان غاب ، الا ان اظهر موجب براءة ، وان ظهر
بها امام دفاع أو شراء أو سيرة كتمان من اهل دعوتنا رجع الحكم

عنهم ليعرفوا ، وانما يعرفون باخبارهم ، فكونهم على هذا العدد المذكور
ليس الا لانه اقل ما يفيد العلم المطلوب في ذلك ، واعترضت علل هذه
الاقوال بالمنع ، قيل : والأصح أنه لا يشترط في التواتر اسلام ولا عدم
احتواء بلد عليهم ، وقيل : يشترط ذلك لجواز تواطوء الكفار واهل بلد
على الكذب ، فلا يفيد خبرهم العلم ، واعترض قول الاصطخري بأن تسمية
ما دون العشرة آحاداً عند الحساب لا اهل الاصول ، واعترض أيضاً قول
الأربعين بأنه لا معنى لاخبارهم النبي ﷺ بما ذكر بعد اخبار الله تعالى
به لحصول الاطمئنان ، (فمن أوجبها بعده كفر) كفر شرك لأن التواتر
يفيد العلم ، وقيل : كفر نفاق .

(وتجب ولاية مظهر طاعة امام عدل في دار ظهر فيها التوحيد
وان غاب) ذلك المظهر ولم يعلم منه الوفاء بالدين غاب من أول أو
سافر عن بلاد الامام (الا ان اظهر موجب براءة) كالزنى والسرقة
وترك الصلاة ، وككونه مخالفاً ، وكذا ان شهد عليه بذلك ولم يذكره
لأنه انما يشهد عليه بشيء اذا أظهره لأنه لو كتمه في قلبه
أو في بيته مثلاً ولم يحضره أحد لم تكن عليه شهادة (وان
ظهر بها امام دفاع أو شراء أو سيرة كتمان من اهل دعوتنا رجع الحكم

فيها الى ولاية الأشخاص لمن ظهر منه خير وظن فيه ، ووافق في الشريعة
بغير امتحان ، وتسمى الاولى ولاية البيضة ، وكذا الحكم في مساجدهم ،

فيها الى ولاية الأشخاص لمن ظهر منه خير وظن فيه (احترازاً عن ان يظهر
فيه خير ويرتاب فيه ، وان ظهر منه ولم يظن فيه فلا يتولى ، وذلك بان
تظهر منه أعمال البر ، وترى منه أمارة الخدع أو أمارة الاستهزاء أو أمارة
إرادة التوصل بذلك الخير الى غرض دنيوى ، أو أمارة كبيرة أو نحو
ذلك ، ولما مات النبى ﷺ وجب علينا ابقاء الصحابة على الولاية كلهم
الا من تبين منه ذنب كبير وليسوا كغيرهم لأنه ﷺ تص عليهم بخير ، ومن
وقف في أمر الفتنة ابقيناه على ولايته لأنه لم يرجع عن علمه ، بل
اشكل عليه الأمر فوقف .

(ووافق) منا (في الشريعة) ، أى الديانة لأنه قد يظهر منه الخير
ويظن فيه ، لكن قد خالف في بعض الديانة كالمخالف (بغير امتحان) له
بل يكتفى ، بما يظهر ويظن فيه (وتسمى الاولى) وهى ولاية من أظهر
طاعة الامام العدل (ولاية البيضة) وهى بيضة القتال ، اضيفت الولاية
اليها لأن المتولى يذعن الى ما يأمره الامام من القتال ، والاضافة تصح
لادنى ملابس ، واولى من ذلك ان بيضة القوم كبيرهم ، والامام العدل
أكبر ، فاضيفت اليه ، ووجه التسمية لا يوجبها .

(وكذا الحكم في مساجدهم) يعنى مساجد المتولين بولاية البيضة

وجازت شهادتهم ودفع الحقوق اليهم ويحكم بهم واليهم وتسميتهم بموافقين ،
ومن رماهم بغيره أو جحد كونهم موافقين كفر ، وإن ظهر فيها أحكام الوفاق
والخلاف حكم فيها بأحكام التوحيد من مناقحة وموارثة ومدافنة .

والمتولين بولاية الأشخاص تحكم بأنها مساجد المسلمين ، فإن مظهر جنس
ومن يجوز اعتبار معناها (وجازت شهادتهم ودفع الحقوق اليهم) مما
لا يدفع إلا للمتولى كالزكاة وما يدفع للموحد مطلقاً ، فيحكم أيضاً على
أهل تلك الدارين بحكم التوحيد ، فتدفع لهم الحقوق التي تدفع لأهل
التوحيد مطلقاً ، حتى يرى من أحدهم شرك فيحكم عليه بالشرك ، وأنه
يجوز للامام أن يأمر صاحب المال أن يعطى زكاته من شاء من أهلها .

(ويحكم بهم) ليس تكريراً محضاً لقوله : جازت شهادتهم ، لأن
الحكم بها فرع عن جوازها لا نفس جوازها ، لكن الأولى إسقاطه (و)
يحكمم (اليهم ، وتسميتهم بموافقين ، ومن رماهم بغيره) ، أى بغير
الوفاق عمداً (أو جحد كونهم موافقين) جهلاً بأن من كان على هفتهم
يسمى موافقاً ، أو جزمياً بأن الموافقين من على غيرها أو أقدم على تسميتهم
غير موافقين قيل البحث عنها (كفر) كفر نفاق ، وقيل : لا يحكم بشهادة
من يتولاه أحد ولاية البيضة حتى يعلم منه الوفاء (وإن ظهر فيها أحكام
الوفاق والخلاف حكم فيها بأحكام التوحيد من مناقحة وموارثة ومدافنة)
يدفن المنافقون فى مقبرة المخالفين ، والمخالفون فى مقبرة الموافقين ، ويجوز
أن يراد أن تدفنهم ويدفنوك لا فى مقبرة واحدة ، والأول أولى .

وصلاة لاختلاط الفريقين ، ولا يوالى ويسمى بالوفاق الا مظهر ذلك باقراره
او بامناء او ظهر منه حكمهم كحضور جموعهم والصلاة معهم والكون معهم
في الامر والنهى فيحكم عليهم وعلى اولادهم ، ومن تعلق بهم يحكم
الموافقين وان كانوا هم الاقلين فيها لم يجز تسميتها بالقلة

(وصلاة) على الميت وخلف الامام وغير ذلك مما يعم الوفاق
والخلاف (لاختلاط الفريقين) فريق الوفاق والخلاف ، (ولا يوالى و)
لا (يسمى بالوفاق الا مظهر) بالرفع تنازعه يوالى ، ويسمى (ذلك
باقراره او بامناء) هذا توزيع ، فان الاقرار انما يفيد التسمية فقط دون
الولاية في غير وقت الامام ويفيد الولاية ايضاً في وقت ، ويفيد البراءة اذا
كان الاقرار بالخلاف في زمان الامام او غيره ، وشهادة الامام تفيد ذلك كله ،
(او ظهر منه حكمهم) ، اى حكم الموافقين او المخالفين في قول من قال :
يبرأ بعلامة المخالف ، (كحضور جموعهم ، والصلاة معهم ، والكون معهم
في الامر والنهى فيحكم عليهم وعلى اولادهم ومن تعلق بهم) كعبد ولقيط
(بحكم الموافقين) ان كان الذى ظهر منه هو حكم الموافقين ، وبحكم
المخالفين ان كان الذى ظهر منه هو حكم المخالفين .

(وان كانوا) ، اى الموافقين ، (هم الاقلين) او المساوين او الاكثر
ولم يكن الظهور والغلبة (فيها لم يجز تسميتها بالقلة) ولا بالمساواة ،
اى باسم من هو قليل فيها او مساو ، وكذا ان كان المخالفون الاقلين او

وانما تسمى بالظاهر الغالب فيها ، فهذا معنى الحكم والسيرة في الدار .

المساوين او الأكثرين ولم يكن الظهور والغلبة لهم ، (وانما تسمى بالظاهر)
هو من ظهر أمره فيها على غيره (الغالب فيها) لا بالكثير غير الغالب ،
أى كان غالبا على غيره وغيره ذليلا تحتة ، ولو اكتفى بالظاهر أو الغالب
لجواز ، وان كان الظاهر الغالب هو الأقل سميت باسمه ، فلو كان الامام
العدل في بلد أهله كلهم مخالفون لسميت دار وفاق (فهذا معنى الحكم
والسيرة في الدار) ، والله أعلم .

فصل

لا تجوز براءة من بلد أو قبيلة ظهر فيها الموافقون ، وإن بها
بعض المخالفين ، ولا يعذر متبرئ منها ولا متولى قبيلة ظهر فيها
المخالفون إن كان بها بعض الموافقين ،

فصل

(لا تجوز براءة من بلد أو قبيلة ظهر فيها الموافقون ، وإن) كان
(بها بعض المخالفين) أو جلّهم غالبون ، (ولا يعذر متبرئ منها
ولا متولى قبيلة ظهر فيها المخالفون ، إن كان بها بعض الموافقين) بل
الإطفال والمجانين تشملهم القبيلة ، فلا تطلق البراءة ، وكذلك لا تجوز
براءة من قبيلة ظهر فيها الموافقون المتولون ولو كان فيها مخالف واحد
واختلاط الموافقين المتولين ، والموافقين المتبرئ منهم كذلك في جميع ما ذكر ،
والبلد كالقبيلة ، وذلك لثلا يعم بولايته أو براءته من لا يستحقها ، قال
عليه السلام : « اكذب الناس من يهجو قبيلة بأسرها » وإن كان من فيها بعض

والتي ظهر فيها احكام المخالفين ، فالحكم والسيرة فيها حكم
الظاهر على اختلاف اصناف الفرق ، * * * *

الموافقين أصحاب الكبائر تبرأ منها كلها الا الاطفال ونحوهم (والتي ظهر
فيها احكام المخالفين ، فالحكم والسيرة فيها حكم الظاهر على اختلاف
اصناف الفرق) أهل الدعوة وسائر فرق الاباضية والمخالفين .

فمن الفرق : المعتزلة ، سموا لاعتزالهم حسن البصرى ، والجبرية :
لقولهم بأن الله أجبر الخلق على فعل ما فعلوا أو ترك ما تركوا ، وأنه
لا قدرة لهم ، ولذلك يسمون : قدرية بضم القاف واسكان الدال ، ومن
الفرق : القدرية بفتحهما سموا لنفيهم القدر عن الله ، زعموا أن الله لم
يقدر الأشياء وأنه لا يعلمها حتى تقع ؛ والجهمية : نسبة الى جهم بن صفوان
نفوا صفات الأزل ، قيل : وانكروا احوال الآخرة على ظاهرها ؛ والصفاتية :
نسبة الى الصفات على غير قياس يثبتون الأزل ولا يفرقون بين صفات الذات
وصفات الفعل ، ولا يؤولون نحو اليد والرجل ، ولا يجرونها بظاهرها ،
بل يتعبدون بتصديقها ، والأشعرية : نسبة الى أبى الحسن الأشعرى ،
والكرامية : نسبة الى ابن أكرم ، يقولون بالتجسيم وقيام الحوادث به
تعالى ، والنجارية : نسبة الى الحسين النجار ، والضرارية : نسبة الى
ضرار بن عمرو ، والمعلومية : لأنهم يقولون من لم يعرف الله بجميع أسمائه
وصفاته فهو جاهل غير مؤمن ، والمجهولية قالوا : من علم بعض أسمائه
وصفاته وجعل بغضاً فقد عرفه ، والاباضية : نسبة الى عبد الله بن أباض ،

• • • • •

والحارثية : نسبة الى الحرث الاباضى خالف الاباضية في القدر والاستطاعة (١) واثبتوا طاعة لا يراد بها الله .

والشيعة : شايعوا علياً وقالوا بامامته نصاً ووصية ، ويرون ان الامامة لا تخرج من ذريته الا بظلم ، وفيهم فرق : منهم الامامية يقولون بامامة اثني عشر اماماً على المرتضى وابنه الحسن المجتبى ، وكانت الامامة عنده مستودعة لا مستقرة ، ثم اخوه الحسين ، ثم ابنه على السجاد زين العابدين ، ثم ابنه محمد الباقر ، ثم ابنه جعفر الصادق ، ثم ابنه موسى الكاظم ، ثم ابنه المرتضى ، ثم ابنه محمد التقي ، ثم ابنه الحسن الزكي المعروف بالعسكري ، ثم ابنه الحجة ، وهو القائم المنتظر ، والحال في حياته كالحال في الخضر ويلقبون بالموسوية لقولهم بامامة موسى الكاظم ، والقطعية لقطعهم بموته ويقولون ان هؤلاء الأئمة في بنى اسماعيل كالنقباء في بنى اسرائيل ، وتمسكوا بامامة موسى دون اخوته نصّاً عليه بقول الصادق الا وهو سمي صاحب التوراة .

(١) الحارثية يقولون بسبق الاستطاعة على الفعل في الوجود ، وهذا القول هو بعينه قول المعتزلة ، وتفرع منه ايجاد الانسان لفعله استقلالاً لانه داخل حينئذ في متدوره على زميمهم ومن قول هذه الطائفة نشأ غلط من لا يفرق بين الضب والنون ، فزعم ان الاباضية المحقة يقولون بوجود الاستطاعة قبل الفعل ، وفي هذه المثرة وقع الشهبستاني والمفسد وتناقله الكاتبون ، قال ضياء الدين مؤلف المتن في معالم الدين : واخطأ (أى المحدث) في نسبة القول بالاستطاعة قبل الفعل الى الاباضية الا ان يكون قولاً لبعض الفرق منهم وهو غير مشهور ا هـ .

• • • • • • • • • •

ومنهم الاسماعيلية : يوافقون الامامية في الصادق ومن قبله ، ويخالفونهم في الكاظم ومن بعده ، ويقولون بامامة اسماعيل بن جعفر الصادق ، واليه ينسبون بالشيعة ، ويرون في كل دور أئمة شيعة ، اما ظاهرين وهو دور الكشف ، واما مختفين وهو دور السر ، ولا بد من امام ظاهر أو مستور لقول على : لم تخل الأرض من قائم بالله بحجته ، ويلقبون بالباطنية لقولهم ان لكل ظاهر باطناً ، وبالعلمية لقولهم ان العلم بالتعلم من الأئمة خاصة ، وربما يلقّبون بالملاحدة لعدولهم عن ظاهر الكتاب والسنة لأنهم يتأولون سائر النصوص ، وعنهم : من مات ولم يعرف امام زمانه مات ميتة جاهلة .

ومنهم الزيدية : القائلون بامامة زيد بن علي بن الحسين ، وامامة من اجتمع فيه العلم والزهد والشجاعة ظاهر من ولد فاطمة رضي الله عنها ، ويخرج لطلب الامامة ، ومنهم من زاد صباحة الوجه ، والامامية والاسماعيلية والزيدية رؤساء فرق الروافض .

ومن الروافض : المختارية أصحاب المختار ابن عبيد يقولون بامامة محمد بن الحنفية بعد أبيه ، وقيل : بعد الحسين ، ومنهم الهاشمية : يقولون بامامة أبي هاشم بن محمد بن الحنفية .

ومنهم البينانية : يقولون بامامة بيان بن سمعان الملقب بالمهدي انتقالاً اليه من أبي هاشم بن محمد بن الحنفية ، ونسب اليه القول بالهية على وظهوره. في بعض الاحايين .

ومنهم الرزامية : أصحاب رزام بن سابق ، ساقوا الامامة من على الى ابنه محمد ثم الى ابنه هاشم ثم الى ابنه أبي عبد الله بن العباس بالصوية ، ثم الى محمد بن علي ثم الى ابنه أبي عبد الله بن السفاح .

* * * * *

ومنهم الجارودية : زعموا أن النبي ﷺ نص على امامة علي بالوصف
لا بالتعيين ، والناس قصرُوا حيث لم يجتهدوا في ذلك .

ومن الفرق : الكيسانية يرون أن الدين طاعة رجل معصوم .

والكنزية : جوزوا امامة المفضول وتوقفوا في أمر عثمان .

والسليمانية : أصحاب سليمان الكوفي يقولون : الامامة شوري وتنعقد
برجلين من خيار المسلمين .

والغالية والضالة : وهم الذين غلوا في ائمتهم وادّعَوْهم آلهة ، ومذهبهم
الجلول والتناسخ والرجعة والبداء والتشبيه ، وهم طوائف : فمنهم الباقرية .
القائلون بامامة محمد بن علي بن الحسين ورجعته .

والجعفرية : القائلون بمثل هذه المقالة في جعفر الصادق .

والواقفية المتفقون في ذلك مع قولهم بالغلو .

والسبئية أصحاب عبد الله بن سبأ قالوا لعلي : أنت أنت : مشيرين الى
الالهية ، ويزعمونه حياً ، وانه في الشحاب ، وأن الرعد صوته وسينزل .

والناووسية : يزعمون أن الأرض تنشق عن عليّ فيملا الأرض عدلاً .
ومنها الازارقة (١) : أصحاب نافع بن الأزرق ويكفرون علياً وجمعاً

(١) في النسختين : ومنهم ، ولا يخلو عدم صحته ، وانما الصواب هو ما اُتيته ،
ليكون المعنى : ومن الفرق ، كما عبر المصنف — رحمه الله — قبل هذا وي بعده .

ومن الفرق الكاملية اصحاب ابي كامل كفّر علياً بتركه حقه .

والمغيرة أصحاب المغيرة بن سعيد العجلي ادعى الامامة ثم النبوة ، وكان أصحابه يعتقدون رجعته ، والخطابية أصحاب ابي الخطاب الاسدي عزا نفسه الى الصادق فلما غلا فيه تبرأ منه ولعنه فادعى لنفسه ، فمن أصحابه من قال : امام ، ومن قال : نبي ، ومن قال : اله .

والتصيرية نسبة الى نصير غلام على ويقولون بالهية على .

والاسجافية يقولون بمقال النصيرية ، وبينهم خلاف لا يظهر عليه غيرهم لاختلافهم كتبهم .

والنجدية : أصحاب نجدة بن عامر الحنفي (١) يكفر بالاصرار على

(١) في النسختين : عالم ، وهو تحريف من التامع فيما يظهر .

• • • • • • • • • •

الصغائر دون فعل الكبائر من غير اصرار ، ويستحل دماء أهل العهد والذمة وأموالهم في دار التقية ويبرأ ممن حرمها ويعذر بالجهل في الفروع فتعرف أصحابه بالعاذرية .

والبيهسية : أصحاب بيهس بن خالد ، ويرى أن الإيمان مجموع العلم بالقلب والاقرار باللسان والعمل بالجوارح ، وأنه لا حرام إلا فيما نص عليه بقوله تعالى : ﴿ قُلْ لَا أَجِدُ فِيهَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا ﴾ (١) . والآية ، ويكفر الرعية بكفر الامام .

والعجاردة : أصحاب عبد الكريم بن عجرد ينكر سورة يوسف عليه السلام ، ويزعم أنها قصة ، ولا يرى المال فيئا حتى يقتل صاحبه .

والصلتية : أصحاب عثمان بن الصلت يرى أن الرجل إذا أسلم تولاه وتبرأ من أطفاله حتى يبلغوا .

والميمونية : أصحاب ميمون بن خالد يقول : ان الله تعالى يريد الخير دون الشر ، ولا مشيئة له في المعاصي ، ويجوز نكاح بنات البنات ، وبنات أولاد الاخوة والاخوات ، ويوجب قتال السلطان المخالف .

والحمزية : أصحاب حمزة بن ادريس يقول بالقدر ، ويجوز قيام امامين معاً ما لم تجتمع الكلمة ولم تقهر الأعداء .

(١) سورة الانعام : ١٤٥ .

• • • • • • • • • •

والخلفية : أصحاب خلف بن عمر خالف الحمزية في القدر ، ويرى أن أطفال المشركين في النار • والأطرافية عذروا أهل الأطراف في ترك ما لم يعرفوه من الشريعة إذا عرفوا ما يلزم بالعقل •

والشعبيّة : أصحاب شعيب بن محمد كالعجاردة في الأطفال •

والحازمية : أصحاب حازم بن علي يقولون : ان الله يجزى العباد بما علم أنهم صائرون اليه ، ولم يزل مبغضاً لأعدائه محباً لأوليائه ، ويتوقف في براءة على دون غيره •

والثعلبية : أصحاب ثعلب بن عامر يتولى الطفل حتى ينكر الحق فيبرأ منه ، ويأخذ الزكاة من العبيد إذا استغنوا ، ويعطيهم إذا افتقروا •

والأخنسية : أصحاب الأخنس بن قيس يحكم على صاحب الكبيرة بالشرك ويجيز له نكاح المسلمة •

والمعبدية : أصحاب معبد بن عبد الرحيم يجوزون من سهام الصدقة سهماً واحداً في حال التقية •

والرشيدية : أصحاب الرشيد الطوسي ، وكان جبرياً مجسماً •

والشيبانية : أصحاب شيبان بن سلمة ، وكان جبرياً ، ويقول : ان الله سبحانه يعلم الأشياء عند حدوثها •

والمكرمية : أصحاب المكرم العجلي ، وهم كالحازمية ، ويقولون : من فعل كبيرة فقد أشرك بجهله بالله حال ارتكابها •

• • • • • • • • • •

والحفصية : أصحاب حفص بن أبى المقدام ، يرى بين الايمان والشرك منزلة وهى معرفة الله عز وجل فقط .

واليزيدية : أصحاب يزيد بن آسية ، يزعم أن الله عز وجل سيبعث رسولا من العجم وينزل عليه كتابا كتبه فى السماء على ملة الصابئة ، وكل الذنوب عنده شرك ، ويوالى أهل الكتاب لعنه الله ، ويوالى المحكمة ، ويبرأ من غيرهم الا الاباضية .

والصفورية : أصحاب عبد الله بن الصفار ، نسبة على غير قياس ، وقيل : الى الصفرة لصفرة وجوههم لاجتهادهم فى العبادة والحذر ، لأن كل كبيرة - وقيل والصغيرة أيضا [عندهم] - شرك ، وقيل : أصحاب زياد بن الأصفر ، قيل : كان يرى أن ما كان فيه حد كالزنى يسمى به فاعله ولا يكفر ولا يشرك ، وما لا حد فيه كترك الصلاة يكفر به ، ويرى البراءة من أهل الحدود سنة ، ومن أهل الجحود فريضة .

والمرجئة : يقولون : لا تضر مع الايمان معصية ، كما لا تنفع مع الشرك طاعة ، وقيل : لا يقضون على صاحب الكبيرة بجنة ولا نار .

والوعيدية : تقابل هذه الفرقة .

والنصيرية : أصحاب يونس النصيرى ، يقول : الايمان معرفة الله تعالى ، والخضوع له ، واخلاص المحبة ، وما سوى المعرفة من الطاعة لا يضر تركه ، ويقول : دخول الجنة لا بالايمان ولا بالعمل الصالح .

• • • • •

والعبيدية : أصحاب عبيد المهلبى ، يقول : بالارجاء والتشبيه •

والغسانية : أصحاب غسان الكوفى ، يرى أن الايمان هو المعرفة بالله عز وجل ، وبرسله ، وبما أنزل جملة لا تفصيلاً ، وأنه يزيد ولا ينقص ، ونقل عنه انكار نبوة عيسى عليه السلام •

والتومية : أصحاب أبى معاذ التومنى ، يرى أن الايمان ما عصم من الكفر ، وهو مجموع المعرفة بالله والتصديق والمحبة والاقرار والاخلاص بما جاء به الرسول •

والهشامية : أصحاب هشام بن الحكم ، من أهل التشبيه ، وهشام بن سالم على منواله •

والنعمانية : أصحاب النعمان بن جعفر ، الملقب : شيطان الطاق ، يقول : ان الله يعلم الاشياء بعد كونها ، وأن التقدير عند الارادة •

والحلولية والاتحادية ومقاتلهم متقاربة ، الا أن تصورهما عسير ، فيقال : ان الحلولية يدعون حلول روح القدس في قلوبهم عند نهاية العرفان والتجرد ، والاتحادية يدعون اتحاد سر العبد بالمعبود عند نهاية عبادته ، ونعوذ بالله من كل ما لا يليق ، ونسأله التوفيق •

وفى « المواقف » وشرحه أن المعتزلة عشرون فرقة :

الواصلية : أصحاب أبى حذيفة واصل بن عطاء ، طالعوا كتب الفلاسفة فنفوا الصفات بأن ردوها الى كونه عالماً قادراً ، فالجباى قال : هما صفتان ذاتيتان اعتباريتان للذات ، وقال أبو هاشم : حالان •

• • • • •

والعمرية : أصحاب عمرو بن عبيد اتفقوا هم والواصلية على نفى الصفات ، وأضافوا القدر الى انفسهم وامتنعوا من اضافة الشر الى الله تعالى الا أن الواصلية جوزوا أن يكون عثمان مخطئاً أو قاتلوه ، وكذا على ومقاتلوه ، وجوزوا أن يكون عثمان لا مؤمناً ولا كافراً ، وكذا على ، والعمرية فسقوا مقاتليهما .

والهذيلية أصحاب أبى الهذيل العلاف ، قالوا بفناء مقدورات الله - تعالى الله - .

والنظامية : أصحاب ابراهيم بن سيار النظام ، قالوا : لا يعذر الله أن يفعل بعباده في الدنيا ما لا صلاح لهم فيه ، ولا يقدر أن يزيد أو ينقص من ثواب أو عقاب مبالغة في نفى الشرور عن الله في زعمهم ، فهم كمن هرب من المطر الى الميزاب .

والاسوارية : أصحاب الاسوارى كالنظامية ، وزادوا أن الله تعالى لا يقدر أن يعكس ما جرى به قضاؤه ، والاسكافية : أصحاب أبى جعفر الاسكاف ، قالوا : الله تعالى لا يقدر على ظلم العقلاء بخلاف الصبيان والمجانين .

والجعفرية : أصحاب جعفر (١) بن جعفر بن ميسر كالاسكافية ، وزادوا أن في فساق الأمة من هو شر من الزنادقة والمجوس .

والبشرية : أصحاب بشر بن المعتمر ، قالوا : القدرة سلامة البنية

(١) في النسخة الثانية : أبى جعفر بن ميسر ، وفي « معالم »

مؤلف الأصل : جعفر بن جعفر بن ميسر بن حبيب .

• • • • •

والجوارح عن الآفات ، وقالوا : الله قادر أن يعذب الطفل ظالماً له ، لكن يجب أن يقال : لو عذبه لكان بالغاً عاصياً ، وفيه تناقض حاصله يقدر أن يظلم ولو ظلم لكان عادلاً •

والمزدرارية : أصحاب أبي موسى عيسى بن ضبيح المزدار (١) ، زعم أن الله - جل وعلا عن زعمه - قادر أن يكذب ويظلم •

والهاشمية : أصحاب هاشم بن عمر الفرطى ، قالوا : لا يطلق لفظ وكييل على الله مع وروده في القرآن لاستدعائه موكتلاً ولم يعلموا أنه بمعنى الحفيظ ، قال الله تعالى : ﴿ وما أنت عليهم بوكيل ﴾ (٢) ، وقالوا : لا يقال ألّف الله بين القلوب ، مع أنه يتبادر خلاف ذلك من قوله تعالى : ﴿ ما ألّف بين قلوبهم ﴾ ، ولكن الله ألّف بينهم ﴿ (٢) •

وقالوا : الاعراض لا تدل على الله ورسوله إنما الدالّ الأجسام ، ويرد عليهم فلق البحر وقلب العصا حيّة وأحياء الموتى ، وقالوا : الجنة والنار

(١) قال في المعالم : هو تلميذ بشر وتزهّد حتى سمى راهب المعتزلة • ومن أقواله : يجوز أن يقع فعل من مفاعلين تولداً مباشرة وأن الناس تادرون على مثل القرآن وأحسن منه نظماً وبلاغة كما قاله النظام وكثر الغائل يقدمه وملابس السلطان كافر لا يرث ولا يورث ، وكذا من قال بخلق الأعمال والرؤية •

(٢) سورة الشورى : ٦ •

(٣) سورة الانفال : ٦٣ •

- ۱۳۵ -

• • • • • • • • • •

غير الأجسام ، ولا يوصف بالقدم لأنه تعالى ليس زماناً ، ولا يعلم نفسه ،
والا لاتحد العالم والمعلوم •

والثمامية : أصحاب ثمامة بن الأشرس النميري ، وزعم أن اليهود
والنصارى والمجوس والزنادقة والأطفال والبهائم يصيرون تراباً يوم القيامة ،
وعذر من لم يعرف الله ، والارادة فعل الانسان وما سواها حادث بلا
محدث ، والعالم فعل الله بطبعه •

والخياطية : أصحاب أبى الحسن بن عمرو الخياط ، أسندوا القدر
لأنفسهم •

والجاحظية : أصحاب عمرو بن بحر الجاحظ ، يقولون : المعارف كلها
ضرورية ، والقرآن جسد ينقلب تارة رجلاً وتارة امرأة •

والكعبية : أصحاب أبى القاسم محمد الكعبي ، قالوا : فعل الرب
واقع بغير ارادته ، فمعنى مريد لأفعاله خالق لها ، ومعنى مريد لأفعال
غيره أنه أمر بها •

والجبائية : أصحاب أبى على الجبائي ، قالوا : ارادة الرب حادثة
لا في محل ، والله متكلم بحروف وأصوات يخلقها الله في جسم •

والبهسمية قالوا بإمكان الذم أو العقاب بلا معصية ، وأنه لا توبة مع
عدم القدرة على العود ، كمن زنى ثم جب •

والشيعة أربعة وعشرون فرقة ، وأصولهم ثلاثة : غلاة وزيدية وإمامية ،
أما الغلاة فثمانى عشرة : السبئية ، قال عبد الله بن سبأ لعلى : أنت الاله

• • • • •

حقاً ، فنفاه الى المدائن ، وقال : كان يهودياً فأسلم ، وكان في يهوديته يقول في يوشع بن نون : انه اله حقاً ، قال : ولم يمت على ، وانما قُتل ابن ملجم شيطاناً تصور بصورة على ، وعلى في السحاب ، والبرق صوته والبرق سوطه ، وينزل الى الأرض ويملاها عدلاً ، واذا سمعوا الرعد قالوا : السلام عليك يا أمير المؤمنين ، وقد كان الرعد والبرق من أول الدنيا •

والكاملية : قال ابو كامل : يكفر الصحابة بترك بيعة على ، وعلى بترك طلب الحق ، وبالتناسخ في الأرواح عند الموت ، وفي الامامة : تنتقل من شخصه الى آخر ، وقد تصير نبوة في شخص بعدما كانت امامة في آخر •

والبيانية : قال بيان بن سمان : الله على صورة انسان يهلك كله الا وجهه ، وروح الله حلت في على ، ثم في ابنه محمد بن الحنفية ، ثم في ابنه ابي هاشم في بيان •

والمغيرية : قال مغيرة بن سعد العجلي : الله جسم على صورة انسان من نور ، على رأسه تاج من نور ، وقلبه منبع الحكمة ، ولما اراد ان يخلق الخلق تكلم بالاسم الأعظم ، فطار فوق تاجاً على رأسه ، وذلك قوله تعالى : ﴿ سَبَّحَ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى الَّذِي خَلَقَ فَسَوَّى ﴾ (١) ، ثم كتب على كفه أعمال العباد ، فغضب من العاصي فغرق ، فحصل من عرقه بحرّان ، أحدهما ملح مظلم ، والآخر حلو نير ، ثم اطلع في البحر فأبصر فيه ظلمته فانتزع بعضه وخلق منه الشمس والقمر ، وافنى الباقي نفياً

(١) سورة الاملى : ١ •

• • • • •

لشريك ، ثم خلق المؤمنين من البحر النير والكفار من المظلم ، ثم أرسل محمداً والناس في ضلال ، وعرض الأمانة وهي منع عليّ عن الامامة على السماوات والأرض والجبال فأبين أن يحملنها واشفقن منها وحملها الانسان وهو أبو بكر بأمر عمر حين ضمن أن يعينه بشرط أن تكون له الخلافة بعده ، ولما قتل المغيرة قال بعض أصحابه : انه الامام المنتظر وهو حي في جبل حاجر الى أن يؤمر بالخروج ، وقال بعض أصحابه : المنتظر زكريا بن محمد بن علي بن الحسين بن علي حي في ذلك الجبل .

والجناحية : قال عبد الله بن معاوية بن عبد الله بن جعفر ذي الجناحين بالتناسخ ، وأن روح الله كان في آدم ثم في شيث ثم الأنبياء ، والأئمة الى عليّ وأولاده الثلاثة ، ثم الى عبد الله هذا ، وقالوا : ان عبد الله حي بجبل أصبهان وسيخرج ، وأنكروا القيامة واستحلوا الحرمات .

والمنصورية عزا أبو منصور العجلي نفسه الى أبي جعفر محمد الباقر ، ولما تبرأ منه وطرده عزا الأمر لنفسه ، قالوا : الامامة صارت لمحمد بن علي بن الحسين ثم الى أبي منصور ، وزعموا أن أبا منصور عرج الى السماء ومسح الله رأسه بيده وقال : يا بني اذهب وبلغ عني ، ثم أنزله الى الأرض ، وهو الكسف في قوله عز وجل : ﴿ وان يروا كسفاً من السماء ساقطاً يقولوا سحب مركوم ﴾ (١) ، وكان قيل ادعائه الامامة يقول : الكسف علي بن أبي طالب ، وقالوا : الرسل لا تنقطع والجنة رجل أمرنا بموالاته وهو الامام ، والنار بالضد ، والفرائض رجال أمرنا

(١) سورة الطور : ٤٤ .

• • • • •

بموالاتهم ، والمحرمات بالضد ، فمن ظفر برجل من الفرائض انقطع
عنه التكليف للوصول للجنة •

والخطابية : عزا أبو الخطاب الأسدى نفسه الى جعفر الصادق ، ولما
علم بغلوّه فيه تبرأ منه ، فادعى أبو الخطاب الأمر لنفسه ، وقالوا : الأئمة
أنبياء وأبو الخطاب نبي ففرضوا طاعته ، بل زادوا : ان الأئمة آلهة والحسنين
أبناء الله ، وجعفر الصادق اله ، وأبو الخطاب افضل منه ومن على ،
وقالوا : الجنة نعيم الدنيا والنار آلامها ، والدنيا لا تفنى ، واستباحوا
الحرام وقالوا : كل مؤمن يوحى اليه ، لقوله تعالى : ﴿ وَما كان لنفس
ان تموت الا باذن الله ﴾ (١) ، اى بوحيه تعالى لاليه •

والغرابية : قالوا : محمد لعلى أشبه من الغراب بالغراب ، والذباب
بالذباب ، فغلط جبريل بالوحى من على الى محمد ، قال شاعرهم :

غلط الأمين فجارها عن حيّدره

ويلعنون صاحب الريش ، يعنون جبريل •

والذمّية : ذمّوا محمداً لأن علياً هو الاله ، وقد بعثه ليدعو الناس
اليه فدعا الى نفسه ، وقيل : كلاهما اله ، فقيل : محمد اله أول ، وقيل :
على اله أول ، وقيل : الآلهة خمسة : هما وفاطمة والحسنان ، زعموا أن
الروح حالّة فيهم بالسوية ، وأنهم شيء واحد ، ولا يقولون فاطمة للتانيث •

(١) سورة الأنعام : ١٤٥ •

والزيدية ثلاث فرق : الجارودية : أصحاب ابن الجارود الذى سماه الباقر سرحوبا ، وفسره بأنه شيطان يسكن البحر ، والامامة : بعد الحسن والحسين شورى فى أولادهما ، فمن خرج بالسيف وهو عالم شجاع فهو امام ، وهل الامام محمد بن عبد الله بن الحسين الذى قتل بالمدينة فى أيام المنصور زعموا أنه لم يقتل أو محمد بن القاسم بن على بن الحسين الذى أسر فى أيام المعتصم وحبس فى داره حتى مات زعموا أنه لم يقتل ؟ .

(٢) في النسخة الثانية والمعالم : الحرمة .

• • • • • • • • • •

والسليمانية : أصحاب سليم بن جرير قالوا : الامامة شورى بين الخلق وتنعقد برجلين من خيار المسلمين ، وتصح امامة المفضول مع وجود الأفضل ، وابو بكر وعمر امامان ، وان أخطأ الأمة في البيعة لهما مع وجود على خطأ لم ينته الى درجة الفسق ، وكفروا عثمان وطلحة والزبير وعائشة .

والتبرية : نسبة الى تبير التوبى ، كالسليمانية الا انهم توقفوا في عثمان ، والامامية قالوا بالنص على امامة على وكفروا الصحابة وساقوها الى جعفر الصادق ، ثم ابنه الكاظم ، ثم على بن موسى الرضى ، ثم محمد ابن على التقى ، ثم الحسن بن على الزكى ، ثم محمد بن الحسين وهو الامام المنتظر .

والمحكمة : سبغ فرق خرجوا عن على عند التحكيم : البيهسية أصحاب بيهس بن الهيثم بن جابر ، حكى المخالفون عنهم أنه اذا كفر الامام كفرت الرعية حاضراً أو غائباً ، وان الأطفال كابائهم ايماناً وكفراً ، ووافقوا القدرية فى اسناد الفعل اليهم خلقاً ، وان من وقع فيما لا يعرفه كافر لوجوب البحث ، وقيل : حتى يرجع امره الى الامام فيحدّه ، وما لم يحد فيه فهو مغفور ، وان السكر من شراب حلال لا يؤاخذ صاحبه بما قال أو فعل ، وقيل : السكر مع الكبيزة كفر .

والأزارقة : أصحاب نافع بن الأزرق كفروا علياً بالتحكيم ، وقالوا : ابن ملجم محق فى قتله ، وفيه قال الله : ﴿ ومن الناس من يشرى نفسه ابتغاء مرضات الله ﴾ (١) ، وكفروا عثمان وطلحة والزبير وابن عباس

(١) سورة البقرة : ٢٠٧ .

• • • • •

وعائشة وسائر المسلمين معهم ، وقضوا بالتخليد في النار عليهم ، وكفّروا من قعد عن القتال ، وحرّموا التقية قولاً وفعلًا ، وأجازوا قتل أولاد المخالفين ونساءهم ، وقالوا : لا يحد من قذف رجلًا كما مرّ ، وذكره الآمدي ، وقيل : بل قالوا : لا تحد المرأة ان قذفت غيرها ، لأن المذكور صيغة الذين ، وقالوا : لا رجم على الزاني المحصن اذ لم يذكر في القرآن ، وأطفال المشركين في النار مع آبائهم ، وأجازوا نبياً كان قبل مشركاً ومرتكب الكبيرة مشرك .

والنجادات : بنو نجدة بن عامر النجدي منهم : العاذرية ، والصفرية ، والاباضية ، وفيهم فرق مبطلّة ، والمحقة أهل الدعوة ، قيل : وهم أربع فرق : الحفصية : أصحاب أبي حفص بن أبي المقدام ، وقالوا : من نفى ما سوى الله تعالى كافر غير مشرك ، واليزيدية . قالوا : كل ذنب شرك ولو صغيراً ، والحارثية قالوا : الأفعال مخلوقة لفاعلها والاستطاعة قبل الفعل ، والرابعة القائلون بطاعة لا يراد بها الله بأن يأتي بما أمر به ولم يقصد الله فيكون طاعة .

« والعجاردة » زادوا على النجادات بالبراءة من الطفل حتى يبلغ ويسلم ويجب دعاؤه الى الاسلام ، وهم عشر فرق : الميمونية : أصحاب ميمون بن عمران ، أسندوا الفعل الى قدرة العبد وقالوا : الاستطاعة قبل الفعل ، والله لا يريد الشر والمعصية ، وأطفال المشركين في الجنة ، وأنكروا سورة يوسف والحمزية (١) أصحاب حمزة بن أدرك كالميمونية ، لكن أطفال المشركين في النار .

(١) كذا في النسخة الثانية وفي المعالم : الحمزية — بالزاي — أصحاب حمزة ابن أدرك ، الخ .

• • • • •

والشعبية : اصحاب شعيب بن محمد كالميمونية الا في القدر ،
والحازمية : اصحاب حازم بن عاصم كالشعبية وتوقفوا في امر على ؛
والخلفية : اصحاب خلف ، اضافوا القدر خيره وشره الى الله تعالى ،
وقالوا : اطفال المشركين في النار بلا عمل • والاطرافية : والمعلوماتية ؛
والمجهولية والصلتية : اصحاب عثمان بن الصلت ، وقيل : الصلت بن
الصامت ، وبرؤا من الأطفال كلهم وقيل : وقفوا فيهم •

والتعالبية : اصحاب ثعلب بن عامر ، والوا الأطفال ، وقيل : وقفوا ،
وهم أربع فرق :

الخنسية : وهم اصحاب اخنس بن قيس ، كالتعالبية ، الا انهم توقفوا
في من دار التقية حتى يعلم حاله ، وأباحوا تزويج المسلمات من مشركى
قومهم •

• والمعبدية : خالفوا الاخنسية في التزويج •

• والتعالبية : في أخذ الزكاة من العبيد •

• والمكرمية قالوا : فاعل الكبيرة كافر لجهله بالله لا بفعله •

والمرجئة خمس فرق :

اليونسية : نسبة ليونس النميرى ، قالوا : الايمان المعرفة بالله والخضوع
له ، ولا يضر ترك الفرض أو فعل الكبيرة •

والمعبيدية : اصحاب عبيد المكذب ، قالوا : صفات الله الذاتية غيره ،
وانه على صورة الانسان •

• • • • • • • • • •

والغسانية : أصحاب غسان الكوفي ، قالوا : الايمان هو المعرفة بالله ورسوله وبما جاء به اجمالا بأن يكفيه أن يعلم أن الله فرض الحج ولا أدري أين الكعبة ، وبعث محمداً ولا أدري أين هو ، والثوبانية أصحاب ثوبان المرجىء ، قالوا : الايمان هو المعرفة والاقرار بالله تعالى ورسوله وبكل ما لا يجوز في الفعل أن يفعله .

والثومنية : قالوا في فاعل الكبيرة : فسق وعصى لا فاسق ولا عاص ، ولا يكفر تارك الصلاة بنية القضاء ، وقتل نبي والسجود للصنم دليل التكذيب لا تكذيب ، ودليل الشرك لا شرك .

والنجارية : أصحاب محمد بن الحسين النجار وافقونا في أن الاستطاعة مع الفعل ، ونفوا الصفات كالمعتزلة ، وهم ثلاث فرق :

البرغوثية قالوا : كلام الله إذا قرئ عرض وإذا كتب جسم .

والزعفرانية قالوا : كلام الله غيره وكل ما هو غيره مخلوق ، ولكن من قال كلام الله مخلوق كافر ، والمستدركة استدركوا على الزعفرانية أن كلام الله مخلوق على غير الحروف والأصوات غير مخلوق على الحروف والأصوات ، وقالوا أقوال مخالفينا كاذبة حتى قولهم لا اله الا الله .

والجبرية ؛ والمشبهة ، أماتنا الله على التوحيد الخالص والعمل المقبول .

ويحكم فيهم بحكم التوحيد من دعاء الى ترك ما به ضلوا ، وما هم عليه من اظهار بدعتهم ، ومن جواز مناكحة ومؤكلة وذبائحهم والحج معهم ، ويبرأ من امامهم وقائدهم وعسكرهم ومقويهم على خلافهم ، وان مؤذنا او قاضياً لما في ذلك من الآثار والأحاديث ، . . .

(ويحكم فيهم بحكم التوحيد من دعاء الى ترك ما به ضلوا و) ترك (ما هم عليه من اظهار بدعتهم) والدعاء بأمين واحد كما كان رسول الله ﷺ يرسل الواحد الى المشركين ، ويجزى دعاء كبير البلد كملكهم واميرهم واهل البدو ، ويدعوهم واحداً واحداً ، وقيل : كاهل الحضر ، ويجزى ترجمانان أمينان ، وقيل : واحد .

(ومن جواز مناكحة ومؤكلة وذبائحهم) والدفن معهم (والحج معهم) وغير ذلك مما يعم اهل التوحيد ، (ويبرأ من امامهم وقائدهم) ورؤسائهم (وعسكرهم ومقويهم على خلافهم وان مؤذناً او قاضياً) او وزيراً او خازناً (لما في ذلك من الآثار) عن العلماء والتابعين والصحابة موقوفة (والأحاديث) عن رسول الله ﷺ في النهي عن اعانة الظالم ، فعن جابر بن زيد رضى الله عنه عن رسول الله ﷺ : « لعن الله الظالمين وأعوانهم وأعوان أعوانهم ولو بمدة قلم » (١) ، وعن جابر : من كثر سواد قوم فهو منهم .

(١) وراه البيهقي .

ومن ثم كره الغزو والجهاد معهم ، وحضور جوامعهم ومجالسهم ، الا
ما ذكروا من وجوب صلاة الجماعة والجمعة معهم بشرطها ، وقد
مر اذا كان امام تقوده ديانتته ، ومن اجازة اخذ عطاياهم وتخطئة
من حرّم صلاة الجمعة معهم ، واخذ ما ذكر مع امام . .

(ومن ثم كره الغزو والجهاد معهم) اذا قاتلوا المشركين او المنافقين
(وحضور جوامعهم) ومساجدهم الصغار ايضاً (ومجالسهم) الا لاخذ
العلم النافع عنهم فلا يكره اذا لم يوجد عند غيرهم (الا ما ذكروا من
وجوب صلاة الجماعة) بحيث لو لم يصلّ معهم تفرقوا فلا تؤجل صلاة
الجماعة مخافة اتقاد الفتنة وتفرّق احوال الناس ، مع أن في حديث :
الصلاة خلف كل بار وفاجر منجاة عن ذلك .

(والجمعة معهم بشرطها) وهو أن لا يدخلوا فيها ما يفسدها ، وأن
يكون المكلف مقيماً لا مسافراً ، وأن يكونوا في أحد الأمصار فحينئذ تجب
صلاة الجمعة معهم ولا تجب على المسافر ولو في الأمصار .

(وقد مرّ) بعض ذلك الشرط في كتاب الصلاة (اذا كان امام تقوده
ديانته) لا متبّعاً لشهوته في أمور الدين ، فحينئذ تجب الجماعة والجمعة
معه ، وان كان لا تقوده ديانتته فلا تصلى الجمعة وراءه ولا تجزى ، وأما
الصلاة فخلف كل بار وفاجر (ومن اجازة اخذ عطاياهم وتخطئة) ،
أي براءة (من حرم صلاة الجمعة معهم و) تخطئة من حرم (اخذ ما ذكر)
من العطايا (مع امام) أي على عهد امام ، بأن يأخذها منه أو من نائبه

كذلك ، وأما من لا تقوده من سلاطينهم وأئمتهم ، فلا يوجبوا حضورها معهم ولم يجيزوا أخذ ذلك منهم وهل يبرأ منهم بعلامات انفردوا بها كرفع اليد ، وترك التسمية في

(كذلك) ، أي تقوده ديانتته ، (وأما من لا تقوده) ديانتته (من سلاطينهم وأئمتهم ، فلم يوجبوا حضورها) ، أي حضور الجمعة (معهم) ، أي لم يجيزوها ، هذا مراده ، والله اعلم .

وصح ذلك لأن نفى الوجوب صالح لابقاء الجواز أو للمنع ، وهو المراد ؛ وإنما أولت كلامه بذلك ، لأن من تقوده ديانتته تنزل ديانتته ولو فسدت منزلة ما صح في كثير من الأحكام كمسألة الربيع بن حبيب فيما سعه المشركون من الموحدين بديانة فأجاز معاملتهم فيه ، وإنما عبر بعدم الوجوب دون عدم الجواز مع أن المراد عدمه ، لأنه في مقابلة وجوبها مع من تقوده ديانتته .

(ولم يجيزوا أخذ ذلك منهم) ، وإنما أخذ جابر من الحجاج لأن له ديانة ساقته إلى أخذ الزكاة من أربابها ، والغزو ولو أسرف في قتل الأنفس ، ومع ذلك لا يذكر عنه الزنى والخمر والتنزّه بالمركب والملبس والمطعم والمشرّب ونحو ذلك ، وإنما غرضه في أخذ ثار عثمان .

(وهل يبرأ منهم) ، أي من المخالفين ، أي ممن هو مخالف بحسب الظاهر (بعلامات انفردوا بها كرفع اليد) أراد الجنس الصادق بيدين عند تكبيرة الاحرام ، أو عند التكبيرات على ما في مذهبه (وترك التسمية في

الصلاة ، والقنوت فيها ونحو ذلك أو لا ؟ قولان ؛ وجوز الغزو والجهاد معهم ان قادتهم ديانتهم وفي جواز السبى والغنم معهم والمعاملة فيما سبوا وغنموا ، قهلان ، والمجوز لما ذكر معهم أخذاً مما روى عنه ﷺ انه يقاتل الرجل على سهمه في الاسلام ، يقول : لا يأخذ مما سبوا وغنموا غير سهمه ،

الصلاة ، و) فعّل (القنوت فيها ونحو ذلك) ، كالتسمية بأسمائهم (أو لا ؟ قولان) ، وهذا نص في أن رفع اليدين في الصلاة من الفروع لا يوجب براءة بذاته ، بل لحدوله ، وهو الخلاف فيما هو ديانة ، وكذا القنوت ، وتقدم في باب فرز دين الله كلام على البراءة بعلامتهم .

(وجوز الغزو والجهاد معهم ان قادتهم ديانتهم) ، وقيل : لا اذ هم يقاتلون لاعلاء ديانتهم التي خالفت الحق ، (وفي جواز السبى والغنم معهم والمعاملة فيما سبوا) وقبضه منهم بنحو اعطاء (وغنموا ، قولان ، والمجوز لما ذكر معهم أخذاً بما روى عنه ﷺ انه يقاتل الرجل على سهمه في الاسلام) رواه المصنف - رحمه الله - مرفوعاً من طريق لم اطلع عليه ، ورواه الشيخ أحمد - رحمه الله - موقوفاً على ابن عباس - رضى الله عنهما - ، والمعنى : أن من شأن الرجل شراً أن لا يترك نصيبه في الاسلام من القتال ، بل يقاتل مع كل من يقاتل ممن ليس في قتاله مبطلاً ، والمجوز مبتدأ وأخذاً مفعول لأجله ، والخبر قوله : (يقول : لا يأخذ مما سبوا) من اطفال ورجال ونساء (وغنموا) من مال (غير سهمه) ، فان أعطى فلا يأخذ الزائد الا برضى اصحاب الأسهم كلهم ، ولا يغل ولو رآهم يغلون .

وجوز ايضاً ، وان مع من لم تقده بأخذ ذلك فقط ، وجاز معهم دفاع
 باغ عليهم وقاطع ولو موافقاً او لم تقدمهم ديانتهم ، ولا يعاملون فيما
 سبوا ونهبوا من اموال الموحدين وذرايرهم ، ولو جاز في دينهم او فيما من
 غلة او نسل او نمو ، ورخص في غير حر ان باعوه ان يعاملوا فيه ان
 فعلوا بديانة ،

(وجوز ايضاً) ما ذكر من الغزو والجهاد والسبي والغنم (وان مع
 من لم تقده) ديانتهم (بأخذ ذلك) ، أى سهمه (فقط ، وجاز معهم دفاع
 باغ عليهم وقاطع ولو موافقاً او لم تقدمهم ديانتهم ولا يعاملون فيما سبوا
 ونهبوا من اموال الموحدين وذرايرهم) ونسائهم ورجالهم (ولو جاز في
 دينهم) كالصفريه ممن يدين بسبى وغنم فاعل الكبيرة ، (او فيما) ،
 عطف على فيما ، (من غلة او نسل او نمو ، ورخص في غير حر ان
 باعوه) او لم يبيعوه ، ولا يشتري منهم الحر ولا يأخذ بوجه من وجوه
 التملك ، ولا يؤخذ ثمنه ايضاً ان بيع او فعل فيه نحو البيع (ان يعاملوا
 فيه) ، أى في غير الحر بيع او لم يبيع (ان فعلوا بديانة) ، أى سبوا
 ونهبوا بها .

(و) قد اطلت الكلام على الخلاف فيما غنم المشركون وغيرهم
 بديانة من اموال الموحدين فيما كتبت على مسائل سعيد بن خلفان التي
 اجاب فيها بعض من سألته من بنى يسجن اسوق من كلامه ما شاء الله أن
 اسوقه ، ثم اقول : ومن غيره فأتكلم بما فتح الله لى ، واذا تمّ كلامى
 قلت : رجع ، وهكذا ؛ واختصاره أن ابا بكر والامام عبد الوهاب والامام

• • • • •

افلح وأبا يزيد الخوارزمي وأبن بركة وصاحب « السؤالات » : لاحق
للمشركين ، وكذا غيرهم فيما أخذوا بديانة من أموال الموحدين .

قلت : وكذا غير الموحدين ممن لم يحل ماله ولا يصح لهم فيه عطاء
ولا بيع ولا هبة ولا غير ذلك ، فإن غنم الموحدون منهم تلك الأموال لم
تحل لهم ، بل يحرزونها لأربابها ، وإن قسموها وجاء أربابها أخذوها
لحديث : « لاحق لعرق ظالم ولا ثواب على مال امرئ مسلم » (١) ،
ولحديث : أن المشركين أغاروا على سرح المدينة وفيه العضاء ، ناقة رسول
الله ﷺ ، فركبتها امرأة ليلاً ونذرت لئن سلمت إلى المدينة لتنحرنها ،
فأخذها ﷺ وقال : « لا نذر فيما لا يملك ابن آدم » (٢) ، فلم تملكها
المرأة بأخذها من المسلمين .

قال في « السؤالات » : وهو المأخوذ به المعتمد عليه وهو قول الشافعي
وجماعة ، وقيل : أن وجد الموحدون من أموالهم قد قسمها الموحدون الغانمون
لها مقسومة لم يدركوها ، والا أدركوها ، وهو قول عمر وسليمان بن ربيعة ،
وعطاء ، والليث ، ومالك ، وأحمد ، وآخرين ؛ وهو إحدى الروايتين عن
الحسن ، ونقله ابن أبي الزناد عن أبيه عن الفقهاء السبعة لحديث مرفوع
رواه ابن عباس بهذا التفصيل ، أخرجه الدارقطني بسند ضعيف جداً ،
وفي رواية عن أبي حنيفة مثل هذا إلا الآبق ، فقال هو والثوري : أن
صاحبه أحق به .

(١) رواه أبو داود .

(٢) رواه أبو داود والبيهقي وابن ماجه .

• • • • •

وقال أبو الحسن رحمه الله في بعض الآثار عن أبي بكر رضى الله عنه :
إذا أقام أحد من المسلمين شاهدين على مال غنمه المشركون من المسلمين
أنه له أدركه ، قسمت الغنيمة أو لم تقسم ، وليس على مال مسلم تلف ،
ويرجع الذى أخذ منه المال على أهل الغنيمة ، وقال عمر : ان أدركه
بالبينة قبل أن يقسم أخذه ، وان أدركه بعد أن قسم فلا ، وأخذوا في هذا
القول يقول أبى بكر ، ويأخذ ماله أين وجده بلا عوض ، وقيل : إذا وجده
في سهم مسلم أخذه وأعطاه قيمته ، والأول أنظر ، وفي الحديث : « كل
ما أدركه الاسلام فهو على قسمة الاسلام » (١) .

وقال الربيع وأبو حنيفة وعلى الزهرى وعمرو بن دينار والحسن :
إذا غنم المشركون أموال المسلمين ملكوها ، ويصح أن يعاملوا فيها ، وإذا
وهبوها لأحد فهم له ، وبهذا يقول أبو ستة ويخرج عليه كلام « الايضاح »
في مواضع ، وكلام « القواعد » ، ويدل له أنه ﷺ لم يرد للمهاجرين
أموالهم التى نهبها أهل مكة ، وهو قادر على الرد ، وعلى أعظم منه
بعد الفتح ، وزعم أصحابنا : أنه يعامل من أخذ الجزية في الكتمان ان
قادته ، وقد خرج سلمان (الفارسى) يبحث عن دين الله فبيع وأمره ﷺ
أن يكاتب بذلك اثبات لبيعه .

واحتج الاولون بما روى أن رجلاً من الأنصار وجد مع رجل سيفاً
يباع في السوق عقل أنه لأخيه ، فحاكمه عند رسول الله ﷺ ، فقال للبائع :
« انه من سهمه في الغنيمة اتبع الغنيمة في غير مال أخيك » (٢) ، وكذا

(١) رواه مسلم .

(٢) رواه الدارقطنى .

وان رجعوا للوفاق جاز لهم امساك غير الحر ، ولا يعيدون

ما أدوا من الفرائض في الخلاف

ذهب فرس بن عمر وأبق عبده ، فظهر المسلمون على المشركين فردوهم
منهم ، فحكم له بهما ، وقد أجيبت عن أجوبة الأولين كلها فيما كتبت على
كلام سعيد بن خلفان ، وصححت القول المذكور عن الربيع وأطلت فانتظروا...

(وان رجعوا للوفاق) أو تابوا من ذلك الذهب والسبى فقط : (جاز لهم
امساك غير الحر) لأنهم فعلوا بديانة ، (ولا يعيدون ما أدوا من الفرائض
في الخلاف) وفي « السؤالات » : وكل ما جناه المخالف وفعله بديانته ثم
تاب ورجع إلى مذهب المسلمين فليس عليه منه شيء ، وكل ما أفسد المرتد
في حال ارتداده من أموال الناس فقد ضمنه .

وحكى الشيخ عن أبي مجبر تورن الوسياني : إذا وجد وتاب فليس
عليه شيء ، وذكر الشيخ يوسف بن إبراهيم : أنه يجوز الغزو معهم والجهاد
والقتال والمناخبة لجميع ، فالناس تحت الظلمة على ثلاث طبقات : الطبقة
الأولى من باين الظلمة وناصبهم ما قدر عليهم ، وهو يأمرهم وينهاهم
عن المنكر ، ويرد عليهم سوء مذهبهم ويناقضهم ، وكان معزوفاً عند النابغ
في ذلك ، فهذا يسوغ له الكون تحتهم والجهاد معهم ، ويلحق بهم من
الغنيمة ، ويلقى لهم على العسكر وعلى الغنيمة ، ويلقى لهم على الفتوى
وقسمة المساحات كجابر بن زيد والحسن البصري وشريح وابن عباس وكثير
من الصحابة ممن ظهرت منهم مناقضتهم ومخالفتهم فلهؤلاء ليس عليهم
باس أن يلوا من الأمور ما ليس به بأس بشرط أن يعملوا بأمر الله ويستعملوا

• • • • •

طريقه ، ولا تاخذهم في الله لومة لائم ، ولا يكونون بذلك معاونين لاهل
المبطل الذين قال فيهم رسول الله ﷺ : « لعن الله الظالمين واعوانهم واعوان
اعوانهم ولو بمدة قلم » (١) ، كما جرى للحجاج بن يوسف مع جابر
ابن زيد ، وذلك انه كان يكتب اذ سقط القلم من يده ، فقال لجابر بن
زيد : ناولني القلم ، فقال له جابر : قال رسول الله ﷺ : « لعن الله الظالمين
واعوانهم واعوان اعوانهم ولو بمدة قلم » ، فلو أن جابراً سعى في حاجة
مسلم كابى بلال وغيره فسقط القلم من يد الحجاج في كتابته لناوله جابر
القلم والدواة وغير ذلك ، بل يرشوه بجعل من وراء ذلك .

وقد قضى شريح على العراق قريباً من سبعين سنة والعطايا دارّة
والأمور قارّة ، وكذلك عبد الله بن الحكم بن عمر الغفاري الذي قال فيه
رسول الله ﷺ : « يأتى امام اهل المشرق غداً يوم القيامة » ، وأما من
لم يكن له عهد بهذه الأمور ولا الشروع فيها ولم يكن ممن عرف بمناقضتهم
ولا الردّ عليهم ، فلا ينبغي أن يلى من أمورهم شيئاً الا أن يكون أمر
يعرف الناس صلاحه ولا بأس عليه منه ، وأما أن يسير بريداً في مصالح
المسلمين ، فإن كان أمراً يعرفه ويعرف صلاحه فلا بأس ، وأما أن راودوه
على معصية أو أكرهوه عليها فلا طاعة لمخلوق في معصية الخالق ، وأما
أن يلى أمر المساجد والاقامة والتأذين والمحاضر والتذكير والتخويف فلا
بأس عليه في كل هذا ، وأما أن يصير أميناً على الأسواق أو على المقاسم
أو عوناً أو راس الاعوان أو عريقاً لهم أو من الحرس أو على الدواوين ،

(١) تكلم ذكره .

• • • • •

دواوين التحقيق ، ودواوين الجنود ، ودواوين الخراج ، وجباية الاموال والحراسة من عدو يحاربهم ظالماً أو مظلوماً فلا في هذا كله ، واما ان كان لهم اميناً في امور المعصية كلها فمن ظهرت منه معصية فاخبرهم ، ولا يامن ان يعاقبوا العاصي بخلاف مقتضيات الشريعة فلا يكون اميناً ولا يخبرهم به ، وان كثفوه اقامة الجمعة ليصلى بالناس او التاذين او قيام رمضان او امام مسجد ما فجائز ، كما تجوز له الصلاة خلفهم اذا أقاموها •

واما ما يتعلق بالحدود والقصاص والرجم وغيره والقطع والجلد فيرجم معهم المحصن الزانى ، ويقطع السارق ، ويجلد القاذف ، ويضرب رقبة المرتد في امثالها ، فلا بأس •

وقد كان عدو الله الحجاج بن يوسف امتحن عبد الله بن عمر بن الخطاب - رضى الله عنهما - في ولده سالم ، وذلك ان الحجاج اتى برجل فأمر سالم بن عبد الله ليضرب عنق الرجل ، فقام سالم فاخذ السيف فأتى الرجل فقال له : هل صليت الغداة الصبح ؟ فقال الرجل : نعم ، فرجع سالم الى الحجاج فقال له : سمعت من أبى هذا ان رسول الله ﷺ قال : « اذا صلى العبد المسلم صلاة الصبح فهو في ذمة الله وذمة رسوله » (١) ، فلا ينبغي لأحد ان يحقر ذمة الله وذمة رسوله ، فقال له الحجاج : ضع السيف ، فأمر بالرجل فضربت عنقه ، فقال الحجاج لسالم : خذ برجل

(١) رواه البيهقي •

• • • • •

للزَّجَلِ وأُخرجَه عنى ، فأخذ سالم برجل الرجل ثم قال : لأنَّ أخذَ برجلك
يأخى أحبَّ إلىَّ من أن أضرب عنقك ، فقام إليه أبوه عبد الله فقبَّل بين
عينيه ، فقال له ما سمَّيتك سالماً إلا لتسلم .

وأن كلَّوه أن يضرب عنق أحد على ما لا يستحلُّ به ضرب الرقبة
والرجل المضروب العنق ممن يحلُّ دمه ممن طعن في دين المسلمين أو دلَّ
عليهم أو قتل أحداً عن الدين ، أو علمت منه خصلة يجلُّ بها دمه فلا
يطاوعهم على ما أراؤوا من ذلك ، وأن استحلَّوه أن لا يخونهم ولا يغدر
بهم أو على أن يرجع إليهم إذا أطلقوه فلا يغدر ولا يخون .

وأما الرجوع فالله أعلم ، وليس في أن ظهر فجور هؤلاء الملوك في ذات
أنفسهم ، وظهert المناكر على أيديهم ما يخرجهم من ملة الاسلام ، بل هم
من أهل الملة ، وإن كانوا أهل سوء ، ومن مناقبهم أنهم أمَّنوا السبل
والطرق ، وجابوا الفىء والخراج ، ونصبوا القضاة والحكومة ، وفي صنع
أبى بلال مرداس - رضى الله عنه - ما يدلُّ على ما قلنا ، وذلك أنه لما
خرج عليهم صادف أربعين رجلاً مالا من خراسان أخذها فأنزلها وأخذ
منها عطاءه وعطايا أصحابه ، فسيَّبها إلى عبد الله بن زياد وكتب لهم
بذلك البراءات لو لم يكونوا أهل ديانة لما ردَّها إليهم ، وصنع جابر بن
زيد - رحمه الله - حين تخلَّف عن الجمعة فقال : اللهم لك علىَّ أن

• • • • •

لا أعود ، ومن وراء ذلك أخذ العطايا من إلحاج وشبهه ومطالبتهم بها وولاية الفتوى لهم والمساحات وولاية شريح القضاء وغيرهم من أهل العلم كثير .

واما السلاطين الجورة فهم الذين تغلبوا على الناس لا يراعون شرعاً ولا يدعون اليه ولا يعلمون به وعطلوا الزكاة والصدقات والعشور والخراجات ولا يهتمون بالقضية والحكومات وباقامة الحدود والقصاصات وشرعوا لأنفسهم طرقاً في اقامة ملكهم خلاف طرائق الشرائع وشيدوا القصور وبنوا الدور وحصنوها بالخرس والأعوان ، ويغيرون على البلدان ، واستعملوا في جميع الأموال المغارم والقبالات ، واتخذوا الأعوان والكفاة ، وأظهروا شرب الخمر ، ولبس الحرير ، والمعازف والمستور ، والجور في جميع الأمور .

وقال رسول الله ﷺ : « انما قيل للجاهلية جاهلية لجهالة أهلها وضعف علمها ، فمن أسلم على شيء وهو في يده فهو له » (١) ، وعن عمر بن الخطاب - رضى الله عنه - : لبنا بينا زعين شيئاً من اجد اذا اسلم عليه ، وحكم ما في خزائن الملوك وبيوت أموالهم كالحكم في بيوت مال المسلمين إلا أن يكون شيء معيناً مغصوباً ، أو لم يسلكوا فيه سبيل الحق فلاهله ، واذا غزا المخالفون معنا فلهم سهامهم كواحد منا ، واذا أذعنوا

(١) رواه مسلم .

• • • • •

لنا دفعنا عنهم الظلم واعطيناهم من الزكاة ، وكذلك على عهد الامام اذا ظهر له ذلك ، وايضاً يعطيهم مما اخذ منهم من الزكاة على ما مرّ في محله ، وان ظهر له اعطاهم كل ما اخذ من اغنيائهم ونجعل عليهم حكماً وقضاة منا أو منهم .

ومن خطبة أبي حمزة المختار بن عوف - رحمه الله - بالمدينة : ايها الناس نحن من الناس والناس منا الا عابد وثن وملكاً جباراً وصاحب بدعة يدعو الناس اليها ، ولنا التصرف في كل ما بأيديهم بديانتهم ولو لم يحلّ لنا ولا نتورع عنه ، وذلك بالمعاملة او العطية ، أو نجده في بيت مالهم ونصرفه في وجوهه ولا نردّه لهم واذا ابوا الاذعان قاتلناهم ، ولا نجهز على جريحهم على ما مرّ في محله ، وان امكن القصد الى رؤسائهم بالقتل فليقتلوا وتترك العامة تذعن الامن تاب قبل أن تقدر عليه ، ولا نقتل حينئذ من الهامة الا بطعن أو قتل احد من المسلمين او بدلالته عليه .

وقد امر عمر بن عبد العزيز بردّ كل ما اتصل بيد بنى أمية من بيت المال والفيء على غير وجه الشرع باعطاء عثمان وملوك بنى أمية بعده ، وامر ابنه عبد الملك وكان له ابن يسعى بذلك أن يكون على المنبر ويقرأ ما كان مكتوباً لهم ، وكلما قرأ كتاباً قال له : مزق يا بنى ، بعد أن نادى الصلاة جامعة ، واجتمع الناس ، وقد قال ابنه : قد أعطى الله المسلمين ذلك المال قبل أن يعطيه عثمان من اعطاء ، فمزقها ابنه كلها .

• • • • • • • • • • • • • •

وان قطع الملك الأعظم لأمير أو قاض أو وال أرضاً أو مالاّ فله اخذه
إذا كان على وجه الشرع ، ولو خاباهم دون نظائريهم ، ويترك مسا بني
الولاية أو الأمراء أو القضاة من المساجد أو المدارس أو الحصون أو الصوامع
للأذان أو نحو ذلك من مال الله تعالى ، والله أعلم .

باب

يحكم على من بدار شرك بأحكام المشركين ، ومن ثم نهى عن السفر اليها والسكون وتوطيئها بلا عذر أو حاجة مباحة ، . . .

باب

في الحكم والسيرة في دار المشركين

(يحكم على من بدار شرك بأحكام المشركين) من براءة وقتل أو جزية أو غنيمة وتحريم المناكحة والذبيحة والبلل على ما مرّ في محال ذلك من التفصيل ، (ومن ثم نهى عن السفر اليها والسكون وتوطيئها بلا عذر أو حاجة مباحة) لئلا يوجب على نفسه تلك الأحكام ممن يعلمه ، أمّا توطيئها فلا عذر فيه الا من كانت له وطناً قبل كونها دار شرك دخلوها وهو فيها ، أو في غيرها ، فله البقاء على استيطانها ، فان كونها وطناً له قبل ذلك عذر له ، لكن ان كان في غيرها حال دخولهم فلا يحلّ له البقاء على توطيئها عندى الا ان كان له فيها دار ، وأطلق غيرى جواز البقاء ، وأما السكون فيها فيباح لذلك ولاضطرار الى كسب ما احتاج اليه ولا بدّ ، ولا يجد

• • • • • • • • • •

كسبه في غيرها ويباح السفر اليها لذلك ولنقتل ماله أو مال غيره منها كان فيه ذلك المال قديماً أو حادثاً بعتية أو وارث أو غير ذلك ولفك الأسرى منها ولدعائهم الى الاسلام ولقتالهم أو عبور سبيل الى علم أو حج أو غير ذلك .

ويعذر ساكنها أيضاً اذا اسروه ولم يجد هروباً ، واذا سكنها على وجه جائز من الوجوه المذكورة فلا يبرأ منه بذلك ، ولكن لا يتزوج فيها ولا يتسرى الا ان حل له ان يوطنها ، وهو ان يكون له وطناً قبل ان تكون دار شرك على ما مر ، الا ان نزعها بعد كونها دار شرك أو قبله ولم يردّها حق كانت دار شرك فلا يردّها ولا يصل فيها التمام الا من له كونها وطناً له ، ومن وجد فيها صلى التمام والتقصير حتى يخرج منها ، واذا خرج صلى التقصير حتى يصل وطناً وطنه ، وقيل : يصلى التقصير فيها ويأخذ الوطن في دار التوحيد ولو لم يعرفها الا بالاسم ، أو لم يعرف ما وطنه الا باسمه أو صفته ، وقد مرّ النهى عن تبديل الشئ ، وهو اتخاذ دار للشرك وطناً والتغرب بعد الهجرة ، وهو ان ينزع وطنه من القرار الى البادية ، وقتال الصفة ، وهو ان يكون مع المسلمين فرأى ضعفهم فرجع الى عدوهم المشركين أو المنافقين يقاتل معهم ، وقيل : قتل من أعطاه اماناً وتلك الدار التي لا يجوز فيها ذلك هي الدار التي أمرها للمشرك يجرى فيها الأحكام الشركية لا يرد عنها .

وعن الحسن البصري : يجوز توطئ بلد المشركين ما تركوه ودينه لا يفتنونه عنه ، وقيل : ما دام اهل العدل يقدرّون ان يظهروا دينهم فالدار دار عدل ولو غلب عليها اهل الضلال مشركين أو منافقين ، ويجوز استيطانها ، ومن اظهار الدين امر ذلك الجائر ونهيه وان لم يقدرّوا على امره ونهيه

وان وطنها موحد بدون ذلك نافق ، ومن ثم قيل : تلك قبور لا ينظر الله اليها ، وانما يجاز اليها لقتالهم ودعائهم الى ترك احكامهم وسيرتهم بامام عدل ، او من اذن له من عامل او قائد ، وان سبوهم وغنموهم ثم علموا

فليست دار عدل فلا تستوطن الا ان كانت دار توحيد ، وقيل : دار عدل وكفر ودار اختلاط يجوز استيطانها ما وجد الانسان اقامة دينه مكتماً ، وان لم يجد الا اظهار الكفر والضلال فهي دار كفر شرك ان كان الجائر مشركاً ودار كفر نفاق ان كان منافقاً ، ولا يجوز أن يستوطنها ولو كان الجائر غير مشرك اذ لم يجد اقامة دينه كتماناً ، وقيل : من وجد اقامته كتماناً الا شيئاً يعطيه بلسانه ويعتقد خلافه فله أن يوطنها ، الا ان كانت دار شرك ، وقيل : لا يقال دار كفر ما عرف فيها اهل عدل كتموا دينهم ، بل دار عدل وكفر .

وفي « السؤالات » : خمسة اوجه لا تفعل في دار الشرك : النكاح ، والتسرى ، والعتيق ، والتوطين ، وبنيان الدار ، وقيل : بنيان المسجد (وان وطنها موحد بدون ذلك نافق ، ومن ثم قيل : تلك) القبور التي في دار المشركين للموحدين (قبور لا ينظر الله اليها) ، أى الى اهلها ، أى لا يرحمهم (وانما يجاز اليها لقتالهم ودعائهم الى ترك احكامهم وسيرتهم بامام عدل او من اذن) الامام (له من عامل او قائد) ، وأجيز بمن قادته ديانتته من السلاطين ولو مخالفين ، وأجيز بغير سلطان بلا مجاوزة للحد .

(وان سبوهم وغنموهم ثم علموا) بمن بها من الموحدين تبرعوا منهم ،

وردوا لهم ما لهم وسبيهم وأزالوا عنهم اسم الشرك لا النفاق ، وان ظهر
أحكام أهل الشرك بدار ثم تحولوا عنها وسكنها بعدهم مثلهم ولو معاهدين
أو من لم يحارب المسلمين أو المخالفون والموافقون فحكم الدار باق ، •

وقد نافقوا بذلك ان لم يكن لهم عذر (وردوا لهم ما لهم وسبيهم) ودية
من قتلوا منهم وأرّش جروحهم ونحوها ان أصابوا ذلك منهم ، الا ان
قاتلوا ولو قهراً فلا دية ولا أرّش ، (وأزالوا عنهم اسم الشرك لا النفاق) ،
فان اسم النفاق قد استحقوه بالمقام فيها بلا عذر فهو اسم لازم لهم ، ولا يزال
عنهم ، وان أقاموا العذر فلا نفاق بذلك ولا براءة •

(وان ظهر أحكام أهل الشرك بدار ثم تحولوا عنها وسكنها بعدهم
مثلهم) أى من هم مشركون مثلاً ولو خالفوا كنجارى وعقبهم اليهود
(ولو معاهدين) أو ذميين (أو من لم يحارب المسلمين) ممن لا يعلم
حاله أو لم تصلهم الدعوة ان كان الموحدون فيها يجرى عليهم حكم الشرك ،
وان لم نعلمهم ، أو حفظوها للمشركين ، ونقاتل من حرزها لهم ولو موحداً ،
ولا نسبى له مالا أو ذرية (أو المخالفون والموافقون فحكم الدار باق) ،
وأيضاً ان عهدت دار شرك وتحولوا عنها جاز قتال من فيها ممن خلفهم
فيها ، وعذروا في قتالهم ما لم يعلموا انه لا يحل قتالهم •

فيجوز حمل الكلام على هذا فنأخذ أصول من خرجوا منها وما تبين
انه لهم ، فان تحول منها مشركون محاربون وسكنها بعدهم مشركون

وان لم تعمر بعدهم زال ، ولا يسمى ما لم يعمر من الفيافي داراً ،

محاربون فدار شرك ومحاربة ، وان تحوّل عنها مشركون معاهدون وسكنها مشركون معاهدون فدار شرك وعهد ، أو تحوّل ذميّون فنزلها ذميّون فدار ذمة ، أو تحوّل عنها مخالفون مسلمون فسكنها مخالفون مسلمون فدار خلاف وسلم ، أو تحوّل عنها مخالفون محاربون وسكنها مخالفون محاربون فدار خلاف وحرب ، أو تحوّل عنها موافقون مسلمون فدار وفاق وسلم ، أو تحوّل عنها موافقون محاربون وسكنها موافقون محاربون فدار وفاق وحرب ، وذلك بأن يظهر الشرك والحرب ، أو الشرك والسلام ، أو الشرك والعهد ، أو الشرك والذمة ، أو الخلاف والحرب ، أو الخلاف والسلام ، أو الوفاق والسلام ، أو الوفاق والحرب ، بلا تجديد دعوة لهم من الامام ، فيحكم عليهم ولهم بحكم من مائلهم فيها قبلهم .

ولا يحتاج الى تجديد دعوة أو عقدة على شيء وان ظهر خلاف ما سبق فيها حكم بحكم ما خالف من قبلهم فيها ، وجدد ما احتاج لتجديد ، ففي كلام المصنف حذف تقديره : وان ظهر أحكام أهل الشرك أو غيرهم بدار ثم تحوّلوا عنها وسكنها بعدهم مثلهم ولو معاهدين بعد معاهدين ، أو من لم يحارب المسلمين بعد من لم يحاربهم أو ظهر المخالفون بعد المخالفين أو الموافقون بعد الموافقين .

(وان لم تعمر بعدهم زال) حكمها ، وكذا ان انقطعت ثلاث سنين ثم عمرت ، وحينئذ يجدد الأمر لمن سكنها ، والله أعلم ، وان رجع اليها الاولون فلا تجديد ، (ولا يسمى ما لم يعمر من الفيافي داراً) للمشركين أو الموافقين أو المخالفين ولو كان بين قرى المشركين أو المخالفين أو الموافقين

الا ان عمر وسكن ، فان رثى فيه من تجرى عليه أحكام التوحيد
والشرك وقف حتى يتبين أمره وحكمه ، وكذا ما بين المشركين من المحاربين
والمسلمين والمعاهدين ،

أو بين قرية المشركين أو المخالفين أو الموافقين وقرية الآخرين (الا ان عمر)
بعد ذلك .

(وسكن) أو عمر بحرث أو غرس أو بناء على وجه التملك ، ولو لم
يسكن ، فهو دار عامرة وساكنة ومملكة ، وما كان في حريم القرية فهو
دار لأهلها ، وذلك ان تبين حالهم ، (فان رثى فيه) ، أى فيما لم يعمر
من الفياثى (من تجرى عليه أحكام التوحيد والشرك) ، أى يصلح لأن
تجرى عليه أحكام الشرك ولأن تجرى عليه أحكام التوحيد بأن يكون بالغاً
صحيح العقل قلّ أو كثر (وقف) فيه (حتى يتبين أمره وحكمه) أنه ممن
تجرى عليه أحكام التوحيد ، أو أنه ممن تجرى عليه أحكام الشرك ،
والقسم الأول شامل للموافق والمخالف ، فان تبين توحيده ولم يتبين وفاقه
حكم عليه بما يعم أهل التوحيد ، ووقف فيما يخصّ الموافق أو المخالف
حتى يتبين ، ويكفى فى ذلك اقراره أو الشهادة ، وكونه ابن فلان أن كان
طفلاً وبلغ فى ذلك وتربى على مذهب الوفاق أو الخلاف فيحكم عليه بما
تربى عليه حتى رآهق وبلغ .

(وكذا) الوقف (ما بين المشركين من المحاربين والمسلمين) بلا عهد
ولا ذمة (والمعاهدين) بذمة واعطاء جزية أو بذمة بدون اعطاء بحسب
ما أطاق الامام أو رآه صلاحاً للدين وكان فى غيره مضرّة للدين ، وإذا لم

ويتبين أمرهم باقرارهم ، او من يرد الأمر اليه كوال او مقدم او سلطان
او بعدول منا ، وان ظهر بدار او حوزة من أحكام الموحدين وفيهم خصلة
شرك كتجسيم وتحديد دانوا بها ، ويدعون اليها ويأمرون بها فهي دار
شرك وهم مشركون ،

يعرفوا محاربين او مسلمين او معاهدين وقف فيهم حتى يعرف وهم في البراءة
على كل حال ، وكذا المخالفون ، وسواء ذلك فيما لم يمر من الفيا في او
في غيره .

(ويتبين أمرهم باقرارهم) أنا محاربون أو أنا مسلمون أو أنا معاهدون
(أو من يرد الأمر اليه) منهم (كوال) من المشركين (أو مقدم أو سلطان)
منهم فيحكم عليهم جميعاً بحكم ما أقرّ به واليهم أو مقدمهم أو سلطانهم ،
بل يبين كل عن نفسه (أو بعدول منا) معشر أهل الدعوة في ذلك كله
ما ذكره المصنف وما ذكرته ، ويكفي اثنان ، وقيل : واحد ، وكذا
الترجمان لأبد من اثنين ، وقيل : يجزى واحد في قوله بالحرب عنهم أو
بالسلم أو نحو ذلك ، والمراد بالعدالة الولاية والتقوى .

(وان ظهر بدار او حوزة أحكام الموحدين) كقراءة القرآن والحكم
به والايمان بالنبي ﷺ ، (وفيهم خصلة شرك كتجسيم) ، أى القول بأن
الله جل وعلا عن قولهم جسم ، (وتحديد) بأن يقولوا هو فوق العرش أو
ينزل الى السماء الدنيا أو على صورة انسان أو نحو ذلك من انواع الكفر
(دانوا بها ويدعون اليها ويأمرون بها فهي دار شرك وهم مشركون) ولو
عدوا في فرق التوحيد بحسب ما آمنوا به من القرآن والنبي ﷺ .

ويسبون ويغنمون وان انفرد بدار مرتدون فدار شرك ايضاً ، وفي
جواز سبيهم وغنمهم ، قولان ، * * * * *

(ويسبون ويغنمون) كالوثنية ، لأن ذلك التجسيم ناقض لقولهم :
لا اله الا الله محمد رسول الله ، وما جاء به حق ، وهذا هو الصحيح ،
وقيل : لا يسبون ولا يغنمون لقوله ﷺ : « أمرت أن أقاتل الناس حتى
يقولوا لا اله الا الله » (١) ، والصحيح الأول ، وعليه فلا يتزوج منهم
ولا يتوارث معهم ولا تؤكل ذبائهم وذلك فيما يظهر لى ان لم يتمسك فى
دعوى الجسمية أو الصورة بظاهر لفظ القرآن ، بل قال ذلك شركاً منه ،
وان تمسك به فهم مشركون معنى لا سبياً ولا غنماً ، ويقاثلون حتى يتركوا
هذه الضلالة .

وقال الشيخ احمد : وأما من يقرّ بهذه الجملة ويدّعيها ، ولكن يدّعى
ما لا يصحّ به التوحيد ، مثل أن قال : ان الله جسم أو صورة ثم أقرّ بعد
ذلك أن الله ليس بجسم ولا صورة فلا يترك على ما هو عليه ، ويجبر أن
يأتى بالتوحيد وينفى الجسمية والصورة ، وأما ان كان اقراره بجملة التوحيد
فقط فهذا لا يجبر على التوحيد ويترك على ما هو عليه من بدعته وضلالته .

(وان انفرد بدار مرتدون فـ) هى (دار شرك ايضاً ، وفي جواز
سبيهم وغنمهم ، قولان) وكذلك المرتد والمتردان فصاعداً والمشهور أن لا سبى

(١) رواه البخارى ومسلم .

وينظر في دار اختلط فيها الموحدون والمشركون لوالى امرهم ، فان كان للمشركين ، وهم الغالبون ، فالحكم لهم ، ولكن يؤخر قتالهم ومخالطتهم حتى يتميز الموحدون منهم ، وان كان لهم وهم الغالبون فلا يحاذر من معاملتهم واكل ذبائهم والتسليم عليهم الا من استريب بشرك او ظهر منه ، وان لم يكن غلب ولا ظهور لواحد كف عن امرهم واحكامهم حتى يظهر هذا

ولا غنم واختلفوا في ما لهم لمن هو ، وقد مرّ في محله (وينظر في دار اختلط فيها الموحدون والمشركون لوالى امرهم ، فان كان) الوالى (للمشركين وهم الغالبون) في العدد ، اى والحال انهم غالبون ، اى المشركون ، (فالحكم لهم) فيجرب عليهم حكمهم اذا تميزوا كما قال (ولكن يؤخر قتالهم ومخالطتهم) بالنكاح والبلل وغير ذلك من كل ما اختلف فيه حكم المشركين والموحدين (حتى يتميز الموحدون منهم) فللامام ان يقول لمناديه : ناد الموحدين بالاعتزال او بجعل العلامة والامارة .

(وان كان) الوالى (لهم) اى للموحدين (وهم الغالبون) في العدد ، اى والحال انهم غالبون اعنى الموحدين (فلا يحاذر من معاملتهم واكل ذبائهم والتسليم عليهم) وما يختص بالموحدين (الا من استريب بشرك او ظهر منه ، وان لم يكن غلب ولا ظهور لواحد) من الفريق لخفاء الامر ، او ظهور الاستواء (كف عن امرهم واحكامهم حتى يظهر هذا) ،

من ذا ، وكذا ان اختلطوا ، ولا يفرز كل مع ظهور وغلبة •

اى هذا الموحد ، او المشرك (من ذا) ، اى من الآخر ، ومن تميز ولو وحده حكم عليه وله بما تميّز به (وكذا ان اختلطوا ، ولا يفرز كل مع ظهور) لكل •

(وغلبة) ، اى مجرد كثرة فهم مستوون عدداً وظهوراً تحقيقاً او ظناً وكذا الحكم فى جميع تلك المسائل ان اختلط انواع المشركين الذين تختلف أحكامهم ، ويجوز ان المعنى مع ظهور لأحد الفريقين فقط ، وفسره بالغلبة وهى القهر ، فيفرق بين هذه والتي قبلها بأنه علمنا فى هذه ان احدهما غالبية ، ولا غيرها ، وفى المسألة قبلها تميز الغالبة ، والله اعلم •

فصل

من لم يكن له قرار يقصد فيه كباد ومنتقل من بلد لاخرى فالحكم
فيهم ، والسيرة على ما حكموا على انفسهم حيث كانوا أو توجهوا ،
الا ان دخلوا موضعاً غلب فيه عليهم حكم غيرهم ، ولا يصلون الى
اظهار دينهم وحكمهم ، فالحكم فيهم للظاهر عليهم ، . . .

فصل

(من لم يكن له قرار يقصد فيه كباد ومنتقل من بلد لاخرى ، فالحكم
فيهم والسيرة على ما حكموا على انفسهم) باقرارهم ، أو ما شهد به
عليهم الأئمة ان اقروا أو كما شهد عليهم (حيث كانوا أو توجهوا الا ان
دخلوا موضعاً غلب فيه عليهم حكم غيرهم) ولو لم يعلم حكمهم بأن لم
يقرّوا ولم يشهد عليهم (ولا يصلون الى اظهار دينهم وحكمهم) أو يصلون
ولم يظهروه ، ولا يوجد من يعرف لغتهم (فالحكم فيهم للظاهر عليهم)

وكذا ان كان الغالب فى موضع جنس السارق او القاطع ونحوهما وشهر
بذلك وبان به من غيره ، وظهر عند العام والخاص ، جاز له ان
يحكم فيهم وعليهم ، بحكم الغالب عليهم وان حكم فيهم بقتل
وصادف من لا يحل قتله وبان بما تقوم به الحجة عليه ، . .

وقد يدخلون بلداً ظهر فيه الاسلام فيحكم عليهم بحكمه اذ لم يعلم حالهم ،
ولم يكن اقرار او شهادة تناقضه ثم يدخلون بلداً ظهر فيه الشرك فيحكم
عليهم بحكمه اذ لم يعلم حالهم ولا اقرار ولا شهادة ، ثم يدخلون بلداً ظهر
فيه الاسلام فيحكم عليهم بحكمه كذلك وهكذا ، ولو كان الحاكم فى ذلك
كله واحداً .

والذى يظهر لى أنه اذا حكم عليهم بحكم التوحيد فلا يحكم عليهم
بعد ذلك بحكم الشرك ، ولو وجدوا فى دار الشرك ، ولو لم يقرؤوا أولاً
بالتوحيد الا أنه حكم عليهم به لكونهم فى بلده حتى يقرؤا ، او يشهد
عليهم بانهم من اول ليسوا بموحدين ، او بانهم ارتدوا (وكذا ان كان
الغالب فى موضع جنس السارق او القاطع ونحوهما) كمانع الحق
وطاعن فى الدين (وشهر بذلك وبان به من غيره ، وظهر عند العام
والخاص ، جاز له ان يحكم فيهم) بمباح أو نفع (وعليهم) فى
ما يشق (بحكم الغالب عليهم) الا ان تبين أحداً ليس كذلك .

(وان حكم فيهم بقتل وصادف من لا يحل قتله وبان) أنه ليس يحل قتله
(بما تقوم به الحجة عليه) وهو أمينان ، وقيل : أمين ، وقيل : من يصدق

لزمه أن يتنصل من فعله بدية نفس ورد مال ولا يائتم ، والحكم في دار ظهر فيها شرك وغلب ، وقيل : أحكامه من سبى وغنم وبراءة ودعوة وجزية وترك أحكام التوحيد ولا يسلك فيها إلا بامام ظاهر ،

(لزمه أن يتنصل من فعله بدية نفس) أو دية عضو أو أرش جرح (ورد مال) ان أفسدوه ليتوصلوا الى القتال أو القتل ، مثل أن يعقروا فرساً وجدوه وحده ، أو يكسروا سلاحاً وجدوه وحده أو يقلعوا نخلاً أو شجراً فيظهر بعد ذلك أنه لمن ليس يحل قتاله ، أو وجدوه معه يحفظه أو ينجو به لا ليقاتل ، ثم ظهر أنه ليس يحل قتله ، أو مضوا به صحيحاً لئلا يقوى به العدو ، فإذا هو ليس للعدو وتلف (ولا يائتم) فاعل ذلك لأنه مكلف بالظاهر من الامر والغالب .

(والحكم في دار ظهر فيها شرك وغلب ، قيل) أى فى قول لا باجماع (أحكامه) ، أى أحكام الشرك (من سبى وغنم وبراءة ودعوة وجزية وترك أحكام التوحيد) من تناكح وذبيحة ويلل وغير ذلك ، وتفصيل ذلك مشهور كثير التكرار ، فانه معلوم ان غير أهل الكتاب يسلمون أو يقتلون الا المجوس فكأهل الكتاب يسلمون أو يعطون الجزية أو يقتلون ، وتحل الذبيحة والنكاح من أهل الكتاب خاصة بالجزية ، ولا يدفن الموحد من المشرك ولو كتابياً يعطى الجزية ، ولا يحل النكاح والجزية وغيرهما كالقتال والسبى والغنم بلا امام (ولا يسلك فيها) بتلك الأحكام (الا بامام ظاهر) وهو الامام الكبير العدل

أو نائبه أو ماذونه ، وقيل : ما جاز للامام العدل جاز لمن قادته
ديانته وإن مخالفاً ، ولسلاطينه وإن لم تقدمهم ، ولموافق كذلك ،
وقيل : لا يشهد بشرك إلا لمن علم منه ، وكذا البراءة ، وقيل :
لا يسبى ولا يغنم إلا من علم شركه بقصد اليه ، وإن بأمناء ، والحكم
والسيرة في دار

(أو نائبه أو ماذونه ، وقيل : ما جاز للامام العدل جاز لمن قادته
ديانته) ممن له رئاسة واتباع (وإن مخالفاً) فيجوز القتال معه والغنم
والسبى ، وأخذ السهم من ذلك ، وأخذ الجزية ، وحلت به الذبيحة
والنكاح وغير ذلك من الاحكام ، وإن لم تقدمه ديانته لم يحل
ذلك به .

(و) قيل : يجوز (لسلطينه) ، أى سلاطين المخالف أو سلاطين
الخلاف المفهوم من مخالف (وإن لم تقدمهم) ديانتهم ما يجوز للامام
العدل ومن قادته (ولموافق كذلك) ، أى ولسلطان أو لرئيس موافق لم
تقدمه ديانته ، وقيل : يجوز ذلك لكل واحد موافق أو مخالف قادته
ديانته أو لم تقدمه ، قلوأ أو كثروا ولو واحداً ، قلّ المشركون ، ولو
واحداً أو كثروا .

(وقيل : لا يشهد بشرك إلا لمن علم منه وكذا البراءة) بالشرك
لا تجوز إلا لمن علم منه الشرك ، والعلم في ذلك باقرار أو أمينين ،
ورخص أمين واحد ، ولكن يسبون ويغنمون (وقيل : لا يسبى ولا يغنم
إلا من علم شركه بقصد اليه وإن بأمناء) وفي عبارة الأصول :
اثنين ، وأجيز واحد ولا سيما باقراره أو أراد ، والحال
أن ذلك بأمناء لا بغيرهم (والحكم والسيرة في دار

التوحيد وجوه الحكم من رأى فيها به والبراءة من راميه بشرك ،
وان جحد التوحيد حكم عليه بردة ، والحكم عليه وعلى المتربى على
الفطرة بأحكام الموحدين ، ولا يشهد بالتوحيد الا للمقر به أو لمشهود
له به ، وهو المأخوذ به ،

التوحيد وجوه (أى أقوال الأول (الحكم على من رأى فيها) ، أى فى
دار التوحيد (به) ، أى بالتوحيد والشهادة به عليه والحكم بأحكام
التوحيد كلها ، ولا يتولى الا بالوفاء (والبراءة من راميه بشرك) الا ان
شهد بشركه اثنان عدلان .

(وان جحد التوحيد) بأن قال : لست موحدأ ، أو قال : دين التوحيد
باطل (حكم عليه بردة) فيحكم عليه بحكم المرتد ، وهو فى كل ذلك لم
يفز بالتوحيد ولم يشهد به عليه الا أنه من أهل دار التوحيد فيحكم عليه
به ، ويشهد له به ، فاذا جحد حكم عليه بأنه جحد بعد اقرار فهو مرتد .
الا ان قامت البيئة العادلة أنه مشرك من أول الأمر لا مرتد فلا يحكم عليه
بحكم الردة .

(و) القول الثانى (الحكم عليه وعلى المتربى على الفطرة بأحكام
الموحدين) يعتقد أحكام التوحيد فيما بينه وبينه ويجرى عليها ، وهذا
فرق بينه وبين الثالث (و) لكن (لا يشهد بالتوحيد الا للمقر به أو
لمشهود له به) بشهادة اثنين ، وأجيز واحد ، أو بأهل الجملة (وهو
المأخوذ به) وان ظهرت من انسان أحكام الموحدين من صلاة وحج وحضور

والوقف فيه الا ان ظهر منه أو شهد له به

مجالسهم وكذلك ، فما قال صاحب الأصل - رحمه الله - ، والذي عندي أنه يشهد له بالتوحيد ، وهو القول الأول .

(و) القول الثالث (الوقف فيه) لا يشهد له بالتوحيد كما لا يشهد عليه بالشرك ، ولا يحكم عليه ايضاً بأحكام التوحيد ، فالحكم كلى عام ، (الا ان ظهر منه) التوحيد بالتلفظ به أو بقوله : انى موحد (أو شهد له به) ، والله اعلم .

وفى « السؤالات » : يثبت التوحيد لمن ادعاه بالمشاهدة أو بقول الأئمة أو بالتربى على الفطرة والتربى عليها يكون بالمشاهدة أو بالأئمة أو بكونه ملازماً لشرائع الاسلام ، كالصلاة والحج ، وفى الحديث : « اذا رايتهم المرء يعتاد المسجد فاشهدوا له بالايمان بالتوحيد » (١) ، واذا علمناه بهذه الصفة شهدنا أنه موحد ، ومن رماه بالشرك أشرك ، وان انتفى من التوحيد فمرتد لا يترك ، وان لم يعلم منه شيء من هذه الوجوه ، ولكن رايناه طالعاً نازلاً فى دار التوحيد فانا نعقد له التوحيد ونحكم عليه بأحكام أهل التوحيد ، ومن رماه بالشرك فلا علينا منه ، وان ادعى ملة تركناه واياها .

ودار التوحيد هى كل أرض ظهر فيها أحكام الشريعة من الأذان

(١) رواه ابو داود والنسائى .

• • • • • • • • • • • • • • •

للصلاة ، والمحارب للقبلة والمقابر والذبح اليها ، والنقش على الدنانير والدراهم ، فمن رأيناه فيها أجرينا عليه أحكام التوحيد ، ولا نقطع الشهادة أنه موحد ، وقيل عن تلاميذ « أجلو » : أنه يقطع عليه الشهادة أنه موحد ان كان لا يدخلها المشركون .

باب

• • • • •

باب

في اخذ الجزية

وهي : عشرة دراهم على اليهود والصابىء ، واثنا عشر على النصارى في العام ، وقيل : اثنا عشر على كل يهودى أو صابىء أو نصرانى ، وقيل : خمسة عشر ، وقيل : على الغنى ثمانية وأربعون وعلى الأوسط أربعة وعشرون ، وعلى الفقير اثنا عشر ، وإن شاء الامام فرق ذلك على الشهور أو الأيام ، والصحيح الأخير لأن عمر رضى الله عنه كتب به الى عثمان بن حنيف في الكوفة ، وبه قال أحمد وأبو حنيفة والشافعى في أحد قوليه ، وقالوا : يجوز للامام أن يزيد على ما فعل عمر ولا ينقص ، وصحح بعضهم الأول .

والصحيح أن الجزية على قدر ما يرى الامام من الاكثار على من اشتدت عداوته ، والتوسط على المتوسط ، والتقليل على غيره ، ومن

• • • • • ياخذ الجزية من اهلها

الاكثر اذا احتاج اليه الاسلام وغير ذلك من المصالح ، ولو ظهرت له مصلحة في التقليل عن غنى أو شديد العداوة لجاز ، وأما كتابته الى عثمان فليست حداً مؤيداً ، ويدل لهذا ان صاحب « أجنا » من أعمال الاسكندرية قدم على عمرو بن العاص وهو اذ ذاك خليفة من قبل عمر بن الخطاب رضى الله عنه على الاسكندرية ، فقال له : أخبرنا ما على أحدنا من الجزية ، فقال عمرو : لو اعطيتنى من الركن الى السقف ما أخبرتك ، انما أنتم خزانة لنا ان أكثر علينا نكثر عليكم ، وان خفف علينا خففنا عليكم ، وقد فوّض اليه عمر أمر الجزية ففرضها دينارين عن كل نفس حين فتح الاسكندرية ، فتراه انتقل عن هذا بعد الى ما يصلح بحال الأخذ قال ابن ابي نجاح : قلت لمجاهد : عليهم أربعة دنائير ، وأهل اليمن عليهم دينار ، وقال : جعل ذلك من جهة اليسار فدلّ على التفاوت في الجزية (ياخذ الجزية من اهلها) أهل الكتاب والصابئين والمجوس مطلقاً ، وقيل : المجوس الذين لهم شبهة كتاب .

قال البخارى : حدثنا على بن عبد الله حدثنا سليمان يعنى ابن عيينة قال : سمعت عمرأ يعنى ابن دينار قال : كنت جالساً مع جابر بن زيد وعمر ابن أوس فحدثهما بحال سنة سبعين عام حج مصعب بن الزبير بأهل البصرة عند درج زمزم قال : كنت كاتباً لجزء بن معاوية عم الأحنف فأتانا كتاب عمر بن الخطاب قبل موته بسنة : فرقوا بين ذوى محرم من المجوس ، ولم يكن عمر أخذ الجزية من المجوس حتى شهد عبد الرحمن بن عوف ان رسول الله ﷺ أخذها من مجوس هجر .

ومعنى التفريق زجرهم أن يظهروا نكاح المحارم ، وان يشيروا به في

الامام العدل أو نائبه أو ما دونه ، وجوزت لمن قاداته ديانتته مطلقاً ،

مجالس المسلمين ، كما يشترط على النصارى أن لا يظهروا الصلبان ، وفي الترمذى : فجاءنا كتاب عمر : انظر مجوس من قبلك فخذ منهم الجزية ، فان عبد الرحمن بن عوف أخبرنى فذكر الحديث ، وفي الموطأ : قال عمر : لا أدري ما اصنع بالمجوس ؟ فقال عبد الرحمن بن عوف : أشهد أنى سمعت رسول الله ﷺ يقول : « سنوا بهم سنة أهل الكتاب » (١) ، قال ابن عبد البارى : فى الجزية فقط واستدلوا بقوله : « سنة أهل الكتاب » على أنهم ليسوا أهل كتاب ، وذكر الشافعى وغيره عن على : كانوا أهل كتاب وعلم فشرب أميرهم الخمر فوقع على اخته ، فلما أصبح دعا أهل الطمع فاعطاهم ، فقال : ان آدم كان ينكح اولاده بناته ، فاطاعوه ، وقتل من خالفه ، فرفع الله كتابهم من حيث كتب ومن قلوبهم .

وكذا اخبر عمرو بن عوف وهو بدرى أنه ﷺ أخذ الجزية من مجوس البحرين ، وقال أبو حنيفة : تؤخذ الجزية من جميع العجم أهل الكتاب أو جاحدين أو وثنيين ، وقال الشافعى وأحمد : لا تؤخذ الا ممن له كتاب أو شبهة كتاب ، وتؤخذ ممن زعم أنه متمسك بصحف ابراهيم وزبور داود ، وقال مالك : تقبل من جميع الكفار ولا تؤخذ من المرتد (الامام العدل أو نائبه أو ما دونه وجوزت لمن قاداته ديانتته مطلقاً) موافقاً كان أو مخالفاً

(١) رواه مالك .

ولمانع عنهم أيضاً ، وان غير سلطان ، أو لم تقده بلا مجاوزة ما اتفق معهم ، وان اخذها فمات أو زال ، فلا يتعدى حادث بعده ذلك من كمية ووقت ان تبين ، والا فنظره ، وان ادعوا ما يأخذ الأول بلا بيان حلفهم عليه ان شاء وتركهم اليه ، وهى على من أخذهم الامام عنوة بسيف أو عقد لهم الذمة عليها بدونه ، ولا يتعدى ما اتفق معهم الا ان أحدثوا مزيلاً له ،

قليلاً أو كثيراً بشرط ردّ الظلم عنهم (ولمانع عنهم أيضاً) من يضرهم (وان غير سلطان أو لم تقده بلا مجاوزة ما اتفق معهم) عليه .

(وان أخذها) من له أخذها أو عقدها (فمات أو زال) لجنون أو ردّة أو غير ذلك (فلا يتعدى) متأهل لأخذها (حادث بعده ذلك) الذى اتفق عليه معهم الأول (من كمية ووقت) وجنس (ان تبين والا فـ) ليأخذها بـ (فنظره) الى قابل من حين استخلف (وان ادعوا ما يأخذ الأول) أنه كذا أو الوقت كذا ، أو من جنس كذا (بلا بيان حلفهم عليه ان شاء وتركهم اليه) ، وان شاء أخذ بنظره (وهى على من أخذهم الامام عنوة) أى قهراً (بسيف أو عقد لهم الذمة عليها بدونه) أى بدون السيف .

(ولا يتعدى ما اتفق معهم الا ان أحدثوا مزيلاً له) كنقض العهد ، ودخول فى دين الوثنية ، أو الجحود ، وبلوغ الطفل ، وافاقة المجنون ، وحدوث هرم أو رهبانية ، وزيادة مال أو نقص ، وزيادة عداوة أو نقصها ،

وان يخفف عنهم ان استغنى المسلمون عنهم ، وان بتركها كلها ان
اعانوهم على عدوهم وان بسلاح ،

روى أن أبا بكر الصديق رضى الله عنه بعث بعد وفاة رسول الله ﷺ حاطباً
« ابن أبى بلتعة » الى المقوقس بمصر فمر على ناحية قرى مصر الشرقية
فهادنهم وأعطوه فلم يزل على ذلك حتى دخلها عمر رضى الله عنه اذ بعث
عمرو بن العاص الى فتح الاسكندرية (وان يخفف عنهم ان استغنى
المسلمون عنهم) فى القوت واللباس ومؤنة الجهاد ونحو ذلك .

(وان بتركها كلها ان اعانوهم على عدوهم وان بسلاح) ذكر صاحب
المستطرف عن عبد الرحمن بن غنم قال : كتبنا لعمر بن الخطاب رضى الله
عنه حين صالح نصارى الشام : بسم الله الرحمن الرحيم هذا كتاب لعبد الله
عمر أمير المؤمنين من نصارى مدينة كذا الى أمير المؤمنين عمر بن الخطاب
انكم لما قدمتم علينا سألناكم الأمان لأنفسنا وذرائنا وأموالنا وأهل ملتنا ،
وشرطنا لكم على أنفسنا أن لا نحدث فى مدائننا ولا فيما حوالينا كنيسة
ولا ديراً ولا قبلة ولا صومعة راهب ، ولا نجدد ما خرب منها ولا ما كان
مخططاً منها فى خطط المسلمين فى ليل ولا فى نهار ، وأن نوسع أبوابها
للمار ، وابن السبيل ، وأن ننزل من مرّ بنا من المسلمين ثلاث ليال
نطعمهم ، ولا نؤوى فى كنائسنا ولا فى منازلنا جاسوساً ولا نكتمه عن
المسلمين ولا نعلم أولادنا القرآن ، ولا نظهر شرعنا ، ولا ندعو اليه أحداً ،
ولا نمنع أحداً من ذوى قرابتنا الدخول فى الاسلام ان أراداه وأن نوقر
المسلمين ونقوم لهم من مجالسنا اذا أرادوا التجلوس ، وأن لا نتشبه بالمسلمين
فى شئ من ملابسهم من قلنسوة ولا عمامة ولا بعلين ولا نتكلم بكلامهم ،
ولا نتكنى بكنائهم ، ولا نركب فى السروج ، ولا نتقلد بالسيوف ، ولا نتخذ

• • • • •

شيئاً من السلاح ، ولا نحمله معنا ، ولا ننقش على خواتمنا شيئاً بالعربية ، ولا نبيع الخمر ، وإن نجزّ مقادير رؤسنا ، ونلزم زيتنا حيثما كنا ، وإن نشد الزنار على أوساطنا ، ولا نظهر صلباننا ولا كتبنا في شيء من أسواق المسلمين وطرقهم ، ولا نضرب بالنواقيس في كنائسنا إلا ضرباً خفيفاً ، ولا نرفع أصواتنا على موتانا ، ولا نظهر النيران في شيء من طرق المسلمين ولا أسواقهم ، ولا نجاورهم بموتانا ، ولا نتخذ من الرقيق ما جرى عليه سهام المسلمين ، ولا نطلع على منازلهم •

وقد شرطنا ذلك على أنفسنا وعلى أهل ملتنا وقبلنا عليه الأمان ، فإن نحن خالفنا في شيء مما شرطناه لكم ، وضمنناه على أنفسنا فلا ذمة لنا ، وقد حل بنا ما يحل بأهل المعاندة والشقاق ، فكتب إليه عمر رضى الله عنه : أن أمض ما سألوه والحق فيه حرفين واشترطهما عليهم مع ما شرطوا على أنفسهم : أن لا يشتروا شيئاً من سبايا المسلمين ، ومن ضرب مسلماً عمداً فقد خلع عهده •

وروى أن بنى تغلب دخلوا على عمر بن عبد العزيز ، فقالوا : يا أمير المؤمنين أنا قوم من العرب افرض لنا ، قال : نصارى ؟ قالوا : نصارى ، قال : ادعوا لى حجّاماً ، ففعلوا ، فجز نواصيهم وشقّ من أرديتهم حزماً يحتزمون بها ، وأمرهم أن لا يركبوا بالسروج ، وأن يركبوا على الأكف من شق واحد •

وروى أن جعفر المتوكل أقصى اليهود والنصارى ولم يستعملهم وأذلهم وأبعدهم وخالف بين زيهم وزى المسلمين ، وقرب منه أهل الحق وأبعد عنه أهل الباطل ، فأحى الله به الحق وأمات به الباطل ، فهو يذكر بذلك ،

• • • • •

ويمدح به ، وكان عمر بن الخطاب رضى الله عنه يقول : لا تستعملوا اليهود والنصارى فانهم أهل رشا فى دينهم ، ولا يحل فى دين الله الرشا .

ولما استقدم عمر بن الخطاب رضى الله عنه ابا موسى الاشعرى من البصرة ، وكان عاملاً عليها للحساب ، دخل على عمر وهو فى المسجد ، فاستأذن لكاتبه وكان نصرانياً ، فقال له عمر : قاتلك الله ، - وضرب بيده على فخذه - ، ولت ذمتي على المسلمين ، اما سمعت الله تعالى يقول ، ﴿ يا ايها الذين آمنوا لا تتخذوا اليهود والنصارى اولياء بعضهم اولياء بعض ﴾ (١) . الآية ، هلاً اتخذت حنيفياً ؟ فقال : يا امير المؤمنين لى كتابته وله دينه ، فقال : لا اكرمهم اذ اهانهم الله ، ولا اعزهم اذ اذلهم الله ، ولا ادنيهم اذ اقصاهم الله ، وكتب بعض العمال الى عمر رضى الله عنه : ان العدو قد كثر ، وان الجزية قد كثرت ، أفنستعين بالاعاجم ؟ فكتب اليه : انهم أعداء الله وانهم لنا غششة فانزلوهم حيث أنزلهم الله ، ولما خرج رسول الله ﷺ الى بدر لحقه رجل من المشركين عند الحرة ، فقال : انى أريد أن أتبعك وأصيب معك ، قال : « أتؤمن بالله ورسوله ؟ » قال : لا ، قال : « ارجع فلن نستعين بمشرك » (٢) ، ثم لحقه عند الشجرة فقال : جئتكم لأتبعك وأصيب معك ، فقال : « أتؤمن بالله ورسوله ؟ » قال : لا ، قال : « فارجع فلن نستعين بمشرك » ، ثم لحقه عند ظهر البيداء ، فقال : مثل ذلك ، فأجابه بمثل الاول ، فقال : نعم ، فخرج به وفرج به المسلمون ، وكان له قوة وجلد ، فهذا فى القتال مع رسول الله ﷺ فكيف يستعملون على رقاب المسلمين .

(١) سورة المائدة : ٥١ .

(٢) رواه مسلم .

• • • • •

وكتب عمر بن عبد العزيز الى عماله : أن لا تولوا على أعمالنا الا أهل القرآن فكتبوا اليه انا قد وجدنا فيهم خيانة فكتب اليهم : أن لم يكن في أهل القرآن خير فاجدر أن لا يكون في غيرهم ، قال أصحاب الشافعي : ويلزمهم أن يتميزوا في اللباس عن المسلمين ، وأن يلبسوا قلانس يميزونها عن قلانس المسلمين بالحرمة ، ويشدوا الزنانير (١) على أوساطهم ، ويكون

(١) المراد بها يذكره العلماء من شد الزنار والجرس وغيرهما من العلامة للمشركين ايجاد مطلق علامة تفرق بين المسلم والمشرک خاصة بالجنس الآخر مميزة له ، ولو اتخذ المشركون شعاعا وامتازوا به لكان كافيا عما يذكره العلماء من الاشياء والوصاف ، وذلك ليعطى لكل جنس ما يستوجب من الحقوق فان للمسلم على المسلم حقوقا من السلام والتشبيت وغير ذلك مما لا تجوز معاملة المشرک به ، ثم اختلاط المسلم والمشرک والتباس كل منهما بالآخر مما يجعل المشركين في سعة ومندوحة لان يكيدوا للإسلام وأهله ، ويجدون مرتعا خصيبا للفساد والافساد ، ومتى صافوا الاسلام ؟ وقد كان ما ذكرنا وهم تحت ذمة المسلمين وفي سعة المعاهدة ممتازين بشعارهم وشعارهم فقد كانوا يكيدون ولم يزالوا كذلك .

ثم اذا نظرنا في تاريخ الامم نجد اختصاصها بالشعار من الواجب الطبيعي يجرى مجرى القوميات التي لا تفك عنها ولا تتركها مها كانت السيطرة التي تحاول ابعاد أمة عنها ، ولا سيما ما كان له صبغة دينية ، وقد روى ابن ميمون عن رسول الله صلى الله عليه وسلم : « ليس منّا من تشبه بغيرنا ، لا تتشبهوا باليهود ولا النصارى فان تسليم اليهود الاشارة بالامنايح ، وتسليم النصارى الاشارة بالكف » واه الطبراني في كبره ، وامثال هذا الحديث كثير ، ومن المعلوم ان النهى عن التشبه بغير المسلم للتعريم ولا سيما وقد اقترن بالبراءة ، فاذا كان المسلم بأمورا بذلك فامتياز المشرک أولى وأحرى .

وقد انخدع المتفرنجة من أهل القبلة ثم الملاحدة فاستباحوا مشاركة الاوروبيين في كل شعار حتى في القبعة ولم يبق فرق بينهم وبين المشركين وهم لا زالوا يهدمون الاسلام واحتفاظ به .

• • • • •

في رقابهم خاتم من نحاس أو رصاص أو جرس يدخلون به الحمام ، وليس لهم أن يلبسوا العمائم ولا الطيلسانات ، وأما المرأة فإنها تشد الزنار تحت الازار ، وقيل : فوق الازار وهو أولى ، ويكون في عنقها خاتم تدخل به الحمام ، ويكون أحد خفيها أسود ، والآخر أبيض ، ولا يركبون الخيل ولا البغال ولا الحمير إلا بالأكف عرضاً ، ولا يركبون بالسروج ، ولا يتصدرون في المجالس ، ولا يبدؤون بالسلام ، ويلجئون إلى أضيق الطرق ، ويمنعون أن يتناولوا على المسلمين في البناء ، وتجاوز المساواة ، وقيل : لا تجوز ، وإن تملكوا دار عالية أقرأوا عليها ، ويمنعون من اظهار المنكر كالخمر والخنزير والناقوس والجهر بالتوراة والانجيل ، ويمنعون من المقام في أرض الحجاز وهي مكة والمدينة واليمامة بل من جزيرة العرب •

وفي « السؤالات - » عنه ﷺ : « أنا برىء من مسلم مع مشرك » قل : لم يا رسول الله ؟ قال : لا تتراءى نارهما الا عن حرب ، هذه تدعو الى الله ، وهذه تدعو الى الشيطان » (١) وأمر ﷺ باخراج اليهود من جزيرة العرب ، قال بعضهم : جزيرة العرب ما بين حفر أبى موسى واقصى اليمين في الطول ، وأما العرض فمن جدة الى أطوار الشام ؛ وقيل : مدينة الرسول ﷺ والحجاز ومكة والطائف ، وهو قول مالك بن انس ، وقيل : كل ما ملكه العرب ، وقيل : كل ما بلغه التوحيد لأن النبي ﷺ عربى •

وعنه ﷺ : من طريق ابن عباس أمرهم حين اختضر بثلاث : قال :

(١) رواه الترمذى •

• • • • •

« أخرجوا المشركين من جزيرة العرب ، واجيزوا الوفود بنحو ما كنت أجيزهم ، والثالثة اما أن سكت عنها ، واما أن قالها فنسيتها » (١) ، وان امتنعوا من أداء الجزية والتزام أحكام أهل الملة انتقض عهدهم ، وان زنى أحد منهم بمسلمة أو أصابها بنكاح أو آوى عينا للكفار أو دلّ على عورة المسلمين أو فتن مسلماً عن دينه أو قتله أو قطع عليه الطريق تنتقض ذمته ، ولا جزية على النساء والمماليك والصبيان والمجانين والشيوخ والرهبان والأمرء ، وأمر عمر بن الخطاب رضى الله عنه أن تهدم كل كنيسة قبل الاسلام ، ومنع أن تجدد كل كنيسة ، وأمر أن لا تظهر عليّة خارجة من كنيسة ، ولا يظهر صليب خارج من كنيسة الا كسر على رأس صاحبه ، وكان عروة بن محمد يهدمها بصنعاء ، وهذا مذهب علماء المسلمين أجمعين ، وشدد في ذلك عمر بن عبد العزيز وأمر أن لا يترك في دار الاسلام بيعة ولا كنيسة بحال قديمة ولا حديثة .

ولما اقتحم المسلمون حصن الاسكندرية وخاف المقوقس على نفسه ومن معه سأل عمرو بن العاص الصلح ودعاه اليه على أن يفرض للعرب على القبط دينارين على كل رجل ، فأجابه عمرو الى ذلك وهو أمير العساكر على فتحها من قبل أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضى الله عنه ، ويعطى سلطانهم وأكابرهم كغيرهم .

(١) رواه البيهقي .

وان دخل مشرك بتجر أرض الاسلام بأمان ترك واخذ منه ما يؤخذ من
تجار المسلمين ان بان لهم ذلك ، وقيل : وان بلا امام أو لم يأخذوا
من المسلمين أو كان أهل الاسلام لا يدخلون أرض الشرك وان ببعد ، *

(وان دخل مشرك) غير معط للجزية (بتجر أرض الاسلام بأمان)
ولو استأمنه رجل واحد (ترك واخذ منه ما يؤخذ من تجار المسلمين) ،
وهو الزكاة فقط ، قيل ذلك ، وما ينوب في اصلاح الطرق وغيرها بحسب
المصالح يؤخذ من تجار المسلمين ، ذلك لما ذكر فيؤخذ مثل ذلك عن
المشركين (ان بان لهم) ، أى للمسلمين وامامهم (ذلك) المذكور مما
يؤخذ من تجار المشركين .

(وقيل) : ويأخذ المسلمون ذلك (وان بلا امام أو لم يأخذوا من)
تجار (المسلمين) شيئاً لعدم دوران الحول للزكاة ، والذي في الأصل
أنه يجوز للامام بنظر أهل المشورة من المسلمين ان يأخذ ما ظهر لهم ،
(أو كان أهل الاسلام لا يدخلون أرض الشرك وان ببعد) غياً بهذا دفعاً
لتوهم أنه لما لم يطبقوا دخولها لبعدهم لم يدركوا عليهم شيئاً ، فانه ولو
لم يقدروا على أرضه لكن قدروا عليه ، واما عدم القدرة بمجرد البعد
فأقرب الى الأخذ معه ، فـ « الواو » في قوله : وان ببعد ، للحال فقط ،
ففهم بالأولى حكم ما اذا انتفى الدخول لمانع أو عدم الطاقة أو المؤنة .

ثم ظهر ان صاحب الأصل قال : ان شاء المسلمون تركوه ، وان شاؤا

وان دخلها بلا آمن فعل معه الامام ما بان له من سبى وغنم ، وجوز
لغيره وله وللمسلمين بعد ائخان بقتل محاربيهم وتوهين شوكتهم أسرهم
لفداء ، ولا يقتل بعد أخذه منهم ، ولا يستخدمون ، وان خرجوا ممن
لا يؤخذ منهم مال أو لا يجوز فداؤهم ردّ لهم ما أخذ منهم ، . .

أخذوا منه ما يأخذ المشركون من مسلم إذا دخل اليهم ، وقيل : يأخذون
ما ظهر لهم ولو كان المشركون لا يأخذون من المسلمين شيئاً خوفاً ، أو لعدم
دخول المسلمين عليهم لبعد أو غيره . .

(وان دخلها) ، أى وان دخل ذلك المشرك التاجر أرض الاسلام
(بلا آمن فعل معه الامام ما بان له من سبى وغنم ، وجوز لغيره)
من المسلمين ولكل من قادته ديانتته ولو مخالفاً أو غير سلطان ونحوه ،
ولكل موحد ولو لم تقده ديانتته على ما مرّ من الخلاف ، (وله) أى
وللامام ، وهو خبر لقوله بعد ذلك : أسرهم ، (وللمسلمين بعد ائخان بقتل
محاربيهم وتوهين) ، أى تضعيف (شوكتهم) أى حدّتهم وقوتهم
(أسرهم لفداء) أو استعباد لبيع وخدمة وغير ذلك .

(ولا يقتل بعد أخذه) ، أى أخذ الفداء (منهم) ولا يستخدمون
بعده ، (وان خرجوا ممن لا يؤخذ منهم مال) وقد أخذ الامام أو
غيره مالهم (أو لا يجوز فداؤهم) وقد أخذ عنهم مثل أن يخرجوا
موحدين أو ذميّين قد ضربت عليهم الجزية أو قاتلوهم بلا تقدّم دعوة
(ردّ لهم ما أخذ منهم) .

ورخص في فداء أسرى المسلمين بهم ولو لغير قومهم من المشركين
 لا في فدائهم بمال منهم

(ورخص في فداء أسرى المسلمين بهم ، ولو لغير قومهم من المشركين)
 بأن يكون أسرى المسلمين في يد قومهم ، أو في يد مشركين آخرين غير قومهم
 فيفادونهم بهم ، وأما أن يعطوهم لمشركين غير قومهم بمال فذلك مكروه
 لأنه كالبيع ، والعبد لا يباع لمشرك ، وإلى هذا أشار بقوله : (لا في
 فدائهم بمال منهم) ، أي من غير قومهم من المشركين ، أي لا يقبلون من
 المشركين غير قومهم فداء بمال لأن ذلك كبيعهم العبيد للمشركين ، وسواء
 في ذلك كله الرجال والنساء والأطفال والبلّغ ، ولهم أن يقبلوا المال عن
 غير قومهم ويطلقوهم ولا يمكّنوهم منهم ، وكيفية الفداء أن يعطى الأسير
 أو غيره شيئاً معلوماً بمرة حاضراً أو عاجلاً أو آجلاً ، أو يفرق عليه نجوماً
 سنين أو شهوراً أو أياماً حتى يتم ذلك المعلوم ، وأما أن يضرب عليه بشيء
 في كل سنة أو شهر أو مدة مستمراً لا ينقطع كالجزية فلا يجوز .

وفي « الدليل » و « البرهان » : وإن دعى كتابي أو مجوسى إلى الجملة
 التي يدعو إليها رسول الله ﷺ تامة يتركون بحالهم ، وإن كتبوها وعنوا
 بها نسخاً مثل من نسخ الكتاب فلا ، وأما الوثنية فلا يتركون ، كتبوها
 أو لم يكتبوها ، إلا أن دخلوا بلادنا بذمة وقالوا حكاية ، ولا يترك غير
 أهل الكتاب والصابئين والمجوس على دينهم قالوها أو لم يقولوها إلا أن
 دخلوا بلادنا بأمان .

وإن أظهر المشرك خصلة من خصال الموحدين كالصلاة إلى الكعبة أو
 الحج أو العمرة فلا يصيب الرجوع ، ويمنع المشرك من مجالس أهل التوحيد

• • • • •

الا ان طمعنا في ان يؤمن ، والغزو منهم معنا الى عدونا باختيارنا ، كذا قال ، وقد مرّ حديث المنع ، ولا بأس أن نعينهم على موتاهم ، واما موتانا فلا يعينونا عليها .

وكذا قال الشيخ احمد : انهم لا ينهون عن الغزو مع المسلمين ومعونتهم على أهل حربهم من الموحدين والمشركين والاعانة في المعروف وغيره مما يحتاجون اليه ، ويجوز ان يأمرهم بفعل ذلك وكأنهما حملا الحديث على التنزيه ، قال : ولا يتركوهم الى تجهيز الأموات من الموحدين وغسلهم وكفنتهم ودفنهم وحملهم الى القبور وانزالهم الى القبر ، واما حفر القبر وخياطة الكفن وغير ذلك مما ليس مباشرة للميت فلا يمنعونهم من ذلك ، ويأمرونهم به ، وكذلك المسلمون لا يلون من أموات المشركين جميع ما لا يتركونهم اليه أن يلوه من أموات الموحدين الا لضرورة اذ لم يجدوا من يقوم بهم غيرهم ، ويحجرون على المشركين ان يشتبهوا بالمسلمين في نحو لباس وركوب ، وان كسروا الحجر أدبهم .

وفي « السؤالات » : وان قال مشرك : الله لا اله الا هو وأتم الجملة أجزاءه ؛ وان قال : لا اله الا هو وأتمها فلا ، وان قال : لا اله الا الرحمن ، او : لا اله الا الأزلي وأتمها جاز ، لأنه لم يختلف في ذلك أحد بعد عالمًا ؛ وان قال : لا اله الا الخالق وأتمها فقولان ، وروى ذلك عن أبي زكرياء يحيى بن زكرياء ، وان قال : لا اله الا المعبود ، فلا يجزى الا ان قال : الا المعبود الذي لا يستحق العبادة الا هو ، وكذلك ان قال : الا العالم ، حتى يقول : الذي لا يجهل ، وكذلك القادر ، حتى يقول : الذي لا يعجز ؛

• • • • •

وكذلك السميع ، حتى يقول : الذى لا يصم ، ولا يجرى عليه الصمم ،
أو قال : الا الحى الذى لا يموت ، حتى يقول : ولا يجرى عليه ان
يموت ، وان قال : لا اله الا الله محمد رسول الله - بفتح اللام - اجزاء
ومعناه كان محمد رسول الله .

قلت : أو لحن واجزاء ، وكذلك ان قال : لا اله الا الله محمداً رسول
الله بنصب محمد اجزاء على معنى ان محمداً رسول الله ، قلت : أو لحن
أو على الاتباع للراء ، وكذا ان كسر الدال فجاءت الا أنه لحن ، وان قال :
لا اله الا الله ومحمد رسول الله اجزاء ، وان قال : لا اله الا الله الملخمن أو
البار قليط رسول الله فلا يجزيه ، وليس علينا منه شيء لأن ذلك اسم لرسول
الله ﷺ ، لكن لا ندرى ما عنى به ، وان قال : لا اله الا الله محمد رسول
الله ثم مات فهو مضيع اذ لم يقل وما جاء به حق .

وان تربى على الشرك فجاء الى حال البلوغ فقال : لا اله الا الله ثم
مات ، قال : اذا عقد ما يعقد من الولاية وما يلزمه فلا شيء عليه ، وان
قال : محمد رسول الله وما جاء به حق ، ثم مات فكذلك لأنه لم يقل :
لا اله الا الله ، وان قال : لا اله الا الله ثم مات ، فان عقد ما لزم اجزاء عند الامام
أفلح ، وان قال : لا اله الا الله ارحمنى يا الله وارحم المسلمين ثم مات فمضيع
كذلك ، وان قال لا اله فخرس استأنف ، وان قال : لا اله الا الله بنى .

وان كتب لنا الآخرس الجملة الى وسطها فانطلق لسانه استأنف ،
وقيل : يبنى ، وان اشار لنا بالجملة أو كتبها لنا فانطلق اجزاء عندنا .
واما عند الله فلا بد من النطق ، وان قال : لا اله الا الله ، ثم رقد فقام

• • • • •

فقال : محمد رسول الله استأنف ، وقيل : يبنى ، وإن قال : لا اله الا الله اربط يا خادم ذلك الحمار ثم أتم ، أو قال : لا اله الا الله ارحمنى يا الله وارحم المسلمين أو نحو ذلك من الكلام الخفيف وأتمّ اجزاه ، وإن قال : لا اله الا الله ، فقتل رجلاً ثم قال : محمد رسول الله ، فقتل آخر ثم قال : وما جاء به حق فلا شيء عليه ، وإن أتى بكبيرة النفاق في وسط الجملة مثل : لا اله الا الله أسماؤه مخلوقة ، أو يرى يوم القيامة محمد رسول الله وما جاء به حق ، فإن كان متدينًا برىء منه •

وإن دعا مشرك الى الجملة التي يدعو اليها رسول الله ﷺ أو امر بها أو كتبها أو صوّبها أجبر على التوحيد ، ولا يكون ذلك منه توحيداً الا ان كتبها الآخرس فذلك منه توحيد عندنا ، قاله الشيخ ، وإن نهى عنها أو حكاها عن غيره أو هجّاها - بتشديد الجيم - أو خطاها فلا يجبر ، وإن دخل المسجد أو موضع الصلاة أو حضر المجلس نهى ، وإن لم ينته صوب •

ولا ينهى عن قراءة ودرس الكتب ، وقيل : ينهى ، وفاطمة بنت الخطاب - رضى الله عنها - منعت أخاها عمر بن الخطاب - رضى الله عنه - عن صحيفة فيها قرآن حتى يوحد ويغتسل من أجل المس ومن أجل القراءة ، وفي الحديث : « لا تذهبوا بالقرآن الى أرض العدو » (١) ، أو لئلا يقرأوه أو يمسّوه أو يذهبوا به فلا يوجد لقلة نسخه يومئذ •

قال الشيخ أحمد - رحمه الله - : إن ذكر المشرك ما أنكره أو بدأ من

(١) رواه الداوطني •

• • • • •

أول الجملة حتى وصله وذكره أجبر على أن ينطق بها كلها ولا يصيب البقاء على الشرك مثل أن يذكر اليهودى محمد رسول الله ، أو يقول : لا اله الا الله محمد رسول الله ، أو يقول الجاحد والوثنى : لا اله الا الله ، أو الله واحد ، والجبر على التوحيد اذا فعلوا ما يجبرون به ولو فى الحين الذى اعطوهم فيه الأمان والجبر بالحبس والسياط ، ويتلك يجبر كل من أقر بشيء أشرك به ، أو ذكره غيره ، وصويته هو •

ويجبر على التوحيد من رجع من المشركين الى ملة أقبح من ملته ، كنصرانى الى اليهود ، ويهودى الى المجوس ، والمجوسى الى الوثنى ، ولا جبر فى عكس ذلك الا ان رجع الى ما فوقه ثم رجع الى ما كان عليه أو دونه مثل أن يرجع يهودى الى النصرانى ، ثم يرجع الى اليهود أو المجوس ، فانه يجبر على التوحيد ، ولا يجبر المشرك فى الكتمان بالضرب والقتل اذا فعل موجب الجبر الا على قول من قال : فى الكتمان فى الظهور لمن قدر ، ولا يجبر بسلا موجب جبر ، فان أجبر حتى أقر فلا يصيب الرجوع ولو فى الكتمان •

وبعث رسول الله ﷺ علياً فى سرية فقال : « يا على لا تقاتل القوم حتى تدعوهم وتنذرهم ، وبذلك أمرت » وجيء بأسارى من حى من أحياء العرب ؟ فقالوا : يا رسول الله ما دعانا أحد ، ولا بلغنا فقال : « الله ؟ » فقالوا : والله ، فقال : « خلوا سبيلهم حتى تصلهم الدعوة فان دعوتى تامة لا تنقطع الى يوم القيامة » ثم تلا رسول الله ﷺ : ﴿ وَأَوْحَى إِلَى هَذَا الْقُرْآنَ لِنَذَرِكُمْ بِهِ وَمَنْ بَلَغَ ۖ ﴾ (١) ٠٠ الآية ، وان قال لا اله الا الله محمد

(١) سورة الانعام : ١٩ •

• • • • •

رسول الله بفتح الميم الأولى وبالخاء المعجمة وأتم الجملة ، فقال الشيخ ماكسان بن الخير - رحمه الله - : محمد ومحمد ليس برسولنا أشار الى أنه لا يجزيه ، وقال الشيخ يحيى بن أبى بكر - رحمه الله - : ان كان لغته اجزاء أى لأن الله لا يكلف نفساً الا وسعها •

وقال الشيخ : « شين بلال سين » وان قال لا يجزيه فليكتبها أو ليشربها ، وان قال : لا اله الا الله أحمد رسول الله ، وأتم لم يجزه لأن المعروف به محمد فيما قاله ابن يزيد النكاري ، وان قال : ربنا واحد ومحمد رسول الله وما جاء به حق بالبربرية فقد رخص فيه أبو الربيع سليمان بن يخلف ، وقال عيسى بن أحمد النفوسى : ان كان قال : الله واحد بالعربية واسم محمد بالعربية والباقي بالبربرية اجزاء ، وكذا غير البربرية •

وحكى الشيخ أبو عمر بن أبى زكرياء عن أبى الربيع سليمان تجزيه الجملة ، بأى لغة غير اسم محمد ﷺ أجابها بمرة واحدة فى مسجد زريق ، وان قال : ما جاء به حق أو عدل أو صواب اجزاء ، وان قال : تقوى أو بر أو رحمة أو نعمة أو طاعة أو فرض اجزاء فيما قال الشيخ عيسى بن يوسف ، وان قال : كتاب أو قرآن أو سنة أو فضل فلا يجزى ، وان قال : لا اله الا الله وحده ، لا شريك له وأن محمداً عبده ورسوله ، أى بفتح الجميع ، وقيل : يجزيه على تقدير كان عبده ورسوله ، وقيل أيضاً : ان بعض العرب ينصب بأن الاسم والخبر ، وان ضم دال عبده ، وفتح لام رسوله فلا يجزيه ، وكذا ان قال عبده ورسوله باسقاط واو العطف ويفتحهما وان ضمهما اجزاء ، وان ضم الدال وفتح اللام اجزاء على تقدير وأعنى رسوله ، وكذا العكس ، لأن المعنى وهو رسوله ، وان كسرهما أو أحدهما اجزاء ، وقد لحن ، وان قال : وان ما جاء به حق باسكان النون أو حقائق أو حقائق أو حقوق اجزاء •

- 590 -

باب

• • • • •

باب

في التبليغ وغيره

واذا بلغ امر المسلمين الى المشركين بدعوة الداعي فقالوا : صبانا ولم يحسنوا أن يقولوا أسلمنا جرئاً منهم على لغتهم كفّ عنهم ، وقتل خالد بن الوليد عام الفتح من قال ذلك ، فبلغ الخبر رسول الله ﷺ فقال : « اللهم اني أبرأ اليك مما صنع خالد » ، وعن عمر - رضى الله عنه - أنه اذا قال : متّرس فقد آمنه أن الله يعلم الألسنة كلها ، ومتّرس كلمة فارسية معناها : لا تخف ، لأن الميم كلمة نفى عندهم ، وترس بمعنى الخوف وهو - بفتح الميم والراء وسكون التاء بينهما - ، وقال ابن عساكر : بكسر الميم ، وقال أبو ذر من رواية صحيح المحدث محمد بن اسماعيل : بكسر الميم وتشديد التاء وكسر الراء ، وضبطه في « الفتح » و « المصباح » و « العمدة » و « التنقيح » : بفتح الميم وتشديد الفوقية المفتوحة واسكان الراء ، وصح

ما سمعه المكلف أو رآه مما يكون حجة له أو عليه من ولاية أو براءة ،
أو تنجية أو اصلاح ، وغيرها من الفروض ، وإن كنتغير منكر فهو حجة عليه ،

هذا لأنه كلمة أعجمية ، و (ما سمعه المكلف أو رآه مما يكون حجة له أو عليه من ولاية أو براءة أو تنجية) لما تجب تنجيته (أو اصلاح) لما يجب اصلاحه (وغيرها من الفروض وإن كنتغير منكر) وأمر بمعروف واجب ولم يذكره لدخوله بالكاف ، ولأن ترك المعروف الواجب منكر فهو داخل في المنكر (فهو حجة عليه) أو له .

والمراد بالسمع أن يسمع أن كذا واجب أو محرم ، أو لا يجب فعله ، أو لا يجب تركه ، أو أنه مباح أو مندوب اليه ، أو أن كذا توحيد ، أو أنه شرك ، وذلك على تفصيل ، فإن سمعه بشهرة فذلك حجة مطلقاً ، وإن سمعه بواحد فصاعداً أو اطمأنت نفسه اليه وصدقته ، فقليل : حجة ، وقيل : لا إلا من المتولى ، وقيل : ذلك السمع حجة ولو من طفل أو مشرك أن كان فيما لا يسمع جهله ، وهو قول لبعض غيرنا ، وأما عندنا فالحجة في التوحيد قامت سمع أو لم يسمع ، وقد مرّ بسط الكلام على ذلك ، فالذى هو حجة له أن يسمع أنه حلال له أو غير واجب عليه ، أو لا يلزمه شيء عليه ، والذى هو حجة عليه أن يسمع أنه حرام عليه أو واجب عليه أو لزمه كذا على فعله أو تركه وهو حجة عليه في الاعتقاد مطلقاً ، مثل أن يسمع أنه مباح أو مندوب فيجب عليه اعتقاد ذلك .

ومن السمع أن يسمع قراءة أو حديثاً نبوياً فيقال : إن ذلك قرآن

وقيل : السمع لا يكون حجة الا ان تقوى ببيان غيره كامناء ، وما علم لا
يزال الا بعلم مثله ، كعلم بطفولية أو عقل أو جنون انما يزيله العلم التام
المخالف له ،

أو حديث لرسول الله ﷺ فيكون حجة له أو عليه في لفظه ، وكذا في معناه
أن فهمه أو فسر له ، ومن الرواية أن يرى كتابة فيصدق أنها قرآن أو حديث
أو يقال له ذلك ، وكذا الولاية والبراءة لمن ذكر في ذلك الذي رآه أو سمعه
من القرآن أو الحديث جملة وافراداً ، وكذا الولاية والبراءة للأفراد في
غيرهما بسمع أو مشاهدة لا يعذر في ترك الولاية بالجهل إذا سمع الوفاء أو
شاهده ، وكذا البراءة ، وكذا في المذكور واصلاح الفساد في ذلك فيهما إذا
فهمه ، وكذا تنجية المسلم وتنجيته عيالك وتنجيته أمانتك ونحوها كرهن
ولقطة إذا سمعت بالفساد أو الهلاك ، أو رأيته لم تعذر في ترك التنجية
والاصلاح ، وكذا إذا سمعت بأمر مسلم قد اضطرب عليه بأن أريد ضره في
ماله أو بدنه أو دينه أو ما يجر الى تضييع الدين ، فانه يجب عليك الاهتمام
به واصلاح الفساد منه والسعى في أن يطمئن .

(وقيل : السمع لا يكون حجة الا ان تقوى ببيان غيره كامناء) أمينين
فصاعداً ، وقيل : أمين ، وكمشاهدة وعلامة تلحق في القوة بالشهادة
(وما علم لا يزال) من الازالة (الا بعلم مثله) في كونه حجة (كعلم
بطفولية أو عقل أو جنون) أو براءة أو ولاية أو أن على فلان أو عنده كذا
لفلان أو ثبوت وضوء أو عدمه (انما يزيله العلم التام المخالف له) مثل
أن يعلم بخلاص الدين أو انتقاض الوضوء أو تجديده ، أو أن الشهود
زوروا ، فإذا سمعت من أحد اقراراً لأخذ بكذا أو رأيت في وصيته أو

ولا يحل لمن يدفع عن نفسه دفاع ما ألزمه الحكم الظاهر ، ولا منع نفسه أو ماله ، ولا يبيح البراءة لنفسه ان علم بوجود ذلك عليه أو جهل أو حضر له من علمه ومن جهله ،

غيرها ثم قال لك : قد تخلصت منه أو امتحنه أو أجرر عليه القلم فلا تفعل إلا ببينة أو اذن من له الحق .

(و) قد مرّ في كلامي في هذا الكتاب والبعض في كلامه في الدماء انه (لا يحل لمن يدفع عن نفسه ما ألزمه الحكم الظاهر ولا منع نفسه أو ماله) ولو علم أن ذلك لا يلزمه فيما بينه وبين الله (ولا يبيح البراءة لنفسه) ، أي من نفسه بذلك الدفع ، وهذا نهى لا نفى ، يعني أنه لا يجوز له الدفع عن نفسه فيوصله ذلك الى أن يبرأ منه من علم بدفعه فكأنه قال : لا يدفع لئلا يبيح البراءة من نفسه (ان علم) بالبناء للمفعول (بوجود ذلك عليه) في حكم الحاكم (أو جهل) بالبناء للمفعول ، أي ان علم غيره بوجود ذلك عليه أو جهل لأنه قد يعلم من جهل أنه قد حكم عليه أنه امتنع من الحكم فيبرأ منه ، وفي النسخة : أو جهله - بالهاء - ، فيبنى للفاعل علم وجهل .

ووجهه أنه قد يلزمه الحد أو القتل بلا علم منه فيجوز بناء علم وجهل للفاعل ولو بلا هاء مع جهل (أو حضر له من علمه ومن جهله) أو حضر من علم بوجود ذلك ، ومن علم بعدم وجوبه ، أو من جهل ، ومن علم بعدم

وقيل : ان حضر له من يكون حجة على من جهله أو لم يشاهده
 جاز له دفاع وامتناع ، كما اذا علم أنه أخذ بحكم كما لا يحل ،
 وان علم أنه لم يفعل موجب ذلك ففيل : لا يجوز له ذلك ،

وجوبه ، أو حضر الثلاثة ، والحق أنه لا يجوز له تسليم نفسه للقتل اذا علم
 أنه برىء من موجه عندهم ، ووجه الأول أن نافذ ذلك فيه محق عملاً بما
 ظهر فلا يقاتل محقاً ، وذلك بلاء أصيب به فليصبر له .

(وقيل : ان حضر له من يكون حجة على من جهله أو لم يشاهده)
 حين الحكم عليه . ولا علم له ، وذلك الحاضر الذي هو حجة عالم بأنه لم
 يجب ذلك عليه فيما بينه وبين الله وكان اثنين وأجيز واحد ولو أسقط قوله
 أو لم يشاهده لكفى عنه قوله : جهله (جاز له دفاع) ولو بقتال (وامتناع) ،
 فاذا تبرأ منه من جهل الوجوب الثابت بحسب الظاهر أخبره من هو حجة
 بأنه لم يجب ذلك عليه فيما بينه وبين الله ، وينبغي أن يعالجه بالأخبار
 قبل أن يبرأ منه (كما اذا علم) المحكوم عليه (أنه أخذ بحكم ، كما لا يحل)
 كجور الحاكم وكزور لا يعلم به الحاكم ، وكما يبطل الحكم مما لا يدرك
 بالعلم ، ودخل بالكاف في قوله : كما اذا علم ما اذا لم يعلم أنه أخذ بحكم
 أو بلا حكم ، أو أخذ بشيء ما ، أو بلا شيء ، وأما اذا كان الحكم مما يدرك
 بطلانه بالعلم فله الامتناع مطلقاً الدفاع ، وكذا اذا لم يحضر للامتناع والدفاع
 الا من علم أنه عند الله محق ولو كان مما لا يدرك بالعلم ولا يبرأ منه في ذلك .

(وان علم أنه لم يفعل موجب ذلك) الحكم (ففيل : لا يجوز له ذلك)

وجوّز ان كان ممن لا يتهم بسوء ، وان غير متولى ان قال : انى
لم أفعّل ذلك أو لم يكن علىّ أو انما فعلته لغير ذلك الوجه أو قصدته
لغيره أن لا يبرأ منه ، ولا يؤخذ بحكم ولا يشهد عليه أيضاً ،
وقيل : يؤخر الحكم عليه حتى يتبين فعله ومراده

المذكور من الدفاع والامتناع الا بحضرة من علم أنه لم يفعل موجب ذلك ،
وانما ذكر ذلك مع أنه معلوم مما سبق ليرتب عليه الخلاف بقوله : (وجوّز)
المذكور من الدفع والامتناع ولو بحضرة من جهل أو بحضرة من علم أنه
محكوم عليه ولم يعلم ببطلان الحكم (ان كان ممن لا يتهم بسوء وان غير
متولى) بأن كان موقوفاً فيه (ان قال : انى لم أفعّل ذلك أو لم يكن علىّ)
ذلك الحكم ، اى لا يلزمنى (أو انما فعلته لغير ذلك الوجه أو قصدته لغيره) ،
مثل أن يقول : انما لعنت فلاناً باسمه لا فلان لكنهما توافقا اسماً ، أو
ضربته وانا أظنه فلاناً ، أو أخذت المال قهراً أظنه لى ، أو قصدت بلفظ
كذا معنى كذا لا معنى كذا (أن لا يبرأ منه) بدل اشتغال من المستتر فى
جوز العائد الى المذكور من الدفع والامتناع ، والرابط محذوف ، اى لا يبرأ
منه به ، اى بذلك المذكور ، ويجوز أن يكون نائب فاعل جوّز ، اى
جوّز أن لا يبرأ منه فيعلم جواز الدفع والامتناع من عدم البراءة تبادراً
(ولا يؤخذ بحكم ولا يشهد عليه أيضاً) وان شهد تركها الشاهد وغيره .

(وقيل : يؤخر الحكم عليه حتى يتبين فعله ومراده) لا ابدأ ، ولا تترك

وقيل : يترك أبدأ ، وقيل : يجد ذلك فيما عند الله ، وقيل : ما يجده
عنده يجده في الحكم فيما بين الخلق من الحقوق وقيل : . .

الشهادة ، بل تحفظ ولا يبرأ منه ، (وقيل : يترك) الحكم في ذلك (أبدأ)
للريبة فيه اذا قال : لم يجب على ، أو لم أفعل ، أو اردت كذا ، (وقيل :
يجد ذلك فيما عند الله) وهذا ليس قولاً مقابلاً لقول سابق ، بل معنى
ذلك أنه ذكروا في العلم انه يجد ذلك فيما عند الله ، فان مقابله مذكور
بعده فكانه قال : واختلف من يجد أن يقول : لم أفعل ، أو لم يجب على ،
أو اردت كذا ، أو نحو ذلك فيقبل عنه ، فقال بعضهم : انه يجد ذلك فيما
عند الله ، أى فيما هو حق لله تعالى لا للمخلوق ، وقال بعضهم : انه يجد
ذلك فيما هو حق لله ولمخلوق لا يتعين كالزكاة والكفارات ، وفيما هو
حق لمخلوق لا يتعين كمال لا يعرف ربه ، وهذا مستخرج لم يذكره هو
ولا صاحب الأصل .

(وقيل : ما يجده عنده) ، أى عند الله ، أى فيما هو حق لله تعالى
(يجده في الحكم) أراد بقوله : الحكم ما هو بينه وبين مخلوق مما هو
حق لمخلوق عليه ، كما فسر بقوله : (فيما بين الخلق من الحقوق) والا
فالقول الأول الذى قبل هذا مما يجرى به الحكم من الحاكم بأن يعمل به .

(وقيل :) ليس هذا قولاً مقابلاً لقول سابق لأن مقابله يأتى
بعده ، بل هذا بمنزلة قولك وذكر في العلم ، وكأنه قال : اختلف من اثبت

يجده من يلى الأمور كالحكام والعمال ، وقيل : كل مسلم .

له ذلك مطلقاً أو فى حق الله فقط ، فقال بعضهم : (يجده من يلى الأمور ، كالحكام والعمال ، وقيل : كل مسلم) .

ثم أن الشيخ أحمد - رحمه الله - قال : أشرك من جهل بتبليغه ﷺ أو شك فى تبليغه أو فى شرك الجاهل أو الشاك ، وهو بالمشافهة أو الرسالة أو الكتابة ، ومن كان على دين شرعى عذر حتى تبليغه الحجة لا من لم يكن على الدين ، ومن لم يكن عليه وأجاب الى شريعة عذر ما لم نقم عليه حجة بشرية بعدها ، ولو أجاب بأمين واحد أو كتاب ، وإنما يجزى الواحد من كان على غير دين شرعى ، وقيل : هو حجة فى الكف ، والمشهور أن الحجة أمينان من أهل الشريعة المدعو اليها أو التى كان عليها ، وقيل : يجزى من تجوز شهادته فى التى كان عليها ، ولا يعذر فى جهل ما لا بد منه فى التى أجاب اليها ، ويعذر من أخذ ولم يبلغه خبر النسخ ، ولا يعذر فيه ﷺ من فى جزيرة يمر عليه الناس أو فى القرى كالحجاز والمغرب حيث تتواتر الأخبار .

ومن أجاب من دين الى دين بعده أو من شرك فله أن يدعو اليه ويأجب أيضاً ، ولا يكون الرجوع من شريعة الى أخرى قامت بها الحجة توبة من الذنوب كما يكون للمشرك إذا أسلم ، ولكن لا يؤخذ بما عمل فى شريعته التى انتقل عنها ، ولا يرد ما فى يده من ثمن محرّم فى التى انتقل اليها وثبت النسب ، لكن لا يقيم على محرمته ولا على دين من لا يجمع

- ۲۰۴ -

باب

• • • • •

باب

في الطعن في دين المسلمين ومنع الحق

وهو القول بأنه باطل أو أن دين الله باطل ، أو النبي غير محق ، أو تنقيصه ، أو تنقيص مسلم لدينه تصريحاً ، وقد حكم الأندلسيون على خطيب للنصارى بنقض العهد إذ قال : محمد اليتيم إنما زهد في الدنيا لعدم وجوده أياها ، انتقصه بكونه يتيماً وبكونه غير زاهد تحقيقاً ، وقال : محمد اليتيم فعل كذا أو لم يفعل كذا ، وإن كان موحداً فهذه منه (١) فحكموا بقتله ، وكذا حكى القسطلاني في « المواهب » عن عياض في الشفاء عن أحمد بن أبي سليمان صاحب سحنون : من قال : النبي ﷺ كان أسنود يقتل ، وهذا يقتضي أن مجرد الكذب عليه في صفة من صفاته كفر يوجب

(١) هكذا بالنسختين والظاهر أن به سقطاً ، ولعل الأمل : بهذا منه تنقيص له .

• • • • •

القتل ، وليس كذلك ، بل لا بد من ضميمة ما يشعر بنقص في ذلك كما في مسألتنا هذه ، فان الأسود لو من مفضول ، وفي أثر لبعض قومنا : ان المرتد هو المكلف الذي يرجع عن الاسلام طوعاً ، اما بالتصريح بالكفر ، واما بلفظ يقتضيه ، أو بفعل يتضمنه ، يعنى : واما الراجع جهرأ فاما بلسانه فقط فغير مرتد ، واما به وبقلبه فهو مرتد ، قال : ويجب أن يمهل ويستتاب ثلاثة أيام .

وقال الشافعى : مرة في أحد قوليهِ ، وقال على : شهراً ، وقال الثورى : ابدأ ، أى ما داموا يطعمون في توبته بلا حد ، فان لم يتب قتل ، والمرأة كالرجل ، وقال على : تسترق ، وقال أبو حنيفة : ان كانت حرة حبست حتى تسلم ، والا أجبرها سيدها على الاسلام ، قال : ولا خلاف في تكفير من كفر جميع أصحابه ، أو جحد شيئاً مما يعلم من الدين ضرورة ، أو قال بسقوط العبادة عن بعض الأولياء (١) ، أو جحد حرفاً من القرآن أو زيادة أو غيره أو قال ليس بمعجز وفيه اشكال ، فان المعجز من القرآن مختلف فيه ، فقليل : كما قال : وقيل : المعجز آية ، وقيل :

(١) كما يذهب فيه كثرة المتصوفة الذين يلج بهم الامر الى تغيير العوان وتحريف احكامه بزميمهم أن الانسان يسقط عنه التكليف متى بلغ درجة كذا ، وزعموا ان قوله تعالى : « ولا تقربوا الصلاة وانتم سكارى حتى تعلموا ما تقولون » معناه لا تقربوها وانتم سكارى بغير الحب ، وقالوا ان الانسان اذا بلغ درجة المحبة سقط عنه التكليف وسبوا ذلك اشارات لا يصل الى فهمها الا من خص بطريق الخ ما في ترواتهم التى جعلت كتاب الله مصدر الشريعة لهوا ولعبا فكانت اباطيلهم ادلة لاهواء القويان ، جعلهم

• • • • •

ثلاث ، وقيل : سورة ، وأيضاً قد قيل : الزيادة نفاق لا شرك ، قال : أو قال : الثواب والعقاب معنويان ، أو قال : الأئمة أفضل من الأنبياء ، وإذا اطلع على من أظهر الاسلام وأخفى الشرك قتل ، ولا تقبل توبته .

ومن سب الله تعالى أو النبي ﷺ أو ملكاً أو نبياً وكان موحداً قتل بلا استتابة على المشهور ، وقيل : بها ، وإن تاب لم يعاقب عند الشافعي وأبي حنيفة ، وإن كان كافراً وسب بغير ما به كفر قتل ، وإن سب به فلا ، وإذا وجب القتل فاسلم فاقبل : يقبل ، وقيل : لا ، ومن سب أحداً ممن اختلف في نبوته كذى القرنين ، أو كونه ملكاً أدب وجيعاً ، وأما من سب أحداً من أصحاب النبي ﷺ أو أزواجه أو أهل بيته فلا يقتل ولكن يوجع بالضرب ويكرر ضربه ويطال سجنه ، اهـ .

والأمر كذلك إلا أن كان ممن هو امام في الدين شهر فيه كآبي بكر وعمر فإنه يقتل به ، والا أن كان السب هو ذكره بما انتقم عليه غيره من الصحابة المصبيين في أمر الفتن ، أو تنقيصه به فلا شيء عليه لأن ذلك دين عن دين الله تعالى ، ويقتل من عرض بسب النبي ﷺ أو قيل له : انه ﷺ حرم الظلم أو حرّم كذا أو اوجب فقال : لا أبالي بنهيه أو ايجابه أو تحريمه أو أن لم يكن إلا نهيه أو تحريمه أو ايجابه فأنا طيب ، أو أن نهيه أمر سهل أو ما أشبه ذلك ، ومن سب النبي ﷺ فاقبل : يقتل حدّاً ولا تقبل توبته ، وقال الأوزاعي : يقتل كافراً ، فتقبل قبل القدرة عليه ، والعقوبة بقدر الهيئة ، وقدر المسبوب ، وقيل : لا يقتل من سب الله تعالى لأنه لا يلحقه نقص بذلك ، والصحيح ما مر لعظمته تعالى ووجوب حبه .

• • • • •

ووقعت نازلة ببعض الأمصار بالاندلس في رجل مرض مرضاً شديداً
فسئل عن حاله فقال : لو قتلت أبا بكر ما استحققت هذا ، فأفتى الفقهاء
بقتله لأنه نسب الجور إلى الله سبحانه وتعالى ، وكذلك أيضاً قالوا في رجل
قال عند نزول الشتاء أخذ الخراز يرش جلوده لأنه شبه الله تعالى بخلقه ،
ونسبه في المعنى إلى الجور لأن ذلك سخط منه للقضاء .

وفي « المواهب » : ان من خصوصياته عليه السلام على الله ان الكذب
عليه ليس كالكذب على غيره ، من كذب عليه لم تقبل روايته أبداً ، وان
تاب ؛ فيما ذكره جماعة من المحدثين ، وقال عبد الرزاق : أخبرنا معمر
عن رجل عن سعيد بن جبير أن رجلاً كذب على النبي ﷺ فبعث عليه
والزبير فقال : « اذهب فان أدركتماه فاقتلاه » ، ولذا حكى امام الحرمين
عن أبيه : ان من تعمّد الكذب على رسول الله ﷺ يكفر لكن لم يوافقه أحد
من الأئمة على ذلك ، والحق انه فاحشة عظيمة أو موبقة كبيرة ، ولكن
لا يكفر بها الا ان استحلّه .

وقال النووي : لم أر لهذا القول دليلاً ويجوز أن يوجه بأن ذلك
جعل تغليظاً أو زجراً بليغاً عن الكذب عليه ﷺ لعظم مفسدته فانه يصير
شرعاً مستمراً إلى يوم القيامة ، بخلاف الكذب على غيره والشهادة ، فان
مفسدتهما قاصرة ليست عامة ، ثم قال : وهذا الذي ذكره هؤلاء الأئمة
ضعيف مخالف للقواعد الشرعية .

والمختار : القطع بصحة توبته بشروطها المعروفة ، قال : فهذا هو
الجاري على قواعد الشرع ، وقد أجمعوا على صحة رواية من كان كافراً

• • • • •

فأسلم وعلى قبول شهادته ، قال عن شيخه : ويمكن أن يقال فيما اذا كان كذبه في وضع حديث وحمل عنه ودون أن الاثم غير منفك عنه بل هو لاحق أبداً ، فان من سنّ سنة سيئة عليه وزرّها ووزر من عمل بها الى يوم القيامة ، والتوبة حينئذ متعذرة ظاهراً ، وان وجد مجرد اسمها ، وهذا مثل ما مرّ عن بعض بنى اسرائيل ، والذي مرّ أنه عندنا يخبر بكذبه كل من وصله ما استطاع وينوب .

ومن خصوصياته ﷺ أن من سبّه أو نقصه قتل ؛ واختلاف : هل يتحتم قتله في الحال ، أو يوقف على استنابته ؟ وهل الاستنابة واجبة أم لا ؟ فمذهب المالكية أنه يقتل حداً لا ردّة ، ولا تقبل توبته ولا عذره ان ادعى سهواً أو غلطاً .

وعبارة « المختصر » : وان سبّ نبياً أو ملكاً وان عرّض أو لعنه أو عابه أو قذفه أو استخفّ بحقه أو غير صفته أو الحق به نقصاً وان في دينه أو خصلته أو غضّ من مرتبته أو وفور علمه أو زهده ، أو أضاف له ما لا يجوز عليه ، أو لزم له ما لا يليق بمنصبه على طريق الذم ، أو قيل له بحق رسول الله ﷺ فلعن وقال : أردت العقرب ، قتل ولم يستتب حداً الا ان يسلم الكافر ، وان ظهر أنه لم يرد ذمه لجهل أو تهور فهذا قد ذكره عياض في « الشفاء » وغيره ، واستدلوا له بالكتاب والسنة والاجماع .

اما الكتاب فقوله تعالى : ﴿ ان الذين يؤذون الله ورسوله لعنهم الله

• • • • •

في الدنيا والآخرة وأعد لهم عذاباً مهيناً ﴿١﴾ ، قال عياض : وإنما يستوجب اللعن من هو كافر .

قلت : بل هو ذو كبيرة كما ورد في أحاديث كثيرة ، وقوله تعالى : ﴿ لا تعتذروا قد كفرتم بعد إيمانكم ﴾ (٢) ، أى لقولكم في رسول الله ﷺ .

وأما السُّنة فروى أبو داود والترمذي أن رسول الله ﷺ قال : « من لنا بآبن الأشرف » ، وفي الأخرى : « من لكعب بن الأشرف » أى من ينتدب لقتله « فقد استعلن بعدوانتنا وهجائنا » ، وفي رواية : « فانه يؤذى الله ورسوله » ، ووجهه إليه من قتله غيلة دون دعوة بخلاف غيره من المشركين ، وعلل بأذاه له ، فدل على أن قتله للأذى لا للاشراك .

وأمّن ﷺ الناس يوم الفتح ، إلا أربعة منهم ابن أبى سرح اختفى عند عثمان بن عفان ، فلما دعا رسول الله ﷺ الناس الى البيعة جاء به حتى أرققه على رسول الله ﷺ فقال : يا نبى الله بايع عبد الله فرفع رأسه فنظر إليه ثلاثاً كل ذلك يأبى فبايعه بعد ثلاث ، ثم أقبل على أصحابه فقال : « ما كان فيكم رجل رشيد يقوم الى هذا حين كففت يدي عن بيعته فيقتله » ، فقالوا : ما ندري يا رسول الله ما فى نفسك إلا أومأت الينا ؟ قال : « انه لا ينبغي لنبى أن تكون له خائنة الأعين » وأمر بقتل عبد الله

(١) سورة الأحزاب : ٥٧ .

(٢) سورة التوبة : ١٦ .

♦ ♦ ♦ ♦ ♦ ♦ ♦ ♦ ♦ ♦ ♦ ♦ ♦ ♦ ♦ ♦

ابن خطل لانه كان يقول الشعر يهجو به النبي ﷺ ويامر جاريتيه أن تغتبيا به ، ولذلك قتل جاريتيه ، فثبت أنه مخير في قتل من آذاه ، وبعد موته لا ندرى هل عفا فوجب علينا أن نقتل مؤذيه بقاءً على العموم .

قال عياض والخطابي وابن سحنون : اجتمعت الأمة على قتل منتقصه ﷺ وسابته من الموحدين ، فقال ابن المنذر : أجمع عوام أهل العلم على أن من سبه ﷺ يقتل ، وممن قال به مالك والليث وأحمد وإسحق والشافعي ، قالت الشافعية : ذلك ردّة ، والأصح وجوب استتابته لانه كان محترماً بالاسلام وربما عرضت له شبهة فتزول ، وقيل : تسحب لانه غير مضمون الدم ، والاستتابة في الحال ، وقيل : ثلاثة أيام .

وعن ابن عباس : أيما مسلم سبّ الله أو سب أحداً من الأنبياء فقد كفر برسول الله وهو ردّة يستتاب ، فإن تاب والا قتل ، وأيما معاهد سبّ الله أو سب أحد من الأنبياء فقد نقض العهد فاقتلوه ، وأجيب عما مرّ من أدلة المالكية بأنه لا دلالة في قوله تعالى : ﴿ ان الذين يؤذون ﴾ . الآية ، ، على قتله بعد التوبة والاسلام بل فيه كفر مؤذيه ﷺ ، وأما ابن خطل فقتل ولم يستتب للكفر والزيادة فيه بالأذى واتخاذة ديدناً وغير ذلك فلا يقاس من فرط منه فرطة كفر تاب .

وروى البزار عن ابن عباس أن عقبه بن أبي معيط نادى : يا معشر قريش ما لى اقتل من بينكم صبراً ؟ فقال له النبي ﷺ : « بكفرك وافترائك على رسول الله » فذكر له سببين في تحتم قتله ، وهذا في غاية الظهور ،

الطعن في المسلمين طعن في دينهم كعكسه ،

وأما ما تقدم عن الخطابي وغيره فيحمل على عدم التوبة ، وأما الذي بعث ﷺ فيه علياً والزبير ليعتلاه لحذبه ، فالظاهر أن كذبه فيه افساد وفتنة بين المؤمنين ، لا سيما أن كان مشركاً فتحتم قتله لأنه ممن سعى في الأرض فساداً ، وقد بالغ في الكذب حتى قال : امرنى ﷺ أن أتبوا أى نسائكم شئت .

وعن ابن عباس : هجت امرأة من خطمة النبى ﷺ فقال : « من لى بها » ؟ فقال رجل من قومها : أنا يا رسول الله ، فنهض فقتلها ، فأخبر النبى ﷺ فقال : « لا ينتطح فيها عزان » ، أى لا يجرى فيها نزاع ولا خلف .

وأجيب بأنها كافرة تعيب الاسلام وتؤذى النبى ﷺ وتحرض عليه ، وانما الكلام فيمن كان موحداً ثم سب ، ولا نص على انه لا يجوز العفو على من سبه ولو تاب مثل أن يقول : من سبني فاقتلوه ولا تقبلوا له توبة ، وحقوق الله على المسامحة ، وهو ﷺ متخلق بما يحب الله تعالى ، وفي هذا نظر ، لكنه ﷺ لا ينتقم لنفسه اذا أؤذى ، بل اذا أؤذى وانتقم فانما انتقم لله ودينه .

(الطعن في المسلمين طعن في دينهم كعكسه) وهو أن الطعن في دينهم طعن فيهم ، وذلك أن يقول : ليسوا على شيء ، أو ليس دينكم صحيحاً ، أو نحو ذلك وسواء في ذلك أن يطعن في الدين هكذا دين الله أو في دين المسلمين هكذا ، أو في دين النبى ﷺ ، أو في دين عمر أو دين جابر بن زيد ، أو دين أبى عبيدة ، أو دين الشيخ عامر أو غيرهم من علماء الحق .

والمعنى في ذلك كله واحد ، وسواء استغرق كل فرد من أفراد

وهو فيهم عند الله شرك ، وفي أهل الدعوة عندنا نفاق ، ويحل

قتل طاعن في كل ،

المسلمين في لفظه أو نيته ، أو أراد الحقيقة ، أو خص جماعة أو فرداً مأخوذاً عنه مقتدى به ، وسواء استغرق كل فرد من أفراد مسائل الديانة في لفظه أو نيته ، أو أراد الحقيقة أو خص جملة أو فرداً ، وأما تخطئة ما هو مذهب لا ديانة فلا يكون طعناً ولا براءة إلا أن تبرأ من فاعله أو قائله أو مصوبه فإنه يبرأ منه .

(وهو) ، أى الطعن (فيهم عند الله) ، أى في المسلمين حال كونهم مسلمين عند الله بأن يقصد من هو عند الله مسلم هكذا كلهم أو بعضهم ، أو يعين جماعة المسلمين عند الله أو فرداً مسلماً عند الله تعالى ، مثل أن يعين أصحاب الكهف أو مؤمن آل فرعون طعن و (شرك) ، وكذا أن طعن في دين الاسلام هكذا ، (و) الطعن (في أهل الدعوة) ، أى حال كونهم محقين في ديانتهم (عندنا) ، وهو حال لازمة ، سواء طعن ، و (نفاق) إذ قال أهل الدعوة هكذا ، ولم يخص المتولين منهم ، ولا سيما أن خصهم ، وسواء استغرق أهل الدعوة كل فرد بلفظ واحد أو قال : كل واحد أو أراد الحقيقة .

(ويحل قتل طاعن في كل) ، أى في كل من المسائل مسألة المسلمين عند الله ، ومسألة أهل الدعوة ، وكذا مسألة الطعن في دين الله ولو كان

وان في واحد ممن يقتدى به ، وينسب اليه الدين ولو ميتا ، وينافق
به ويشرك

القاتل اباً للمقتول أو سيدياً له ، أو كان المقتول امرأة أو عبداً لغيره
أو طفلاً (١) ، وكذا الطاعن في مخالف فيما هو محق من الديانة ولم
يذكره لدخول ما هو محق فيه في ديانتنا ، والطعن فيه لذلك طعن
في المسلمين .

(وان) كان الطعن (في واحد) من أهل الدعوة (ممن يقتدى
به وينسب اليه الدين ولو ميتاً) أو مقلداً غير مجتهد إذ كان مع ذلك
ماخوذاً عنه الدين مقتدى به لحفظه العلم في صيانة وورع ، مثل أن
يقال : لست يا فلان على شيء أو أنت ضال فهذا طعن في المسلم ، وهو
طعن في الدين ، لأنه طعن فيه من حيث دينه ، وإن قال : دينك باطل
أو نحو هذا طعن في الدين ، وأما أن خص جماعة غير مقتدى بهم
أو فرداً غير مقتدى به فليس طاعناً في الدين بالطعن فيهم ، ولكن
يبرأ منه أن كانوا متولين ، إلا أن ذكر أن دينهم باطل فذلك طعن في
الدين إذا علمنا أنهم دانوا ديانة المسلمين ولو جهلوا بعضها .

(وينافق به) ، أي بالطعن في المقتدى به غير المنصوص عليه

(١) نقوله : أو كان المقتول امرأة أو عبداً لغيره أو طفلاً . الظاهر أن العبارة فيها
تحريف من الناسخ ولعل الأصل أو كان امرأة الخ وما قبلها : لو كان المقتول ابناً للقاتل
الخ بدليل عبارة التبيين ونصحها : سواء هذا الطعن الذي ذكرناه من جميع البالغين الصحيحي
المقول الذكور والإناث والأحرار والعبيد الخ فأنت ترى كيف حصر الطعن المستوجب للقتل
في البالغين الصحيحي المقتول دون الطفل لأن القتل حد والطفل لا يحد وإنما يؤدب فقط كما
سيأتي والله أعلم .

ويشرك بمنصوص عليه انه مسلم ، ويباح دمه ، وان بتخطئة بلسانه أو تجوير
ورمى بكفر وذم ، وان لأفعالهم ويفعل يوجب تنقيصاً شوهده منه
أو اقرب به أو بين عليه أو شهر عنه ما لم يتب ، وقيل : لا يعجل بقتل
موافق ان قال ذلك غضباً منه .

(ويشرك بمنصوص عليه انه مسلم) في تأويل مصدر بدل اشتغال من
هاء عليه ، (ويباح دمه) ، أي دم الطاعن مطلقاً (وان) كان طعنه
(بتخطئة) للدين أو لمن تخطئته طعن (بلسانه أو تجوير) للدين
أو لأصحابه في قولهم به أو فعلهم به أو اعتقادهم اياه (ورمى بكفر) لأصحاب
الدين أو للدين أو براءة منهم أو من الدين ، (ودم وان لأفعالهم) من حيث
انها موافقة للدين ، أو صادرة ممن هو على الدين ، وأما ان ذم
معصية صدرت أو مكروهاً فلا طعن في ذلك ، (ويفعل يوجب تنقيصاً) ،
مثل ان يعيب بتحريك رأسه أو يده أو اخراج لسانه ، أو يقصد المقتدى
به بالقتل كقصد النكاري قتل أبي خرز (شوهده منه أو اقرب به أو بين عليه
أو شهر عنه) ، وكذا الطعن بالقول يكون بالمشاهدة أو بالاقرار أو التبيين
عليه أو الشهرة عنه (ما لم يتب) قبل ان يقدر عليه ، وان تاب بعد ان
قبض عليه قتل ، وان حوضر وتاب أو طلب الأمان بعد الحصر ليتوب
فلا يقتلوه ، والتوبة بالمشاهدة أو بالبيان أو الشهرة ، وسواء في أحكام
الطعن المشرك والمخالف والموافق .

(وقيل : لا يعجل بقتل موافق ان قال ذلك) الذي يكون طعناً أو
فعل الذي يكون طعناً (غضباً منه) لا اعتقاداً راسخاً لعلّه يزول عنه

وتصويب المخالف ما عنيه من ديانتته وولاية قاداته هل هو طعن منه

في أهل الوفاق وفي دينهم أو لا ؟

الغضب ويعتذر ويتوب لتقدمه في الدين ، كما يستتاب المرتد ثلاثاً ، وإن طعن بلا غضب لم يؤخر .

(وتصويب المخالف ما عليه) ، أي ما ثبت عليه ذلك المخالف (من ديانتته وولاية قاداته) ، سواء حصر الصواب في ذلك ، لكن لم يذكر تخطئة غير ذلك صراحاً ، أو صوبه هكذا فقط بلا حصر ، وصوب ما هو عليه وما نحن عليه تخليطاً منه ، والقادة جمع قائد وهو من يقوده في الدين ، وأصله قوادة - بفتح الواو - قلبت ألفاً لتحركها بعد فتحة كصائغ وصاغة ، وصائم وصامة ، فهو من باب كامل وكملة ، وطالب وطلبة ، (هل هو طعن منه في أهل الوفاق وفي دينهم) لأن تصويب ديانتته تخطئة لديانتنا ، وولايته لقاداته تخطئة لقاداتنا ، ولا سيما أن حصر التصويب وتأهل الولاية لديانتته وقاداته ، وأما أن صوب ذلك وصوبنا ، فإن كان بمرّة فلا يفيد تصويبنا شيئاً ، فهو طاعن ، مثل أن يقول : نحن وأنتم كلنا على صواب ، أو ديانتنا وديانتكم كلتاها صواب ، لأن من جمع معصية وطاعة في فعل واحد يعاقب ولا يثاب ، ومن جمع طاهراً ونجساً نجس طاهره .

وإن قدم تصويبنا ثم عقبه بتصويب دينه وقاداته فقد أبطل الأول بالثاني ، مثل أن يقول : ديانتكم صواب وديانتنا صواب فليس في العكس طاعناً ، ولكن لا يتولى فيه : ﴿ لا اله الا الله الدين الخالص ﴾ (١) ، (أو لا)

(١) سورة الزمر : ٢٠٣ .

وهو المختار ، قولان ، ومن قصد لخصلة مما دانوا به . وخالفوا فيه
غيرهم كقدم الأسماء والصفات ونفى زيادتهما على الذات والرؤية وحدوث
الكلام ، وإثبات الخلود ، والكسب للعبد ، والخلق والأمر .

يكون ذلك طعنًا ولو تضمن الطعن (وهو المختار) لأن ذلك اللفظ الذى
نطق به تلفظًا بما عنده من اعتقاد ، وقد جرى ذلك بين علماء الأمة ولم
يعدّوه طعنًا ، وكفى رجل صوب دينه من المخالفين أو أئمتيه بحضرة أئمتنا
وعلمائنا ولم يحكموا بأن ذلك طعن ؟ (قولان) ، كما يقال : لازم
المذهب مذهب أم لا ؟ قولان ، لكن ما نحن فيه ديانة لا مذهب ، وذلك
أن التصويب لدين الخلاف تخطئة لدين الوفاق ، وأما تصويب الموافق لدين
المخالف فطعن .

(ومن قصد لخصلة مما دانوا) ، أى أهل الدعوة (به وخالفوا فيه)
غيرهم كقدم الأسماء والصفات (أسماء الله وصفاته) ونفى زيادتهما على
الزاد (ونفى) الرؤية (له سبحانه وتعالى فى الآخرة) ، (ونفى)
(حدوث الكلام) ، أى كلام الله الذى هو بمعنى نفى الخرس ، وإما كلامه
بمعنى القرآن وسائر كتبه فمخلوق حادث ، وإن أراد المصنف فمراده
إثبات حدوث الكلام ، ولا يتعين هذا التفسير لأنه لا قائل من قومنا بأنه
تعالى أخرس .

وإثبات الخلود (فى النار لأصحاب الكبائر من الموحدين من هذه
الأمة وغيرها) ، (و) إثبات (الكسب) فقط (للعبد) باختياره
نفياً للجبر ونفياً لأن يكون خالفاً لفعله ، (و) إثبات (الخلق) خلق
الأفعال كغيرها (والأمر) القضاء والقدر وغيرهما ، كالتشريح والإيجاز .

• الله تعالى وخطاها ، أو ما أجمعت عليه الأمة حلّ قتلته ،

(الله تعالى ، وخطاها) - بتشديد الطاء وفتح الهمزة - وضمير النصب للخصلة (أو ما أجمعت عليه الأمة) وخطاه كالصلاة والحج والزكاة ، ولا يعتبر في الاجماع الروافض ، ومن يقول بانكار سورة يوسف عليه السلام ونحوهم (حلّ قتلته) ، فاما أسماؤه جلّ وعلا فمراد المصنف بها كل ما هو اسم الله تعالى ، سواء كان لا يطلق عليه في النحو لفظ الوصف ، وهو لفظ : الله ، ونور السماوات والأرض اجماعاً ، ولفظ : رب ، وقيل : إنه وصف أصله راب ، والرحمن على القول بأنه علم له تعالى ، وقيل : وصف ، أو كان يطلق عليه لفظ الوصف ، كالرحيم والعليم والعالم والقادر والقدِير والمحيى والمميت والخالق والرازق والرزاق وغير ذلك مما تضمن صفة الذات ، أو صفة الفعل ، وأراد بالصفات المعاني المصدرية ، كالالوهية والربوبية والرحمة والعلم والقدرة والاحياء والامانة والخلق والرزق - بفتح الراء - ، ومعنى قدّم أسماؤه أنه مستحق لمعانيها ، فالذات الواجب الوجود له بلا اول ، وهكذا .

وهذا معنى قدّم أسماؤه ، وليست الالوهية معنى حادثاً في الذات ولا العلم معنى حادثاً في الذات ، بل الذات مستحق للالوهية كاف في عدم خفاء الاشياء وهكذا ، وهذا معنى كون صفاته وأسمائه آياه وهو أيضاً ، وإذا علمت أن معنى قدّم أسماؤه ذلك ظهر لك أنها لا تحتاج في كونها أسماء الله تعالى الى نطق ناطق فتصحّ أنها أسماء قبل أن يخلق الله ناطقاً بها ، والناطق المخلوق لا اله فالله اله ولو لم ينطق بلفظ اله ناطق ، وعالم ولو لم ينطق بلفظ عالم ناطق ، وهكذا ؛ وذلك قد يظهر لك في صفات الذات ،

• • • • •

وأما في صفات الفعل فقد يخفى عليك القَدَمَ وكونها آياه ، فان نفيت قدمها
وكونه آخرها من حيث تعلقها بالخلق الذى هو غير قديم ، ولا قديم الا
الله فلا بأس عليك ، وان شئت فقل : صفات الله قديمة أيضاً ، وأنها هو ،
فان الله عز وجل خالق في الأزل ، محيى في الأزل ، مميت في الأزل ،
هكذا ، بمعنى أنه مستحق لفعل ذلك اذا جاء وقته المقتضى له ، وأنه
يفعله لوقته بلا شيء يحل فيه او يحل في شيء ، وذلك كقولك : سيخلق
وسيحى وسيميت ، وهكذا ، والله أعلم .

وذلك ما دنا به ووافقنا عليه الشيعة وبعض المعتزلة ، كابى الهذيل
منهم اذ قال : ان الله عالم بعلم هو ذاته ، قادر بقدره هي ذاته ، حى
بحياته هي ذاته ، الا أنه لا يجوز عندنا أن يقال : قادر بقدره ، ولا حى
بحياته ، ولا عالم بعلم ، وما أشبه ذلك ، فانها عبارة من قال : صفاته
غيره ، كالأشعرية ، ولو قلنا : ان صفات الذات حادثة للزمن اما أن تحدث
نفسها أو تحدث بلا محدث ، أو يحدثها غيره فيتسلسل ، أو يحدثها هو
تعالى ، وذلك كله باطل ، ظاهر البطلان ، وللزمن أن يكون ميتاً ثم حى ،
وغير عالم ثم علم وهكذا ، وذلك باطل ، تعالى الله عنه ، ومن انتفى عنه
العلم كيف يحدث شيئاً ؟ ومن ليس بحى كيف يحدث شيئاً ؟ وهكذا ؛ ومن
ليس قادراً وما أشبه ذلك تعالى الله ، واحتج الأشعرية بقياس الله على
المخلوق ، وهو ظاهر البطلان لتخالف صفة الله تعالى وصفة المخلوق ،
وبأنه لو اتحد الذات والصفة لم يفد الاخبار في نحو : الله واجب عالم قادر ،
وغير ذلك من الصفات اذ يكون كقولك : الله الله ، او العالم عالم ، ونحو
ذلك .

ويرده اختلاف مفهوم اللفظ. فحصلت الفائدة ، وبأنه ولو كان العلم مثلاً

• • • • • • • • • •

نفس الذات والقدرة نفس الذات لكان العلم نفس القدرة ، ويرده أيضاً أن مفهوم الشيء مغاير لحقيقته ، فالذات والصفات متحدات في الحقيقة متغايرات بالاعتبار والمفهوم ، فالذات كاف في ثمرات الصفات ، ولو كانت غير الذات لكان خالفاً لها ، فيلزم أنه قد كان قبل ذلك خالياً عنها ، أو لكانت قديمة فيلزم تعدد القديم فلا فرق بين قدم صفة غير الموصوف وقدم جسم ، فلا يصح أن يقولوا : الممنوع قدم ذوات لا قدم صفات ، وذات صفاته واجبات فلا يحتاج لغيره .

والجواب بأنها قائمة به لا يفيد مخ أنه يستلزم أن يكون تحله الأشياء ، وأن يكون ناقصاً يكمل بالصفة ، تعالى عن كل نقص ، والتزام جواز زيادة صفات الكمال عناد ، وأما نفى رؤيته تعالى فإنه يلزم عليها التحيز والبعد والقرب والتركيب والحلول فيه وحلوله في غيره ، والجهات والطول والعرض ، واللون والجسمية وعدم القدرة والجهل ، وغير ذلك من صفات الخلق ، تعالى الله عنها كلها ، فانك اذا رأيت أحداً في الغرب جهل ما في المشرق كله أو بعضه وعجز عن التصرف فيه كله أو بعضه ، وأقل قليل من شيء واحد من ذلك يوجب الحدوث ، تعالى الله عنه ، ووافقنا على ذلك مالك بن أنس ، ولهذه اللوازم أبقينا آية نفيا على ظاهرها ، وأولنا أحاديث اثباتها وآيته على غير ظاهرها فانظر «هميان الزاد الى دار المعاد» ، ونص أصحابنا على أن من أجازها في الدنيا مشرك ، يعنون أن لم يؤول ، وذلك لم يحكموا بشرك بعض الأشعرية المثبتين لجوازها ، فهم لتأويلهم منافقون كمثبتها في الآخرة للمؤمنين ، وأما من حكى أنه قيل له في المنام : ان هذا ربك ، فراه أو رأى شيئاً فيه فتخيل فيه أنه الله فلا كفر ولا نفاق ،

• • • • •

بل حلم من الشيطان ، وأما ان اعتقد أن ذلك الذى رآه فى المنام حق فمناقض
ان أول ، مشرك ان لم يؤوّل ، وحجة مجيزها فى اليقظة والمنام قول موسى
عليه السلام : ﴿ رَبِّ ارْنِي أَنْظِرْ لِيكَ ۖ ﴾ ، وأجيب : بأنه قال ذلك على
لسان قومه ليبريهم المنع بالبرهان .

وأما الجواب بأن عقابهم دليل المنع فمعترض بأن العقاب لامتناعهم
من الايمان حتى شرطوا عليه الرؤية ، واعترض الجواز فى المنام بأن المرئى
فيه خيال ومثال ، وذلك محال على الله سبحانه وتعالى ، والجمهور منهم
أنها غير واقعة فى اليقظة ، وأدلة معناها فى الآخرة هى أدلة معناها فى النوم
واليقظة ، وأما خلق الأفعال فلقوله تعالى : ﴿ هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرِ
اللَّهِ ۖ ﴾ (١) ، وقوله تعالى : ﴿ وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ ۖ ﴾ (٢) ، وقوله تعالى
فى بعض كتبه : « أنا الله الذى لا اله الا أنا خالق الخير والشر » ، ولهذه
الآيات يكون معنى قوله تعالى : ﴿ وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ ۖ ﴾ (٣) ،
والله خلقكم وعملكم ، فهو خالق لهم ولافعالهم مع ان ذلك هو المتبادر
بخلاف تفسيره بأنه خلقكم وما تعالجون من الأصنام فانه غير متبادر ،
وأما : ﴿ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ ۖ ﴾ (٤) ، فمعناه أحسن المقدرين ولو كان
المخلوق خالقاً لفعله لخلق كل ما شاء ، ولم يكن يقصد الى فعل فلا يفعله
وهو يحب فعله ، أو يفعله على غير الصفة التى أحب ، فان القائل بأن

(١) سورة طه : ٣ .

(٢) سورة الأنعام : ١٠١ .

(٣) سورة الصافات : ١٦ .

(٤) سورة المؤمنون : ١٤ .

• ويجب في ظهور لا كتمان ، ولزم فيسه النكال والنهى والتغيير ، •

الفاعل خالق لفعله يثبت القضاء والقدر لنفسه في فعله فهلاً خلق لنفسه الأفعال المرغوب فيها دنيا وأخرى ؟ وخلق نجاحها ، ولا يعلم كيف يكون فعله ، فكيف يخلق ما يجهله ؟ فالفعل منسوب للمخلوق كسباً وإلى الله خلقاً ، والثواب والعقاب على الكسب ، والكسب باختيار الكاسب لا بالجبر ، فلا شركة بين الله والكاسب في الفعل لاختلاف الكسب والخلق ، وأما الخلود فوافقنا عليه المعتزلة لقوله تعالى : ﴿ وَمَنْ يَعِصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَأَنْ لَهُ نَارُ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا ۖ ﴾ (١) ، وتكلمت على ذلك في غير هذا الكتاب .

(ويجب) قتل الطاعن (في ظهور لا كتمان ولزم فيه) ، أى في الكتمان ، (النكال والنهى والتغيير) اعم من النهى لأنه يشمل الطرد من المجالس والتنبيه عليه ، ويجوز أن يقتل في الكتمان كما يقتل في الظهور ، وإذا أرادوا تنكيهه فبعدد النكال أو أقل أو أكثر ، أو ينكلونه بالحبس ، والنهى والتغيير واجبان في الظهور والكتمان ، ولو كان يقتل لأن فيهما بيان الحق ، ولأنه قد يتوب ولو بعد القدرة عليه ، فانه ان تاب نصوحاً ولو بعد القدرة عليه قبلت توبته ويقتل مع توبته بعد القدرة عليه ، وان تاب قبلها فلا يقتل ، وإذا لم يقتل وتاب قبل القدرة في الظهور والكتمان فانه يؤدب بضرب أيضاً أو حبس ، قال عمرو بن فتح - رحمه الله - لأبي منصور : يا الياس ان لم تأذن لى بقتل ثلاثة فخذ خاتمك ، وكان قاضياً

(١) سورة النساء : ١٤ .

ورجوع مخالف طعن بأمر بمبيح قتله لمذهبنا بلا قصد توبة من طعنه
رجوع منه وتوبة ، وقيل : لا ، ومصوب الطاعن والأمر بالطعن
والمبيح طاعنون ، ولا يعد من مخالف دعا لمذهبه * * *

لكبي منصور الياس : ان لم تأذن لي بقتل الطاعن ، ومانع الحق ، والدال
على عورات المسلمين . وعطف التغيير عطف مرادف *

(ورجوع) مبتدا خبره قوله : رجوع ، أي رجوعه الى ديننا ، رجوع
عن الطعن السابق منه (مخالف طعن) نعت مخالف (بأمر بمبيح) متعلق
بطعن (قتله) مضاف اليه مبيح أو منصوب به (لمذهبنا) ، أي الى مذهبنا
أراد به ديانتنا متعلق برجوع (بلا قصد توبة من طعنه) ، بل ذهل
عنها ، أو ادخلها في عموم رجوعه اليها ولم يسمها (رجوع منه) ، أي
من الطعن ، (وتوبة) شرعية (وقيل : لا) فلا يعد داخلا في مذهبنا حتى
يصرح بأنى ثبت من طعنى ، ويقول بعد ذلك : أن ديانتكم هي الصواب
فيكون قد دخل في ديننا والا يتب من طعنه لم يمنعه الرجوع اليها من
القتل والصحيح القول الأول ولا يكون تخطئه دينه رجوعاً من طعنه في
ديننا وتوبة انتقل الى دين آخر للمختلفين أو لم ينتقل (ومصوب الطاعن و)
مخطيء مخطيء المصوب للطاعن و (الأمر بالطعن) ومصوب الأمر به ،
ومخطيء من خطئ مصوب الأمر به (والمبيح) ومصوب المبيح ومخطيء
من خطئ مصوب المبيح (طاعنون) ودمهم حلال *

(ولا يعد من مخالف) وقوله : (دعا) غيره (لمذهبه) أي ديانتها

دعاؤه طعنًا ان لم يدع لتخطئته وتجوير لنا أو يظهر تنقيصاً ، وان بلا
كلام أو براءة من بلد أو قبيلة ظهرت فيها دعوتنا أو لعناً ، وان الجماعة
لنا ، أو بتعيب للمذهب ، كقول قائل في أبي بلال - رحمه الله - :
فرسك حرورى ،

نعت مخالف (دعاؤه) نائب فاعل يعدّ (طعنًا) مفعول ثان ليعد (ان
لم يدع لتخطئته) لنا (وتجوير لنا) ، أى ونسبتنا الى الميل عن الصواب
(أو يظهر تنقيصاً وان بلا كلام أو براءة من) أهل (بلد أو قبيلة ظهرت
فيها دعوتنا أو لعناً وان لجماعة لنا) ان ذكر في كلامه ما يدل على أن
اللعن لكونهم لنا والا فلا ان كانوا قدوة ، وان كان فيهم قدوة ، واذا لعن
أو سبّ ، ولو فرداً غير قدوة لكن لكونه لنا فذلك طعن ، واذا فعل الداعى
لذهبه ما ذكر المصنف فذلك طعن لأنه من غيره أيضاً طعن .

(أو بتعيب للمذهب كقول قائل في أبي بلال) مرداس بن جدير
بالجيم أو بالحاء المهملة واختاره بعض ، وهو أحد بنى ربيعة بن حنظلة
ابن مالك بن زيد مناة بن تميم ، وجدته من محارب ، وقيل : أمه
(رحمه الله : فرسك حرورى) قال الشيخ أحمد الشماخى : ان لأبى بلال
وأخيه عروة في العلم والورع والديانة والشجاعة الأمد الأقصى ، ولكل منهما
فضائل لا تحصى ، لا تأخذهما في الله لومة لائم ، ومن شجاعة أبى بلال
أن غيلان بن جرشبة ذكر أصحاب أبى بلال عند ابن زياد فلما خرج لقيه ،
فقال : لقد بلغنى ما كان منك يا غيلان ما يؤمنك أن يلقاك رجل أحرص
والله على الموت منك على الحياة فينفذك برمحه ، فقال : لن يبلغهم انى
ذكرتهم بعد الليلة .

• • • • •



ومرّ أبو بلال على فرسه ينادى قومه فوقف وسلم ، فقال شاب منهم :
فرسك حرورى ، قال : وددت والله لو أوطأته بطنك فى سبيل الله ، فمضى
فقال الفتى لأصحابه : انى مقتول فمشوا اليه بالفتى فقالوا : اصفح عنه
فصفح ، فقال : اذا كنت فى مجلس فأحسن حملان رأسك ، أى احمل رأسك
حملاً حسناً فاذا تكلمت بموجب سقوط رأسك بالسيف فقد أسأت حمله ،
ومحل الشاهد أن قول الفتى : فرسك حرورى ، تعيب منه عليه بأنه من
أهل حروراء ، ولو كان لا عيب فى أهل حروراء ، فاستحل بذلك أبو بلال
دمه اذ تمنى قتله ، وسمى قتله جهاداً فى سبيل الله ، وكنى عن قتله بحمل
فرسه على المشى على بطنه لأن مشى الفرس على بطن الانسان قاتل له ،
وحروراء بالمد ، وقد يقصر : قرية بالكوفة ، وكان بها أصحابنا ، وكان
فيه أيضاً نجده وأصحابه ، وقياس النسب الى حروراء بالمد حروراوى بقلب
الهمزة واواً واثبات الالف قبلها ، ولم يقولوا كذلك ، بل استغنوا بالنسب الى
حرورى بالنصر وهو لغة فحذفوا الفه وجوياً لأنها خامسة كحبارى فى
حبارى ، ومن خوف أبى بلال - رحمه الله - أنه جاز مع صاحبه على
الحدادين فسقط مغشياً عليه ولم يزل صاحبه يرشّه بالماء حتى أفاق ثم
سارا فاستقبلتهما امرأة جسيمة بهية عليها زينة عظيمة فغشى عليه فلم يزل
صاحبه يرشه بالماء حتى أفاق ، ورأى رجلاً فغشى عليه فرشّه حتى أفاق
فقال : ما هذا الذى أرى ؟ قال : أما المرة الأولى فمعينة النار ، والثانية
تفكرت كيف تقلبها فى النار مع الجسامة والحسن ، وأما الرجل فكثيراً ما
أراه يشهد مجالس المسلمين فرجع الى ما رايت من الهيئة والغلمان والنزهة ،
فاستعذت من سوابق الشقاء ، ومن تورعه هو وأصحابه أنهم يبيعون حلى
سيوفهم من الحاجة ، وأبوا أخذ المال الا من له عطاء .

• • • • •

قال أبو سفيان : أخبرني أبو العلاء ابن الشهيد رجل من حجة البيت عن بعض آبائه قال : انى لفى الطواف فى ليلة صاحبة قمرء فاذا برجل تحت الميزاب يدعو الله ويرغب اليه ، فبينما هو كذلك اذ الح فقال : اللهم حاجتى فكرّر فسمعه أهل الطواف ، فقالوا : اللهم اقضى حاجته ، فقال : اللهم ان كنت رضيت ما أريد فأرنى من ذلك علماً فقطرت عليه من الميزاب قطرات ، فلما أحسّ بالماء انسأب فى الناس فاذا هو أبو بلال ، وتقدم فى باب فرز الدين انشقاق السقف له ، وكان رحمه الله كثيراً ما يخرج الى ساحة الدار بليّلى ويقول : « ولو أرادوا الخروج لأعدوا له عدة » ويقول لأصحابه : عرضت نفسى على الله فلم أره يقبلنى •

قال أبو سفيان : دخل هو وجابر على عائشة أم المؤمنين رضى الله عنها ، فعاتبها على ما كان منها يوم الجمل فتأبى ، واستغفرت مما كان منها ، وكان أبو بلال لا يفارق جابراً بعد ما يصلى العتمة الى آخر الليل مع بعد ما بين منزليهما فيقول له : ارفق بنفسك ، أو كلاماً مثل هذا ، فيجيب بأنه لا يقدر على مفارقتة ، ومن أمانته وثقته بالله جل جلاله أن ابن زياد سجنه فى جماعة من المسلمين فرأى السجنان اجتهداه ، فقال : أن تركتك تببىء عند أهلك أترجع ؟ قال : نعم ، فأتاه الخبر عند أهله أن ابن زياد أراد قتلهم غداً فرجع أبو بلال الى السجن بعد أن قال له أهله : اتق الله فى نفسك ، قال : أتريدون أن ألقى الله غادراً ؟ وقال للسجنان : وقد علمت رأى صاحبك ، قال : أعلمت وجئت ؟ قال : نعم ، فقتل ابن زياد من فى السجن ، فأخبره السجنان بفعلة فأطلقه رحمه الله •

• • • • •

ومن شجاعته - رحمه الله - انه خرج في اربعين فهزم ألفين ، وذكرت كلاماً في شجاعته في كتاب الدماء ، وان أمير القتال يعير لأنه هرب خوفاً من أبي بلال ، يقول له الصبيان : أبو بلال ، أبو بلال ، فاشتد عليه ذلك ، فأمر ابن زياد الشرط أن يكفوا عنه الناس ، وسبب خروجه ان زياداً قال على المنبر : لآخذن المحسن بالمسيء ، والحاضر بالغائب ، والصحيح بالسقيم ، فقام إليه ، فقال : ما هكذا ذكر الله اذ يقول : ﴿ وأبراهيم الذي وفى - الى - الأوفى ﴾ (١) ، وقتل البثجاء رحمها الله ، والح في طلب المسلمين ، فقال أبو بلال ان الاقامة على الرضى بالجور لذنوب ، وان تجريد السيف واخافة الناس لعظيم ، ولكن نخرج ولا نقاتل الا من أراد بظلم ، فخرج مع ثلاثين رجلاً فلقبهم عبد الله بن رباح عامل ابن زياد على الحبس ، فراودهم على الرجوع ، فأبوا ، فاتوا الأهواز فأصابوا مالا وجه الى ابن زياد فأخذوا عطاياهم فوجه اليهم سلمة بن زرعة في ألفين ، قالوا : ما تريد ؟ قال : نردكم الى ابن زياد ، قالوا : تشاركه في دماننا ؟ قال : هو محق ، ودمائكم حلال ، قالوا : اللهم ان كان كاذباً فانصرنا عليه .

قال حريث بن حجل : يا عدو الله امحق وهو يطيع الفجرة ، ويقتل بالظئنة ، ويخص بالفى ويجور في الحكم ؟ فرموا رجلاً من المسلمين ، فقتلوه ، فقال أبو بلال : جاهدوا وارغبوا الى الله ، واستعينوا بالله ، وأصبروا فهزموهم ، وكاد يأخذه ، فغضب عليه ابن زياد ، فقال : لأن يذمنى حياً أحب الى أن يمدحنى ميتاً ، ثم أرسل اليهم عباد بن أخضر

(١) سورة النجم : ٣٧ .

أو مدح لأئمتهم ومذهبهم بموجب تنقيص المذهب وأهله ، كقول

الأعشى - لعنه الله - لأبى حمزة الشارى - رحمه الله - : . .

فى أربعة الاف مع ما انضم اليه ، فقال له أبو بلال : ما تريد ؟ قال أردكم ، قال : اتدعون الى طاعة من يسفك الدماء ، ويعطل الحدود ، ويرتشى فى الحكم ، ويتسلط بالجبرية ، ويقتل بالظنة ، وياخذ على التهمة ، لا يقبل عثرة ، ولا يقبل معذرة ؟ قال : نعم ، نعرف ما تقولون ، ولكن لهم مع ذلك الطاعة ، وقيل : قال : كذبتهم وانتم أولى بالضلال منه ، وقدم القعقاع بن عطية الباهلى من خراسان يريد الحج ، قال : ما هذا ؟ قيل : له الشراة ، فحمل عليهم ، فانتشب الحرب يوم الجمعة ، وأبو بلال يتلوا : ﴿ من كان يريد حرث الآخرة ﴾ (١) . . الآية ، فأسروا القعقاع ، فقال : لست من أعدائك ولكن غررت ولم أعلم ، وأطلقه ورجع ، فرجع يقاتل ، فحمل عليه حريث وكهمس وأسراه فقتلاه ، فلما جاء وقت صلاة الجمعة ناداهم أبو بلال : انكم فى يوم عظيم فدعونا حتى نصلى وتصلوا ، فأجابوه ، فلما دخلوا فى الصلاة حملوا عليهم فقتلوه بين رакع وساجد وقائم وقاعد ، وانما فعل أبو بلال ذلك ظناً منه أنهم يفون بالعهد (أو) — (مدح لأئمتهم ومذهبهم بموجب تنقيص المذهب) مذهبنا (وأهله ، كقول الأعشى - لعنه الله - لأبى حمزة الشارى) وهو أحد الشراة واسمه المختار بن عوف (رحمه الله) :

(١) سورة الشورى : ٢٠ .

انتك العيس تنفخ في براها وتكشف عن مناكبها القطوع
بأبيض من أمية مضرى كان جبينه سيف صنيع

(انتك العيس تنفخ في براها
وتكشف عن مناكبها القطوع)

(بأبيض من أمية مضرى
كان جبينه سيف صنيع)

وها انا ذا اتكلم على أبى حمزة - رحمه الله - والأعشى والفاظ البيتين :
أبو حمزة جمع بين العلم الكثير والعمل الغزير بمنع نفسه لذيق الهجود
اشتغالا بالركوع والسجود ، ويتضرع الى الرحمن بكثرة تلاوة القرآن ،
وظهر على مكة والمدينة وخطب فيها وصان دينه ، ثم انه خرج عن المدينة
بلا قتال استبقاء للناس عن أن يشرع فيهم القتل اذا اشتد الأمر عليه ،
فلقى بلجاء بوادى القرى فقاتله الفاسق فى عسكر فيه ستة آلاف ، فنجى
أبو حمزة الى مكة ، فلحقه الفاسق ، فقاتله ، فاستشهد أبو حمزة مع
جماعة من المسلمين .

ومن كلامه - رحمه الله - : ادركت المسلمين ان كان الرجل ما يستزاد
فى صلاة ولا فى صيام ، ولا فى حج ، ولا فى عمرة ، ولا فى وجه من الوجوه ،
ان عرف منه أنه ليس شديد الحرص فى الشراء سقط من أعينهم ، ونقصت
منزلته عندهم ، وكان على الموسم رجل من بنى مخزوم يقال له :
عبد الواحد ، فأرسل الخطباء الى أبى حمزة من قريش ومن غيرهم وفيهم
عبد الله بن الحسن فخرج اليهم أبو حمزة ، وعمامته خضراء ، وله ازار
مؤنزر به تنكب قوسه ، وقلد سيفه وأطنبوا فى تعظيم الحج ويوم عرفة
ما قدروا عليه ، ولما فرغوا تكلم أبو حمزة ، فحمد الله وأثنى عليه جل

• • • • •

وعلا وصلى وسلم على نبيه محمد ﷺ ، ثم قال : أما ما ذكرتم من تعظيم الله هذا اليوم ، فانكم لن تبلغوا كنه ذلك ، ثم ذكر جور بنى مروان وما هم عليه من الظلم والفسق والاعتداء فافحمهم ، وسمعوا كلاماً لا يعرفونه فرجعوا الى عبد الواحد فاعلموه بقوله ، وقالوا : خصمنا الرجل وما قدرنا على اجابته ، وليس عندنا ما نجيبه به ، قال : فارجعوا اليه فاسألوه المواعدة هذه الأيام على أن لا نعرض له ، ولا يعرض لنا ، فرجعوا فاعطاهم ذلك .

ولما نزلوا في « منى » عالجت بهم حليلة المهلبية طعاماً كثيراً - رحمها الله - وكانت من خيار المسلمين ، فبعث به مع أبى واقد وابنه فأخذهما الحرس ، فقالوا : معكم السلاح ، ففتشوهما ، فلم يجدوا معهما سلاحاً ، فحبسوهما حتى أصبحا ، فأرسل أبو حمزة الى الوالى ، انه قد كان النقض من قبلك فان شئت ناقضناك ، وان شئت نف بعهدك فأرسلهما ، وتم العهد ، وكان بلج بن عقبة يأتى لرمى الجمار فى الخيل والسلاح ، وكان أبو حمزة يقول له : رحمك الله ، ما يدعوك الى هذا لو جئت متذكراً حتى ترمى فيقول له : لا والله لا أفعل ، ولا آمن غدرهم ، فان فعلوا كنا قد استعدنا .

واقام أبو حمزة بذى طوى ، يدخل ويرجع الى ذى طوى واجتمع اليه من نواحي مكة رجال من خزاعة مسلمون فى نحو أربع مائة رجل وخرجوا معه الى المدينة قدم معه من اليمن نحو ست مائة رجل ، وذلك نحو ألف ، خرج بهم نحو المدينة يريد الشام ولم يرد التعرض لأهل المدينة فخرجوا اليه فقتلوه بقديد فقال لهم : انا ندعوكم الى الله وكتابه فالام تدعوننا انتم ؟ فقالوا : ندعوكم الى طاعة مروان ، فيقول : يا سبحان الله ندعوكم

• • • • •

الى طاعة الله وتدعوننا الى طاعة الفاسق مروان ، فاقتلوا ، فقتل منهم نحو أربعة آلاف ، وأصيب مع أبى حمزة يوم مكة أبو عمرو وابنه ، وكنا من أفاضل المسلمين ، قال صاحب « الطبقات » - رحمه الله - : قد وقفت فى سيرة عبد الله بن يحيى على الخطبتين اللتين خطبهما احدهما التى خطبها بمكة والأخرى التى خطبها بالمدينة متطاولتين بأبلغ ما يأتى به خطيب ، ثم وقفت عليهما أوجز من ذلك قليلاً فيما صحّحته عن بعض الخطباء من أهل الخلاف ، فأثرت أن اثبتهما هنا على نحو ما صحّحته عنهم لأن شهادة خصمك لك أصح من شهادة أخيك لك .

قال رواتهم : خطب أبو حمزة الشارى بمكة حرسها الله ، صعد المنبر متنكباً قوساً عربية طويلة ، فقال : يا أهل مكة تعيروننى بأصحابى أنهم شباب ، وهل كان أصحاب رسول الله إلا شباباً ، نعم شباب متكهلون عليهم عز الشراء ، أعينهم بالية من خشية الله ، وأيديهم بظيئة عن الباطل ، وأرجلهم مقعدة عن المشى الى الحرام ، وقلوبهم سهرة ، وينظر الله اليهم فى جوف الليل مثنية أصلابهم بمثنى القرآن ، إذا مرّ أحدهم بآية فيها ذكر الجنة بكى شوقاً اليها ، وإذا مرّ بآية فيها ذكر النار شقّ شفقة كأن زفير جهنم فى آذنه ، وصلوا كلالاً ليئلهم بكمال نهارهم ، انضاء عبادة قد أكلت جباههم وأيديهم وركبهم ، مصفرة الوانهم ، ناحلة أجسامهم من طول القيام وكثرة الصيام مستقلون ذلك فى جنب الله ، موفون بعهده ، منتجزون لوعده ، إذا رأوا سهام العدم قد فوقت ورماحهم قد أشرعت ،

• • • • •

وسيوفهم قد أنصلت ، وأبرقت الكتيبة وأرعدت بصواعق الموت ، استكانوا
بوَعيد الكتيبة لوَعد الله ، فمضى الشباب منهم قدماً حتى تختلف رجلاه
عن عنق فرسه ، وغيّرت محاسن وجهه الدماء وعفّر جبينه التراب ،
وأسرعت اليه سباع الأرض ، وانحط اليه سباع الطير ، فكم من عين في منقار
طائر طال ما بكى صاحبها من خشية الله ، وكم من كفّ بانّت من معصمها
طال ما اعتمد عليها صاحبها في ركوعه وسجوده ، وكم من خد عتيق
رقيق قد فلق بعمد الحديد ، رحم الله تلك الأبدان وأدخلهم بفضلهم في
الجنان ، ثم قال : الناس منا ، ونحن منهم الا عابد وثن ، وكفرة الكتاب ،
واماماً جائراً ، وحذف روايتها كثيراً قطع به عذر أهل مكة .

قال مالك بن أنس : خطبنا أبو حمزة بالمدينة خطبة شككت المبصر
وردّت المرتاب - يعنى ان البصير في مذهب الخلاف صار بها شاكاً فيه ،
ومن ارتاب فيه رجع الى مذهب أبى حمزة - فحمد الله وأثنى عليه وصلى
على نبينا ثم قال : أوصيكم بتقوى الله وطاعته والعمل بكتابه وسنة نبيه
محمد ﷺ ، وصلة الرّحم وتعظيم ما صغرت الجبابرة من حق الله عز وجل ،
وتصغير ما عظمت من الباطل ، وامانة ما أحيوه من الجور ، واحياء ما
أماتوه من الحق ، وأن يطاع الله ويعصى العباد في طاعته ، والطاعة لله
عز وجل ولأهل طاعته ، ولا طاعة للمخلوق في معصية الخالق ، ندعوكم
الى كتاب الله وسنة نبيه ، والقسمة بالسوية ، والعدل في الرعية ووضع
الأخماس مواضعها التي أمر الله بها لنا ، والله ما خرجنا أشراً ولا بطراً
ولا لهواً ولا لعباً ، ولا لدولة ملك نريد أن نخوض فيها ، ولا لثأر قد نيل ،

• • • • •

ولكن لما رأينا الأرض قد امتلأت جوراً ومعالم الجور قد ظهرت وكثر
الادعاء في الدين ، وعمل بالهوى وعطّلت الأحكام وقتل القائم بالقسط ،
وعنف القائم بالحق ، سمعنا منادياً يدعو الى الحق والى طريق مستقيم
فأجبنا داعى الله : ﴿ ومن لا يجب داعى الله فليس بمعجز في الأرض
وليس له من دونه أولياء أولئك في ضلال مبين ﴾ (١) فأقبلنا من قبائل
شتى قليلين مستضعفين ، فأوانا الله وايتدنا بالنصرة فأصبحنا بنعمة الله
أخوانا وعلى الدين أعواناً يا أهل المدينة أولكم خير أول ، وآخر شر
آخر : انكم أطعتم قراءكم وفقهاءكم فأحالوكم على كتاب الله عز وجل
غير ذى عوج بتأويل الجاهلين وانتحال المبطلين ، فأصبحتم عن الحق ناكثين
أمواتاً غير أحياء وما تشعرون ، يا أهل المدينة يا أبناء المهاجرين والأنصار
والذين اتبعوهم بإحسان ما أصلح أصلكم وأفسد فرعكم ، كان آبائكم أهل
اليقين وأهل المعرفة بالدين ، والبصائر النافذة ، والقلوب الواعية ، وانتم
أهل الضلالة والجهالة اسعفتكم الدنيا وغرّتكم الأمانى فأضلّتكم ، فتح الله
لكم باباً في الدين فسددتموه ، وأغلق عنكم باب الدنيا ففتحتموه سراعاً
الى الفتنة بطيئين عن السنة عمياً عن البرهان صماً عن القرآن ، عبيد
الطمع ، حلفاء الجزع ، ما أحسن ما أورثكم آبائكم لو حفظتموه ، وبئس
ما تورثون أبناءكم ان تمسكوا به وأخذوه ، نصر الله آباءكم على الحق
وخذلكم على الباطل ، كان عدد آبائكم قليلاً طيباً ، وعددكم كثيراً خبيثاً ،
اتبعتم الهوى فأرداكم ، واللهو فآلهاكم ، ومواعظ القرآن تزجركم فلا
تزدجرون ، وتعبركم ، فلا تعتبرون ، سألناكم عن ولائكم هؤلاء فقلتم هم

(١) سورة الاحقاف : ٣٢ .

• • • • •

الذين يعلمون ، ونعلم أنهم أخذوا المال من حله فوضعوه في غيره حقه ، فجاروا في الحكم فحكموا بغير ما أنزل الله عز وجل ، واستأثروا بالفىء ، وجعلوه دولة بين الأغنياء منهم وجعلوا مقاسمنا وحقوقنا في مهور النساء وفروج الاماء ، وقلنا لكم : تعالوا الى هؤلاء الذين ظلمونا وظلموكم وجاروا في الحكم وحكموا بغير ما أنزل الله فقلتم : لا نقوى على ذلك ، ودّدنا أنا أصبنا من يكفيننا ، فقلنا : نحن نكفيكم ، ثم اجتهدنا دونكم ، ولئن قدرنا لنعطين كل ذى حق حقه ، ولقينا حرّ الحرب واتقينا الرماح بصدورنا والسيوف بوجوهنا فعرضتم لنا دونهم فقاتلتمونا فأبعدكم الله عز وجل ، فوالله لو قلتم : لا نعرف الذى تقولون ولا نعلمه لكان أعذر لكم ، على انه لا عذر في الجهل ، ولكن أبى الله الا أن يقول الحق على السنتكم ، ويأخذكم به في الآخرة ؛ ثم قال : الناس منا ونحن منهم ؛ الا ثلاثة : حاكم بغير ما أنزل الله ، ومتبع له ، أو راض بعمله . ثم نزل ، فالله يتولى السرائر من عباده ويجازى عليها ، فهذا كلام لا مطعن فيه لطاعن ، والله يهدى من يشاء الى صراط مستقيم . الى ها هنا انتهى ما رواه مالك .

وأما الأعشى ، فلعله أعشى بنى ربيعة بن ذهل بن شيبان ، واسمه عبد الله بن خارجة ، وذلك أن الأعشى سبعة عشر ، ذكرها السيوطى في « شواهد المغنى » عن مطول « شواهد العينى » ستة عشر ، والباقي عن « المؤتلف والمختلف » لأبى القاسم الكمدى ، وهم :

الأعشى : أعشى بن قيس بن ثعلبة ، وهو ميمون بن قيس بن جندل ابن شراحيل بن عوف بن سعد بن ضبيعة بن قيس بن ثعلبة يكنى أبا بصير ، وأعشى بنى باهلة واسمه عامر بن الطفيل ، وأعشى بنى نهشل

• • • • •

الأسود بن يعفر ، وهم جاهليون أدرك الأول الاسلام ولم يسلم ، وقيل :
أسلم ، وأما الاسلاميون ، فأعشى بن أبى ربيعة من بنى شيبان ، وأعشى
همدان واسمه عبد الرحمن ، وأعشى طرود بن سليم ، وأعشى بنى مازن
ابن تميم ، وأعشى بنى أسد ، وأعشى بنى معروف واسمه خيثمة ،
وأعشى عكل واسمه كهمس ، وأعشى بنى عقيل واسمه معاذ ، وأعشى بنى
مالك بن سجد ، والأعشى التغلبى واسمه النعمان ، وأعشى بنى عوف بن
همّام واسمه ضابىء - بباء موحدة بعدها همزة - ، وأعشى بنى ضرزة -
بضاد معجمة وراء أو زاي - واسمه عبد الله ، وأعشى بنى جلاّن واسمه
سلمة ، وذكرهم صاحب « المؤتلف والمختلف » ، وزاد أعشى بنى ربيعة بن
ذهل بن شيبان واسمه عبد الله بن خارجة ، وقال فى أعشى بنى أسد :
انه جاهلى ، وهو ابن نجدة بن قيس ، وقال فى أعشى بنى مغزوف : اسمه
طلحة ، والسابع عشر الأعشى بن النباش بن زرارة التيمى ، وذكر فى
« القاموس » أعشى بن الحرمان ، والمشهور فيهم أعشى بنى قيس .

قال ابن هشام صاحب السيرة : حدثنى خلاد بن قره بن خالد السدوسى
وغيره من مشايخ بكر بن وائل من أهل العلم أن أعشى بنى قيس بن ثعلبة
خرج الى رسول الله ﷺ يريد الاسلام ، فقال يمدح رسول الله ﷺ :

ألم تغتمض عيناك ليلة أرمدا وبت كما بات السليم مسهدا
وما ذاك من عشق النساء وانما تناسيت قبل اليوم خلّة مهددا
ولكن أرى الدهر الذى هو خائن اذا أصلحت كفاى عاد فافسدا
كهولا وشبانا فقدت وثروة فله هذا الدهر كيف ترددا

• • • • •

ومازلت ابغى المال مذ أنا يافع
وأبتذل العيش المراقيل تفتلى
ألا أيهذا السائلى : أين يمممت ؟
فان تسالى عنى فيا رُبّ سائل
أجدت برجليها النجاء وراجعت
وفيها اذا ما هجرت عجرفية
وآليت لا اترى لها من كلاله
متى ما تناخى عند باب ابن هاشم
نبي يرى ما لا ترون وذكره
له صدقات ما تغب ونائل
أجدك لم تسمع وصاة محمد

اذا أنت لم ترحل بزاد من التقى
ولاقيت بعد الموت من قد تزودا

ندمت على أن لا تكون كمثله
فترصد للأمر الذى كان أرصدا
فيايك والميتات لا تقرينها
ولا تأخذن سهما حديدا لتقصدا
وذا النصب المنصوب لا تنسكنه
ولا تعبد الشيطان والله فاعبدا

• • • • • • • • • •

ولا تقربن حرة كان سرّها عليك حراماً فانكحن أو تأبدا
وذا الرحم القربى فلا تقطعنه لعاقبة ولا الأسير المقيدا
وسبح على حين العشيات والضحى
ولا تحمد الشيطان والله فاحمدا
ولا تسخّرن من بئس ذى ضرارة
ولا تحسبن المال للمرء مخلصا

وذكر السهيلي بيتاً لم يذكره ابن هشام بعد قوله : « ليتنا غير أجردا »
وهو قوله :

فأما اذا ما أدلجت فترى لها رقيبين : جدياً لا يغيبُ وفرقدا

وبيتاً آخر بعد قوله : « في البلاد وأنجدا » ، وهو قوله :

له أنقذ الله الانام من العمى وما كان فيهم من يريع الى هدى

قال ابن هشام : فلما كان الأعشى بمكة أو قريباً منها ، اعترضه بعض
المشركين من قريش فسأله عن أمره فأخبره أنه جاء يريد رسول الله ﷺ فقال
له : يا أبا بصير انه يحرم الزنى ، فقال الأعشى : والله ان ذلك لأمراً ما
لى فيه من أرب ، قال : يا أبا بصير فانه يحرم الخمر ، فقال الأعشى :
أما هذه فوالله ان في النفس منها لعلالات ولكنى منصرف فأرتوى منها عامى
هذا ثم آتته فأسلم ، فانصرف فمات في عامه ذلك ، قال السهيلي والكلاعي :
هذه غفلة من ابن هشام ، ومن قال بقوله فان الناس مجمعون على أن الخمر

• • • • •

نزل تحريمها بالمدينة بعد أن مضت بدر وأحد ، وحرمت في سورة المسائدة
وهي من آخر ما نزل ، وفي الصحيح من ذلك قصة حمزة حين شربها ،
الحديث بطوله معروف ، فان صحَّ خبر الأعشى وما ذكر له في الخمر فلم
يكن هذا بمكة وإنما كان بالمدينة ، وفي القصيدة ما يدل على هذا ،
وهو قوله :

« فان لها في أهل يثرب موعدا »

قلت : لا غفلة في ذلك فانه قصد المدينة للاسلام وكان طريقه على
مكة ، فعارضه بعض المشركين قريباً من مكة أو فيها قبل أن يصل المدينة ،
فأما قبل الفتح فلا اشكال ، وأما بعده فعارضه خفية ، وقد روى القالى عن
أبى حاتم أنه عارضه بعض المشركين في بلاد قيس وتلك قريبة من مكة ،
ومهدد اسم امرأة ، والحرباء : دابة تدور بوجهها الى الشمس ، وظهيرة :
وسط النهار ، والأصيد : المائل العنق ، يصف ناقته بالنشاط ، وخناف
الدابة : ميلها بيديها نشاطاً ، والحرْدُ : اعوجاج في يدى الدابة ، والنجير
وصرخد : بلدة بالشام ، والسر : الوطاء ، والتأبد : التوحش ، أى ترك
التزوج ، ويقال : تأبد أى ترهب ، والراهب لا يتزوج ، والمرقال : الذى
يرتفع في سيره ويمد عنقه وينفض رأسه ويضرب بمشاجره ، وهجرت :
سارت في الهاجرة : والعجرفية : التنى لها مرح لفضل نشاطها .

وقيل في الأعشى المذكور أنه أسلم وهو ظاهر أبياته ، اذ قال : نبى
الاله ، والمشهور أنه لم يسلم ولم يعدوا ذلك اسلاماً بل تمنياً للاسلام ،

• • • • •

وهب أنه أسلم لكن لم يهاجر ان كان ذلك قبل الفتح ، قال الأمزدى فى شرح ديوان الأعشى : كان الأعشى جاهلياً كبير السن وعاش حتى أدرك الاسلام فى آخر عمره ، ورحل الى النبى ﷺ من اليمامة ليسلم فقيل له : انه يحرم الخمر والزنى ، فقال : أتمتع منها سنة ثم أسلم ، فمات قبل ذلك بقرية من قرى اليمامة ، وقيل : ان خروجه الى النبى ﷺ كان فى عام الحديبية فمرّ بأبى سفيان بن حرب فسأله عن وجهه الذى قدم منه فعرفه ، ثم سأل أين يقصد ، فقال : أريد محمداً ، فقال : انه يحرم عليك الزنى والخمر والقمار ، فقال له : أما الزنى فقد تركنى ولم أتركه ، وأما الخمر فقد قضيت منها وطراً ، وأما القمار فلعلى أصيب منه خلّة ، قال : فهل لك الى خير ؟ قال : وما هو ؟ قال : بيننا وبينه هدنة فترجع عامك هذا وتأخذ مائة ناقة حمراء فان ظهر أتيته ، وان ظهرنا كنت قد أصبت عوضاً من رحلتك ، قال : لا أبالى .

قلت : وهذا يدل أنه قبل الفتح ، فانطلق به أبو سفيان الى منزله وجمع له أصحابه وقال : يا معشر قريش هذا أعشى بنى قيس بن ثعلبة وقد عرفتم شعره ، ولئن وصل الى محمد ليضربن عنكم العرب بشعره ، فجمعوا له مائة ناقة وانصرف ، ولما كان بناحية اليمامة ألقاه بغيره فوقصه فمات ، وكان يلقب صنّاجة العرب ، لأنه ذكر الصنّج فى شعره وكان يفد على ملوك فارس وملوك العرب ، ولذلك كثرت الفارسية فى شعره ، وهو القائل : « ان محلاً وان مرتحلاً » البيت من قصيدة منها :

استأثر الله بالوقفاء وبالغندل لى وأولى الملامة الرّجسلا

• • • • • • • • • •

وكانت العرب لا تعد الشاعر فحلاً حتى يتكلم بحكمة في شعره ،
وكان الأعشى أكثر العرب شعراً أخذ فيه كل مسلك وما عدوه فحلاً حتى قال
في هذه القصيدة :

الشعر قلدته سلامة ذا فاش والشئ حيثما 'جعل

وفد على سلامة ووقف على بابه شهراً فوصل اليه بعد مدة طويلة
فأنشده : « ان محلاً وان مرتحلاً » حتى وصل هذا البيت فقال : صدقت
الشئ حيثما جعلاً فأعطاه مائة بعير وكساه حللاً وأعطاه كرساً مدبوغة
مملوءة عنبراً ، فباعها في الحيرة بثلاث مائة ناقة حمراء ، ولم يعدوا امراً
القيس فحلاً حتى قال :

الله انجح ما طلبت به والبر خير حقيه الرجل

ولم يعدوا زهيراً فحلاً حتى قال :

ومهما يكن عند امرئ من خليفة
ولو خالها تخفى على الناس تعلم

وأخرج البزار وأبو يعلى في مسندهما عن أبي هريرة قال : رخص
لنا رسول الله ﷺ في كل شعر جاهلي الا قصيدتين للأعشى لأنه اشرك فيهما
احداهما في أهل بدر ، والأخرى في عامر وعلقمة ، وأما الفاظ البيتين
اللذين ذكر المصنف ، فالعيس : الابل البيض تخالطها حمرة ممزوجة ،

(م ١٦ شرح النيل ١٧/٢)

أو يقول : لستم على شيء ، أو تبرأت ممن لا يبرأ من الوهبية ، أو تبرأ
ممن تبرأ من المخالفين ، ولا يعد طعننا براءته من جماعة أو قبيلة
أو بلد كما مرَّ أن قال إلا أن كانوا مسلمين أو غير مسلمين منهم ،
أو إلا أن لم يجز لى ذلك ، وهل يبرأ منه بذلك أو لا ؟ قولان •

« المغنى » وقال الدمامينى : ذهب الكسائى وهشام الى جواز بناء التفضيل
من الألوان وغيرهما من الكوفيين الى جوازه من السواد والبياض فقط ،
وأبو الطيب كوفى فلا حرج فى تخريج كلامه على مذهبهم ، والمراد بالابيض
الجنس والمضر حى السيد ، وبه فسَّره الجوهري فى هذا البيت ، والسيف
الصنيع - بالصاد المهملة والنون والمثناة التحتية - المجلو كما فسره
الجوهري فى هذا البيت ، أى كما أنه كما فرغ من صنعته لا صدا فيه ، وفى
« السؤالات » : سنيع ، بالسين المهملة ، أى حسن ، وذلك من الأعشى
طعن لأنه أراد به تهوين أبى حمزة وأمره وتحقير أصحابه وتقليلهم •

(أو يقول : لستم) أو لست ، ويشير الى القدوة (على شيء) ولو
لم يقل من الحق (أو تبرأت ممن لا يبرأ من الوهبية) أو من فلان ، ويشير
الى القدوة (أو تبرأ ممن تبرأ من المخالفين ، ولا يعد طعننا براءته من
جماعة أو قبيلة أو) أهل (بلد كما مر) فى الباب (أن قال : إلا أن كانوا
مسلمين ، أو) قال : (غير مسلمين منهم ، أو) قال : (إلا أن لم يجز لى
ذلك ، وهل يبرأ منه بذلك أو لا ؟ قولان) •

- ۲۴۳ -

فصل

لا يعد من طاعن أن قال : انى لم أفعل ذلك ، أو فعلت ، أو ليس
لى ما قلت أو خطأ قوله أو قبحه رجوعاً وتوبة ، . . .

فصل

(لا يعد من طاعن) فى المسلمين ، أو فى الدين (أن قال) بفتح
الهمزة على المصدرية ، والمصدر نائب فاعل يعد ، والمفعول الثانى قوله :
رجوعاً كأنه قال : لا يعد من الطاعن قوله : انى لم أفعل الخ ، رجوعاً
وتوبة (انى لم أفعل ذلك) وقد قامت البيئة أنه قال أو شوهده القول
أو الفعل الذى هو طعن ، (أو فعلت) ه بلسانى أو جارحتى أو لم
يذكر اللسان والجارحة أو نفى بغير ذلك مما يصح به النفى فى الماضى
(أو ليس لى ما قلت) ، أو ليس لى ما فعلت مما هو طعن يذكر أو
يعلم مراده (أو خطأ قوله) أو فعله فى الطعن (أو قبحه) أو نحو
ذلك مما هو نقد لطعنه (رجوعاً وتوبة) فليحكم عليه بحكم الطعن

ولا يحكم عليه بقتل وطعن ان تكلم به تقية على نفسه ، وسأغت له بذلك
ان علمت منه او ظنت او قال : فعلته بها ولو حيث لا تجوز له كخوف على
ماله او على غيره ، ويبرأ منه بذلك فقط ، وكذا ان تكلم به استهزاء

من القتل وغيره (ولا يحكم عليه بقتل وطعن ان تكلم به) ، أى بالطعن
أو فعله (تقية على نفسه) أو ماله حيث يتلف بتلف ماله ، وكذا كل ما
يؤدى الى تلف عضو ، وقيل : يتقى أيضاً ولو من ضربة موجعة .

(وسأغت) ، أى التقية (له بذلك) الطعن (ان علمت منه)
التقية (او ظنت) سواء لم يقل انى فعلت أو قلت بتقية أو قال ذلك كما
ذكره المصنف عقب هذا ، لكنه على كل حال قد علمت منه التقية أو ظنت ،
ولا يضرب ؛ ولا لوم عليه لأنه يجوز له ان يقول أو يفعل ما هو طعن تقية
على نفسه أو على ما يؤدى لتلفها مطلقاً كزاد ولباس ومركوب ، كما قال
الشيخ احمد ، ويجوز له أيضاً ان يقول حين خاف على نفسه الموت
(أو قال : فعلته) أى أوقعت الطعن بلسانى أو جارحتى (بها) ، أى
للتقية ، (ولو حيث لا تجوز له كخوف على ماله) حيث لا يؤدى تلفه الى
تلف نفسه أو عضوه (أو على) نفس (غيره) أو مال غيره أو عرضه أو
عرض غيره ، فلا قتل فى ذلك ولا ضرب (و) لكن (يبرأ منه بذلك)
المذكور من تقية بالطعن حيث لا تجوز التقية به (فقط) أى لا يقتل
ولا يضرب .

(وكذا ان تكلم به) ، أى بالطعن أو فعله ، (استهزاء) ، أى لعباً

ولم يعتقده ، وقيل : يقتل به وإن كتب بيده ما يكون طعناً بلسانه ،
ففى كونه طعناً قولان ، وكذا إن أعطى أجره لطاعن أو اعتق عبده
أو عفا عن قاتل وليه على ذلك ،

ومزاحا (ولم يعتقده) يبرأ منه ولا يعدّ طعناً (وقيل : يقتل به) أى
بالطعن استهزاء ، وكذا فعله استهزاء ، ولا يقتل ولا يضرب بحكاية قول
المطعن أو فعله عن غيره إلا أن أراد بحكايته ذمّ الدين والمسلمين ، وإظهار
ما استتر من ذلك قدحاً فيه أو فيهم ، وإن قال : قد طعنت بقلبي فى
الدين أو المسلمين أو تكلم كلاماً لم يفهم أو لم يسمع ، وقال : قصدت بذلك
الطعن فإنه يقتل (وإن كتب بيده) ولم يتكلم به ولم يحرك لسانه به ،
وقيل : أن تحرك ولم تسمع أذنه (ما يكون طعناً) أو فعل فعلاً ، ثم
تكلم به (بلسانه ففى كونه طعناً قولان) وجههما ما مرّ فى الحلف والطلاق
بالكتاب ؛ وإن كتب الآخرس الطعن قتل به وذلك منه طعن ، وكذا أن
أشار به أو صوبه .

(وكذا) قولان (إن أعطى أجره لطاعن أو اعتق عبده) عن طعن
الطاعن أو اعتق عبده الطاعن لطعنة فرحاً به أو تصدق على المساكين فرحاً
بطعن الطاعن (أو عفا عن قاتل وليه على ذلك) المذكور من الطعن
الصادر من طاعن ، وكذا أن طعن قاتل وليه فعفا عنه لطعنه أو طعن صاحب
القاتل أو ولده فعفا عنه لطعنه ، وسواء فى العفو عفا عن القتل والدية ،
أو عفا عن القتل على أن يأخذ الدية على ما مرّ فى محله ، ولو كان ممن
يعفو عنه ويقتله الامام أو نحوه بعد العفو ، وكذا أن فعل أمراً جميلاً للطاعن
على طعنه وإعانتته فى أمر مهم ، أو فعل معروف له على طعنه ، أو قال
له : اطعن أعطك كذا ، أو أفعل لك جميلاً أو معروفاً ، أو أفعل لك كذا ،

يحكم عليه به ويقتل بترجمان واحد ان شوهده منه الطعن والا
فلا بأمينين او واحد وامينتين ، ومنع الواحد مطلقاً ، وكذلك في كل
الاحكام ، ولا يكون الرجوع من وفاق لخلاف طعنا ، وينكل عليه
فقط ، وكذا تعليم ديانة المخالفين لطالبها

ففي ذلك قولان ، قيل : يقتلان به ، وقيل : يقتل الطاعن فقط ، على
الأول يقتل ولو لم يفعل ما وعد به للطاعن أو لم يكن طعن ، وقيل :
لا الا ان وقع الظعن .

و (يحكم عليه) ، أى على مطلق الطاعن (به) ، أى بالطعن ،
(ويقتل بترجمان واحد) تنازعه يحكم ويقتل ، والمعنى أن الترجمان الواحد
يكفى في الحكم بالطعن وفي القتل (ان شوهده منه الطعن) ، أى ان شوهده
منه فعل أو قول هو في نفس الأمر طعن لكن لا يعلمون أنه طعن الا بترجمان ،
سواء حضر الترجمان معهم أو جاء بعده ، فحكوا له فترجم لهم بأنه طعن
باقرار الطاعن له بذلك (والا) يشاهد منه ذلك بل جىء به شهادات وترجمة
(فلا) يحكم عليه بالطعن ولا يقتل الا (بأمينين أو واحدا وامينتين ومنع
الواحد مطلقاً) شوهده أو لم يشاهد ، (وكذلك في كل الاحكام) مثل أن
يحضر للخصام فينكر أو يدعى أو يقر ، ومثل أن يشهد فيحكم بما قال
ترجمان أمين ، وقيل : ترجمانان أمينان أو واحد واثنان (ولا يكون الرجوع
من وفاق لخلاف طعناً و) لكن (ينكل عليه فقط) الا ان كان مع ذلك تخطئة
ديننا أو المسلمين أو الطعن بوجه ما ، وان صوّب دين المخالفين مع ذلك
فقولان .

(وكذا تعليم ديانة المخالفين لطالبها) ليعمل بها ، سواء كان الطالب

والداعى اليها ، والقاتل على الديانة والاكل مالا عليها ، والمبيح
للدنم ، وان لم يقتل أو فعل ذلك

مخالفاً أو موافقاً (والداعى اليها) لا يحكم عليها بالظعن والقتل ، ولكن
يبرأ منهما وينكحان ، سواء كان المعلم والداعى هو الراجع الى دين المخالفين
أو غيره ، ولو كان الكلام فى الراجع ، وأما تعليم ما هو فرع ليعمل به
والدعاء اليه فلا يوجب البراءة بل الهجران ، بل يهاجر أيضاً ، قيل : على
مطالعتها ، وليس كذلك ، الا ان خيف منه تنقيص مذهبنا فى الفروع أيضاً
أو نقص فروعنا فيهاجر .

(والقاتل) مبتدأ ، خبره قوله : طاعن ، وأفراد الخبر بتأويل
المذكور ، أو هو خبر الأول أو الأخير ويقدر لغيره (على الديانة) ، أى
قاتل انسان موافق على ديانتته ، وكذا قاتل مخالف على ديانة وافق فيها
الحق كقتل معتزلى على نفى الرؤية أو على نفى الاستواء ، ومثل القتل
ما دونه ولو ضرباً (والاكل مالا عليها) ، أى والذى أكل مال انسان لكون
ذلك الانسان على ديانة محقة والمبيح لذلك الأكل ولو لم يقح أكل (والمبيح
للدنم) على الديانة والمبيح لما دون القتل ولو ضرباً على الديانة .

(وان لم يقتل) أو يضرب هو بالبناء للمفعول ليشمل أن يكون القاتل
هو المبيح أو غيره وان وصلية (أو فعل) أى الذى فعل وحذف الموصول
على قول الكوفيين المجيزين لحذفه لدلالة مطلقاً (ذلك) المذكور من القتل
والاكل والاباحة على الديانة ، أو لا يقدر الموصول قبل فعل بل يعطف

براجع من خلاف لوفاق أو ضربه طاعن ، ومانعه والجائل بينه وبين
مخرج الحق منه مانع ، ولا يحكم عليه بطعن أو قتل ، ومن حكم عليه به فقتل

على لم يقتل فحينئذ يكون المراد بقوله ذلك الإباحة للدم (براجع من خلاف
لوفاق أو ضربه) على رجوعه (طاعن) يحل قتله (ومانعه) ، أي مانع
الطاعن ممن يقتله أو يضربه أو يحبسه •

(والجائل بينه وبين مخرج) ، أي يريد إخراج (الحق منه) بأن
يقاتل من أراد إخراج الحق منه أو يأمر من يقاتل أو يشلى عليه كلباً أو
سبباً أو جمللاً أو يأمر بذلك ، ويغنى عن ذلك لفظ : مانع ، فلو اقتصر
على مانع لكان أولى ، أما إذا جمع بينهما فعطف خاص على عام ، فإن
المانع يشمل تقويته باخفاء وبالسفر به بنفسه وتوكيل من يسافر به ،
وذلك متبادر ، ولا يفهم هذا من الجائل بتبادر أن يحول بينه وبين مريد
إخراج الحق وهو حاضر ، والكتة في عطفه هذا تعظيم أمر هذا الجائل
ولعموم المنع ، لذلك أفرد الخبر وهو قوله : (مانع) فلا نحتاج إلى التأويل
بالمذكور ، ولا إلى تقدير مثله لأحدهما فالمانع له بوجه ما ولو باغلاق باب
عليه أو بالذهاب بمفتاح بيت أغلقه عليه المسلمون مانع للحق وراكن للباطل
يحكم عليه بحكم المانع للحق والراكن للباطل (ولا يحكم عليه بطعن أو
قتل) إلا أنه يقاتل حين المنع فإن قتل فلا دية له ، وأما بعد فلا يقتل ولو
كان في داره أن وجد هذا المانع في غير داره ، وإن وجد في داره ،
وهو يمنع قتل •

(ومن 'حكم) بالبناء للمفعول (عليه به) أي بالطعن (فقتل)

أو نكل فخرج تائباً منه من قبل أو مجنوناً قبل الطعن لزمته ديته لا القود
ولا الاثم ، وإن جن بعد طعن أو ردة أو وجوب حد آخر الحكم عليه
لافاقته ، وجاز لامرأة وعبد مشرك قتل طاعن ومانع وباغ عليهم ،

مطلقاً (أو نكل) في الكتمان (فخرج) غير طاعن أو (تائباً منه) ،
أي من الطعن (من قبل) أي قبل القتل والقدرة عليه ، (أو) طفلاً شهد
عليه بالبلوغ أو توهم فيه ، أو (مجنوناً قبل الطعن) ولو بلحظة مستمراً
جنونه أو طفوليته إلى أن صدر منه ما هو طعن ، أو قال ما هو طعن في
نومه أو في بقية نومه ، وسمع منه ولا عقل له ولا سكر بما عذر فيه ، أو
متّقياً حيث يجوز له التقية ، أو حيث لا تجوز ، لكن بحيث لا يحل قتله
(لزمته) ، أي قتله من أمام أو غيره (ديته) أو سكر أو نام في ماله ،
وقيل : في بيت المال ، ومرّ كلام على مثل هذا في كتاب الدماء أو الأحكام
(لا القود ولا الاثم ، وإن جن بعد طعن أو ردة أو وجوب حد آخر الحكم
عليه لافاقته) لأن قتله حق لله يرجع به ويجد به فيخرج منه وهو صاح
ليكمل تأله بالضرب ومشاهدته بالعقل ، وأما الجاني فيقتله الولي ولو
جنّ أن جن بعد القتل ، ولا يلزمه انتظار صحوه لأن قتله حق له على
أنه لو شاء لعفى عنه ، وقيل : لا يقتله حتى يصحو وإن شاء أخذ الدية ،
وكذا القصاص والأرش فيما دون النفس .

(وجاز لامرأة وعبد ومشرك قتل طاعن) في ديانة المسلمين وفي
المسلمين (ومانع) للحق مطلقاً (وباغ عليهم) ، أي على تلك المرأة

ولثلهم ايضاً كقاتل وليهم ، وجاز استمساك بطاعن للحق ولخرجه

منه ممن جاز له اخراجه منه ، ويحلف

وذلك العبد أو المشرک ، وكذا الباغي على غيرهم حال البغي أو من استمر في البغي مطلقاً ولو موحداً (ولثلهم) أي مثل الطاعن والمانع والباغي (ايضاً) وذلك أن يقتل طاعن طاعناً آخر على طعنه ، أو يقتل مانع مانعاً آخر ، أو يقتل باغي باغياً آخر ، أو يقتل الطاعن المانع أو الباغي ، أو يقتل المانع الطاعن أو الباغي ، أو يقتل الباغي الطاعن أو المانع يجوز لهم عند الله وفي الحكم اذا قتلوا من ذكر الله تعالى (كقاتل وليهم) ، أي وليّ الطاعن والمانع والباغي فانهم يقتلون قاتل وليهم .

(وجاز استمساك* بطاعن للحق ولخرجه منه) ، أي جاز لكل احد أن يأخذ الطاعن ليمشي معه الى الحكم بالحق ليذكر للحاكم أن هذا طعن ، أو قال : كذا وكذا ، فيسمع الحاكم ، فينظر هل ذلك طعن ؟ فيقر ، أو يبين عليه أو يحلف ، وليمشي معه الى من يخرج منه حق الطعن بالقتل أو الضرب (ممن جاز له اخراجه منه) ، وهو كل من يقوى على ضربه أو قتله ولو امرأة أو عبداً أو مشركاً ، لكن لا يحسن أن يولى مشرك حكماً ، وإن كان المخرج يتهم عليه أنه قتله بغير حق أو كان مفتناً معه ولم يتب ، أو يزاد شر في الدين لم يجر له قتله ، بل يقتله غيره ، (ويحلف) على يد الامام أو القاضي أو الجماعة أو السلطان أو الوالي ولا يحلفه الوالي الا

ان جحد ، ولا بيان عليه . واجباره على السير اليه واتهامه وحبس
به حتى تخرج تهمة متهمه ، وان جحد فعل ذلك وتاب منه على
جحد ، أو قال : ان فعلت تبنت منه فلا يحبس بعد ، ولا يحكم عليه به ،
وكذا ان قال متولى لمن لزمته استتابته : . . .

ان لم يكن هؤلاء في البلد أو قريب منه (ان جحد ولا بيان عليه) ،
أي على طعنه .

(و) جاز (اجباره على السير اليه) ، أي الى الحق (واتهامه)
على الطعن بأن تزي أمانة أو يشهد بها من لا يحكم به وحده ، ولا يهتم
الشاهد في شهادته ، (وحبسه به) ، أي بالاتهام (حتى تخرج تهمة متهمه)
بأن يكذب نفسه ، أو تبين أنه لم يطعن ، أو تبين أمانة عدم الطعن ،
وقد مرّ الكلام على التهمة وحكمها .

(وان جحد فعل ذلك) الذي هو طعن بقول أو جارحة ، (وتاب
مئة على جحد) للطعن ، مثل أن يقال له : أنك طعنت في الدين أو في
المسلمين ، فيقول الطاعن : 'تبنت' لله من الطعن ، أو يقول : لم أظعن لكن
'تبنت' لله من الطعن ، (أو قال : ان فعلت 'تبنت' منه فلا يحبس بعد)
ولا يضرب ولا يحلف ولا يسار به للحكم (ولا يحكم عليه به) ، أي بالطعن .

(وكذا ان قال متولى) فاعل للذنب (لمن لزمته استتابته :) من ذلك

ان فعلت ذلك أو كان منى ذنباً فقد تبت منه زال فرضها عنه ، وجاز ضرب طاعن ونكاله ، وان بعد توبته من طعنه لا قتله بعد سماعها ولو لم تقبل منه ، وسقط الكل عن مخالف ان طعن كمشرك برجوعه للوافق كالاسلام

الذنب : (ان فعلت ذلك) الذنب (أو كان) ما ذكرته عنى (منى ذنباً فقد تبت منه ، زال فرضها) ، أى فرض الاستتابة (عنه) ، أى عن لزمت الاستتابة واكتفى بذلك فى توبة متولاه وعدّه تائباً .

(وجاز ضرب طاعن) ضرب أدب (ونكاله) بحبس وهجران وتغليظ كلام وعنف (وان بعد توبته من طعنه لا قتله بعد سماعها) ، أى سماع التوبة (ولو لم تقبل) توبته (منه) لكونه قد رؤيت منه ريبة فى توبته ، أو لعظم شأنه فى الدين قبل الطعن ، فأخر التصريح له بقبولها عنه تشديداً عليه أو نحو ذلك .

(وسقط الكل) ، القتل والنكال والضرب (عن مخالف ان طعن ك) سقوطه عن ('مشارك') ان طعن (برجوعه) متعلق بسقط و - الهاء - للمخالف (للوافق ك) ما يسقط برجوع المشرك الى (الاسلام) ، وقد مرّ أنه لا يقتل مانع الحق أو الطاعن بالسبع ، أو بالنار ، أو بالماء ، أو باللقاء من عال ، أو بالقاء جدار عليه ، أو بالجوع ، أو العطش ،

- 203 -

فصل

يجب اخراج الحق ممن وجب فيه ولو طفلاً او مجنوناً بأدب فيهما

فقط ، لا كبالغ عاقل ،

فصل

في مانع الحق

(يجب اخراج الحق ممن وجب فيه ولو طفلاً او مجنوناً) 'حرّين
او عبدّين (بأدب فيهما فقط) لا بما فوق الأدب ولو كان الجنون حادثاً
بعد البلوغ ، ويجوز حبس المجنون أيضاً والحضر بقط منظور فيه الى
الضرب ، والا فيخرج الحق أيضاً منهما بمعنى آخر ، وهو أن ينزع منهما
ما أخذه من مال الغير ويمتعا من الفساد (لا كبالغ عاقل) حر او عبد ،
فانه تارة يكون عليه الأدب وتارة يكون عليه ما فوق الأدب من الحدود
بالحبس ، وقيل في المراهق انه كالبالغ ، ولا يقتل ولا يبرأ منه ، كما أن
الطفل والمجنون لا يبرأ منهما بما عملا في الطفولية والجنون .

ومنع الحق ، اما لامام أو قاضيه أو جماعة أو قاضيه أو من ينتهى اليه امر الحق واخراجه ، واما لداعيه اليه ان صحت دعواه ، وأبى من السير معه اليه أو الى مخرجه ممن ذكر ، ولا يكون مانعاً ان دعاه الى من لا يجوز له أن يدعوه اليه فأبى ، ولا يجبر اليه أو ادعى عليه ما لم يصح عند العلماء ،

(وممنعه) ، أى منع من وجب فيه الحق طفلاً ومجنوناً أو بالغاً أو عاقلاً (للحق ، اما لامام أو قاضيه أو جماعة أو قاضيه أو من ينتهى اليه امر الحق واخراجه) كعالم ووال وسلطان ، (واما لداعيه اليه) ، أى الحق (ان صحت دعواه) أو أشكلت فتدرك بحكم الحاكم ، بل أراد بصفة الدعوى انها مما يعتبر ولا يلغى فيكون مما يؤمر به للحكم ، وأراد أيضاً ما اذا أظهر الحق أنه له ، (وأبى من السير معه اليه أو الى مخرجه ممن ذكر) ، هذا بيان للمخرج وهو الامام أو قاضيه أو الجماعة أو قاضيه أو من ينتهى اليه امر الحق واخراجه ، سواء كان الداعى موحداً أو مشركاً ، ذكراً أو أنثى ، بالغاً أو طفلاً ، ويجبر على السير فى ذلك ، وسواء كان الدعاء الى الحق هكذا أو الى القاضى مثلاً هكذا ، أو الى فلان .

(ولا يكون مانعاً ان دعاه الى من لا يجوز له أن يدعوه اليه) كمشرك وجائر ومريش وطفل ومخالف الا ان كان المخالف لا يجوز ولا يرتشى ولم يوجد سواه (فأبى ، ولا يجبر اليه ، أو ادعى عليه ما لم يصح عند العلماء) أن يدعوه فيه لأنه مما لا محاكمة فيه ، مثل أن يقول : اعطنى عن جارك

وينهى الداعى عن ذلك ان ظهر منه يخرج منه الحق ان لم ينته ،
او طالبه بما له عليه من حق لازم بلا دعوة للحق ، او الى
مخرجه ، والمنع يكون بالنطق بمنعت الحق او بلا أسير اليه ،
وبلا حق لك على فيما تدعيه ، حيث كان عليه فى الواقع .

او عن ولدك المحتاز او عن صاحبك او وليك ، ومثل أن يطالب بالربا
او بالانفساخ ، وذلك من محترزات قوله : ان صحت دعواه .

(وينهى الداعى عن ذلك ان ظهر منه) لا ان احتمل ، (ويخرج
منه الحق) وهو الأدب أو الحبس (ان لم ينته ، أو طالبه) ، أى طالب -
بفتح اللام - المدعو بالرفع الداعى بالنصب (بماله) ، أى للمدعو (عليه) ،
أى على الداعى (من حق لازم بلا دعوة للحق أو الى مخرجه) « الباء »
متعلقة بلازم ، أى حق لازم لزوماً ظاهراً لا يحتاج فيه الى الحكم ،
ولا الى منفذه ، ومع ذلك كان الذى عليه الحق وهو الداعى يقول للذى
له الحق الظاهر ظهوراً بيناً : تعال الى الحكم ، فان الداعى ينهى عن
ذلك ، ويقال له : أعطه حقه ، ويحتمل كلامه غير ذلك وهو يدعوه الى
أن يعطى زكاة ماله أو ما لزمه من أنواع الكفارات ، وما يعطى للفقراء ونحو
ذلك مما لا خصم له فيه بل يتعين هذا الاحتمال .

(والمنع) منع الحق (يكون بالنطق بـ) نحو قوله : (منعت الحق)
أو حقك (أو بـ) قوله : (لا أسير اليه وبـ) قوله : (لا حق لك على
فيما تدعيه) على (حيث كان عليه فى الواقع) وكان ظاهراً ، وان لم يظهر

وبالجوارح كمقاتلة الداعى والقعود وعدم الاكتراث به والاعراض عنه بصد وبالسكوت عن اجابة وباباء من المسير لكقاض أو من دخول فى حبسه أو من يمين حيث يجبر عليها ، ولا يكون مانعاً بمنعه حيث لا يجبر عليه ، أو يحكم لخصمه ان نكل عنه ، أو من السير

فمانع فيما بينه وبين الله ، (و) يكون (بالجوارح كمقاتلة الداعى والقعود) أو بمكته قائماً (وعدم الاكتراث به والاعراض عنه بصد وبالسكوت عن اجابة) ، أى عن رد الجواب للقاضى ونحوه ان وصله ، وبابائه من اعطاء ما ألزمه القاضى ونحوه كالامام .

(وباباء من المسير لكقاض أو من دخول فى حبسه) أى حبس مثل القاضى (أو من يمين حيث يجبر عليها) للزومها ، (ولا يكون مانعاً) للحق (بمنعه) نفسه من اليمين (حيث لا يجبر عليه) ، أى على اليمين ، يذكر ويؤنث بتأويل القسم بأن يكون اليمين لزمته خصمه فردّها عليه ولم يقبلها ، أو حيث قال القاضى للمنكر حلف أو أقسم الشئ بالتخير (أو) حيث (يحكم) عليه (لخصمه ان نكل عنه) ، أى تأخر عن اليمين عاجزاً عنها خوفاً منها ، أو لكونه مبطلاً ، وانما لم يعد مانعاً هنا للحق لأنه اذا أبى من اليمين لزمه أن يعطى ما ادّعى عليه خصمه الا ان كانت يمين المضرة فلا يلزمه ولا يحكم عليه ان امتنع منها ، ولا يعد مانعاً ، وهذا على قول من ينزع من يمين المضرة ، ومرّ الكلام على ذلك فى محله .

(أو من السير) أى أو نكل من السير ، أى نكل عن السير أو يقدر ،

للحق بعذر جائز عند العلماء كاشتغال بفرض ولو تنجية نفس غيره أو خوف ، وان عليه أو من داع أو مدعو اليه أو بدفع فساد ، وان على مال في يده لزمه الدفع عنه لا باصلاح لا يكون فيه دفع فساد ،

وابى من السير ، والمعنى على كل حال أنه لا يعد مانعاً للحق ان امتنع من السير (للحق بعذر جائز عند العلماء كاشتغال بفرض ولو) كان الفرض (تنجية نفس غيره) ، ومن ذلك صلاة الفرض ان حضر وقتها ولو موسعاً فانه يشتغل بوظائفها ويصلها ثم يسير معه ، وان لم يحضر الوقت فليسر ، ولو قرب حضوره جداً ، وان أحرم لنفل فلا يقطعه ، واذا سلم فليسر .

(أو) ك (خوف ، وان) كان (عليه) ، أى على غيره ، بأن يكون ان سار خاف من ضرر العدو أحداً من عياله أو قتله أو من غير عياله ، (أو) كان الخوف (من داع) له للحق يخاف ان يضره في مسيره (أو مدعوً اليه) بأن يخالف ، أو يضر به القاضى أو يضره أو نحو القاضى ظلماً ، أو من غير هؤلاء كلصوص .

(أو) كاشتغال (بدفع فساد وان على مال في يده لزمه الدفع عنه) كإمانة أو رهن أو ودیعة أو قراض أو عارية أو كراء أو اجارة أو لقطة أو غير ذلك ، وكما لا يؤدي تلفه لتلف نفسه كزاد ، ولا يلزم منع الجراد عن الرهن المرتهن بل يلزم الراهن (لا) كاشتغال (باصلاح لا يكون فيه دفع فساد) بأن يكون فساد حاصل لا يزداد ، فلا يشتغل باصلاحه ، لأن الفساد لم

وكذا يكون ذلك عذراً لقاض أو شاهد ، ويعد مانعاً ولو منع من لزمه الحق من اجابة اليه الى مخرجه منه ، وان لم يطاوعه ممنوعه ، ولزم من حضر مانعاً بأمره بالاجابة ، فان أبى أجبره على السير للحق ، وان بضرب

يتوجه اليه فضلاً عن أن يقال : يدفع الفساد ، وذلك كشق في حائط لم يخف به وقوع الحادث ، (وكذا يكون ذلك عذراً لقاض) يؤخر القضاء به ، وللإمام أو السلطان أو نحوه يؤخر الانفاذ به ، (أو شاهد) يؤخر أخذ الشهادة أو أدائها به ، وكذا المزكى والمجرم ، ويجوز ادخالهما بلفظ شاهد .

(ويعد) الانسان (مانعاً) للحق (ولو منع من لزمه الحق من اجابة اليه) ، أى الى الحق (الى مخرجه) بدل اشمال اليه (منه ، وان لم يطاوعه ممنوعه) فى منع الحق ، أى قال لك قائل : لا تتبعه الى الحكم ، فهذا القائل مانع ولو لم تطاوعه فى عدم الاتباع ، ويضرب أدباً ذلك المانع ولو لم يطاوعه ، ومن المنع للحق أن يمنع داع من عليه الحق الى الحق بكلام أو قتال أو امساك أو تخويف أو غير ذلك ، فيعد مانعاً ولو لم يقدر على ذلك الداعى ، وان يمنع القاضى بكلام أو قتال أو غيره ولو عصاه القاضى ولم يقدر عليه ، وكذا غير القاضى ممن يسعى فى الحق .

(ولزم من حضر مانعاً أن يأمره بالاجابة) وينهاه عن المنع ، (فان أبى أجبره على السير للحق ، وان بضرب) ان كان الضرب

بما لا يتلف نفسه ان لم يكابر أو يقاتل ، ان قدر عليه ، ويضرب في حاله
 بقدر النظر ، وان بيد أو رجل أو عصاً أو سوط ، . . .

(بما لا يتلف نفسه ان لم يكابر أو يقاتل ان قدر عليه) وان كابر أو قاتل
 حلّ قتله ، ويجوز الجبر بالحبس لمن يلى الأمر وغيره في هذا ، فان
 استطاعوا إجباره بلا ضرب أو حبس أجبروه وبدونهما ، وفي قوله : يكابر
 أو يقاتل ثلاثة أوجه :

الوجه الأول : أن تكون « أو » بمعنى « الواو » العاطفة للخاص على
 العام ، فان المكابرة تكون بالقتال وغيره ، فكأنه أسقط قوله لم يكابر ،
 فقال : ان لم يقاتل .

الوجه الثاني : أن تكون بمعنى « الواو » العاطفة للكل على البعض
 باعتبار أن المكابرة جزء من القتال ، فان الذي يقاتل يظهر له كبير في
 أمره لا يحقره صغر خصمه ، ولا يذعن لخصمه فذلك مكابرة ويزيد الدفع
 بنحو الضرب فمجموع ذلك قتال .

الوجه الثالث : أن تكون « أو » لأحد الشئيين ، فالمكابرة أن يمتنع
 ويغلظ الكلام ويتهى أن يقاتل ان قاتلوه أو قصدوه بالجبر ولم يقع منه
 قتال فهذا يضرب ولو بما يقتله ، والمقاتلة أن يقاتل .

(ويضرب في حاله) ، أى حال المنع (بقدر النظر ، وان) ليلاً
 بلا ضوء نار ان تحقق أنه هو ، أو (بيد أو رجل) أو حجر
 (أو عصاً أو سوط) أو غيرهما ولو مما لا يخرج به الحد أو على كيفية
 اخراجه أو في غير محل الضرب في اخراج الحد .

وان ضرب بما يخرج به الحق فلا يعاد عليه الا ان أعاد منعاً ، وان ولم يقصد بضربه اخراجه على وجهه أخرج منه بعد ، ولا يعتبر الاول ، ويجبر المانع للإجابة للحق جميع الناس الا صاحب الدعوى ، وان بوكالة أو خلافة ، أو ان لطفله ، وسيد لعبده ونحوهم ، ويضرب على الإجابة بما لا يقصد به اخراج حق منه ،

(وان ضرب) حال منعه زَجْرًا عن المنع ، ولكن قصدوا في ذلك اخراج الحق، كما يدل له قوله : وان لم يقصد (بما يخرج به الحق) في موضع الضرب من البدن (فلا يعاد عليه) الضرب اخراجاً للحق ، ولا يحسن له الضرب على نية اخراج الحق ولو يذعن لأن ذلك للامام ونحوه (الا ان أعاد منعاً ، وان) ضرب حال منعه (ولم يقصد بضربه اخراجه على وجهه) ، بل قصد مجرد ايجاعه ليضعف على العناد أو ضرب في غير محله أو بما لا يضرب به في الحد (أخرج منه بعد ، ولا يعتبر الاول) ، وكذا ان ضربه أولاً من له الحق أو وكيله على الحق أو قائمة أو سيده أو مأموره أو ضربه عدوه حمية لنفسه .

(ويجبر المانع للإجابة للحق جميع الناس الا صاحب الدعوى) ، أى من له مطالبة بذلك الحق ولو لم يكن له كما قال : (وان بوكالة) أو أمر (أو خلافة) من صاحب الحق ، أو من وكيل أو خليفة أو قائم محتسب ، حيث جاز للخليفة أو الوكيل أن يوكل غيره أو يأمره ، وكذا القائم بأمر غيره (أو أن) بقيام أب (لطفله) أو مجنونة أو 'جن' بعد بلوغ (وسيد لعبده) فيما ليس بمال لأن ماله لسيده ، بل قد أخذ مالا وبقي الحق ، أو كان من أول الأمر بحق الضرب لا بمال (ونحوهم) ممن يجر النفع لنفسه (ويضرب على الإجابة بما لا يقصد به اخراج حق منه) ، وهذا الضرب من

ولا يجوز ضربه على اخراجه الا لامام أو قاض أو جماعة ذات أمر
أو نهى لم ، وجاز لمن حضره ان امتنع لهؤلاء وكابرههم اجباره وان
بلا اذنهم ، وان منع حقاً لعامة كفساد في مال مسجد أو أجر
أو مقبرة أو في مجاز طرق أو أسواق أو قصور لعامة ونحو ذلك
مما ينسب لها ، جاز استمساك واحد منها

العامة والخاصة ، كالامام والقاضى وغيره (ولا يجوز ضربه على
اخرجه الا لامام أو قاضى أو جماعة ذات أمر أو نهى لم) وقد
يلى السلطان أو الوالى ما يلى هؤلاء .

(وجاز لمن حضره) حال امتناعه أو قامت له بيئة الامتناع
(ان امتنع لهؤلاء) الامام ومن بعده (وكابرههم اجباره وان بلا اذنهم)
الا ان نهوه عن اجباره ، ولا يجبر الا بأذن هؤلاء ان أبى من الحق ،
لكن لم يحصل امتناعه لهم ، بل لم يتكلموا في أمره مثلاً الا ان أبى من
السير للحق فيجبر بلا اذن ، وقيل : يجبر مطلقاً (وان منع حقاً لعامة
كفساد في مال مسجد) أبى من ضمانه أو عطله ، وأبى من التخلّى
عنه أو كان في ذمته وأبى من قضائه أو نحو ذلك ، وكذا فيما بعد
(أو) مال (أجر أو) مال (مقبرة) وما حبس على المساكين
أو ابن السبيل أو نحو ذلك أو على الناس (أو في مجاز طرق أو أسواق
أو قصور لعامة ونحو ذلك مما ينسب لها) ، أى للعامة ، وسواء
في ذلك العموم على الاطلاق والعموم بالنسبة كمساكين بنى فلان
وكالمشاع لقوم .

(جاز استمساك واحد منها) ، أى من تلك العامة التى لها حق في

به وشهادته عليه واجباره له وحكمه عليه •

ذلك (به وشهادته عليه واجباره له) ، أى اجبار ذلك الواحد للمانع ، ويجوز كون الهاء الأولى للمانع والثانية للحق ، على أن اللام بمعنى على ، أى واجبار المانع عليه ، أى على الحق (وحكمه عليه) وإنما جازت شهادته واجباره وحكمه على أن له نفعاً في ذلك لأنه لا يملك رقبة ذلك الشيء ، بل منفعته فقط ، وتبقى بعده لغيره لا يملك اخراج ذلك من ملكه ، وكذا المشتركون يجوز الاستمسك فقط لاحدهم بمن أفسد في المشترك أو عطّله ، والله أعلم •

فصل

ان استمسك مدعوّ لاجابة الحق بكامام وقال له : لى عليك
دعوة على اثر اجباره اليه ،

فصل

(ان استمسك مدعو لاجابة الحق) ، أى الى الحق متعلق باجابة
(بكامام) متعلق باستمسك ، والمراد بمثل الامام القاضى والجماعة ،
ومن رجع اليه امر الحق (وقال له : لى عليك دعوة) سماها او لم
يسمها (على اثر) متعلق بقال (اجباره اليه) ، أى الى الحق
وأراد بأمر له اثر اجباره اليه أن يقول ذلك بعد اجباره سواء قاله
متصلا بالاجبار أو فى وسط الاجبار المتطاوّل أو بعد الشروع فيه
وقبل تمامه ، ثم الاستمسك بكامام يتصور بأن يقول له الامام
أو القاضى أو نحوهما أحضر الحكم مع خصمك فلان ، أو يقول له :
أدخل الحبس ، أو أثبت للضرب أو للقصاص ، أو أعط فلانا حقه ،
أو أقسم معه ، أو رد له رهنه أو نحو ذلك ، فيستمسك به ، بأن
يقول له : ليس الحق كما قلت قد ضيعت لى حقى ، تعال للحكم ،

فلا يستردد له جواباً ولا يبالى به ، وليحبس على ذلك ويؤدب أو ينكل
بالنظر على دعوة جماعة أو قاض أو امام ، ولا يكثر بدعوته ان
استمسك بغيرهم ممن يجبره ، الا ان اتهم بانتقام أو حسيقة أو نحوها
فيستردد له ، وان استمسك بمن لا يجوز له اخراج الحق من
غيره

أو قد كان لى كذا وكذا عليك من جهة غير هذه الجهة وما أشبه ذلك
كله (فلا يستردد له جواباً ولا يبالى به) فليقهر على أداء الحق
(وليحبس على ذلك) المذكور من استمساكه به (ويؤدب أو ينكل
بالنظر على دعوة) تنازعه يؤدب وينكل (جماعة أو قاض أو امام)
والمراد بدعوة هؤلاء استمساكه بهم بعد دعائهم اياه الى الحق ، لأن
ذلك منع للحق ، فقله : على دعوة بدل كل من قوله : على ذلك .

(و) كذا أيضاً (لا يكثر بدعوته ان استمسك بغيرهم ممن
يجبره) لتأهله ولو كان غير امام ونحوه ، أو لكونه من أهل ذلك
الوقف ونحوه ، أو من يحل له ، أن يأخذ منه اذا ادعى عليه بعد
اجباره (الا ان اتهم بانتقام أو حسيقة أو نحوها) كجر منفعة
أو دفع مضرة ، والحسيقة الغيظ أو العداوة ، واذا اتهم بانتقام أو اتهم
أنه اغتاز عليه أو عاداه (ف) انه (يستردد له) الجواب فيقرّ الذى
أجبره أو يبين عليه مانع الحق والا حلف الذى يجبره ، وكذا يستردد
الامام ونحوه الجواب له اذا اتهموه .

(وان استمسك) مانع الحق (بمن لا يجوز له اخراج الحق من غيره)

أنصت اليه ، ومن ادعى على آخر أنه جعل فيه يده بتعدية أو ضربه بها فاستردد فقال : انما نهيته عن منكر فان كان ممن لا يتهم دفع المدعى ، والا نظرت في دعوته ، ومن أمره الجماعة أو القاضي باخراج حق ممن وجب فيه ، فادعى أنه ضربه بتعدية ،

أنصت اليه) وذلك أن يجبره من لا يخرج الحق من غيره فيدعي عليه أنه فعل بى ما لا يجوز له ، أو فعل بى كذا وكذا مما لا يفعله هو لغيره ، وذلك كضرب وحبس وافساد فى ثوبه وبزاق ورمى بتراب .

(ومن ادعى على آخر أنه جعل فيه يده بتعدية) سواء كان المدعى مانعاً للحق أم لا ، وذلك مثل أن يجعل يده أو أصبعه تحت ذقنه ويرفعه ، أو يغمزه بأصبعه أو يقبض لحيته ونحو ذلك مما هو تنقيص بمس ، أو مسه فى عورته أو أمسك ثوبه أو أعراه (أو ضربه بها) بتعدية (فاستردد) الجواب (فقال :) لم أفعل به ما لا يحل و) انما نهيته عن منكر ، فان كان ممن لا يتهم دفع المدعى (ولم ينصب له الخصومة (والا) يكن ممن لا يتهم بل ممن يتهم أو جهل حاله فان من جهل حاله لا ينزع من التهمة بل ينظر فى أمره بنصب الخصومة (نظرت فى دعوته) بنصب الخصومة فتفصل ببيان أو اقرار أو يمين أو نزع التهمة بعد الحبس .

(ومن أمره الجماعة أو القاضي) أو الامام أو من له أن يأمر كأمور الامام وكسلطان فى أمر هو فيه محق (باخراج حق ممن وجب فيه فادعى أنه ضربه بتعدية) كالزيادة على ما يستوجبه أو فى غير

أو بانتقام فلا ينصت اليه ، وإن قال : لا يضربنى هذا وجب فيه
حق آخر بقوله ، وكذا غيره إن قال ذلك يجب فيه أيضاً ، وأما إن
قال : خفت منه أن يضربه بكانتقام أنصت اليه إن اتهم المأمور
بذلك ،

محل الضرب من بدنه أو بما لا يضرب به أو زيادة في تشديد الضرب
أو زيادة ضرر كمس السوط بالتراب ليتأذى بما يلتصق به ، (أو)
أنه ضربه بقصد (بانتقام فلا ينصت اليه) فلا تنصب خصومة ،
فإن أقر أو بين عليه أصلح ما أفسد ، وإن ظهرت نصبت الخصومة ،
وهكذا كلما قيل : لا تنصب خصومة (وإن قال : لا يضربنى هذا) بل
غيره أى هذا الذى أمره الجماعة أو القاضى ، وكذا نحوهما ،
أو لا يكون حبس على يده ، أو لا يأتى هو بالسياط أو نحو ذلك ،
(وجب فيه حق آخر بقوله) هذا أما حبس أو ضرب موافق لما وجب
عليه قبل أو مخالف .

(وكذا غيره) أى غير المستوجب للضرب (إن قال ذلك) أى قال :
لا يضرب فلان فلاناً ، أن لا يحبس بيده ، أو لا يأتى هو بالسوط
أو نحو ذلك ، بل يضرب غيره أو يفعل ذلك غيره (يجب فيه) الحق
(أيضاً) ضرب أو حبس بحسب النظر (وأما أن قال) غير المستحق
للضرب (خفت منه أن يضربه بكانتقام) مما لا يجوز أو قال مستحق
الضرب : خفت أن يضربنى بكانتقام ، ويحتمل أن يريد المصنف هذا فيكون
في قوله : يضربه ، التفات الى الغيبة من كلام المصنف لا من كلام المحكى
عنه ، والأفضل أن يضربنى (أنصت اليه إن اتهم المأمور بذلك) ويؤمر
غيره ممن لا يتهم بذلك ، وقد علم حاله ، أو ظن أنه لا يفعل ما لا يجوز .

ولا يجوز أمره به ان اتهم أو بان منه ، ويؤخذ الرجل بالاتيان
وان بعبيد أطفاله ان وجب فيهم حق وأمكنه اتيانه بهم ، وكذا ما بيده
منهم لا بغصب أو ضلال ، ولو أخذه بذلك صاحب الحق ، . .

(ولا يجوز) للامام أو الجماعة أو القاضى أو نحوهم (أمره
به) ، أى بالضرب وكذا غير الضرب كالحبس (ان اتهم) بكانتقام
(أو بان منه) أنه يريد الانتقام أو نحوه منه ، وأما ان انتقم قبل
هذا فانه يتهم فى هذا اتهاماً ، وكذا نحو الانتقام (ويؤخذ الرجل
بالاتيان) أن يأتى الى الحق بمن له عليه سلطان (وان بعبيد أطفاله)
أو عبيد مجانيته أو بأطفاله ومجانيته لتأديبهما وبولييه ، وتقدم كلام
فى هذا (ان وجب فيهم حق وأمكنه اتيانه بهم) أو دعاهم خصمهم الى
الحكم فأبوا فانه يأتى بهم الا أن الطفل والمجنون لا يدعون للحكم ،
وسواء فى الاتيان بالولى والعبد ونحوهما لاخراج الحق أن يدعوهم
الامام أو القاضى أو الجماعة أو غيرهم ممن له اخراج الحق ولا شىء
عليه ممن لا يقدر عليه أو أبق أو غصب .

(وكذا ما بيده منهم) أى من العبيد (لا بغصب) أو سرقة أو ربا ،
أو بوجه من وجوه الحرام (أو ضلال) بان ضل عن صاحبه فأخذه
على معنى اللقطة ، وكذا الأبق ان أمسكه فلا يؤخذ بالاتيان (ولو
أخذه بذلك صاحب الحق) أو الامام أو نحوه بخلاف ما بيده بأمانة
أو كراء أو عارية أو رهن أو من مال قراض أو وكالة فى بيعه أو شرائه

وان لم يستمسك به فلا يلزمه شيء فيما لا تباعة مالية فيه ، بل في بدن العبد ، كتعزير أو نكال أو أدب فيخرجه منه ، وان بنفسه ، ولا يخرجه من ملكه قبل اخراجه منه ، ويأثم به ان قصد عدم اخراجه منه ،

فانه يؤخذ بما يأتي به للحق ، وان كان بيده يتيم فانه يأتي به للأدب اذا صحّ وجبه الى من لا يجاوز الحق ، فان ذلك صلاح له .

(وان لم يستمسك) من له الحق أو الامام أو نحوه (به) بمن العبد في يده بلا غضب أو ضلال ونحوهما (فلا يلزمه شيء فيما لا تباعة مالية فيه) ، ولو قال : وأما أن استمسك به بفتح همزة ان ونصب يستمسك فلا يلزمه شيء منه فيما لا تباعة مالية فيه (بل) يلزمه الاستمسك فيما (في بدن العبد) الذي هو ملك له (كتعزير أو نكال أو أدب) أو حبس (فيخرجه) أي الحق (منه وان بنفسه) ولا سيما أن يسيره الى نحو الامام فانه أولى ، وأما عبد غيره في يده فلا يخرج منه الحق بنفسه بل ان أمره نحو الامام بالاتيان به أتى به (ولا يخرجه) أي لا يخرج عبده (من ملكه) ببيع أو اصدق أو هبة ، أو نحو ذلك (قبل اخراجه) أي أخرج الحق (منه ويأثم به) أي باخراجه من ملكه (ان قصد عدم اخراجه منه) بل يكون في معنى مانع الحق الا أنه لا يضرب أو يحبس لأنه ملكه له للتصرف فيه .

وان قصد به حرز ماله وقبضه لا منع الحق جاز له . . .

(وان قصد به .) ، أى باخراجه من ملكه (حرز ماله) عن أن يموت بالضرب أو الحبس أو ينقص (وقبضه) أى قبض ثمنه أو هبته وافرأ أو اهداءه وافرأ (لا منع الحق جاز له) ولا اثم ، ويخبر من انتقل اليه ، وجاز له اخراجه بالعتق ، وإذا أخرجه ونوى منع الحق أو لم ينوه فانه يتبع بالحق حيث كان .

وكذا الكلام فى عبد بيده يتيم أو غيره ممن له بيع ماله أو بوكالة على بيعه فله بيعه ، ولا ينو منع الحق ، وان نوى عصي واتبع العبد بالحق حيث كان ، وأما عقد الرهن بالعبد أو بسائر العقد غير اخراج الملك فجائز له اذ ليس ذلك باخراج الا أنه لا ينوى أن يكون ذهاب الرهن ذهاب ما هو فيه والله أعلم .

وفى « الأثر » : ان كان ما يفعله فى الكتمان باللسان مما فيه لزوم الحق ففيه التأديب ، وكل ما يجر القتال من الكلام بين الناس فان قائله يؤدب عليه ، وان كان صادقاً .

ولما ولى أبو عبيدة عبد الحميد الجناونى كان أول من أخرج منه الحق دعا يا آل فلان دعوة الجاهلية وروى أنه اختصم الى عمرو بن ففتح رجلا فى مجلس الحكم بمحضر أبى منصور فادلى الطالب بالحجة فاستردد المطلوب الجواب فسكت فأعاد وسكت ثم أعاد فلم يفعل ،

- ۲۷۲ -

باب

حل قتل دال على عورات المسلمين ان تعتمد الدلالة عليهم كما

لا يحل ، وقتل به من يقتل به ،

باب

في الدال على عورات المسلمين

(حل قتل دال) بالغ عاقل حرّ أو عبد موحد أو مشرك
(على عورات المسلمين) ، أي الموحدين (ان تعتمد الدلالة عليهم ، كما
لا يحل ، وقتل) عطف على تعتمد ، ، فهو في حيز الشرط ، أي حل
قتل الدال على عورات المسلمين بشرط أن يعتمد الدلالة وأن يقتل
(به من يقتل به) ، أي يقتل المدلول بذلك الدال ، أي بدلالته المدلول عليه
الذي يتكافأ دمه ودم الدال ، وسواء كان الدال موحداً أو مشركاً ،
وكذلك يكون الدال طفلاً ومجنوناً ، لكن لا يقتلان بل يؤدبان ، فلا يقتل
الحر الموجد بدلالته على عبد أو مشرك ان قتل العبد أو المشرك ،
ويقتل بالمرأة ان دل عليها .

وانما يقتله به ولى القتل ان وجد والا فالامام أو الجماعة بضرب
وسياط وجوز قتله وان لم يقتل بدلالته من يقتل به لا للولى ،

قلت : وهى حرة موحدة ، ويقتل مشرك بدلالته على موحد
فقتل أو على مشرك مثله أو فوقه ، وإذا دل على امرأة فقتلت فانه يقطه
الولى ويرد لورثته نصف دية الرجل ، وان لم يكن لها ولى وقتله
الامام أو الجماعة أو نحوها فليس لورثته شيء ، وهذا ما ظهر ،
ويقتل القاتل أيضاً ، فلو دل على رجل رجال رجلا فقتلوه فانه
يقتل به القاتلون والدالون ، (وانما يقتله) ، أى الدال (به) أى
بالقتيل (ولى القتل ان وجد) ولو غائباً ، فيخبر (والا) بوجود
له ولى أو وجد فأبى من القتل ومن أخذ الدية أو أخذ الدية
(ف) ليقتله (الامام أو الجماعة) أو السلطان (بضرب) بالعصا
أو الخشبة أو غيرهما مما لا يضرب به ، أو مما يضرب به ، (و)
بك (سياط) ولو عفا عنه الولى الموجود ، أو قبض الدية على القول
بان الدال يقتل حداً لا قصاصاً ، أو اذا قتل أحد بدلالته ، ومن قال :
يقتل قصاصاً فلا يقتل اذا عفا الولى أو قبض الدية ، وأما القاتل فليس
كالدال انما يقتله ولى ، الا ان اتصف بما يقتله الامام ولو عفا الولى .

(وجوز) للامام أو الجماعة أو السلطان (قتله) ، وان لم
يقتل بدلالته من يقتل به) بل قتل بها من لا يقتل به ، كعبد قتل
بدلالته حر ، وكمشرك معاهد أو ذمى قتل بدلالته موحد ،
(لا للولى) وهو قول من قال : يقتل الدال حداً لا قصاصاً بل للولى
الدية .

وقيل : أن شهر بذلك وكثر منه يقتل بما ذكر ، وإن لم يقتل بدلالته
أحد ولا بعد في أن تحدد الكثرة بثلاث مرات ، ويؤخذ بدلالته
ويضمن أن أوقف على مسلم أخذه أو أراه له أو مكانه أو أثره أو طريقه ،
أو حيث يأخذ إليه ، أو كيف يأخذه أو إليه

(وقيل : أن شهر بذلك) المذكور من الدلالة (وكثر منه يقتل
بما ذكر) من الضرب بسياط أو غيرها ، أى يقتله الامام أو نحوه ،
(وإن لم يقتل بـ) دلالته (به أحد) في شيء ما من دلالته ، وهو
قول من يقول : 'يقتل الدال حداً لا قصاصاً ، قتل بدلالته أحد أو لم
يقتل .

(ولا بعد في أن تحدد الكثرة بثلاث مرات) سواء قتل المدلول
عليه بدلالته فيهن أو لم يقتل أو قتل ، في بعضها دون بعض فيقتل
بالدلالة الرابعة ، ولو لم يقتل بها أحد ، (و) إنما (يؤخذ)
الدال (بدلالته ويضمن) ، فإن أعطى المدلول فلا عليه إلا التوبة
والا لزمه الاعطاء ، ولا ينجو إلا به ، فإذا أعطى رجع على المدلول
بما أعطى (أن أوقف على مسلم) ، أى موحد ، أو على ماله (أخذه
أو أراه له أو) أراه (مكانه أو أثره أو طريقه) بأن يقول : هذا طريقه
أو موضع كذا طريقه .

(أو حيث يأخذ إليه) بأن يقول : خذ إليه من موضع كذا ،
(أو كيف يأخذه) ، مثل أن يقول : افعل كذا تغلبه أو تأخذه ،
أو جئ إليه وقت كذا تأخذه ، لوقت يغفل فيه أو ينام فيه ، أو كان
فيه جائعاً أو ضعيفاً أو عطشاناً أو مريضاً ، أو هو الآن جائع
أو عطشان ، (أو) كيف يأخذ (إليه) مثل أن يقول : اذهب إليه

أو أخبر له بذلك ، وقيل : لا يضمن إلا أن أوقفه على ما يأخذ أو أراد له ويأثم في غير ذلك فقط كما أن أخبره به بعد ما قبضه أو ثمنه

من موضع كذا تصل به ، لأنه ليس فيه من يخبره أو ليس فيه كلب .

(أو أخبر له بذلك) الذى يمكن الاخبار به من ذلك ، ويفيد المدلول مثل أن يقول : هو في موضع كذا أو أثره في موضع كذا أو طريقة في موضع كذا أو قال أنه يؤخذ اليه من موضع كذا أو أنه يغلب بكذا ، أو يوصل بكذا ، قال الشيخ أحمد : وإن دلهم على عورة قوم في أنفسهم وأموالهم مثل أن أخبرهم بوقت يغفلون فيه بأنفسهم وأموالهم فقد عصى ، ولا ضمان عليه ، وقيل : ضامن .

(وقيل : لا يضمن إلا أن أوقفه على ما يأخذ) من نفس أو مال (أو أراه له ، ويأثم في غير ذلك) اثماً كبيراً (فقط) ، ولا ينجو إلا أن أعطى المدلول ، أو أعطى هو وسواء في القولين ، فعل الدال ذلك بنفسه أو أمر عبده أو ابنه أو طفلاً أن يدلّه ، وإن دل أحد من يدل أحداً ، فكلاهما دال في الذنب ، وأما الضمان فعلى من باشر الدلالة فقط ، وقيل : يضمنون كلهم ، وكذا أن كثرت وسائل الدلالة فكلهم دال .

وفي « الديوان » : وإنما يكون التجسس أن يدل الظلمة على من يقتلونه أو يأكلون ماله أو يرى لهم (كما) أنه يأثم فقط (أن أخبره به) ، أى بما يأخذ من مال (بعدما قبضه) بأن يقبضه فيقول له الدال : فلان أو مال فلان ، (أو) بعدما قبض (ثمنه) ، أى ثمن المال

أو بمن يأخذ منه المال من الأسرى ، وقيل : يضمن بذلك
أيضاً ، وهل يضمن المال مطلقاً أو المنتقل للمقبوض فقط ؟

أو نفس المأخوذ بأن أخذه وباعه وقبض ثمنه فقال له الدال : انه
مال فلان ، (أو) أخبره (بمن يأخذ منه المال من الأسرى) بأن
يجعلهم أسرى وليسوا بأسرى من قبل ، وكذا ان كانوا أسرى عند من
يقدر أن يأخذهم منه بحيث يكون الأسرى ليسوا مشركين أو كانوا
مشركين لكن كان أسرهم بقتال لا يجوز ، مثل أن يقاتلوا بلا دعوة
أو بعد اذعانهم للجزية أو بعدما أخذ الامام منهم أو بأسر قبل ائخان
القتل وما أشبه ذلك ، بأن يقول له : ان هنالك أسرى ، أو أن للأسرى
ما يفدون به أو أن لهم من يفديهم وما أشبه ذلك ، (وقيل) في اخباره
بعد قبضه (يضمن بذلك أيضاً) .

وجه الأول أن الشيء قد قبضه وأخذه بلا دلالة منه ، وأما اخباره
بأنه لفلان فليس فيه شيء سوى بيان أنه لفلان ، وكذا الأسر ليس هو
أخذ مال بل هو للانسان بل قتل ولا ضرر في بدنه ، وأما أخذ الفداء
بعد ذلك عنده فليس من دلالة الدال ، وكذا اخباره بأن له ما يفديه
أو من يفديه ليس دلالة له على ماله في موضع يأخذه .

وجه الثاني أن له تسبباً في أخذ المال بكلامه وأذنب على كل
حال ، (وهل يضمن) الدال (المال مطلقاً) المنتقل والأصول
لتسببه فيه ، (أو المنتقل للمقبوض فقط) ، والصحيح الأول

قولان ، ويضمن قيل كل ما أخذ بسببه ، وإن بتحديد نظره فيه ،
حتى رُئى فأخذ ، وإن كان الدال مشركاً ولم يؤخذ ما دلّ عليه
الا وقد أسلم لم يضمن ، وإن كان عبداً ولم يوصل الى ذلك الا وعثق ،
فهل ما يقابل رقبته على ربه والزائد عليه ، أو لزمه الكل حين
عثق قيل أخذه ؟ قولان ،

ولو كان ظاهر عبارة الأصل تصحيح الثانى ، وعصى على كل
حال ، وعندى أن العصيان فى تلك المسائل كلها كبير لأن فيه تلف
مال ؟ (قولان) ، وذلك أن يخبره أن هذه نخلة فلان مثلاً
أو بقرته ، أو علم أنه لفلان وأخبره بغلتها فرغب فيها لغلتها الكثيرة
فأخذها ، (ويضمن قيل) ، أى فى قول بعض العلماء (كل ما أخذ
بسببه وإن بتحديد نظره فيه حتى رُئى فأخذ) ولو لم يقصد
بتحديد نظره الدلالة عليه (وإن كان الدال مشركاً ولم يؤخذ ما دلّ
عليه) من المال أو لم يقتل أو يضر على ما دلّ عليه من الناس (الا وقد
أسلم لم يضمن) مالا ولا نفساً ولا أرشاً لأن فعله الذى ترتب عليه
الفساد كان منه حال الشرك وما فعل فى الشرك مغفور بالتوبة من
الشرك .

(وإن كان عبداً ولم يوصل) ، أى ولم يصل مدلوله (الى ذلك)
المدلول عليه من مال أو نفس بافساد أو ضرر أو قتل أو أخذ
(الا و) قد (عثق فهل ما يقابل رقبته على ربه) لأنه فعل وهو
فى ملكه (والزائد عليه ، أو لزمه الكل حين عثق قبل أخذه) ، أى
قبل أخذ المدلول والمدلول عليه بافساد أو ضرر أو قتل أو أكل
ولا شئ على سيده ؟ (قولان) ، ان دل فى ملكه وأخذ المدلول بعد

وان كان طفلاً أو مجنوناً ، فكذلك في الضمان وسقوطه ، وينكل مكلف
ان لم يقيم على دلالاته تلف نفس يقاد بها ويؤدب كطفل ان لم يقيم
عنه فساد كالمكلف ،

اخرجه مما يقابل رقبته على من خرج هو من ملكه ، وقيل : على من
دخل ملكه والباقي عليه في رقبته الى حين يعتق ، وممر كلام على مثل
ذلك في محله .

(وان كان) الدال (طفلاً أو مجنوناً) دل قبل البلوغ أو الافاقة
ووقع الأخذ بعد الافاقة أو البلوغ ، (فكذلك في الضمان وسقوطه) ،
قيل : هما ضامنان لذلك كله ، وقيل : لا شيء عليهما ، وقيل :
الطفل والمجنون يضمنان بالدلالة ولو وقع الفساد بدلالتهما قبل
البلوغ والافاقة ، ففي « الديوان » : وجساسة الطفل والمجنون
فيها ، قولان .

(وينكل مكلف) دال (ان لم يقيم على دلالاته تلف نفس يقاد
بها) ، بل قام تلف نفس لا يقاد بها ، أو تلف مال ، وأما نفس
يقاد بها فيقتل بها هو وقتلها ، (ويؤدب كطفل) ، أي مثل طفل
وهو المجنون ، أي ويؤدب الطفل أو المجنون الدال (ان لم يقيم
عنه) ، أي عن دلالاته (فساد) ، ولا سيما ان وقع عليها فساد
فاولى بالتأديب ، ولا يجاوز التأديب (كالمكلف) ، فان المكلف أيضاً
ان لم يقيم عن دلالاته فساد ينكل فقط ، وان قام فساد بدلالة الطفل
ضمن أبوه ، أو من مال الطفل ، وان قام في النفس في ثلث الدية
فالعاقلة ، والمراد أنه في تأديبه كالطفل في نكاله لأن المكلف ينكل
نكالا ولا يؤدب في المسألة فكأنه قال : يخرج عن الضمان كما خرج
المكلف الذي لم يقيم به فساد .

وان أخبر من لا يقوم عنه فساد كالأخيار ، ومن لا يأخذ ما ليس له فليس بدال ولا جاسوس ، وان لم يقصد باخباره الدلالة وان لمن يقوم عنه الفساد فليس عليه شيء الا أن أراه أو دله ، .

(وان أخبر من لا يقوم عنه فساد كالأخيار ومن لا يأخذ ما ليس له فليس بدال ولا جاسوس) ، ولا ضمان عليه ولو قام عنه فساد ، والجاسوس الباحث عن الشر ، (وان لم يقصد باخباره الدلالة وان لمن يقوم عنه الفساد فليس عليه شيء الا أن أراه) الشيء (أو دله) ، فالأخبار أن يقول له : ان فلاناً غنى أو له مال أو له غنم ، أو ليس له من يرد عنه أو يقاتل عنه ، أو نحو ذلك بلا قصد دلالة ، فلا ضمان ، والاراءة ظاهرة ، مثل أن يقول له : هذا هو فلان وهذا ماله ، والدلالة أن يقول له : هو في موضع كذا ، أو ماله في كذا ، فيضمن ولو لم يقصدها .

وفي « الديوان » : ان قال للظلمة ارجعوا على أثرى أو على هذا الطريق ، أو قال لهم : الخصب في موضع كذا ، وانما أراد بذلك صرفهم وكان بذلك تلف النفس والأموال فهو ضامن ، وان قال لهم : الناس بموضع كذا ، أو هو يريد أن يصرفهم عن الناس ، يظن أن الناس ليسوا في تلك الناحية التي صرفهم اليها فقتلوا الأنفس وأكلوا الأموال فهو ضامن ، ومنهم من يرخص .

وان سأله عن فلان وهم يريدون قتله فقال : ليس هو ها هنا ، وانما كان ها هنا فلان فأخذه وقتلوه فليس عليه ضمان ذلك ان لم يقصد بذلك مضرتهم ، وان سأله عن رجل فأخبرهم وهو يظن أنهم لم يريدوا به بأساً فليس عليه ضمان ان قتلوه ، وكذلك الأموال على هذا الحال ، وان دلهم على ماله فأصابوا معه مال غيره فأكلوه فهو

وان دله على من يدله على من يأخذ أو يقتل آثم فقط ، وكذا
ان دله على ما يقتله كسم أو على موصل لفساد أو أعطى ذلك ،

ضامن ، ومنهم من يرخص ، وان دلهم على مال غيره فقصده بالفساد
فأصابوا معه غير الذي قصد فاكلوا الجميع فهو ضامن ، وان دلهم
على شيء في الفحص يخاف منه مثل العسكر ، أو ظن أنه صيد فاذا
هو مال الناس أو بنو آدم فلحقوهم فاكلوهم أو قتلوهم فانه ضامن ،
ومنهم من يرخص وان دلهم على قصر قوم أو منزلهم من أين يدخلونه
فدخلوه فلا ضمان عليه فيما أفسدوا فيه ، ومنهم من يقول : هو ضامن ،
ومن دلهم على أن يأكلوا أموال الناس أو على عدد أموالهم فاكلوهم
أو غرموهم فانه ضامن .

(وان دله على من يدله) أو دلّ أحداً على من يدله ثانياً على
من يدل ثالثاً أو أكثر (على من يأخذ أو يقتل) أوقع من على عموم
من يعقل وما لا يعقل (آثم فقط) ولو لم يؤخذ ، أو لم يدل ذلك
الذال ، وأما الضمان أو القصاص فعلى من باشر الدلالة على مال
أو انسان ، (وكذا ان دله على ما يقتله كسم) ، مثل أن يقول له وقد
علم أنه أراد قتله : ان السم قاتل ، منبهاً له على القتل بالسم ، أو مخبراً
له بأن السم قاتل ، ومريد القتل لا يدري أنه قاتل ، أو يقول له :
ان هذا سم وقد علمه يريد القتل لكنه لا يعلم عين السم ، (أو على
موصل لفساد) مثل أن يقول : ان في موضع كذا رمحاً أو سلاحاً
أو فرساً أو عند فلان ليعطيه ذلك أو يأخذه فيفسد به (أو أعطى ذلك)
المذكور من نحو 'سم' وموصل لفساد فانه آثم لا ضامن ، ويضمن
الدالون الوسائط والدال المباشر .

ففى « الأثر » : وان دلّ رجل على مال رجل ثم دلّ المدلول عليه
رجلاً آخر فسرقة فهم ضامنون جميعاً ، وان غرم السارق فقد

وان فعل من دله جاسوس موجب حد كقطع يد أو قصاص نكل
البدال فقط .

بريء غيره ، وان غرم الجاسوس الأوسط فليس في ذلك ما يبريء
السارق ولا الجاسوس الأول ، وإذا دلّ الرجل على مطمورة واحدة
فوجد السارق في ذلك الموضع مطامير كثيرة فسرقتها فالبدال ضامن
لجميعها .

(وان فعل من دله جاسوس موجب حد كقطع يد) لسرقة ربح
دينار من حرز (أو قصاص) ، مثل أن يقطع عضواً كيد أو غيرها مما
فيه القصاص من مدلول عليه (نكل البديل فقط) ، أي فعلى البديل النكال
فقط دون الحد ، وإنما الحد كقطع وقصاص على المدلول الفاعل لموجبه ،
والله أعلم .

فصل

ان قتل كامام دالا بمن لا يقتل به ولو عبداً فلا يحط عنه ديته
أو قيمته وتحط عنه دية من يقتل به في دلالتة ، ولو قتله غير الولي
كالامام ،

فصل

(ان قتل كامام دالا بمن لا يقتل به ولو عبداً) أو مشركاً قتل به
الامام ونحوه الدال عليه ، فان للامام ونحوه قتله وله تركه ، وقيل :
لا يقتله - وقيل : يقتله ، (فلا يحط عنه) ، أى عن الدال (ديته) ،
أى دية القتل الذى لا يقتل به الدال ، كالمشرك والأب الدالين ،
(أو قيمته) ، أى قيمة العبد القتل بدلالة الدال فيعطى ذلك الحرثم
يقتله الامام أو نحوه ، وان قتل قبل فلتؤخذ من تركته ويردها له
مباشر القتل ، وان أعطاها فعلى الدال التوبة فقط وينكله الامام أو يقتله ،
(وتحط عنه دية من يقتل به في دلالتة) ان قتل لدلالتة (ولو قتله غير
الولي كالامام) ، وللولى قتل القاتل قصاصاً أو أخذ الدية ، ولا يحط

وان أخرج منه حقاً في غير قتل كما ان دل على مال فأخذ لزمه غرمه
 لصاحبه وله الرجوع به على الآخذ ، وبريء من الضمان ان غرمه الآخذ
 أورده لربه ، وان خرج ما أخذه المدلول الآخذ أنه له أو رجع اليه
 بوجه كارث ، سقط عنهما الضمان لا الاثم ،

عمن باشر القتل ، ولولى المقتول أن يطلب القاتل أو الدال بالدية قبل
 أن يقتله الامام ويحيى الدعوة فتعطى الدية ولو بعد موته من ماله لاهياء
 الدعوة ، وان لم يحيها لم يدركها في تركته .

(وان أخرج) الامام أو نحوه (منه حقاً) للدلالة ، كالحبس
 والضرب (في غير قتل) ، كإخذ مال وضرب دون قتل ، (كما ان دل
 على مال فأخذ) أو على نفس فضرب (لزمه) ، أى لزم الدال (غرمه
 لصاحبه) ، وكذا غرم الأرش ، (وله) ، أى للدال (الرجوع به على
 الآخذ) - بالمد وكسر الخاء - وهو المدلول ، وكذا يرجع الدال بالأرش
 على المدلول الضارب ان أعطاه الدال ويجبر له .

(وبريء من الضمان ان غرمه الآخذ) بالقيمة أو المثل (أو رده)
 بعينه (لربه وان خرج ما أخذه المدلول الآخذ) - بالمد وكسر الخاء -
 (أنه له أو رجع اليه) بعد أخذه ، والمصدر بدل اشتمال من ما (بوجه
 كارث) أو خرج أن من قتله المدلول حلال الدم له (سقط عنهما) ، أى
 عن الدال والمدلول (الضمان لا الاثم) وهو كبير ، وقيل : صغير الا الذى
 رجع اليه بعد الآخذ فالاثم فيه كبير .

وكذا ان خرج للدال أو رجع اليه وله الرجوع به على الأخذ به ولو
كان له قبل أخذه ، وان دله على أخذ أو قتل ولم يفعله المدلول
الا وقد أبيح بكردة أو طعن في قتل أو بك ارث ، أو غنم في مال
لزم الاثم فقط ،

(وكذا ان خرج) المال المدلول عليه (للدال أو رجع اليه) بعد
أخذ المدلول اياه بدلالته فلا ضمان ، ولزم الاثم وهو صغير أو كبير ، وهو
كبير في صورة الرجوع بعد الأخذ كبير ، (وله) ، أى للدال (الرجوع
به على) المدلول (الأخذ به ولو كان له) ، أى للدال (قبل أخذه) وانما
غيباً بهذا لأنه قد يتوهم أنه يمسكه المدلول لنفسه لأنه ملك للدال ، وقد
أمر المدلول أن يأخذه لنفسه فقال : ليس كذلك ، بل هو لدال لأنه لم
يأمر بأخذه على وجه العطية ، بل على وجه الغصب والسرقة .

وان دله على نفس فقتلها فاذا هي حلال دمها للدال قبل الدلالة فالاثم
فقط عليهما كذلك ، ومرّ غير هذا ، (وان دله على أخذ أو قتل) غير مباح
(ولم يفعله المدلول الا وقد أبيح) المدلول عليه لهما أو لأحدهما (بكردة
أو طعن) أو قطع طريق أو قتل ولى لهما أو ولى لأحدهما أو هذا التمثيل
انما هو (في) شأن الدلالة على (قتل أو بك ارث) بأن ورثه الدال المدلول
عليه أو أحدهما (أو غنم) ، مثل أن يدلّه على مال معاهد فلم يأخذه الا وقد
نقض العهد وحل ماله ، وهذا التمثيل انما هو (في) شأن الدلالة على أخذ
(مال لزم) هما (الاثم فقط) ، والمال انما هو لصاحبه ، فان للدال رده
اليه المدلول أيضاً .

وأن دل على مباح لهما فلم يفعل المدلول الا وقد حرم ضمن ،
 واثم المدلول لا الدال ، وان دله على مباح له لا للمدلول فلم
 يفعل الا وقد أبيح له اثم واثما ، وضمن الدال ايضاً . . .

(وان دل) الدال (على مباح) من مال أو نفس (لهما) ،
 أى للدال والمدلول (فلم يفعل المدلول) ما دله عليه الدال (الا وقد حرم
 ضمن واثم المدلول) تنازعه ضمن واثم ، فالضمان الآثم هو المدلول
 (لا الدال) ، فان الدال لا ضمان عليه ولا اثم ، ولكن انما ياثم المدلول ان
 كانت حرمة لا تدرك بالعلم ، ولكن قد علم بها أو كانت مما تدرك بالعلم
 ولو كان جاهلاً ، وأن علم الدال بالحرمة الحادثة بعد الدلالة وقبل الفعل أو
 علم بالصفة التي يدرك الحرمة فيها بالعلم ولو جهل ولم يعمل بالسعى في
 اخبار المدلول فقد ياثم ايضاً ، ومثال ذلك أن يدلّه على طاعن أو مرتد
 أو محارب أو قاتل ولى لهما فلم يقتله الا وقد تاب من الطعن أو الارتداد أو
 المحاربة أو عفا ولى آخر أو حدث من يكون الدم له دونهما ، كمولود ومسلم
 من شرك ، أو يدلّه على مال فلم يأخذه الا وقد أسلم صاحبه .

(وان دله على مباح له) من نفس أو مال (لا للمدلول فلم يفعل)
 أخذاً ، أو قتلاً أو ضرباً (الا وقد أبيح له) ، أى للدلول وفعل بعد الاباحة
 ولكن لم يعلم بها (اثم) المدلول مثل أن يدلّه على نفس قاتل لوليه فلم يقتله
 المدلول الا وقد ارتد أو قتل ولى المدلول ، ولا علم للمدلول بالارتداد أو القتل ،
 ولا علم له بأنه قتل ولى الدال أو ارتد الا من لسان الدال ، ولا ضمان عليه كما
 لا ضمان على الدال (واثماً) معاً (وضمن الدال ايضاً) ، أى كما اثم

ويرجع به على المدلول ان دل على ما يجوز لهما الا ان لم يفعل الا وقد
 جاز له فانه عاص لا ضامن ، وان دل مخالفاً على جائز له في دينه اثم ،
 وضمن حيث لم يجز عندنا ، وهل سقط ان رجع المخالف الفاعل الى
 ديننا أو أبراه رب التباعة منها أو لا يسقط عنه الضمان ؟ . . .

(ويرجع به) ، أى بما ضمن (على المدلول ان دل على ما يجز لهما)
 هذا الشرط عائد الى قوله : وأما الخ ، (الا ان لم يفعل الا وقد جاز له) ،
 أى للمدلول (فانه) ، أى الدال (عاص لا ضامن) وذلك يغنى عنه ما
 تقدم .

(وان دل) موافق (مخالفاً على جائز له في دينه) ، أى في دين
 المخالف لا في دين الموافق (اثم) الدال (وضمن) ما فسد بدلالته في مال
 أو نفس (حيث لم يجز عندنا) معشر الموافقين ، وكذا ان دل مخالف على
 ما يجوز في دينه ولا في ديننا مخالفاً آخر يجوز له ذلك في دينه ، فانه يأثم
 ويضمن ، وذلك مثل أن يدل موافق أو مالكي صفرية على فاعل كبيرة أو ماله
 (وهل سقط) الضمان عن الدال (ان رجع المخالف) المدلول (الفاعل الى
 ديننا أو أبراه رب التباعة منها) لأن ضمانه انما هو مستند فعل المدلول ،
 فاذا سقط عن المدلول سقط الدال ، ولأنه لو أعطاه الفاعل لبريء
 الدال ، ووجه سقوطه عن المدلول بالرجوع اليه ان فعل بديانة ثم رجع الى
 مذهب أهل الحق سقط عنه ما فعل بها (أو لا يسقط عنه) ، أى عن الدال
 (الضمان) لأنه لا يجوز ذلك في دينه وصاحب التباعة لم يبره ، وانما يبرأ
 بإدائها أو ببراءته ، ولأن تلك التباعة عليهما اذ كلاهما ظالم له فأبرأوه

قولان ، وسقطا عنه بالرجوع حيث أبيح له بدينه ، وان دل مخالف
على مباح له فيه موافقاً لم يبيح له أو مبتدعاً آخر كذلك ضمنا معاً ،
وان رجع المخالف ، فالمختار سقوطه عنه ، وقيل : يضمن ، وان دل
على من يدل الأخذ

أحدهما ليس إبراء للآخر ؟ (قولان ، وسقطا) ، أى الاثم والضمان (عنه) ،
أى عن الدال المخالف على ما جاز في دينه (بالرجوع) أيضاً (حيث أبيح له
بدينه) ، ولا يسقطان عن المدلول الذى لم يبيح له ذلك في دينه الا بالأداء أو
الابراء .

(وان دل مخالف على مباح له فيه) ، أى في الدين الذى هو عليه
(موافقاً لم يبيح له) في دينه (أو مبتدعاً آخر كذلك) لم يبيح له في دينه
(ضمناً معاً) الدال والمدلول ، أما الدال فلبطلان ديانته في ذلك ، وأما
المدلول فلأنه لم يبيح له ذلك في دينه ، فاذا ضمن المدلول برىء من الضمان
دالّه . واذا ضمن الدال رجع على المدلول .

(وان رجع) هذا (المخالف) الدال على ما يجوز له في دينه
(فالمختار سقوطه عنه) فيبقى الضمان على الفاعل المبتدع الموافق أو المبتدع ،
(وقيل يضمن) وهو قول مطرد في كل من فعل بديانته ما لا يجوز ثم رجع
الى دين الحق لأن العفو انما ذكره الشرع في المشرك فقط اذا فعل شيئاً في
شركة بديانة أو غيره سقط عنه بالاسلام .

.. (وان دل) دال (على من يدل الأخذ) بالمد وكسر الخاء ، أى مرید

على أخذ ، فقال للأخذ : لا يدلك من دلتك عليه الا ان خوفته بقتله
أو حبيبه أو بفساد ماله أثم فقط ، ولا تجوز الدلالة على مسلم ، وان
بتقية ، ويلزم بها ما يلزم بتطوع من قتل وضمان ونكال ، وأثم وقيل :
بسقوط الضمان ،

الأخذ ، وكذا مرید القتل (على أخذ) بلا مدّ وباسكان الخاء أو على قتل
(فقال للأخذ) : أو مرید القتل أو لم يقل (لا يدلك من دلتك عليه الا ان
خوفته بقتله أو) قتل (حبيبه أو بـ) بايقاع (فساد ماله) أو مال حبيبه
أو بضربه أو ضرب حبيبه أو بغير ذلك (أثم فقط) فعل المدلول ما ذكر من
التخويف أو لم يفعل ، وفعل المدلولى عليه الأول ما ذكر من الدلالة أو لم
يفعل ، وفعل المدلول ما أراد من أخذ أو قتل أو لم يفعل (ولا تجوز الدلالة
على مسلم) موحد موافق متولى أو غير متولى أو مخالف ، ولا على مشرك
لم يحل دمه ، ولا على ماله ان لم يحل (وان بتقية) وان دلّ على ذلك
بتقية على نفسه ولو اتقى عن القتل لزمه الضمان ، قيل : لا يقتل لشبهة
التقية عن النفس بل يعطى الدية ، وقيل : يقتل الا أنه لا يقتل بما لا يكافئ
دمه الا على قول من قال : يقتل الدال حداً ، وقول من قال : يقتل حداً
ولو لم يقتل .

والمختار أنه لا يدرك عنه شيء لتقيقته كما قال : (ويلزم بها) ، أى
بالدلالة على ذلك بتقية (ما يلزم) على الدلالة (بتطوع) ، أى بلا اجبار
وتقية (من قتل وضمان ونكال) حيث لم يقتل الدال لكتمان مثلاً (وأثم ،
وقيل : بسقوط الضمان) عن الدال باجبار وتقية ضمان النفس والمال وبقاء
الاثم ، وينكل مطلقاً على هذا القول ، وعلى الأخذ أو القاتل الضمان أو

وهل الضمان اللازم للدال مطلقاً يلزمه في الحكم أو عند الله ؟ قولان ،
ومن دل على أحد بصفته أو نسبه أو دينه أو فعله الموجب لقتله عند
المدلول ، أو أخبره بصفة لم تكن فيه فقتله ضمنه بهما ، . . .

القتل ، (وهل الضمان) المذكور من مسائل الباب (اللازم للدال مطلقاً) ،
أى دلالة كانت من الدلالات التى ذكر فيها الضمان (يلزمه في الحكم)
وعند الله (أو عند الله) فقط فتنصب فيه الخصومة على الأول دون الثانى ،
وذلك فى الأمر الراجع الى الخصام ، وأما ضربه أو حبسه تأديباً فثابت
ان لم يقتل ، وكذلك يقتله الامام أو نحوه حداً فى قول (قولان) ظاهر
صاحب الأصل اختيار الثانى ، والمشهور المتبادر من كلامهم هو الأول .

(ومن دل على أحد بصفته) كلفته فى اللغات أو فى غلظها
أو فصاحتها ، أو عدم استقامة لسانه وفى لحنه ولكنه وطوله ولباسه
(أو نسبه أو دينه ، أو فعله الموجب لقتله عند المدلول ، أو أخبره بصفة)
موجبة لقتله عنده (لم تكن فيه فقتله) أو أخذ ماله (ضمنه بهما) أى
بدلالته بما ذكر من صفة أو غيرها ، أو بأخباره بصفة لم تكن فيه كوصفه
بأنه ذو كبيرة اذا وصفه بذلك للصفرى وكوصفه للمشرى بأنّه مسلم ، وذلك
تمثيل لقوله أو فعله الموجب الخ ، ومثال الاخبار بصفة لم تكن فيه أن
يخبره بأنه مرتد أو طاعن أو قاتل وليه أو غير ذلك .

وان دله على نفس أو مال لا يصل اليه بدلالته كاخباره برجل أو مال
 في عامة لا يفرز فيها ففتش عليه وراء ذلك فوجده لم يضمن ، *

(وان دله على نفس أو مال لا يصل اليه بدلالته كاخباره برجل أو مال
 في عامة لا يفرز فيها) مثل أن يقول المريد قتل من يجد من قبيلة كذا :
 ان في هؤلاء الناس رجلاً منها أو في بلد كذا رجلاً منها ، أو يقول لمريد قتل
 عالم من قبيلة : ان في هؤلاء عالماً منها ، أو في بلد كذا عالماً منها ، ومثل أن
 يقول : ان في بنى فلان أو في بلد كذا رجلاً ذا مال ، أو رجلاً عنده كذا مما
 يبحث عند المدلول كجوهره نفيسة (ففتش عليه) المدلول بنفسه أو بواسطة
 (وراء ذلك) المذكور من رجل أو مال فالإشارة عائدة الى ما عاد
 اليه الهاء في عليه ، وذلك من وضع الظاهر موضع المضمرة مع أن ذلك
 تكرير لا حاجة اليه ، أظهر أو أضمر ، فالأولى اسقاط قوله : وراء ذلك
 أو اسقاط قوله : عليه ، كما استغنى عنه في الأصل بقوله ، وراء ما ذكرنا
 فالأولى اذ جمع المصنف بينهما أن نرد الإشارة الى المذكور من
 الدلالة .

وليس المراد بالوراء اتصال التفتيش بالدلالة ، بل التسبب ، وجمع
 بين التسببين ، التسبب بوراء ، وبالفاء تأكيداً أو ليس وراء موضوعاً
 للتسبب بل أفاد التسبب وهو ظرف بالسياق كما هو وجه في اذا ، وانما
 قلت ذلك لأنه لا ضمان ، سواء اتصل التفتيش بالدلالة أو تأخر ، الا أنه
 سبب الدلالة ، ويحتمل أن يريد الاتصال فيفهم أنه لا ضمان في التأخر
 بالأولى (فوجده لم يضمن) لأن دلالة لا توصل المدلول الى المدلول
 عليه ، نعم (هي) سبب التفتيش ، وعندي يضمن لهذا السبب كما
 أنه يائتم اجماعاً .

وان دله على مباح له كتنجية ماله أو مثله فأصاب معه ما لم ييح له
لم يضمن أيضاً ، وان كان معه ما يجوز له أن يدل عليه ما لا يجوز
له وعلم ذلك فلا يجوز له أن يدل على ذلك ، ورخص له . . .

(وان دله على مباح له) ، أى للدال ، ويجوز عود الضمير
للمدلول فان الحكم فى المسألة واحد ، والأولى عودة الى الدال ، فيشمل
حكم المدلول ، أى على ما أبيع للدال أن يدل عليه ، ألا ترى أن له
أن يدل على مال نفسه ، وله أن يدل المدلول ليأخذه اذا ضاع عنه
(كتنجية ماله) ، أى مال الدال ، أو المدلول (أو مثله) أى مثل
ماله ، وهو مال غيره ونفس غيره (فأصاب معه) أو فى طريقه
(ما لم ييح له) من مال أو نفس ، أو لم يصب الا ما أبيع له (لم
يضمن أيضاً) ، وقيل : يضمن كما مرّ عن « الديوان » بل سمي فى
« الديوان » عدم الضمان رخصة ، وكأنه أراد مجرد التسهيل .

(وان كان معه ما يجوز له أن يدل عليه ما لا يجوز له) أن يدل
عليه ، أو كان ما لا يجوز له على طريقه (وعلم ذلك) ، أى أن يأخذه
(فلا يجوز له أن يدل على ذلك) الذى يجوز له فيضمنه لأنه سبب
لأخذ أو قتل ما لا يجوز إذ علم أنه معه ما جاز أو فى الطريق اليه
اذ تعين الطريق ، وأما ان لم يتعين فلا يدري هل يأخذ هذه الطريق
التي فيها ما لا تجوز الدلالة عليه ، وان دل على ولا ضمان عليه
لأنه لم يدل على ما لا يجوز ولم يذكره ، وان لم يعلم أنه يأخذ الذى
لا تجوز الدلالة عليه وأخذه فلا يعصى ولا يضمن والله أعلم .

(ورخص له) دله على موضع أو لم يدل على الموضع ، وثمرة

أن يفرز ماله ومال من طمع في تنجيته ان لم يقصد ما خاف عليه
 أن يقتله ، وهذا فيما لم يقبضه من الأموال ، وأما ما قبضه وصار
 بيده لا بدلالته من أموال الناس ، فلا بأس عليه في الاخبار بمال
 الغير ليفرز ماله ،

الفرز أن ينجى ماله (أن يفرز ماله ومال من طمع في تنجيته) مال (4)
 وان يدلّه على من يجوز أن يدلّه عليه ويفرز من لا يجوز له أن يدل
 عليه (ان لم يقصد) بدلالته على ما يجوز أو من يجوز أن يفرزه
 منه أن يأكل (ما خاف عليه أن يقتله) مما لا يجوز أو يقتل من
 لا يجوز ومعنى ما خاف عليه ما من شأنه أن يخاف عليه أو بمعنى
 ظن لأن قصده لا كله أو قصد قتله ينافي الخوف عليه من أكله أو قتله ،
 وقيل : يضمه (وهذا فيما لم يقبضه) هذا الذي تراد دلالاته (من
 الأموال) أو النفس .

(وأما ما قبضه وصار بيده لا بدلالته) بل بلا دلالة أصلا
 أو بدلالة غيره (من أموال الناس) والآنفس ، (فلا بأس عليه في
 الاخبار بمال الغير) بأن يقول : هذا المال لفلان أو بالنفس بأن يقول
 هذا فلان (ليفرز ماله) أو مال غيره ممن لا يأخذ المدلول
 ماله ويفرز النفس لينجيّه أو ينجى غيره ولا ضمان ولا أثم
 ان ترتب على فرزه أو الاخبار شيء ، وكذا ان لم يكن في
 يده الا ما يخاف عليه من نفس أو مال بدون دلالاته فله
 أن يقول هو فلان أو مال فلان الا ان كان يظن ان لم يخبره لم يأكل
 أو لم يقتله أو خفف الأكل والضرب ، وان أخبره جزم الأكل أو القتل
 أو الضرب فلا يخبره ، وذلك اذا كان في يده للأكل أو القتل أو الضرب ،
 وأما ان لم يعلم كيف كان في يده فلا يخبره لعلة ان أخبره أكله أو قتله
 أو ضربه .

وقيل : يجب عليه الاخبار به ، اذ ربما كان سبباً لجمعه على ربه
كما ان تاب منه أخذه أو قدر عليه في موضع فنزع منه فيه باجبار
ولا تجوز دلالة غاصب أو سارق على مال كان بيده بعد تلفه وخروجه
من يده ولو لم يكن في يد أحد ،

(وقيل : يجب عليه الاخبار به) مطلقاً علم أنه كان في يده للأكل
أو القتل أو الضرب وطمع أن لا يستهلكه أو لا يضره ان أخبره أو لم يطمع
أو لم يعلم لعله كان في يده لغير المضرة والتلف أو علم هذا (اذ ربما كان)
الاخبار (سبباً لجمعه على ربه) أو ردّ الطفل أو المجنون أو الحيوان
على ربه ، أو ردّ البالغ الى أهله واعطاء ديته الى أهله ان قتله ، وكذا
الطفل والمجنون وكذا الأرش للضرب والعقر للوطء (كما ان تاب منه
أخذه) ان أخذه على جور (أو) كما ان (قدر عليه في موضع
فنزع) ، أى فينزع (منه فيه باجبار) ببناء قدر للمفعول ليشمل
قدرة صاحب الحق وقدرة غيره ممن يسعى في حقه ، ووجه الاخبار في
هذه الصورة صورة القدرة التمهيد واعلامه من قبل أنه لفلان حتى اذا
وصل في موضع القدرة ونزعه لم يظن أنه انما نزعه للقدرة عليه فقط
لا لكونه لفلان .

(ولا تجوز) لأحد (دلالة غاصب أو سارق) أو غيرهما ممن
كان المال بيده على وجه لا يحل كريباً (على مال كان بيده) بالسرقة
أو الغصب أو وجه حرام (بعد تلفه) متعلق بدلالة (وخروجه من
يده ولو لم يكن في يد أحد) بعد أن تلف ، ولا سيما أن كان بيد
صاحبه بعد أن تلف أو بيد غيره بلا خيانة ولو قال : أرّده لصاحبه
أو أفعل فيه ما يأمرنى به الشرع ، أو قال : ثبتتُ الا ان علم منه

ويضمنه الدال ان دله عليه ، وان كان بيده وتشاكل عليه بغيره لم
يضمنه باخباره به ، وكذا ان كان بيد وكيله أو خليفته أو راعيه •

التوبة ، (ويضمنه الدال ان دله عليه وان كان) المال (بيده) ، أى
بيد غاصبه أو سارقه ، وكذا نحوهما ، (وتشاكل عليه بغيره) من ماله
الحلال أو مال غيره كان بيده على وجه حلال أو على وجه حرام
(لم يضمنه باخباره به) بأن يقول مغصوبك أو مسروقك مثلاً هو
هذا ، أو يقول : مالك أو مال فلان هو هذا •

(وكذا ان كان بيد وكيله أو خليفته أو راعيه) أو من يحرز له
ماله كزوجته وعبدته وتشاكل بغيره فأخبره فلا ضمان ، وكذا ان تلف
من يد الوكيل ونحوه مما ذكر فلا يخبره به ، والله أعلم •

فصل

• • • الدال على الخير كفاعله ، وله من الفضل ماله بلا نقص ، • • •

فصل

(الدال على الخير كفاعله) والدال على الشر كفاعله ، روى ذلك حديثاً عن رسول الله ﷺ وتقدم مثله وأن رجلاً طلب من رسول الله ﷺ أن يعطيه بغيراً يغزو عليه فأرسله الى رجل يعطيه فأعطاه فجاء فأخبره أنه أعطاني ، فقال ﷺ : « الدال على الخير كفاعله » (و) معنى ذلك أن الدال على الخير (له من الفضل ماله) أى ما للفاعل (بلا نقص) من فضل الفاعل وللدال على الشر من العقاب ما لفاعله بلا نقص من عقاب الفاعل الا أنه لا يضاعف الثواب للدال كما يضاعف للفاعل ، فالحسنة للدال بواحدة وللفاعل بعشر فأكثر الى سبع مائة فصاعداً ، وكذا ان ضوعف العقاب للفاعل لعظم مكان المعصية كالمسجد ومكة أو زمانها لم يضاعف للدال ان دله على غير ذلك الزمان أو المكان ، أو لم يذكر له زماناً ولا مكان •

وأفضل ما يدل عليه العلم ، وقد تتفاضل الفروض في الدلالة ، فالتوحيد
وما لا يسع جهله أعظم من غيره ، والمضيق أعظم من الموسع وكذا
المباح ، وعلى المكلف أن يخبر بوارثه وآبائه ونسبه مما لا يعلم
إلا باخباره ، وكذا ما يوجب تحريماً

(وأفضل ما يدل عليه العلم وقد تتفاضل الفروض في) ثواب
الدلالة فالتوحيد وما لا يسع جهله أعظم من غيره والمضيق أعظم من
الموسع وكذا المباح (فالدلالة على المباح الذي مست الحاجة اليه أفضل
من غيره ، وما هو أعظم نفعاً أفضل من غيره ، وكذا بيان الكبيرة
لتترك أفضل ثواباً من بيان الصغيرة ، أو ما لا يعرف أنه كبير أو صغير
وأعظم ذلك بيان ما هو شرك وبيان ما قصده أحد بالفعل ليتركه
أفضل من بيان ما لم يتوجه اليه ولو كان أعظم مما توجه اليه ، مثل
أن يتوجه لصغيرة وقد جهل كبيرة فبيان أن ما توجه اليه ذنب أفضل
من بيان تلك الكبيرة أن وسع جهلها ، وإن لم يسع فبيانها أفضل .

(وعلى المكلف أن يخبر بوارثه وآبائه) عصبه أو فرضين أو أرحاماً
ومورثه لأنه يمكن أن يموت مورثه ولا يدرون بموته إلا بعد موته هو ،
فيأخذون ما ورثه في حياته ولم يعلم به ، وإن يعلم بموت مورثه ولم
يقبض ارثه فيقبضوه بعده (ونسبه مما لا يعلم إلا باخباره) أو يمكن
أن يعلم بذون اخباره لكنهم لم يعلموه ، ولعله داخل في كلامه أى مما لم
يعلموه أن لم يخبرهم (وكذا ما يوجب تحريماً) من أول الأمر مثل
أن يتزوج محرمة له أو محرمة عنه بوجه فيخبرهم بذلك لئلا يأخذوا

أو منعاً من ارث كحدوث مزيل له ، وان بطلاق زوجة ، ولزمه
 اخبارها به لتعتد ولزمها أن تخبر بانقضاء عدتها ، وكذا من تزوج
 مطلقة ثلاثاً ومسها يخبر مطلقها ليرجع اليها إن شاء ويخبر بما مس من

ميراثه منها ، أو يتزوج مشركة لا تحل أو تحل وليعملوا في بيان أنهم
 لا ترثه أو يذكروا فتقر (أو منعاً من ارث كحدوث مزيل له وان بطلاق
 زوجة) وما احتاج لبيان عملوا فيه ، ومن ذلك أن يرتد هو أو وارثه
 أو يحدث حاجب له حجب جرمان أو حجب نقص .

(ولزمه اخبارها به لتعتد) اما من وقت الاخبار وهو المتبادر من
 عبارته أو من وقت الطلاق ، ولزمه اشهاد بكمال ثلاث تطليقات
 أو ما يفوت به الارث كفداء وبائن (ولزمها أن تخبر بانقضاء عدتها)
 بالحيض أو الولادة أو السقط ، ولا يكتمن ما خلق الله في أرحامهن ان
 كن يؤمن بالله واليوم الآخر ، وأما بالأشهر فلا يلزمها الا ان وقع
 جهل أو شك فتذكر لهم ما عندها ولو لم يكن كلامها حجة ولو مات ،
 وقالت انقضت قبل موته كان حجة عليها وعلى وارثها ان ماتت .

(وكذا من تزوج مطلقة ثلاثاً) أو تزوج مطلقة تطليقة واحدة ممن
 تكون واحدتها كالثلاث أو مطلقة تطليقتين ممن يكون تطليقتها كالثلاث
 (ومسها) لا لقصد أن يحلها للأول (يخبر مطلقها ليرجع اليها إن شاء)
 بنكاح مطلقاً أو بتسر ان كانت أمة وملكها بعد (ويخبر بما مس من

النساء وان) بتسر لئلا يقع عليها كآبيه أو ابنه ويدل باجبار من بيده مال الغير بخلافة أو قراض أو نحوهما مما جاز فيه قوله ، ويجزيه الاخبار لأرباب الأموال أو الأمناء ممن يكون قولهم حجة ، وأما حيث لا يجوز قوله ، ولا يكون حجة فيما علمه

النساء وان) بحرام أو (بتسر لئلا يقع عليها) بتزوج أو تسر (كآبيه أو ابنه) الكاف فاعل يقع وادخل به الأجداد من الأب أو الأم وأولاد الولد ذكراً أو أنثى .

(ويدل باجبار) بالتنوين بحبس أو ضرب أو تعنيف أو تغليظ كلام (من) فاعل يدل (بيده مال الغير بخلافة أو قراض أو نحوهما) كرهن وأمانة ولقطة ووكالة وأمر (مما جاز فيه قوله) مثل أن يقول : مال فلان هو هذا أو في موضع كذا من داري ، أو هو ما بيد راعي فلان أو خادمي أو ما عندى له الا كذا وتقدم الكلام عن الديون والتباعات في البيوع ، وان كان لا يجوز قوله : أخبر بلا اجبار .

(ويجزيه الاخبار لأرباب الأموال) أن مالهم في موضع كذا من داري أو أرضي أو غير ذلك ، أو هي كذا ان نسوا أو كانت مما جهلوه ، فان شاعوا جاءوا بمن يسمع منه ويشهد على ذلك ولو أخبر أصحاب المال والورثة لأن الورثة قد ينكرون (أو الأمناء) اثنين أو أكثر أو يشهد من يحكم بشهادته (ممن يكون قولهم حجة ، وأما حيث لا يجوز قوله ولا يكون حجة فيما علمه) لكونه منفرداً أو ممن لا يحكم بشهادته كمشارك

فلا يلزمه اخبار به ، وقيل : يلزمه لانه ربما يجد رب المال معه شاهداً

آخر أو من يعرفه ، وان أخبر غيره

على موحد ، وكعبد ، وكأب لولد وجار نفع أو دافع ضرر ولو تعدد أو اختلف كثير بذلك كجار مع دافع وآخر ليس كذلك ، وذلك مثل أن يعلم أن فلاناً أعطى فلاناً كذا وكذا قراضاً ، أو أن بيده مال قراض هو كذا ، أو أن لفلان عند فلان أمانة هي كذا أو رهنا هو كذا ، أو ما أشبه ذلك ، أو أن لفلان على فلان كذا من جهة كذا ، (فلا يلزمه اخبار به) لانه لا يفيد ، وان أخبر جاز .

(وقيل : يلزمه لانه ربما يجد رب المال معه شاهداً آخر أو من يعرفه) ، أى يعرف ذلك المال أنه لفلان ولأنه قد يذكر ما عنده فيصدق من عليه الحق أو من عنده الحق ولو كان ممن لا تجوز شهادته أو يضطرب باخبار فيقر أو تجب عليه التهمة باخباره ، وكذلك في قتل النفس اذا علم من لا تجوز شهادته لصفة فيه أو لانفراد أن القاتل فلان ، فلو علمت امرأة أن لفلان عند فلان أو عليه كذا وكذا من قبل كذا وكذا لم يلزمها الاخبار ، وقيل : يلزمهم لعله يجد امرأة أخرى ورجلاً ، وإيضاً في الاخبار ممن لا يحكم بشهادته لصفة أو انفراد أمر بمعروف ونهى عن منكر .

(وان أخبر غيره) أن ماله عند فلان أو في موضع كذا ، والهاء لصاحب المال ، وغير بالرفع فاعل ، والمفعول محذوف ، أى وإن أخبر صاحب المال أو الأمناء غيره ، ويجوز عود الهاء لمن عنده علم بذلك

بما يلزمه الاخبار به ، وكان ممن يكون قوله حجة برىء ، والا فحتى
 يخبر به ثانياً ، ولزمه الاخبار بما لا يعرف من ماله ولا يصل اليه
 وارثه بعده الا به ،

المال أيضاً (بما يلزمه الاخبار به وكان ممن يكون قوله حجة) وهو
 من يقر على نفسه أو كان مؤتمناً كمن يقول : ما ارتنه فلان عندى هو
 كذا وكذا ، أو هو فى موضع كذا ونحو ذلك مما مر (برىء)
 الآخر الذى عنده ذلك العلم أيضاً أو أخبر بذلك أمينان (والا) يكن
 ذلك المخبر أو لا حجة مثل أن يجر فى اخباره نفعاً لنفسه أو يدفع
 ضرراً أو يكون مشركاً أو عبداً أو أباً لولد (ف) لا يبرأ الآخر الذى له
 العلم بذلك أيضاً أو يكون أمين واحد (حتى يخبر) هذا الأخير صاحب
 المال أو الأمناء (به) ، أى بذلك المال أنه عند فلان أو على فلان
 ببناء يخبر للفاعل اخباراً (ثانياً) أو وقتاً ثانياً والاخبار الأول والوقت الأول
 هو اخبار الرجل الأول ، ووقت اخباره وهو الذى لم يكن حجة ،
 وقيل : لا يلزم الآخر الاخبار ، ولو كان الأول لا يكون حجة لأنه
 يكون اخباره غير مفيد لأنه واحد فان كان يخبر عما عليه أو عنده
 كان حجة فيلزمه الاخبار ووجه القول الأول أنه يتقوى الأمر باجتماعه
 مع من لا يكون حجة وانه قد يوجد أيضاً مثله ممن يكون حجة .

(ولزمه) للنهى عن تضييع المال (الاخبار) أو الايصاء به
 (بما لا يعرف من ماله) بالبناء للمفعول وان بنى للفاعل تنازع هو
 ولفظ يصل فى لفظ وارث ويقدر مفعول ، أى لا يعرفه (ولا يصل اليه
 وارثه بعده الا به) لو لم يخبره غير الموروث ولم يشاهد الأمر

كديونه ودفائنه وصرره وبما عليه من التبايع ، وما يمكن وجوبه عليه
بعد لا في الحال كالحق الواجب عليه في غلة نخلة أو زرعه أو ما شيته
في وقته

(كديونه) وتباعاته التي له على الناس وأنواع الأمانة التي له عند
الناس (ودفائنه وصرره) جمع صرة وهو ما يصره من مال في ثوب
أو خرقة أو غيرهما ، وكأصل له في موضع من بلده أو غيره لا يعرفه
وارثه ، وكتسمية له في أصل كسدس بئر أو نخلة معينة أو جنان كذا
وكذا ، ان عرف وارثه ما ذكره المصنف أو ذكرته لكن بلا تعيين فعلى
المورث أن يعينه مثل أن يعلم أن له على فلان ديناً ولا يعلم كم هو ،
فليبين له كم هو ، وأن يعلم له شركة في نخلة كذا أو لا يعرف كم له
فليبين له وأن يعلم أن له دفينا ولا يعلم كم هو فليبين له ، وإذا بين له
كم له على أحداً أو عند أحد أو ذكر له أن لى عليه أو عنده ديناً
أو نوع أمانة ولم يبين أو شركة في أصل كذا أو عرض كذا ، ولم يبينها
أو بينها وما أشبه ذلك فانما يفيد ذلك وارثه أن يتكلم على لسان موروثه ان
لم يكن له علم بما قال موروثه ، ويحتاج للبيان ان وقع انكار .

(و) لزمه الاخبار أيضاً لئلا يموت وعليه حقوق لا تنفذ (بما
عليه من التبايع) من حق الله وحق العباد وأنواع الأمانات (وما يمكن
وجوبه عليه بعد لا في الحال كالحق الواجب عليه في غلة نخلة أو زراعة
أو ماشيته) أو ذهبه أو فضته (في وقته) متعلق بواجب ولفظ الواجب
للاستقبال والهاء للحق أو لصاحب المال أو في معنى لام التوقيت ،
وكأنه قال كالحق الذي سيجب عليه في وقت ذلك الحق الذي وقته له أو في

يلزمه الايصاء به اذا اراد غيبة عنه ، فان لم يوص به وخرج وقته
ولم يعط عنه ضيع ، ويكون له حجة امين اذا اوصاه به ، وقيل :
يجزیه كل من طمع فيه أن يؤديه عنه عند وقته ، ولزمه أن يسأله
أعطى ذلك عنه أم لا مطلقاً ،

وقت صاحب المال الذى وقته للحق اذا حلّ بعد ذلك وقته وهو
غائب عنه (يلزمه الايصاء به اذا اراد غيبة عنه) فيقول لهم اذا
أدركت الثمار أو اذا قطعتموها وتم النصاب ، أو اذا جاء وقت كذا
لغنمى أو أبلى أو بقرى أو ذهبى أو فضتى فزكوا ذلك لامكان أن يدور الحول
أو تدرك الثمار والمال فى ملكه يأكله عياله أو غيرهم أو الوارث ولا يلزمهم
أن يزكوه عنه اذا لم يوص وورثوا الثمار وهى مقطوعة فى حياته وهو
غائب ، وان ورثوها قائمة لزمهم أن يزكوا عنه ولو لم يوص
بزكاتها أيضاً .

(فان لم يوص به وخرج وقته ولم يعط عنه) بالبناء للمفعول
أى لم يعط قائم ماله أو عياله الحق عنه ولم يعط هو فى غيبته أو وضع
الكيل فى الحبوب وأمكن الاعطاء فى ذلك ولم يفعل (ضيع ، ويكون
له حجة) ، أمينان ، اذ اوصاهما به ، وقيل : (أمين اذا اوصاه
به ، وقيل : يجزیه كل من طمع فيه أن يؤديه عنه عند وقته ، ولزمه
أن يسأله اعطى ذلك عنه أم لا مطلقاً) ، أى سواء كان أميناً أو كان
ممن طمع فيه أن يؤديه عنه على القول الثانى .

وقيل : لا يلزمه ان كان أميناً الا ان تبين له أنه لم يفعل . . .

(وقيل : لا يلزمه ان كان أميناً) وقيل : أو مصدقاً (الا ان تبين له أنه لم يفعل) هذا الاستثناء منقطع ، أى لكن ان تبين له أنه لم يفعل لزمه أن يؤدي والا فلا سؤال مع تبين أنه لم يفعل الا ان أراد بالتبين ظهور أماره عدم الفعل ، فالاستثناء متصل ، فانه اذا ظهرت له ، أماره عدمه سألته ، فاما أن يحققها الأمين فيؤدي واما أن يقول : أعطيت الغاها ، والله أعلم .

فصل

لزم الخبير أن يدل الناس على الماء والطريق فيما فيه نجاة
الأنفس والأموال عند الله لا في الحكم مطلقاً ، وقيل : ان أخذ على
ذلك أجره

فصل

(لزم الخبير أن يدل الناس) في البر والبحر وذلك في غير المعصية
(على الماء والطريق) حال كون الطريق (فيما فيه نجاة الأنفس
والأموال) والمعنى أنه لابد أن يأخذ لهم طريقاً في الموضع الذي فيه
نجاة الأنفس والأموال في البر أو في البحر (عند الله) متعلق بلزم
(لا في الحكم) فان لم يدلهم لم يضمن ما ضاع من مال أو نفس في
الحكم ، ولم يجبر على الدلالة على ذلك وضمن عند الله (مطلقاً) أخذ
الأجرة أو عقدت له ، أو لم يأخذ ولم تعقد له ، أخرجهم من منزلهم
على أن يدلهم ، أو خرجوا بدون أن يعتمدوا عليه خرج معهم أو لحقوه
في الطريق أو لحقهم أو التقى معهم (وقيل ان أخذ على ذلك أجره)

أدرك عليه في الحكم ، وقيل : ان أخرجهم من منزلهم لزمه في الحكم ،
وان لم يأخذها ولكن له عليهم عناؤه ودابته ان طلب ولا يأخذ أجره
على الدلالة كما مر ،

وقيل : ان عقدت ولو لم يقبضها ، وقد مرّ الخلاف في عقد الأجرة
هل هو لازم (أدرك عليه في الحكم) كما فيما بينه وبين الله أن يدلهم على
ذلك ، ويجبر بالضرب فان لم يدل فضاع بترك الدلالة مال أو نفس ضمنه ،
ولا يلزمهم له عناء دابته على هذه الأقوال ، وان عقدت له أو أخذها
على الماء فقط ، أو الطريق فقط ، فعلى ما عقدت عليه .

(وقيل : ان أخرجهم من منزلهم) على أن يدلهم ، أي خرج بهم
على أن يدلهم (لزمه في الحكم) أن يدلهم على ما خرج عليه من المنزل
من دلالة على الماء والطريق ، أو أحدهما ان خرج بهم على الماء فقط ،
أو الطريق فقط ، وكذلك ان وجدهم حائرين بعد خروجهم يريدون المقام
بموضعهم حتى يجدوا أو الرجوع فمضى بهم على ذلك لزمه ما مضى عليه
بهم (وان لم يأخذها) ولم تعقد له (ولكن له) على هذا القول
(عليهم عناؤه و) عناء (دابته ان طلب) عناءهما ، وان طلب عناؤه
أو عناء دابته فله ما طلب ، وهذا معلوم بالأولى لأنه اذا أدرك عناؤه
وعناء دابته معاً فالأولى أن يدرك أحدهما (ولا يأخذ أجره على
الدلالة) ، أي لا تحمل له ولو حلّ لمن يعطيها أن يعطيها (كما مر)
في الاجارات ، وقيل : يحل له أخذها ان سار ، وقيل : يحل له
أخذها ولو لم يسر ، ولكن وصف لهم ، ووجه ما ذكره أن الدلالة تعليم
ولا يحل أخذها على التعليم ، ووجه الجواز أنها ليست تعليمًا للدين
بل ليست تعليمًا أصلاً لأنهم انما أرادوا منه مجرد السلوك بهم لا تعلم
الطريق للسفر الآخر وما بعد ، بل لو أرادوا هذا وكان أيضاً يعلمهم

وحرّم عليه أن يدل من لا يؤوى كباغ ومانع ونحوهما ، إلا أن كان
معهم من أبيح له فتجب تنجيته بقصده ، وعصى أن دل المانع ونحوه ،
وقيل : هلك ، وجازت الأجرة على دلالة أن كان فيها تعب ، .

ولو لم يسرّ ففي جوازها له خلاف أيضاً لأنه تعنى بلسانه وكيف اذا تعنى
ببدنه ؟

(وحرّم عليه أن يدل من لا يؤوى) - بضم الياء بعدها همزة
ساكنة على الواو وهى فاء الكلمة فاء أفعل - وهى المبدلة ألفاً فى آوى
اعنى الألف قبل الواو ، وأما همزة آوى قبل هذه الألف ، فهى همزة
أفعل محذوفة لا تثبت ، ولك قلب الهمزة التى هى فاء الكلمة واواً ومعنى
يؤوى يضم الى النفس ويقام له بحوائجه (كباغ ومانع ونحوهما) كطاعن
وناشزة وأبق وقاعد على فراش حرام والمحارب (إلا أن كان معهم من أبيح
له) أن يدلّه (فتجب تنجيته بقصده) أى ألا كون من أبيح له ،
فالاستثناء منقطع ، أى لكن أن كان مع الباغى والمانع ونحوهما من تباح
تنجيته ممن ليس مثلهم فانه يجب على الخبير أن يدلّه ويقصده بدلالته ،
ولا يقصد غيره من نحو باغ ومانع ، ولا بأس عليه اذا دلّ من تجوز له
دلالته فاتبعه من لا تجوز دلالته .

(وعصى أن دل المانع ونحوه) وحدهم ، أو قصدهم وحدهم بدلالته
ومعه غيرهم ممن تجوز دلالته ، أو قصد بدلالته من تجوز له ومن
لا تجوز له ، (وقيل : هلك ، و) قيل : (جازت الأجرة على دلالة أن
كان فيها تعب) وإن بسئر قليل بلا وصول الى المحل ، والمراد بالتعب

وان لدابة الدال له ولمعطيها والدعاوى والبيان فيها ، ولزم مستاجره ما اتفق به معه ولا كذلك فيما لا تعب فيه سوى الدلالة ، وجاز الاعطاء فيه بلا شرط واتفاق ، وله منعهم منها حتى يعطوا له ما اتفق معهم عليه اذا بلغوا أمناً او حيث يجدون دالاً ،

العمل ، وهو مجرد السير وان لم تحصل به مشقة (وان لدابة الدال له) وان كان فيها استعمال ماله كسفينة ، مثل أن يصاحب سفينته لدلالة أهل سفينة أخرى ، و « الهاء » في « له » عائدة الى الدال معلقة بـ جازت ، أي جازت له (ولمعطيها ، و) جازت (الدعاوى والبيان) واليمين (في) أمر (ها) بنصب الخصومة فيها ، وفي نسخة اسقاط لفظ قيل من قوله : وقيل جازت ، فعليها فيحمل قوله : ولا يأخذ أجرة على الدلالة على أن يريد الدلالة بالوصف دون السير .

(ولزم مستاجره ما اتفق به معه ولا كذلك) الأمر (فيما لا تعب فيه سوى الدلالة) ولو اتفق معه فلمعطي اعطاؤها ولا يجوز للدال أخذها ، (وجاز) للدال (الاعطاء فيه) ، أي فيما لا تعب فيه ، أي جاز له لن يأخذ ما أعطيه (بلا شرط) منه على المدلول ، (واتفاق) على شيء معه .

(وله) ، أي للدال (منعهم) ، أي منع الناس (منها) ، أي من الدلالة (حتى يعطوا له ما اتفق معهم عليه) في الصورة التي يجوز له الاتفاق فيها معهم وهي ما اذا كان يسير معهم ، وفي قول آخر يجوز مطلقاً (اذا بلغوا أمناً او حيث يجدون دالاً) وانما يدرك بحكم غالب ، وأما باختيارهم فقه يمتنعون من الاعطاء لوجود دال آخر ، وذلك أن

ولزمه أن لا يفترق مع من لزمته صحبتته ، وأن لا يترك متاع من أكرى له دابته ، وله أن يطلب الزيادة في الأجرة في ذلك الموضع ، وإن كانوا في محل الخوف أو لا يجدون فيه دالاً ، ولا يمكنهم القعود فيه بمعنى فلا يمنعهم فيه رؤية الماء أو الطريق ، ولا يترك ما ذكر وليس له الزيادة وجوزت له ،

يخاف إذا وصلوا محلهم امتنعوا من الاعطاء ، فإذا أعطوه مضى بهم ما بقى من الطريق المتفق على المضى فيه (ولزمه) أي الدال (أن لا يفترق مع من لزمته صحبتته وإن لا يترك متاع من أكرى له دابته) أو نفس من حمله ودخل في قوله : من لزمته صحبتته .

(وله أن يطلب الزيادة في الأجرة في ذلك الموضع) موضع الأمن أو وجود الدليل الآخر وذلك على القول بأن عقد الأجرة غير لازم مطلقاً ، أو على القول بأنه لا يلزم إذا لم يقبض الأجرة ولو حمل أو سار ، أو أراد إذا عقد الأجرة لكل يوم أو فرسخ مثلاً كذا أو لم يعقدوها أصلاً (وإن كانوا في محل الخوف أو) في محل (لا يجدون فيه دالاً ولا يمكنهم القعود فيه بمعنى) ، لعدم الزاد أو قلته أو عدم الماء أو قلته (فلا يمنعهم فيه رؤية الماء) أي الدلالة على الماء فبرأوه (أو الطريق ولا يترك ما ذكر) متاع من أكرى له ، وكذا نفس من حمل ، (وليس له الزيادة) أي ليس له طلبها في الأجرة (وجوزت له) .

وفي « الديوان » : من قتل دليل الرفقة أو رئيس السفينة فخرجت السفينة أو ضلّت الرفقة فهلكوا بالعطش فلا يضمن الا من قتل ، وإن

وعلى العبد أن يطهر نفسه من كل ما ذكر من الذنوب ، ويتكلف البعد
عن موجباتها بتورع وهو اجتناب كل مستقبح شرعاً فإنه كما قيل
يحصل بالابعاد

أضلّهم الدليل عن الماء متعمداً فهلكوا بالعطش فهو ضامن ، وإن ضلّ
ولم يتعمد فليس عليه شيء ، وإن ضيع رئيس السفينة فغرقت فهلك ما فيها
من الأنفس والأموال فهو ضامن .

(وعلى العبد أن يطهر نفسه من كل ما ذكر) في الكتاب (من
الذنوب) ومن كل ذنب كبير أو صغير (ويتكلف البعد عن موجباتها) ،
أي موجبات الذنوب (بتورّع) بأن يكف نفسه عما يوصل إلى الذنوب ،
مثل أن يكف نفسه عن أكل اللذات لئلا يصل بها إلى الزنى ، ويقلل
الخروج والنظر ، ويحذر الخروج حين تخرج النساء ومن يشتهي ،
والخروج إلى موضع يكون فيه من ذكر لئلا يكون نظره سبباً للزنى ،
ولا يلبس ما ينظر أو يتصنع لئلا تدعوه نفسه إليه أو يظن أن النساء
يشتهينه ويكف نفسه عن طلب كثرة المال لئلا يتوصل بذلك إلى جمع
المال من حله وحرمة ، وإلى منع الحقوق منه ، ويقلل الكلام لئلا
يقع في الغيبة والكذب والنميمة ، ويجتنب القضاء بين الناس لئلا يقع
في القضاء بما لا يحل ، وقس على ذلك ، ويجتنب مجاورة الأشرار
لئلا يدعوه إلى المعاصي ، ولئلا يتعلم منهم ما يضره في دينه .

(و) التورع : (هو اجتناب كل مستقبح شرعاً) صغير أو كبير ،
واجتنابه يتصور بتركه بذاته ، ويتصور بترك ما يوصل إليه ،
(فإنه كما قيل يحصل بالابعاد) ، بكسر همزة ابعاد مصدر أبعد ،

عن مظان عدمه لا بالقرب وكف النفس فان المرء أسيرها عند قربه لما تستلذه

أى بابعاده نفسه ، أو بفتحها جمع مُبعد - بضم الباء واسكان العين (عن مظان) - بتشديد النون - جمع مظنة ، اسم مكان مجازى ، أى الأشياء التى هى محل للظن (عدمه) ، أى عدم التورع (لا بالقرب) من المظان (وكف النفس) عنها ، أى لا يحصل الورع لمن يقرب من مظان المعاصى ويتكلف كف النفس عنها اذ يعسر عليه الكف عنها مع القرب منها ، ألا ترى قوله عنه : « كالراعى يرعى حول الحمى يوشك أن يقع فيه » ، (فان) ، أى لأن (المرء أسيرها) ، أى أسير النفس (عند قربه لما تستلذه) ، فاذا استلذت معصية وقربت منها عسر جذبها عنه .

واعلم أن اللذة الاخرية - وهى لذة الجنة - فيها هى ارتياح النفس عند ادراك ما تدرك من الأشياء ، فلا تفتقر الى ألم يتقدمها أو يفارقها ، فيجد أهلها لذة الشرب من غير عطش ، ولذة المطعوم من غير جوع ، واللذة الدنيوية ثلاثة : عقلية وحسية وخيالية ، وكل منهن دفع ألم ، والأولى بدهية ، وحصرها الفخر والسبكى فى المعارف ، أى ما يعرف ، أى يدرك وما يقع فى الوهم ، أى الذهن من لذة حسية ، كقضاء شهوة البطن وشهوة الفرج ، أو خيالية ، كحب الاستعلاء والرئاسة فهو دفع الألم ، فلذة الأكل دفع ألم الجوع ، ولذة الشرب دفع ألم العطش ، ولذة الجماع دفع أضعاف المنى لمحاله ، ولذة الاستعلاء والرئاسة دفع ألم القهر والغلبة .

وقال أبو زكريا الطبيب : اللذة هى الخلاص من الألم بدفعه ، ورد بانة قد يلتذ بشئ من غير سبق ألم بضده ، كمن وقف على مسألة

ومقهوز منها فهي أماراة بالسوء ومعينة لابليس أبداً ولا مخلص منها
ومن دواعي ظهيريها الا برحمة من الله ، وهي العصمة ، وتختص بالأنبياء
عليهم السلام ،

علم او كنز مال فجأة من غير خطورها بالبال وألم الشوق اليهما ،
وقيل : هي ادراك ملائمة الملائم ، والملائم هو المناسب للطبع الموافق له ،
والحق أن الادراك ملزوم للذة لا نفس اللذة ، والذي يتحصل من كلام
الفخر أنه حصر سبب اللذة الحقيقية الدنيوية في معرفة الأشياء والوقوف
على حقائقها ، قال : وهي اللذة على الحقيقة ، وهذا الكلام لا ينافي
ما مرّ من أن الحق أن الادراك ملزوم للذة لا نفس اللذة لأن الادراك
سبب لها ، وأما هي فيعبر عنها بأنها ارتياح وهزّة للنفس تترتب على
الادراك وتلزمه ، (ومقهوز منها) ، أي لها ، أي للنفس أو قهراً
صادراً لها (فهي أماراة بالسوء ومعينة لابليس أبداً) ، قيل : سمى
ابليس لأنه أبلس ، أي قطع رجاءه من رحمة الله ، ورد بأنه لو كان
هكذا لكان مصروفاً لأن هذا المعنى عربى ، والواقع أنه ممنوع الصرف ،
فتبين أنه أعجمى ، اللهم الا أن يقال : توافقت لغة العرب ، وهذا اللفظ
العجمى في هذا المعنى .

(ولا مخلص) - بفتح الميم واللام - مصدر ميمى ، بمعنى السلامة
(منها) ، أي من النفس (ومن دواعي ظهيريها) ، أي معيبتها وهو
ابليس ، والعياذ بالله ، ودواعيه هي ما يوسوس به (الا برحمة من الله)
والمراد السلامة منها ، ومن دواعي ابليس في كل وقت وحال في جميع العمر
برحمة الله بدليل قوله ، (و) هذه الرجعة (هي العصمة) ، أي حفظ
الله المكلف عن أن يقع في ذنب أصلاً بدليل قوله : (وتختص) العصمة
(بالأنبياء عليهم السلام) والملائكة بالآولى ، وذكر الأنبياء فقط لأنه

فهو يحصل منهم من القرب والبعد ومن غيرهم بالبعد فقط ، فكذاب
من اقتحم وادعاه لأنه حينئذ لو حصل له من وجه فاته من أوجه ،
وكفاه شاهداً وجدانه ، فإن الشيطان يتقدم اليه باضلاله له بتزيين
ووسوسة

أراد بنى آدم وذنوب الأنبياء ليست كذنوبنا ، بل أشياء دونها عليها الله
عليهم ، ولو أراد العصمة مجرد الموت على غير الإصرار بحيث يشمل من
انتفى عنه الإصرار لعدم وقوعه في الذنب أصلاً ، ومن انتفى عنه بالتوبة من
مواقعة الذنب لم تكن العصمة مختصة بالأنبياء ، وقد يكون غير الأنبياء من
المكلفين أيضاً معصوماً عن مواقف الذنب قطعاً ، ولم يذكره لشذوذه ،
وإذا كانوا معصومين عليهم السلام دون غيرهم .

(فـ) التورع (هو يحصل منهم مع القرب والبعد ومن غيرهم
بالبعد فقط) غالباً واصالة ، وإذا كان الأمر كذلك (فكذاب) بالتشديد
مبالغة كاذب (هن اقتحم) دخل في مظان الذنوب (وادعاه) أى
التورع ، وفي عبارة من اقتحم وادعى النجاة فهو كذوب (لأنه حينئذ)
أى حين اذ اقتحم (لو حصل له) التورع (من وجه فاته من أوجه)
أو وجوه .

(وكفاه شاهداً) على ما ذكرناه من أنه يفوته من أوجه ولو
حصل من وجه (وجدانه) أى وجود المكلف ذلك في نفسه بمشاهدة
ومعينة ، (فإن الشيطان) أراد الجنس لا خصوص إبليس (يتقدم اليه)
وهو داخل في مباح أو طاعة (باضلاله له بتزيين) للمعصية المتعلقة
في ذلك المباح أو الطاعة ، (ووسوسة) وهو الصوت الخفى كأنه ينطق
للعاصي بصوت خفى ، والباء للتصور ، فذلك تفسير للاضلال بالتزيين

فتتبع ضلالتة اضلاله بميله للمزين ، ويليها اضلال الله اياه بايجاده

منه ما سبق في علمه

والوسوسة (فتتبع ضلالتة) أى ضلالة العاصي (اضلاله) أى اضلال الشيطان (بميله) أى العاصي ، والميل هو ضلالتة فالبراء للتصور (للمزين) بفتح الياء وهو ما يدعو اليه الشيطان .

(ويليها) أى ضلالة العاصي (اضلال الله اياه) أى يميل الى ما زينته الشيطان باختياره لا يقهر من الشيطان اللعين ولا من ربنا جل جلاله فيثبت الله ذلك الميل الذى هو ضلالة (بايجاده) أى ايجاد الله جل وعلا (منه) أى من العاصي بالميل (ما سبق في علمه) أى فى علم الله من كونه يفعل كذا ، وكل من فعله المعصية وميله اليها باختيار منه واكتساب وخلق من الله جل وعلا ، قال أبو نصر رحمه الله :

أضلهم الشيطان معنى دعاهم ووسوس في استدعائه بالتزين
ولن يقدر المدحور الا على الذى ذكرت من الاغراء بالشين والزين
قلو كان مأذونا له فى اقتهارنا اذا قل من ينجو من الانس والجن
بحمد الهى ليس هو بمالك لخلق ولا شئ بقسر السلطن

قال الثلاثى - بتاعين مثنائين - نسبة الى ثلاث بفتح الاولى وهى باغة البربر الشعبة ، وهى شعبة فى جربة : قيل يلتزق بقلب ابن آدم ورأسه كراش الحية ، وانه اذا ذكر الله انكف عن الوسوسة ، واذا اغفل عن ذكر الله تعالى وسوسه ، وقال ﷺ : « انه يجرى فى ابن آدم مجرى الدم » (١) ، وأن لله ملكا اذا عمل ابن آدم معصية نهاه وزجره عنها

.. (١) زواه النسائى .

.

وأمره بالطاعة ، وكان ذلك النهى والزجر والأمر نوراً يستدل به
الشیطان على أنه أمر بالطاعة ونهى عن المعصية ، فيأتيه ويوسوس
له ، بمعنى أنه يلقي الشك والمعصية في قلبه ويزينهما له ، وقال
بعضهم : أنه يحرك صدر الإنسان من غير دخوله فيه ، وأنه يوسوس
للجن غير الشيطان ، ومن سبقت له الشقاوة والعياذ بالله الرحمن الرحيم
منها بعمله خذله الله من غير اجبار ولا اضطرار ، ووكله الى نفسه
ولم يعصمه من الشيطان في عمله فارتكب الكفر والعصيان بإرادته تعالى
وتزيين الشيطان لهما في نفسه وعدم عصمة الله تعالى له منهما وعدم
توفيقه للطاعة ، وكان ماله الى النار ، ولا عذر له لأنه اتبع هواه
وكره ما رضىه الله سبحانه وتعالى ، يضل من يشاء ويهدي من يشاء
الى صراط مستقيم ، ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم .

خاتمة

• • • • •

خاتمة

في مبادئ التصوف وشيء من علم الكلام

والتصوف : هو مأخوذ من الصفاء ، ففيه القلب المكنى اذ قدمت الواو على الفاء لأن أصله الصفوة ، وهو مصف للقلب ، وقيل : سموا صوفية لصفاء أسرارهم وبقاء آثارهم والمراد ببقاء الآثار طهارة الظاهر عن المخالفات فانها من آثار صفاء الأسرار عن الكدورات ، وقيل : سموا صوفية للبسم الصوف لأنه كان لباس الأنبياء وشعار الصالحين ، وهذا لا قلب فيه قال الغزالي : التصوف تجريد القلب لله واحتقار ما سواه ، وحاصله يرجع الى عمل القلب والجوارح ، ومعنى احتقار ما سواه احتقار ما ليس لله فتعظيمنا الأنبياء والملائكة والعلماء ليس الا لأن الله عظيمهم وأمرنا بتعظيمهم ، فتعظيمهم تعظيم لله فليس تعظيمهم خارجاً عن تجريد القلب لله أو معنى احتقار ما سواه : اعتقاد أن سواه لا يضر ولا ينفع اذ المؤثر هو الله تعالى ، والا فاحتقار هؤلاء أو كتبه أو الطاعات أو المساجد كفر .

• • • • •

قال أبو نعيم في « الحلية » في ترجمة أبي بكر الصديق رضي الله عنه : وقد قيل : التصوف الجدد في السلوك الى ملك الملوك ، وقيل : وقف الهمم على مولى النعم ، وقال في ترجمة العاروق رضي الله عنه : وقد قيل الموافقة للحق في المخالفة للخلق ، وقيل : النبوة عن المراتب الدنيا والسمو الى المرتبة العليا ، وقيل : التصوف حمل النفس على الشدائد للرى من شرف الموارد ، وقال في ترجمة عثمان : وقد قيل : ان التصوف الاحفاف على العمل تطرفا الى بلوغ الأمل ، وقال في ترجمة على : وقد قيل : التصوف الرغبة الى المحبوب في درك المطلوب ، وقيل : السلو عن الأعراض بالسمو الى الأغراض ، وقال في ترجمة عثمان بن مظعون رحمه الله : وقيل : التصوف تشوف الصادي الى الراغب عن الكدر الى صفاء الورد من غير صدر •

وقال في ترجمة عبد الله بن جحش : ان التصوف التماس الذريعة الى الدرجة الرفيعة ، وفي ترجمة عاصم بن ثابت الأنصاري : وقيل : التصوف المفر من البينونة الى مقر الكينونة ، وفي ترجمة جعفر بن أبي طالب : وقيل ان التصوف الانفراد بالحق عن ملابسة الخلق ، وفي ترجمة عبد الله بن رواحة : وقيل : التصوف الوطء على جمرة القضا الى منازل الأنس والرضى ، وفي ترجمة صهيب بن سنان : وقيل : ان التصوف الأخذ بالأصول ، والترك للفضول ، والتشمر للوصول ، وفي ترجمة عروة بن الزبير : وقيل : التصوف عرفان المنن ، وكتمان المحن ، وفي ترجمة عامر بن عبد الله بن الزبير : وقيل التصوف الاكباب على العمل والأعراض عن العلل ، وذكر اقوالا كثيرة كل قائل

قد عرفت مما مر أن أول الواجبات معرفة أن الله سبحانه وتعالى
قديم وما سواه محدث ، وأنه لا يشبه غيره بوجه ، وأنه الواحد
الأحد الفرد الصمد ،

يقول بحسب حاله ، أو ينظر الى الركن الأعظم كقوله ﷻ : « الحج
عرفة » (١) .

(قد عرفت مما مر) في قوله : باب : وجب على المكلف تصويب
الحق (أن أول الواجبات معرفة أن الله سبحانه وتعالى قديم وما سواه
محدث ، وأنه لا يشبه غيره بوجه) ما من الوجوه ، فإن اتفق اللفظ
اختلف المعنى ، كعالم وقادر في وصف الله جل وعلا ، ووصف العبد
(وأنه الواحد الأحد الفرد الصمد) أما قدمه تعالى فمعناه أنه لم
يسبقه عدم ، والدليل العقلي على ذلك أنه لو لم يكن قديماً لكان
حادثاً اذ لا واسطة بينهما ، ولو كان حادثاً لاحتاج الى محدث لأن
الشيء لا يحدث نفسه لأنه قبل حدوثه معدوم ، والمعدوم لا يتصف بفعل
شيء حال عدمه ، فلو أحدث نفسه لزم أن يكون موجوداً معدوماً
متقدماً متأخراً لأن الموجود متأخر عن موجوده ، وقبل وجوده
معدوم ، ولو أحدثه تعالى محدث لاحتاج محدثه الى محدث آخر ،
فان كان محدثه الأول الذى كان أثره له لزم الدور ، وان غيره لزم في
غيره ما لزم فيه وتسلسل ، والتسلسل محال لأن فيه فراغ ما لا نهاية له .

ومعنى الواحد أنه لا يوصف ذاته بالتركيب كما لا يوصف بالبساطة

(١) رواه البخارى ومسلم .

لأن التركيب فرع الحدوث ، ولا يكون الا في العرض والجسم ، والله جلّ وعلا منزّه عنهما ، وأنه واحد في قوله وفي فعله وفي صفته لا يشبهه صفة الخلق أو فعله أو قوله أو ذاته ، ولا تشبهه ولو اتفق اللفظ ، ومن قال بالشبه في شيء من ذلك أشرك ، والدليل أنه لو جاز كون الهين أو أكثر لجاز أن يريد أحدهما شيئاً ويريد الآخر ضده الذي لا ضد له غيره ، كحركة زيد وسكونه ، فيمتنع وقوع المرادين ، وعدم وقوعهما لامتناع ارتفاع الضدين المذكورين واجتماعهما ، فيتعين وقوع أحدهما فيكون مريده هو الاله دون الآخر لعجزه فلا يكون الاله الا واحداً ، وأصل الواحد وحقيقته الذي لا قسم ولا استثناء منه ، فإذا قيل للمركب واحد فمجاز كذا قيل : كقولك دار واحدة ودرهم واحد لصحة القسم ، واستثناء البعض ، والظاهر أن لفظ واحد لم يوضع لخصوص ما لا تركيب فيه فقط بل له والمركب المسمى لتركيبه أو لاجتماع أجزائه في شيء واحد كدار واحدة وعسكر واحد ، ولأن سلمنا فمجاز بحسب الأصل ، وأما الآن فحقيقة عرفية عامة ، والاحد صفة وحد يحد كوعد يعد فهو وحد كحسن ، فهو حسن قلبت واوه همزة كقولهم : امرأة أسماء بمنع الصرف أصله وسماء بواو مفتوحة قلبت همزة من الوسامة وهى الحسن ، ومنه سميت أسماء بنت أبى بكر رضى الله عنها .

ثم من الناس من لم يفرق بين الواحد والاحد في المعنى ، وقيل : الواحد اسم لمفتتح العدد لأنه يقال واحد اثنان ، والاحد اسم لنفى ما يذكر معه من العدد ، ويقال : الأحد يذكر مع الجحود ، ويقال : لم يأت أحد ، أى لم يأت واحد ولا اثنان ولا أكثر ، ويقال : الأحد انما يكون في وصفه تعالى وجلّ على جهة التخصيص ، يقال : هو

Downloaded from <http://ajphaphapublications.sagepub.com/> at 11:56 04 April 2015

وأما الفرد فمعناه الواحد بتفسير المتقدم ، وأما الصمد فمعناه
الباقى الذى لا يزول ، وقيل : الدائم ، وقيل : الذى لا يطعم ، وقيل
الذى لا خوف له ، أى لا يوصف بالجوارح والحسمة كما لا يوصف

فمن عرفه تصور تبعيده وتقريبه ، فخاف ورجا وأصغى والنهى ،

فارتكب

بالعرض ، وقال أهل اللغة : يصمد اليه في الحوائج ، أى يقصد وهو الصحيح ، وقيل : السيد الذى ينتهى اليه السؤدد وهو راجع للقول قبله ، لأنه من كان كذلك قصد بالحوائج ، وإذا قيل أنه بمعنى الباقى الدائم الذى لا يزول ، فمن حق من عرفه بهذا الوصف أن يعرف نفسه بالفناء والزوال ووشك الارتحال ، ويلاحظ الكون بعين الفناء فيزهده في حطامها ولا يرغب في حلالها فضلا عن حرامها (فمن عرفه) ، أى عرف الله جل جلاله بما يعرف به من صفاته (تصور تبعيده) أى تبعيد الله له بالخذلان والاضلال (وتقريبه) له بالهداية والتوفيق بمعنى أنه يستحضر بقلبه صورة التباعد والتقريب للذين لا بد لكل مكلف من أحدهما وتقريبه هو نفس هدايته وتوفيقه ، وتبعيده هو نفس خذلانه واضلاله ، فالبراء للتصوير والهاء أن الله ، أى تبعيده المكلف العارف وتقريبه المكلف ، ويجوز عودها لذلك المكلف فيكون ذلك من إضافة المصدر للمفعول على هذا ، أو الفاعل هو الله ، وإنما فسرت التباعد والتقريب بذلك لاستحالة قرب المسافة بالنسبة اليه تعالى وما ذكرته من تفسير التصور باستحضار صورة التباعد والتقريب أولى من تفسيره بالتصديق بالتباعد والتقريب وعلمهما (فخاف) التباعد أو العقاب أو كليهما بحسب حاله في اجلال الله جل وعلا .

(ورجا) أى رجا التقريب أو الثواب أو كليهما بحسب حاله كذلك ، الا ترى قوله : لو يخف الله لم يعصه ، وكذا : لو لم يرجه لم يعصه ولم يقصر فى العبادة (وأصغى) بقلبه وجوارحه بعد الاصغاء بأذنه للأمر بالطاعة (والنهى) عن المعصية من الله تعالى (فارتكب)

واجتنب ، فأحبه مولاه ، فكان سمعه وبصره ويده ، واتخذته
ولياً ، وان سألته أعطاه ، ومن استعاذ به أعاده ، . . .

المأمور به ، أى امتثله (واجتنب) النهى عنه (فأحبه مولاه) ،
أى رضى حاله ، وأعدّ له ما يسره فرغ خاف ورجا على تصور ، وفرغ
أصغى على خاف ورجا ، وفرغ ارتكب واجتنب على أصفى ، وفرغ
أحب مولاه على ارتكب واجتنب وفرغ على أحبه مولاه بالفاء ما بعدها
فى قوله : (فكان سمعه وبصره ويده ، واتخذ ولياً ان سألته أعطاه ،
وان استعاذ به أعاده) لفظ البخارى عن أبى هريرة قال : قال رسول
الله ﷺ : « ان الله تعالى قال : من عادى لى ولياً فقد آذنته بالحرب ،
وما تقرب لى عبدى بشئ أحب لى مما افترضت عليه ، ولا يزال
عبدى يتقرب الى بالنوافل حتى أحبه ، فاذا أحببتك كنت سمعه الذى
يسمع به ، وبصره الذى يبصره به ، ويده التى يبطش بها ، ورجله
التي يمشى بها ، ولئن سألنى لأعطينه ، ولئن استعاذنى لأعيذنه ،
وما ترددت فى شئ أنا فاعله تردى عن نفس عبدى المؤمن يكره الموت
وأنا أكره مساءته » .

وفى رواية بدل قوله : « فقد آذنته بالحرب - فقد استحل
محارمى » ، وفى رواية : « فقد استحل محاربتى » ، وفى أخرى :
« فقد بارزنى بالمحاربة » ، وفى رواية : « فقد آذى الله ، ومن آذى الله
يوشك أن يأخذه » ، وفى رواية قبل قوله : ولا يزال عبدى الخ :
« وان من عبادى المؤمنين من يريد باباً من العبادة فأكفه عنه لا يدخله
عجب فيفسده » ، وفى رواية : « يتحبب الى بالنوافل - وفى أخرى -
يتنفل الى بالنوافل » . وفى رواية بعد قوله : « يمشى بها - وفؤاده الذى
يعقل به ، ولسانه الذى يتكلم به » - وفى أخرى - ومن أحببتك كنت
له سمعاً وبصراً ويداً ومؤيداً ، دعانى فأحبيته ، سألنى فاعطيته ،

• • • • •

ونصحنى فنصحت له ، وإن من عبادى من لا يصلح إيمانه إلا الغنى ، ولو أفقرته لأفسده ذلك ، وإن من عبادى من لا يصلح إيمانه إلا الفقر ولو أغنيته لأفسده ذلك ، وإن من عبادى من لا يصلح إيمانه إلا الصحة ولو أسقمته لأفسده وإن من عبادى من لا يصلح إيمانه إلا السقم ، ولو أصححته لأفسده ، أنى أدبر عبادى لعلمى بما فى قلوبهم أنى عليم خبير « ، وفى رواية بعد قوله « لأعيذنه - وإذا استنصرنى نصرته » وبه تم الحديث ، وفى رواية عنه عليه السلام : « أن الله تعالى أوحى الى يا أبا المرسلين ويا أبا المنذرين ، أنذر قومك أن لا يدخلوا بيتاً من بيوتى ولأحد عندهم مظلمة ، فأنى ألغنه مادام قائماً بين يدى يصلح حتى يرد تلك الظلمة الى أهلها فأكون سمعه الذى يسمع به وأكون بصره الذى يبصر به ، ويكون من أوليائى وأصفيائى ، ويكون جارى مع النبيين والصدّيقين والشهداء فى الجنة » والولى هنا من اجتناب الكبائر وأدى الفرائض ، قيل : وأكثر النفل واستعرق جوارحه وقلبه فى العمل والتوحيد تولى الله بذلك وتولاه الله بالنصر وأذنته أعلمته .

وكل معصية محاربة لله عز وجل ، قال الحسن : مالك بحاربة الله من طاقة فإن من عصى الله فقد حاربه ، وعندنا الصغيرة لا تسمى محاربة ، والمراد بالفرض فرض العين وفرض الكفاية ، روى أن ثواب الفرض يعدل ثواب النفل سبعين درجة ، وجب الله لعبده رضاه بحاله ، وأعداد الخير له فى الآخرة أو مع الدنيا فالمراد بحب الله لعباده غاية الحب وهى ما يترتب على الحب فى الجملة ، وهو فعل الخير .

قال ابن حجر : هو إرادة الثواب فيكون صفة ذات ، أو الإثابة فيكون صفة فعل ، وجب العبد لله تعالى تعظيمه واتباع أمره واجتناب نهيه ، لكن قال : مع رجاء الإثابة على الاتباع والاجتناب فى الآخرة والانععام

• • • • •

في الدنيا ولو لم يزد هذا لكان أعم ، والعموم هنا أولى ، وتقديم الكلام في باب الحب ، ومعنى كونه تعالى وتقدس سمعه وبصره الخ : حفظه تعالى تلك من عبده عن أن يستعملها في المعاصي ويقرب منه ما قيل ان الله تعالى تملك منه هذه الجوارح لشدة اشتغالها به تعالى فنسبت اليه بهذا الاعتبار أو المراد لا يسمع الا ذكرى ، ولا يلتذ الا بتلاوة كتابي ، ولا يبصر الا في عجائب ملكوتي الدالة على وجودي وصفاتي ولا يبطش الا لما فيه رضاي ، أو المراد الكناية عن نصرة الله تعالى لعباده وتأييده حتى كأنه نزل نفسه تعالى منزلة الجوارح من عبده ، ولذا جاء في رواية • « فبى يسمع ، وبى يبصر ، وبى يبطش ، وبى يمشى » أى أنا الله الذى أخلق فيه هذه الأفعال ، وحقق ابن حجر هذا الاحتمال قال المحلى : المعنى أن الله تعالى يتولاه في جميع أحواله ، فحركاته وسكناته به تعالى ، كما أن أبوى الطفل لمحبتهما له التى أسكنها الله في قلوبهما يتوليان جميع أحواله فلا يأكل الا بيد أحدهما ولا يمشى الا برجله الى غير ذلك ، وفي حديث : « اللهم كلاًة الوليد » ، أى احفظنى كحفظ الوليد ، وقيل : المراد بالوليد في قول القائل :

سألت الله عافية وعفوا . وواقية كواقية الوليد

سيدنا موسى عليه السلام اشارة الى قوله تعالى : ﴿ ألم نريك فينا وليدا ﴾ (١) وفيه بعد والكلاءة بكسر الكاف وبالمدة الحفظ ، والوليد الصبى ، والمراد بتردده تعالى رأفته تعالى به في شدة الموت ،

(١) سورة الشعراء : ١٨ •

فدو النفس التى تأبى الا العلوّ الاخرى يرفعها بالمجاهدة من سفساف
الأمور ، ويجنح بها الى معاليها من الاخلاق الحميدة ، ودنىء الهمة
لا يبالى بما تدعوه اليه فيجهل فوق جهل الجاهلين ، . . .

حتى كأنه الكاره لشيء المتردد هل يفعله واذا تحقق ذلك (فدو النفس
التي تأبى) ، أى تمتنع ، أى لا تقبل أو لا تريد (الا العلو الاخرى)
ولكون أبى بمعنى لا تقبل أو لا تريد أو نحو ذلك من النفى صحّ
التفريع معه لما بعد الا (يرفعها بالمجاهدة من سفساف الأمور)
بفتح السين وكسرها ، أى ردىء الأمور من الاخلاق المذمومة ، كالكبر
والغضب والحقد والحسد وسوء الخلق ، وقلة الاحتمال ، وأصله كما
فى النهاية ما يطير من غبار الدقيق اذا نخل والتراب اذا أثير .

(ويجنح) ، أى يميل (بها) أى بنفسه ، والباء للتعدية
(الى معاليها) أى معالى الأمور (من الاخلاق الحميدة) أى المحمود
كالتواضع والصبر وسلامة الباطن والزهد وحسن الخلق وكثرة الاحتمال ،
كما مثل المحلى فى الموضوعين على ترتيب اللف ، ومن كان كذلك فهو على
الهمة ، قال المحلى : وهذا مأخوذ من حديث : « ان الله يحب معالى
الأمور ويكره سفسافها » رواه البيهقى فى شعب الايمان ، والطبرانى فى
الكبير والأوسط (ودنىء الهمة) أى ردىء الاهتمام (لا يبالى بما
تدعوه اليه) نفسه من المهلكات بأن لا يرفع نفسه بالمجاهدة عن
سفساف الأمور (فيجهل) هذا الذى هو دنىء الهمة مصالح دينه
(فوق جهل الجاهلين) أى يفوق الجاهلين فى جهله ، وذلك أن
ذوى النفوس الالبية متفاوتون فى درجات المعالى لا يخلون عن جهل ،

وَيَدْخُلُ تَحْتَ رِبْقَةِ الْمَارْقِينَ ، فَدُونِكَ أَيُّهَا الْعَبْدُ صَلاَحًا أَوْ فَسَادًا أَوْ رَضَى

أَوْ سَخَطًا أَوْ قَرِيبًا أَوْ بَعْدًا أَوْ سَعَادَةً أَوْ شَقَاوَةً أَوْ نَعِيمًا أَوْ جَحِيمًا ، •

وَجَهْلُ الدُّنْيَا هَمَّةٌ فَوْقَ جَهْلِهِمْ ، وَالْمَرَادُ بِالْجَهْلِ تَرْكُ صَلاَحِ النَّفْسِ
أَمَّا بِتَرْكِ الْعَمَلِ بِمَا عِلْمٌ ، أَوْ بِتَرْكِ تَعْلَمُ مَا أَمْرٌ بِهِ وَمَا نَهَى عَنْهُ •

(وَيَدْخُلُ تَحْتَ رِبْقَةِ الْمَارْقِينَ) أَيْ تَحْتَ عُرْوَةِ الْخَارِجِينَ مِنَ الدِّينِ
وَالرِّبْقَةُ بِكسر الرَّاءِ وَسكون الباءِ الموحدة وهى العروة من جملة العرى
فِي حبل واحد تربط بها الدابة من رجلها أو عنقها ، استعارها
لِلطَّرِيقَةِ الْمَضِيقَةِ عَلَى صَاحِبِهَا الْمَهْلَكَةِ الَّتِي لَا تَوْصِلُهُ إِلَى الْمَطْلُوبِ ، وَأَمَّا
قَوْلُ الْمُحَلِّ عُرْوَتَهُمُ الْمَنْقُطَةَ فَإِنَّمَا هُوَ أَخَذَ بِالْانْقِطَاعِ مِنْ أَضَافَتِهَا
لِلْمَارْقِينَ ، وَإِذَا تَبَيَّنَ لَكَ طَرِيقُ الرُّشْدِ وَطَرِيقُ الْغَى بَلْ عَلَى الْهَمَّةِ
وَدَنِيهَا (فَدُونِكَ أَيُّهَا الْعَبْدُ صَلاَحًا) مِنْكَ (أَوْ فَسَادًا أَوْ رَضَى)
عَنْكَ مِنْ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ (أَوْ سَخَطًا أَوْ قَرِيبًا) مِنْ اللَّهِ تَعَالَى
أَيْ دَخُولًا فِي خِدْمَتِهِ بِالْقَلْبِ وَالْجَوَارِحِ (أَوْ بَعْدًا) بِالْأَعْرَاضِ عَنْهُ
(أَوْ سَعَادَةً) مِنْهُ بِتَوْفِيقِكَ لَكَ وَكَسْبِكَ الْإِخْتِيَارِ لِلصَّالِحَاتِ (أَوْ شَقَاوَةً)
لِعَدَمِ ذَلِكَ (أَوْ نَعِيمًا) مِنْهُ فِي الْآخِرَةِ نَعِيمَ الْجَنَّةِ ثَوَابًا عَلَى كَسْبِكَ
الصَّالِحَاتِ وَفَضْلًا (أَوْ جَحِيمًا) فِي الْآخِرَةِ عِقَابًا عَلَى جِزْمِكَ
بِإِخْتِيَارِكَ ، قَالَ الْمُحَلِّ : أَفَادَ ابْنُ السَّبْكِ بِذَلِكَ الْأَعْرَابَ بِالنِّسْبَةِ إِلَى
الصَّلاَحِ وَمَا يَنَاسِبُهُ ، وَالتَّحْذِيرَ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْفَسَادِ وَمَا يَنَاسِبُهُ ، أَه •
فَدُونِكَ بِمَعْنَى خَذَ ذَلِكَ كُلَّهُ أَخَذَ فَهْمًا وَتَمْيِيزًا إِذْ لَا يَأْمُرُ بِعَمَلِ الْفَسَادِ
وَمَا يَنَاسِبُهُ بَلْ إِذَا أَخَذْتَ ذَلِكَ فَهْمًا وَتَمْيِيزًا عَمِلْتَ بِمَا يَصْلَحُ ، هَذَا
مَا ظَهَرَ لِي فِي تَفْسِيرِ كَلَامِ الْمُحَلِّ وَهُوَ أَنَّ شَاءَ اللَّهُ أَوْلَى مِمَّا قِيلَ عَنْهُ
وَعَنِ الزَّرْكَشِيِّ أَنَّهُمَا فَسَرَا دُونَكَ بِالْأَعْرَاءِ وَالتَّحْذِيرِ ، بِنَاءً مِنْهُمَا عَلَى
أَنَّهُمَا تَسْتَعْمَلُ فِي التَّحْذِيرِ وَتَسْتَعْمَلُ فِي الْأَعْرَاءِ وَإِذَا سَلَمْنَا ذَلِكَ فَقَدْ حَمَلْنَا
الْكَلِمَةَ عَلَى مَعْنِيئِهَا •

وإذا خطر لك أمر فزنه بالشرع ، فان كان مأموراً به فبادر اليه فانه
من الرحمن ، فان خشيت وقوعه على صفة منهية لا ايقاعه فلا عليك ،
فاحتياج استغفارنا الى الاستغفار لا يوجب ترك الاستغفار المأمور به ،

(وإذا خطر لك أمر) في قلبك بلا سمع أو بسمع أو برؤية مكتوب
(فزنه بالشرع) ولا يخلو حاله بالنسبة اليك من حيث الطلب من
أن يكون مأموراً به ، أو منهياً عنه ، أو مشكوكا فيه (فان كان مأموراً
به فبادر اليه فانه من الرحمن) حيث أخطره ببالك أى أراد لك
الخير ، سواء كان في القرآن أو في الحديث ، ولو أتهم بالوضع ان كان
في الترغيب والترهيب ، أو في كلام الفقهاء ، كما روى أن أبا خزر
لا يعلم بشيء من الفضائل الا فعله رحمه الله (فان خشيت وقوعه)
أى وقوع ذلك المأمور به (على صفة منهية) أى منهى عنها بلا قصد
منك لها لكنها تحدث فيه فينازعها كعجب ورثاء (لا ايقاعه)
عليها بقصد منك لها (فلا) بأس (عليك) في وقوعه عليها
مع منازعتك لها ، بخلاف ما اذا أوقعته عليها قصداً فعليك الاثم
فاستغفر ، وكذا ان حدث فلم ينازعه بالدفع فلا يترك الطاعة لما يصيبها
من خلل بل تفعلها وتدفع ما يخطر (فاحتياج) أى لأن احتياج
(استغفارنا) لنقصه بغفلة قلوبنا معه ولانكشف عدم صحته من أصله
بالعود فيما استغفرنا منه (الى الاستغفار) من نقصه أو ايقاعه
كأنه كذب اذ عدنا .

(لا يوجب ترك الاستغفار المأمور به) بأن يكون السكوت خيراً منه
أو تركه من القلب ان كان من القلب ، بل نأتى به وان احتاج الى الاستغفار

ومن ثم قيل : اعمل وان خفت العجب مستغفراً فان ترك العمل للخوف
منه من مكائد الشيطان ، وان كان الخاطر منهياً عنه فايك منه فانه
من الشيطان ، فان ملت اليه فاستغفر ،

لأن اللسان اذا ألف ذكراً يوشك أن يألفه القلب فيوافقه فيه ، واذا
عود القلب شيئاً يوشك أن يرسخ فيه بخلاف استغفار الخاص كرابعة
العدوية ، وأما قولها : استغفارنا يحتاج الى استغفار فهضم لنفسها وتقدم
ذلك في الاستغفار (ومن ثم) أى من أجل ما ذكر من أن احتياج
استغفارنا الى الاستغفار لا يوجب تركه ، (قيل) ، أى قال
السهورردى - بضم السين - مؤلف كتاب (عوارف المعارف) نسبة الى
سهوررد بليدة من بلاد العجم بأرض الجبال بقرب زنجان ، وذلك
أنه قيل له : أنعمل مع خوف العجب أو لا نعمل حذراً من العجب ؟
فقال للسائل : (اعمل) كل ما علمت من الرغائب (وأن خفت)
من عملها (العجب مستغفراً) أى مقدراً أن تستغفر من العجب ان
وقع ، فمستغفراً حال من ضمير اعمل مقدرة (فان ترك العمل
للخوف منه) أى من العجب ، وكذا من الرثاء (من مكائد الشيطان)
ومر في الرثاء ، بل يعمل على الاخلاص ويرجوه من الله ويرجو
الثواب ، وفي الحديث : « أنا عند ظن عبدي » الخ ، فانه يشمل الطمع
في التوفيق للاخلاص والتوفيق للتوبة عما يصدر من عدم الاخلاص ،
قال النووي : قال القاضي : قيل معنى الحديث الغفران اذا استغفر والقبول
اذا تاب ، والاجابة اذا دعا ، والكفاية اذا طلب الكفاية ، وقيل :
المراد الرجاء وتأميل العفو وهذا أصبح أ ه .

(وان كان الخاطر منهياً عنه فايك) أى فجانب نفسك
(منه فانه من الشيطان) والعياذ بالله (فان ملت اليه) أى الى فعله .
(فاستغفر) ربك من هذا الميل وقد مر والحمد لله بسط الكلام على .

• • • • •

الاهتمام بالمعصية ، قال السبكي والمحلى : وحديث النفس وهو ترددها بين فعل الخاطر المذكور وتركه ما لم تتكلم أو تعمل به والهم منها بفعله ما لم تتكلم أو تعمل مغفوران ، قال رحمه الله « ابن الله عز وجل تجاوز لأمتي عما حدثت به أنفسها ما لم تعمل أو تتكلم به » رواه الشيخان ، وقال رحمه الله : « من هم بسيئة ولم يعملها لم تكتب » أى عليه ، رواه مسلم ، وفى رواية له : « كتبها الله حسنة كاملة » ، زاد فى أخرى : « انما تركها جراء » أى من أجل وهو يفتح الجيم وتشديد الراء ، وقضية ذلك أنه اذا تكلم كالغيبية أو عمل كشرب المسكر انضم الى المؤاخذه بذلك مؤاخذه حديث النفس والهم به أ هـ .

واعترضت هذه القضية بحديث : « من هم بسيئة ولم يعملها لم تكتب ، واذا هم وفعل كتبت سيئة واحدة » وهى العمل المهموم به ، وأجيب بأن كتب المهموم به سيئة لا ينافى كتب الهم سيئة أخرى ، فيؤخذ بكل منهما ، قال زكرياء : ثم رأيت المصنف - يعنى ابن السبكي - رجحه فى « منع الموانع » مخالفاً لوالده أ هـ .

والذى يجرى فى النفس خمس مراتب : مرتبة الهاجس وهو ما يلقي فى النفس ، ثم الخاطر وهو ما يجول فيها بعد القائه ، ثم حديث النفس وهو ترددها بين فعل الخاطر وتركه ، ثم الهم أى قصد الفعل ، ثم العزم على الفعل جازماً وهو مؤاخذه به دون الأربعة قبله لقوله رحمه الله كما فى الصحيحين : « اذا التقى المسلمان بسيفيهما فالقاتل والمقتول فى النار » قالوا : يا رسول الله هذا القاتل فما بال المقتول ؟ قال : انه كان حريصاً على قتل صاحبه » ، قال بعضهم :

وان لم تطعك الأمانة بالسوء فجاهدها وجوباً ، فان فعلت فتب على
 الفور ، فان لم تقلع لاستلذاذ أو كسل فتذكر هاذم اللذات وفجأة
 الفوات

مراتب القصد خمس هاجس ذكروا فخطر فحديث النفس فاستمعا
 يليه هم وعزم كلها رفعت سوى الأخير ففيه الاثم قد وقعا
 وقال بعض :

هاجس خاطر حديث لنفس ثم هم لا اثم الا بعزم

(وان لم تطعك) النفس (الأمانة بالسوء) على اجتناب فعل
 الخاطر للجهد بالطبع للمنهي عنه من الشهوات فلا تبدو لها شهوة
 الا اتبعها (فجاهدها وجوباً) لتطيعك في الاجتناب ، كما تجاهد
 من يقصد اغتيالك ، بل أعظم لأنها تقصد بك الهلاك الأبدى باستدراجها
 لك من معصية الى أخرى حتى توقعك فيما يؤدي الى ذلك (فان فعلت)
 بفتح التاء ذلك الخاطر لغلبة أمارتك بالسوء عليها (فتب على الفور)
 وجوباً بفتح الفاء أى بلا مهلة ليرتفع عنك الاثم لوعده الله قبول
 التوبة فضلاً منه ، والفعل في ذلك كله يشمل القول والاعتقاد والنطق
 ويشمل الترك ، فان ترك الواجب كسب للمعصية .

(فان لم تقلع) بضم التاء وكسر اللام أى تنكف عن فعل الخاطر
 المذكور (لاستلذاذ) به (أو كسل) عن الخروج منه أو عن
 النهوض الى الواجب (فتذكر هاذم اللذات) وهو الموت ، والهازم
 بذاًل معجمة بمعنى قاطع (وفجأة الفوات) بالموت فان الفجأة به

أو لقنوط فخف مقت ربك واذكر سعة رحمته

مفوتة للتوبة وغيرها من الطاعات فان تذكر ذلك باعث شديد على الاقلاع عما يستلذ به أو يكسل عن الخروج ، قال ﷺ : « أكثروا ذكر هاذم اللذات » رواه الترمذى ، زاد ابن حبان : « فانه ما ذكره أحد في ضيق الا وسعه ، ولا ذكره في سعة الا ضيقها عليه » ، وفي حديث آخر : « ما ذكر في قليل من العمل الا كثره ولا في كثير من الأمل الا قلله » (أو) ان لم تقلع (لقنوط) من رحمة الله وعفوه عما فعلت لشدة أو لاستحضار عظمة الله عز وجل (فخفت مقت ربك) أى شدة عقاب مالك الذى له أن يفعل فى عبده ما يشاء حيث أضفت الى الذنب الاياس من العفو عنه وقد قال الله تعالى : ﴿ لا ييأس من روح الله الا القوم الكافرون ﴾ (١) فان الاياس من رحمة الله لذنب أعظم من ذلك الذنب ولو كان الذنب شركا ، فالاياس من قبول التوبة من الشرك أو من زلة شرك أعظم من الشرك ، قال ابن قاسم على شرح « جميع الجوامع » : ذكر هاذم اللذات وفجأة الفوات فى عدم الاقلاع للالتذاذ والكسل ، وذكر عدم الاقلاع للقنوط خوف المقت كانه لان ما ذكر فى كل أنسب به والا فيمكن العكس والجمع بين الأمرين فليتأمل أ ه .

وفى التعبير بالرب اشارة الى مزيد قدرته عليك ، وفى قولنا : يشد اشارة الى جواز العفو وهذه المشيئة قد تضمنها لفظ الرب ، (واذكر سعة رحمته) وهى سعة لا يحيط بها الا هو فاستحضرها لترجع عن قنوطك ، وكيف تقنط وقد قال الله تعالى : ﴿ قل يا عبادى الذين أسرفوا على أنفسهم لا تقنطوا من رحمة الله ان الله يغفر الذنوب جميعا » انه هو الغفور الرحيم ﴿ (٢) وقال ﷺ : « والذى نفسى بيده لو لم

(١) سورة يوسف : ٨٧ .

(٢) سورة الزمر : ٥٣ .

واعرض عليها التوبة ومحاسنها وهى الندم كما مرّ ، وتتحقق بالاقلاع
والعزم على عدم العود والتدارك ممكن * * * *

تذنبوا لذهب الله بكم ولجاء بقوم يذنبون فيستغفرون فيغفر لهم «
رواه مسلم ، وليس هذا تحضيضاً على الذنوب ولا مساهلة بها بل
تحضيض على الاستغفار عقب الذنب وتقوية للحث على الرجاء فى
عفوہ وفضله (واعرض) بوصل الهمزة لأنه أمر من عرض الثلاثى
(عليها) أى على نفسك (التوبة ومحاسنها) أى فوائدها المستحسنة
من محو الذنب ورضى الرب والنجاة من عذابه ، قاله ابن قاسم :
وفسر المحلى المحاسن بشروط التوبة اذ قال أى ما تتحقق به من المحاسن
حيث ذكرت سعة رحمة ربك لتتوب عما فعلت فتقبل ويعفو عنك
فضلا منه .

(و) التوبة : (هى الندم) عن المعصية من حيث أنها
معصية فالندم على شرب الخمر لأنها مضرّة للبدن ليس توبة (كما مر)
فى قوله : باب فرض الكف عن الذنوب ذكر الندم فى تعريفها لكن لفظه :
ومعنى التوبة الانقلاع واعتقاد عدم العود للفعل ، والندامة عليه ،
والاستغفار منه ، قال : فان كان فيه تباعة الخ فتراه لم يذكر هنالك
الندم وحده ، ومع ذلك حكى هنا عما مرّ أنها مجرد الندم كأنه
اقتصر مما مرّ على الجزء الأعظم وهو الندم وجعل نفسه كأنه لم
يذكر هناك سواه كما قال ﷺ : « الحج عرفة » أى ركنه الأعظم ،
والندم هو تحزّن وتوجع لما فعله وتمنّ كأنه لم يفعله .

(وتتحقق بالاقلاع) عن المعصية (والعزم على عدم العود)
اليها (والتدارك) علاج الادراك لاصلاح ما فسد بحق (ممكن)
ناشئ عنها قال ابن قاسم : فى ذلك بحث اذ قد توجد هذه الأمور

• • • • •

ولا يوجد الندم فما معنى تحققها بهذه الأمور الا أن يراد تحقق اعتبارها والاعتداد بها ، انتهى . قلت : لا اشكال لأن المراد أنها تتحقق بالاقلاع والندم موجود لأن الفرض أنها ندم وذلك الندم يتحقق بالاقلاع ، قال : قد يقال لا حاجة الى قوله : وعزم أن لا يعود لذكره مع الندم ، لأن المراد الندم من حيث كونه معصية ، ومن لازمه عزم أن لا يعود ، أن يقال : ذكره لئلا يغفل عن لزومه ، أى قد يقع ندم عما وقع ولا يستحضر بقلبه أن لا يعود أو يقتصر ندمه على ما وقع فقط ، ولو اعتبر حيثية المعصية ، ومثال التدارك بممكن أن يقذف أحداً فيخرج منه الحد فيستحله ، أو يستحل وارثه ، أو يعطيه حتى يرضى ، أو وارثه ، فان لم يمكن تداركه مثل أن لا يكون مستحقه موجوداً أو لم يلزم مال مثل أن يكون لم يجد سقط هذا التدارك .

وعندى اذا كان حقاً لمخلوق ولا مال فيه وفات تداركه فلينبهه بالصدقة عليه أو بانفاذ وصيته أو بعضها وهى مقدمة على الصدقة أو يقرأ عليه وذلك مطلقاً ، ويستغفر له ان كان متولى ، وان كان فيه مال وفات مستحقه للفقراء ، وكذا يفوت الاقلاع اذا فرغ من المعصية أو اذا كان لا يطيق معاودتها كاستئصال زان ، نعم يكف عن معاودة مثل ما فرغ منها فالمراد بتحقيق التوبة بذلك أنها لا تخرج فيما تتحقق به عنها لا أنه لابد فى كل يوبة منها ، ولا شك أن التدارك واجب برأسه .

وهذا عندنا وعند غيرنا ، وصرح به الامدى وصاحب « المواقف » وصاحب « المقاصد » ، وظاهر الشافعية أنه غير واجب برأسه ، وليس

وان شككت في الخاطر أمامور به أو منهي عنه ؟

ذلك مراداً لهم ، بل مرادهم ما ذكرنا ، قال ابن السبكي والمحلى : وتصح التوبة ولو بعد نقضها عن ذنب ولو كان صغيراً مع الاصرار على ذنب آخر ولو كان كبيراً عند الجهور ، وقيل : لا تصح بعد نقضها بأن عاد الى المتوب عنه ، وقيل : لا تصح عن صغير لتكفيره باجتنباب الكبير ، وقيل : لا تصح عن ذنب مع الاصرار على كبير ا هـ . ونسب القول الأخير للمعتزلة .

قال زكريا : بناء على أصلهم في التقبيح العقلى ، وقول ابن السبكي : ولو بعد نقضها اشارة الى ما لو تاب من ذنب ثم عاد اليه ، فلا يكون العود اليه مبطلا للتوبة السابقة منه ، وقوله : عن ذنب اشارة الى صحة التوبة عن بعض الذنوب مع الاصرار عن غيره فيؤاخذ بغيره لا به ، واذا تاب من الثانى صحت توبته ايضاً ، وان كان ما تاب عنه صغيراً أو أصر عليه كبيراً ، وقوله : ولو صغيراً اشارة الى صحة التوبة من الصغيرة ، وقيل : لا تصح عنها لتكفيرها باجتنباب الكبيرة ، واختلفوا في وجوبها من الصغيرة ، واختار ابن السبكي وجوبها منها فوراً ، وتوقف أبوه السبكي ، فان فرط في التوبة عنها حتى تاب من كبائره كفرت ، والمراد مطلق الكبيرة مع مطلق الصغيرة ، ويوهم كلام بعض أن اجتناب الكبائر المكفر للصغائر هو اجتناب الكبائر المتعلقة بتلك الصغائر كالزنى بالنسبة للنظر أو اللمس ، فليحذر اللقار جداً ، والقول بأنه لا تصح بعد نقضها منسوب لأبى بكر الباقلانى .

(وان شككت في الخاطر ا) 'هو' (مأمور به أو منهي عنه ؟)
وان وجد في نسخة بنصب مأمور ومنهي فعلى القول بجواز حذف

فأمسك ، وكل واقع بقدرة الله تعالى وإرادته ، وهو الخالق لكسب
العبد ، قدر له قدرة تصلح له لا للابداع

كان مع اسمها ، وبقاء خبرها مطلقاً ، أى أكان مأموراً به أو منهيًا عنه
(فأمسك) عنه حذراً من الوقوع في المنهى عنه ، ووجوب الوقوف
عما لا يعلم ، فمن شك هل غسل في الوضوء ثالثة فلا يغسل لئلا يغسل
رابعة وهى منهى عنها ، قاله الجوينى ، وقيل : يغسل لأن التثليث
مأمور به ولم يتحقق فيأتى به وهو الحق ، لأن الكراهة وسائر الأحكام
الخمسة لا تكون الا عن عمد ، والأصل أنه لم يفعل ، فليفعل
استصحاباً للأصل .

(وكل واقع) في الوجود ومن جملة الخاطر وفعله وتركه
(بقدرة الله تعالى وإرادته وهو الخالق لكسب العبد) ، أى لفعله الذى
هو كاسبه وليس خالقه ، بل خالقه الله ، وكل مبتدأ وبقدرة الله خبر ،
ودخل في ذلك الخير والشر فان كل ذلك وكل فعل أو ترك بقدرة الله
وإرادته ، وزاد تقريراً لكون كسب العبد مخلوقاً لله تعالى لا للعبد بقوله :
(قدس له) ، أى للعبد (قدرة تصلح له) ، أى للكسب
(لا للابداع) بخلاف قدرة الله جل جلاله فانها للابداع ، وهو الانشاء
على غير قياس الى شئ ، فان القياس الى شئ شأن من جهل الأمر ،
أو جهل اتقان الشئ بلا قياس ، تعالى الله تبارك وجل وعلا ، وهو
خالق الشئ ولا موجود سواه حين بدا الخلق ، والكسب بمعنى مكسوب
ويجوز بقاءه على المصدرية ، والكسب بالمعنى المصدرى تعاطى الفعل ،
وقيل في تعريفه : انه اقتران القدرة الحادثة بالمقدور ، أى تعلقها ،
ويقال أيضاً : هو صرف القدرة الحادثة لفعل المقدور ، وقوله : قدر له
قدرة الخ رد على الجبرية ، وقوله : تصلح للكسب الخ رد على القدرية .

وهى الاستطاعة ، وهى مع الفعل لا قبله ولا بعده ، فالله خالق لا مكتسب ،
والعبد مكتسب لا خالق ،

(و) القدرة المقدرة للعبد (هى الاستطاعة و) الاستطاعة
(هى مع الفعل لا قبله ولا بعده) وتقدم الكلام على ذلك كله
(فالله خالق لا مكتسب ، والعبد مكتسب لا خالق) فيثاب ويعاقب على
مكتسبه الذى يخلقه الله عقب قصده له وكون فعل العبد مكتسباً له
مخلوقاً لله تعالى توسط بين قول المعتزلة : ان العبد خالق لفعله لانه
يثاب ويعاقب عليه ، وقد مرّ رده ، وبين قول الجبرية : انه لا فعل للعبد
اصلاً والعبد هو آلة محضة كالسكين فى يد القاطع ، والمعتزلة انما
يقولون ان الفاعل خالق لفعله الاختيارى لا للفعل الاضطرارى كحركة
المرتعش والعروق المتحركة فى الانسان ، وكانت أوائل المعتزلة كواصل
ابن عطاء ، وعمرو بن عبيد لقرب عهدهم باجماع السلف على انه
لا خالق الا الله يتحاشون عن اطلاق لفظ الخالق على العبد ، ويكتفون بلفظ
المخترع والموجد ونحوهما .

وحين رأى أبو على الجبائى وأتباعه أن معنى الكل واحد وهو
المخرج من العدم الى الوجود تجاسروا على اطلاق لفظ الخالق ، وذلك
باطل ، والحق أنه لا خالق الى الله ، وافعال العباد الاختيارية واقعة
بقدره الله تعالى وحدها ، وليس لقدرتهم تأثير فيها ، بل الله سبحانه
وتعالى أجرى عادته بأن يوجد فى العبد قدرة واختياراً ، فاذا لم
يكن هناك مانع أوجد فيه فعله المقدور مقارناً لهما فيكون فعل العبد
مخلوقاً لله ابداعاً واحداً ومكسوباً للعبد ، والمراد بكسبه اياه
مقارنته لقدرته ، وارادته من غير أن يكون هناك منه تأثيراً
أو مدخل فى وجوده سوى كونه محلاً له ، هذا مذهب الأشعرى ،

• • • • • • • • • •

وخالفه قوم من أتباعه ، فقال الاسفرايينى : فعل العبد واقع بهجوم
القدرتين : قدرة الله تعالى ، وقدرة العبد ، التى خلقها الله له بأن تتعلقا
جميعاً بالفعل بنفسه ، وجوز اجتماع مؤثرين على اثر واحد ، وقال
الباقلانى : واقع بمجموعهما ، بمعنى أن قدرة الله تعالى تتعلق بأصل
الفعل ، وقدرة العبد بصفته من كونه طاعة أو معصية وغيرهما مما يوصف
به فعل العبد كما فى ضرب اليتيم تأديباً وضربه ايذاء ، فان ذات الضرب
واقعة بقدرة الله تعالى ، وكونه فى الصورة الأولى طاعة وفى الثانية معصية
بقدرة العبد وتأثيره •

وقال امام الحرمين فيما نقل عنه كالحكماء : وهو واقع على سبيل
الوجوب وامتناع التخلف بقدرة يخلقها الله تعالى فى العبد اذا قارنت حصول
الشرائط وارتفاع الموانع والذى فى الارشاد ولمع الأدلة لامام الحرمين الجرى
على قول الأشعرى ، والضابط للمذهب فى هذه المسألة أن يقال : المؤثر فى
فعل اما قدرة الله تعالى فقط بلا قدرة من العبد أصلاً وهو مذهب الجبرية ؛
أو بلا تأثير لقدرة العبد وهو مذهب الأشعرى ، أو المؤثر قدرة العبد فقط
بلا ايجاب واضطرار بل باختيار وهو مذهب المعتزلة ، أو بالايجاب وامتناع
التخلف وهو مذهب الحكماء •

والمرئى عن امام الحرمين أو مجمع القدرتين على أن يؤثرا فى اصل
الفعل وهو مذهب الاسفرايينى ، أو على أن تؤثر قدرة العبد فى وصفه
بأن يجعله موصوفاً بمثل كونه طاعة أو معصية وهو قول الباقلانى ، وجميع
أفعال الحيوانات على هذا التفصيل من المذاهب ، لكن لما كان بعض الأدلة
لا يجرى فى غير المكلف خصوصاً فعل العبد بالذكر ، والملقى لنا والأشعرية

• • • • •

الى التوسط بين مذهبي الجبر والاعتزال لزوم المحذور على كل منهما ،
اما مذهب الجبرية فانه يلزم عليه انكار الضرورى وهو عين المكابرة ، وذلك
ان نعلم بالضرورة أن لقدرة العبد وارادته مدخلا في بعض الأفعال كحرية
البطش دون بعض كحركة الارتعاش ، واما مذهب المعتزلة فلانه يلزم عليه
انكار البرهان عقلا ونقلا على أن الله خالق كل شىء وقد مر ذكر الأشياء
الستة المبطله للجبر كالامر والنهى من الله تعالى للمكلف .

وقال الكمال : القول بأن قدرة العبد تتعلق بالمقدور لا على وجه التأثير
وهو الكسب مجرد الفاظ لم يحصل لها معنى ونحن انما نفهم من الكسب
التحصيل وتحصيل الفعل المعدوم ليس الا ادخاله فى الوجود وهو ايجاده ،
وقال : جميع ما يتوقف عليه أحوال الجوارح من الحركات والتروك التى
هى أفعال النفس من الميل والداعية والاختيار بخلق الله تعالى لا تأثير
لقدرة العبد فيه ، وانما محل قدرته عزمه عقب خلق الله تعالى هذه الأمور
فى باطنه عزمًا مصمما بلا تردد ، وتوجهاً صادقاً للفعل طالباً إياه ، فاذا
وجد العبد ذلك العزم خلق الله له الفعل فيكون منسوباً اليه تعالى من حيث
هو حركة والى العبد من حيث هو زنى ونحوه ، وهذا تخليط فان كونه
زنى هو حقيقة تلك الحركة .

فالصواب انه منسوب اليه تعالى من حيث أنه مخلوق له ، وانما يخلق
الله سبحانه هذا فى القلب ليظهر من المكلف ما سبق علمه تعالى بظهوره منه
من مخالفة أو طاعة وليس للعلم خاصية التأثير ليكون مجبوراً ، ولا خلق
هذه الأشياء .توجب اضطراره الى الفعل لانه أقدره فيما يختاره ، ويميل
اليه من داعية على العزم على فعله وتركه اذ من المستمر ترك الانسان لما

- ۳۳۹ -

التفسيرين اذ لا ارادة لها ولا شعور ، وليست افعالها مختلفة ، بل على نهج واحد ، وسواء أريد بالقوى العنصرية ما هو صورة مقومة لها ففى الأجسام البسيطة تسمى طبعية كالنارية والمائية ، وفى الأجسام المركبة تسمى صورة نوعية لذلك المركب كالصورة المبردة للأفيون ، أو ما هو عرض قائم بها كالحرارة والبرودة ويرد على التفسيرين القدرة الحادثة عند الأشعري فانها لا تؤثر فى فعل أصلاً ، وليسه مبدأ الأثر وتعلقها بالفعل يسمى كسبا ، والدليل على أن القدرة الحادثة ليست مؤثرة وأنه لم يكن فعل العبد بقدرته وتأثيرها فيه أن الله تعالى قادر على جميع الممكنات فلو أراد شيئاً وأراد العبد ضده فلو وقعا لاجتمع الضدان ، أو كان كلاهما لم يقع لارتفع الضدان ، وأيضاً المانع من وقوع مراد كل منهما وقوع مراد الآخر ، فاذا لم يقعاً وجب وقوعهما فتجتمع الضدان ، وإن لم يقع مراد أحدهما فغير قادر .

وان قلت : يقع مقدور الله لأن قدرته اتم ، الا تراها اعم لتعلقها بما لا تتعلق به قدرة العبد ، فيلزم عدم تأثير قدرة العبد في هذه الصورة المفروضة فقط لا مطلقا ، ولا يلزم هذا في نفى الألوهية عن العبد لأن الناقص لا يكون الها .

قلت : قيل : عموم القدرة لا يؤثر ، فان تعلق القدرة بغير المقدور المعين لا أثر له في هذا المعين ضرورة ، ولما فرض تعلق قدرتهما بمقدور معين تساوت القدرتان بالقياس اليه وكان تأثيرهما في طرفيه على سواء : ، وكان تأثير أحدهما مانعا من تأثير الأخرى دون العكس ترجيح بلا مرجح ، وفيه بحث لأن تعلق القدرتين بمقدور معين لا يستلزم تساويهما لجواز أن

- ۳۴۱ -

وقال الهمداني من المعتزلة : يعرف بتيسر الفعل من بعض دون بعض وهو القادر ، ويبحث معه بأن الممنوع من الفعل قادر عند المعتزلة مع أنه لا يتيسر منه ، وان قال : يتيسر بارتفاع المانع ، لزم أن العاجز قادر باعتبار ارتفاع العجز ، وان قال الممنوع موصوف بما يصح منه الفعل لكن تخلف المانع والقدرة مصححة للفعل لا موجبة له ، وليس للعاجز ما يصححه

فلا تصلح قدرته للضدين في حال على الصحيح ،

منه ، قلنا : تعذر الفعل عنهما ، وإذا فرض زوال ما به تعذر فمن أين وجود المصحح مع أحدهما دون الآخر ؟ وقال الجبائي : يعرف بالعلم بصحة الشخص ويبحث معه بأنه توجد الصحة ولا قدرة عند اتصافه بضدها كنوم وعجز ، والله أعلم .

(فلا تصلح قدرته) ، أى قدرة العبد (للضدين) ، تقدم الكلام على الضدين (في حال على الصحيح) ، أى لا تصلح للتعليل بالضدين ، وإنما تصلح للتعليل بأحدهما الذى يقصد ، وقيل : تصلح للتعليل بهما على سبيل البدل ، وقال به كثير من الشافعية ، وابن الراوندى من المعتزلة ، أى تتعلق بهذا الضد تارة فقط ، وتتعلق بالآخر تارة فقط ، وأما على القول بأن العبد خالق لفعله ، وهو خطأ فقدرته كقدرة الله عز وجل في وجودها قبل الفعل ، وصلاحيتهما للتعليل بالضدين على سبيل البدل ، كذا قيل ، وفيه نظر لأن القول بذلك للمعتزلة وجمهورهم على أن العجز صفة وجودية .

ومعنى قول المصنف : في حال أنه لا تصلح للضدين على كل حال من الأحوال لا معاً ، ولا على سبيل البدل لأن العرض لا يبقى زمانين ، ولا شك أنهما عرض مقارن للفعل ، والا فصلاحيتهما للضدين في حال واحد منتف اجتماعاً ، لا على الصحيح فقط ، والتفريع في قوله : فلا تصلح عائد الى كون العبد مكتسباً لا خالقاً لكون قدرته للكسب لا للإبداع فلا توجد الا مع الفعل ، وذلك مذهبنا ومذهب الأشعرى وأكثر أصحابه ، اذ لو صلحت للضدين وجب اجتماعهما لوجوب مقارنتها

والعجز صفة وجودية تقابل القدوة تقابل الضدين تقابل العدم والملكة ،

لذلك القدرة المتعلقة بهما ، بل تقدم أن القدرة الواحدة لا تتعلق بمقدورين متضادين أو متماثلين أو مختلفين لا معاً ولا على البديل ، بل بمقدور واحد لأنها مع المقدور ، ولا شك أن ما نجد عند صدور أحد المقدورين منا مغاير لما نجده عند صدور الآخر .

(والعجز) على الصحيح (صفة وجودية تقابل القدرة) - بكسر الباء وضم اللام والتاء المثناه - أو لا (تقابل الضدين) ، أى تقابل سائر الضدين لأنه أيضاً والقدرة ضدان فلا يجتمع مع القدرة ولا يرتفعان (تقابل) - بفتح التاء وضم الباء الموحدة وفتح اللام - (العدم والملكة) - بضم الميم واسكان اللام - أى الوجود ، وقيل : يقابلهما تقابل العدم والملكة ، فيكون العجز هو عدم القدرة عما من شأنه القدرة ، كما أن الأمر كذلك على القول بأن العبد خالق لفعله ، وهو قول باطل وكفر ، فعلى الأول في المريض الذى لا يطيق العمل ، معنى لا يوجد في الممنوع من الفعل من اشتراكهما في عدم التمكن من الفعل ، وذلك المعنى ذاتى وهو العجز الحقيقى بخلاف الممنوع فإن العجز فيه عرض كربطه على خشبة أو ربط يديه ، وأما على الثانى فلا ، بل الفرق أن المريض ليس بقادر ، والممنوع قادر اذ من شأنه القدرة بطريق جرى العادة .

وقال في « المواقف » ، والسيد في شرحه : العجز عرض مضاد للقدرة باتفاق الأشعرية وجمهور المعتزلة خلافاً لأبى هاشم في آخر أقواله حيث ذهب الى أن العجز عدم القدرة ، ونفى كونه معنى موجوداً مع أنه معترف بوجود الأعراض ، وخلافاً لأبى جهم فإنه نفى كون العجز

• • • • •

عرضاً موجوداً لنفيه الأعراض ، والدليل على اثبات كونه وجودياً التفرقة
الضرورية بين المريض الذي لا يطبق والممنوع ، فإن كل عاقل يجد من
نفسه التفرقة بين كونه مريضاً لا يطبق ، وكونه ممنوعاً من القيام مثلاً
مع سلامته ، وما هي الا في المريض صفة وجودية هي العجز ، وليست
هذه الصفة في الممنوع .

ولأبى هاشم أن يجعل التفرقة الضرورية عائدة الى عدم القدرة في
المريض ووجودها في الممنوع ، فالممنوع قادر على رأيه ، وقال الفخر :
لا دليل على كون العجز صفة وجودية ، وما يقال من أن جعل العجز
عبارة عن عدم القدرة ليس أولى من العكس ضعيف ، لأننا نقول :
كلاهما محتمل ، وإن لم يقدّم دليل على أحدهما كان الاحتمال باقياً ،
وفي نقد المحصل : أن القدرة أن فسرت بسلامة الأعضاء فالعجز عبارة
عن آفة تعرض للأعضاء ، وتكون القدرة أولى بأن لا تكون وجودية ،
لأن السلامة عدم الكفة .

قلت : وحينئذ يكون العجز عبارة عن أمر وجودي ، كما تكون
القدرة أمراً وجودياً إذا كان عبارة عن هيئة تعرض عند سلامة الأعضاء .

قال السيد عن نقد المحصل : وإن فسرت القدرة بهيئة تعرض عند
سلامة الأعضاء ، ويسمى بالتمكن أو بما هو علة له ، وجعل العجز
عبارة عن عدم تلك الهيئة ، كانت القدرة وجودية والعجز عدمياً ،
وإن أريد بالعجز ما يعرض للمرتعش وتمتاز به حركة الارتعاش عن حركة
الاختيار فالعجز وجودي ، ولعل الأشعرية ذهبوا الى هذا المعنى فحكموا
بكونه وجودياً .

” * * * * *

قيل : وأصح قولى أبى الحسن الأشعرى أن العجز انما يتعلق بالموجود ، فالمرضى الذى لا يطبق الكلام عاجز عن القعود أو الاضطجاع الذى هو فيه لأنه ليس فيه باختياره ، ولا يطبق الانفكاك عنه ، ولا يقال : عاجز عن القيام المعدوم ، فان التعلق بالمعدوم خيال محض لا عبرة به ، فالعجز لا يسبق المعجوز عنه ولا يتعلق بالضدين على نحو ما ذكر فى القدرة ، وله قول ضعيف ، وهو أنه يتعلق بالمعدوم دون الموجود ، وهو قول المعتزلة وكثير من الشافعية ، فهو عاجز عن القيام لا عن القعود لوجوده فيه ولو لم يطبق الانفكاك عنه فيتعلق بالضدين لتعلقه بالعدم ، ويجوز اجتماع الضدين فى العدم لا كالقدرة لتعلقها بالموجود ، ولا يجتمع الضدان فى الوجود فلا يجتمعان فيها ، ويتقدم العجز عن المعجوز عنه فى هذا القول .

ووجه الأول أن العجز ضد القدرة فى جهة التعلق فمتعلقهما واحد ، والا لم يتضادا فى التعلق ، والقدرة متعلقة بالموجود ، فالعجز متعلق به كالارادة والكراهة ، لما تضادتا ، كان متعلقهما واحداً ، اذ لو اختلف متعلقهما ، لم يتضادا .

ووجه الثانى أن المريض لا يطبق القيام ، وأولى من هذا الوجه أن يقال ان لم يتعلق العجز بالمعدوم لزم عدم عجز المتحدى بمعارضة القرآن ، بل يكون عاجزاً عن عدم الاتيان بمثله ، وهو باطل ، لأنه خلاف الاجتماع ، ولأن العقل يحكم بأن المعارضة تكون بالامثال لا باعدامها ، وأجيب عن الوجهين بأن العجز يطلق على عدم القدرة وعلى صفة وجودية تعتقب الفعل لا عن قدرة كحركة المرتعش ، فالمرضى

ورجح قوم التوكل وآخرون الاكتساب ، والمختار الاختلاف باختلاف

الناس ،

عاجز عن القيام بالمعنى الأول دون الثانى ، وعاجز عن القعود بالمعنى الثانى ، والمتحدون عاجزون بالمعنى الأول عن الاتيان بمثل القرآن ، والله أعلم .

(ورجح قوم) على الاكتساب (التوكل) أى تجريد التوكل عن الكسب ، أى التوكل الذى لا كسب فيه ، وإنما قلت ذلك لما مر فى محله أن التوكل لا ينافى الكسب ، قال الجنيد : ليس التوكل الكسب ولا تركه ، بل سكون القلب الى موعود الله ، (و) رجح (آخرون) على التوكل المجرد عن الاكتساب (الاكتساب) المقرون بالتوكل .

ويقوى هذا القول حديث « اعقلها وتوكل » روى البيهقى وغيره انه قال رجل : يا رسول الله أرسل ناقتى وأتوكل ، أو أعقلها وأتوكل ؟ قال : « اعقلها وتوكل » ، ويجاب بأنه قال له ، ذلك بحسب ما رأى من الرجل ، كما قال المصنف .

(والمختار الاختلاف باختلاف الناس) ، فمن يكون فى تركه الاكتساب لا يتسخط عن ضيق الرزق ولا يتطلع الى سؤال أحد ، فالتوكل فيه أرجح لما فيه من الصبر والمجاهدة للنفس ، وإن خاف الموت أو فوت عضو وجب عليه السؤال ، ومن لا يكون كذلك فالكسب له أرجح ، وعاب الله على غير واحد من الأمم السابقة الانفراد عن الناس مع الحاجة والجوع .

ومن ثم قيل : ارادة التجريد مع داعية الاسباب شهوة خفية من المريد ،
وسلوك الاسباب مع داعية التجريد انحطاط عن الذروة العلية ، *

(ومن ثم قيل) ، أى قال ابن عطاء الله فى كتاب الحكم له
قولاً مقبولاً غير ضعيف : (ارادة التجريد) تجريد نفسه عما يشغل
عن الله سبحانه وتعالى مما يتوصل به الى غرض من أغراض الدنيا
(مع داعية الاسباب) من الله فى مريد ذلك (شهوة خفية من المريد) ،
وعبارة ابن عطاء الله : ارادتك التجريد ، وقد أقامك فى الاسباب من
الشهوة الخفية ، والاسباب عبارة عما يتوصل به الى غرض مما ينال
فى الدنيا .

ومعنى داعية الاسباب : الاسباب الداعية الى الاشتغال به ليتوصل به الى
ما يكفيه ، وانما سماها داعية لأنها قد نتجت له مع سلامة دينه ،
وانما كان ذلك شهوة لعدم وقوفه مع أمر الله تعالى به من الكسب ،
وكانت خفية لأنه لم يقصد لذلك نيل حظ عاجل ، وانما قصد التقرب
الى الله تعالى بكونه على حال هى أعلى بزعمه ، لكن فاته الأدب بعدم
وقوفه مع ما أمر الله به من الكسب ، وعلامة اقامة الله له فى الاسباب
أن يدوم له ذلك وأن يحصل له ثمرته ونتيجته ، وذلك أن يجد عند
تشاغله بالاسباب سلامة فى دينه وقطعاً لطبعه ، وحسن نية فى صلة رحم
واعانة فقير وغير ذلك .

(وسلوك الاسباب) الشاغلة عن الله (مع داعية التجريد) من
الله فى سالك ذلك بأن أغناه عن الكسب ، أى مع الفعلة الداعية له الى
تجريد نفسه عن الكسب (انحطاط عن الذروة العلية) - بضم الذا

وقد يأتى الشيطان باطراح جانب الله تعالى ، أو بالكسل والتماهل

في صورة التوكل ،

المعجزة وفتحها وكسرها - ، والعلية نعت توكيد ، فان ذروة الشيء أعلاه ، أو نعت تأسيس لأنه قد تكون ذروة الشيء غير عالية الا بالنسبة الى ذلك الشيء وما دونه ، فأفاد هنا أن هذه الذروة هنا وهى الاشتغال بالله عالية على كل فعل وكل مخلوق ، فالأصلح لمن قدر الله فيه داعية الأسباب سلوكها دون التجرد ، ولن قدر الله فيه داعية التجرد سلوكه دون الأسباب .

(وقد يأتى الشيطان) والعياذ بالله منه في محيانا ومماتنا للانسان (باطراح) - بكسر الهمزة واسكان الطاء - (جانب الله تعالى) في صورة تحسين الأسباب فيتبع الشيطان ويترك جانب الله تعالى ، ومثله يقال فيما بعده (أو بالكسل والتماهل) التضاعف عن الكسب (في صورة التوكل) .

قال المحلى : كان يقول لسالك التجريد الذى سلوكه له أصلح من تركه له : الى من تترك الأسباب ؟ ألم تعلم أن تركها يطمع القلوب فيما فى أيدي الناس ، فاسلكها لتسلم من ذلك ، وينتظر غيرك منك ما كنت تنتظره من غيرك ، ويقول لسالك الأسباب الذى سلوكه لها غير أصلح من تركه لها : لو تركتها وسلكت التجريد فتتوكل على الله لصفا قلبك ، وأشرق لك النور ، وأتاك ما يكفيك من عند الله ، فاتركها ليحصل لك ذلك ، فيجربه تركها الذى هو غير أصلح له الى الطلب من الخلق والاهتمام بالرزق ، والباء فى قوله يجثنه زائدة أو ضمن يجز معنى يفضى .

والمؤمن يبحث عن هذين الأمرين ويعلم أنه لا يكون إلا ما يريد الله
سبحانه وتعالى ،

(والمؤمن يبحث عن هذين الأمرين) اللذين يأتى بها الشيطان في
صورة غيرهما بحثاً أكيداً منه لعلّه يسلم منهما ، (ويعلم) مع بحثه عنهما
(أنه لا يكون) أى لا يحصل (إلا ما يريد الله سبحانه وتعالى) حصوله
منهما أو من غيرهما إرادة الله قضاؤه الأزلى وهى صفة ذات ، واليه يرجع
قول صاحب « المواقف » والسيد فى شرحه : الإرادة القديمة ، وهى إرادة
الله تعالى فعل من أفعال نفسه توجب المراد ، فلا يتخلف عنهما اتفاقاً من
أهل الملة والحكماء ، وإن تعلقت بفعل غيره ، فكذلك توجب المراد ، خلافاً
للمعتزلة القائلين بأن معنى الأمر هو الإرادة ، فإن الأمر لا يوجب وجود
المأمور به ، وأما إرادة العبد فلا توجب المراد ، ولو قارنت فعله عندنا
وعند الأشاعرة والجبائى وابنه وجماعة من متأخري المعتزلة .

وجوز النظام والعلاّف وجعفر بن الحارث وجماعة من قدماء
معتزلة البصرة إيجابها ، المراد إذا كان قصداً الى الفعل ، وهو ما نجده
فى نفوسنا عند إيقاع الفعل لا عزماً لأنه قد يعزم ، ولا يفعل لأن العزم
توطئ النفس على أحد الأمرين بعد التردد ، وهو يقبل الشدة والضعف ،
ويتقوى حتى يبلغ درجة الحزم – بالحاء المهملة – فيزول التردد ، ومع
ذلك فقد لا يفعل ولا يقصد ، بل يجزم بأنه سيقصد .

• • • • •

وربما زال العزم لجنون أو نسيان أو مانع ما فلا فعل فهؤلاء أثبتوا ارادة متقدمة على الفعل بازمئة هى العزم ، ولم يجوزوا كونها موجبة له وارادة مقارنة له هى القصد ، وجوزوا ايجابها اياه ، وأما الاشاعرة فلم يجعلوا العزم من قبيل الارادة ، بل أمراً مغايراً لها ، وعرفت ارادة العبد باعتقاد النفع أو ظنه فى أحد طرفيه ترجحاً على الآخر عند القادر واثرت فيه قدرته ، وذلك اذا كانت القدرة من القوة المستجمة للشرائط المؤثرة والا لم يكن نسبة على السواء ، وقيل : ذلك الظن أو الاعتقاد يسمى داعية ، وأما الارادة فمبني على ذلك ، لأننا نجد من أنفسنا بعد اعتقاد نفع أو ضرر فى فعل ميلاً اليه ، وذلك الميل مغاير للعلم بالنفع أو الضرر ، ولأننا نعتقد أو نظن فى فعل ولا نريده ما لم يحصل هذا الميل •

واجيب بأننا لا نقول : الارادة اعتقاد النفع أو ظنه مطلقاً ، بل هى اعتقاد نفع له أو لغيره ممن لا يؤثر خيره بحيث يمكن وصوله الى أحدهما بلا مانع تعب أو معارضة ، والميل الذى ذكرتموه انما يحصل لمن لا يقدر على ذلك الفعل قدرة تامة ، ويكفى القادر التام العلم والاعتقاد ، كما ان الشوق لغير الواصل اذ لا شوق للواصل ، وذلك خلاف وبحث للمعتزلة ، وقال غيرهم كالاشعرية : الارادة صفة مخصصة لأحد طرفي المقدور بالوقوع ، والميل غير الارادة ، فليست الارادة مشروطة باعتقاد النفع أو بميل يتبعه لأن

(م ٢٣ شرح النيل ١٧ / ٢)

- 305 -

فهذا ما تيسر لنا جمعه ، فكان والله الحمد مختصراً مشحوناً بجواهر المسائل ،
 حقيقة ، جعلنا الله وأشياخنا ووالدينا وأخواننا مع الذين أنعم الله عليهم
 من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين وحسن أولئك رفيقاً ، اللهم
 يا ذا الفضل العظيم ، تفضل علينا بالعفو وبما تشاء من النعيم ، وصلى الله
 على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً ، والحمد لله رب العالمين .

ارادة الضدين تستلزم اجتماعهما واذا علمت ما ذكرته في الخاتمة وظهر لك
 بالامارة انه مما يختم به الكلام ولا سيما قوله : والموفق الخ .

(فهذا) أى ما ذكرته في هذا الكتاب المسمى بالنيل (ما تيسر لنا
 جمعه فكان) هذا الكتاب (والله الحمد مختصراً ومشحوناً) مملوءاً
 (بجواهر المسائل) أى بمسائل كالجواهر متعلق بسحونا (حقيقة) بأنواع
 المحامد ، (جعلنا الله وأشياخنا ووالدينا وأخواننا مع الذين أنعم الله عليهم
 من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين وحسن أولئك رفيقاً) آمين
 آمين آمين .

(اللهم يا ذا الفضل العظيم تفضل علينا بالعفو وبما تشاء) قد جزم
 رحمه الله ولو قال : بما تشاء لأنه والله أعلم لوح لشدة طمعه كخوفه الى
 تفحيم ما يشاء الله له (من النعيم) الدنيوى والأخروى آمين آمين آمين
 (وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً ، والحمد
 لله رب العالمين) .

- 307 -

فهرس الجزء السابع عشر

« ثان »

شرح النيل وشفاء العليل

الموضوع	الصفحة
فصل : من فعل ذنباً كبيراً ثم طاعة	٥
فصل : من شأن العبد أن يهفو ، ومن الربّ أن يعفو ويتجاوز	١٨
باب : في تصويب الحق وتخطئة الباطل	٢٣
فصل : ان أخطأ موافق في فتواه لزمه اظهار الرجوع عنه الخ	٤٩
باب : في فرز دين الله من الأديان	٥٦
فصل : في التقليد	٨٣
باب : في الحكم في الدار والسيرة فيها	١١١
فصل : لا تجوز براءة من بلد أو قبيلة ظهر فيها الموافقون الخ	١٢٣
باب : في الحكم والسيرة في دار المشركين	١٦٠
فصل : من لم يكن له قرار يقصد فيه كباد ومنقل من بلد الخ	١٧٠
باب : في اخذ الجزية	١٧٧
باب : في التبليغ وغيره	١٩٦

الصفحة	الموضوع
٢٠٥	باب : فى الطعن فى دين المسلمين ومنع الحق
٢٤٤	فصل : لا يعدّ من طاعن ان قال : انى لم افعل ذلك
٢٥٥	فصل : فى مانع الحق
٢٦٥	فصل : ان استمسك مدعو لاجابة الحق الخ
٢٧٣	باب : فى الدالّ على عورات المسلمين
٢٨٣	فصل : ان قتل كامام دالّ بمن لا يقتل به ولو عبداً الخ
٢٩٦	فصل : الدالّ على الخير كفاعله
٣٠٥	فصل : لزم الخبير ان يدلّ الناس على الماء والطريق
٣١٦	الختامة

مطابع سجل العرب

